الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البليدة – 2 –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الــعنــوان:

أثر برامــج الحكومــة على ظـاهرة البطالــة بالجزائــر

دراسة تحليلية قياسية

(2014-1990)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك

إعداد الطالبة:

مداور سهام

إشراف الأستاذ الدكتور:

رزيق كمال

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البليدة – 2 –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الـعنــوان:

أثر برامــج الحكومــة على ظـاهرة البطالــة بالجزائــر

دراسة تحليلية قياسية

(2014-1990)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك

إعداد الطالبة:

مداور سهام

أمام اللجنة المشكلة من:

علاش أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا و مقررا
للوشي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
فكارشة سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
رابحي مختار	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
بوجطو حكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

بعد شكر الله عز وجل على القوة و العزيمة اللتان مدني إياهما لإتمام هذا العمل أهدي هذا البحث الذي هو بالنسبة لي نتيجة لكل مشواري الدراسي انطلاقا من التعليم الابتدائي وصولا إلى التعليم العالي ، إلى:

أصلي و نسبي الذي أفتخر به أبي العزيز

منبع الحب و الأمان أمي الحنون

أميرة ، لمياء و ريمة ، مصطفى و سفيان ، روان ، لجين و رزان

جميع أقاربي و أصدقائي و كل من يعرفني من قريب أو بعيد

شكر و تقدير

* و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب *

« فيا رب لك الحمد حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك و لك الشكر و الثناء على توفيقك اللهم افتح علينا من خيري الدنيا و الآخرة إنك أنت الفتاح العليم »

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساندي في إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر:

والديا العزيزين اللذان سانداني ماديا و معنويا طيلة مشواري الدراسي ؛

صاحب الفضل بعد الله عز و جل في إنجاز هذا العمل أستاذي الفاضل كمال رزيق الذي أشرف عليا طيلة فترة إنجازي لهذه الأطروحة و لهذا أقول له كنت خير الأستاذ و نعم المشرف فشكرا على كل المعلومات و النصائح التي قدمتها لي ، على الصبر الكبير الذي تحليت به معي جزاك الله ألف خير أستاذي الكريم ؛

و لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم شكري للأستاذ محمد للوشي على الدعم ، النصح و الإرشاد الذي قدمه لي و عرفاني بالجميل للأستاذ طارق رقاب ؛

و أخيرا أشكر كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية و نجاح السياسة المالية التوسعية التي تم اعتمادها في الجزائر كمنهجية تنموية جديدة خلال الفترة (1999-2014) في التخفيف من حدة البطالة ، و تماشيا مع طريقة " **Goldstein Morris** " و " **Peter Montiel** " في التقييم و التي تقتضي تقييم مدى نجاح برامج معينة من خلال مقارنة وضعية بلد ما قبل و بعد اتخاذه لهذه البرامج ، جاءت هذه الدراسة في شكل مقارنة بين الفترة (1990-1998) التي تضمنت برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي و الفترة (1999-2014) التي تضمنت برامج الإنعاش الاقتصادي .

و للإجابة عن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تضمن الجانب التطبيقي دراسة تحليلية ميدانية كما تضمن أيضا دراسة قياسية تم الاعتماد فيها على اختبار السببية لغرنجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة ، بالإضافة إلى تبني النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ الموجه للكشف عن مدى فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي في المدى الطويل .

و قد توصلنا من خلال الدراسة التحليلية الميدانية إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشكلة البطالة هي هيكلية في الجزائر ، فانخفاض معدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرامج لا يعكس حقيقة النجاح في علاج مشكلة البطالة فمعظم المناصب التي تم توفيرها هي مناصب مؤقتة و قابلة للزوال و سوف تخلق لنا مستقبلا ما يعرف بالبطالة المؤجلة ، و هو ما يفسر عودة معدل البطالة إلى الارتفاع مرة أخرى بحلول سنة 2015 أين بلغ نسبة (11.2%) ، كما أنها ترتفع أيضا في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية ، أما الدراسة القياسية فقد أثبتت عدم فعالية هذه السياسة التوسعية على المدى الطويل .

و عليه يمكن القول أن تدخل الدولة عبر طرحها لمثل هذه البرامج التنموية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام للحد من ظاهرة البطالة هو حل مؤقت ، ظرفي و غير مستديم سرعان ما سيفقد فاعليته بمجرد ما أن تبدأ هذه المناصب المؤقتة بالزوال ، و هذا ما يدل على محدودية فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطات الجزائرية للتخفيف من حدة البطالة ، و على السلطات المعنية التفكير في حلول أكثر فاعلية لمعالجة هذه المشكلة التي لها وزن كبير خاصة من الناحية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: الإنعاش الاقتصادي ، البرامج التنموية ، الإنفاق العام ، معدل البطالة الاستبيان ، سببية غرنجر، نموذج أشعة تصحيح الخطأ الموجه ، الجزائر .

قائمة المحتويـــات

العـــــنـــــوان	الصفحة
إهـــداء	04
شـكـــر و تقدير	05
المـــلخـص	06
قائمة المحتويات	07
قائمة الـجـداول	12
قائمة الأشـكـــال	19
قائمة الـــمـــلاحـق	23
قائمة المـختـصـرات	25
مـــقدمـــة	28
الفصل الأول **الفـكـــر الاقتـــصـــادي و مســألـــة البـطالـــة و الـعمـــل**	
تمهيد	44
المـبحـث الأول: الإطـار المـفاهيـمي للـبطالـة و الـعمـل	45
المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها	45
الفرع الأول: مفهوم البطالة	45
الفرع الثاني: أنواع البطالة	51
المطلب الثاني: قياس البطالة و آثارها	59
الفرع الأول: قياس البطالة	59
الفرع الثاني: آثار البطالة	68
المطلب الثالث: أساسيات حول العمل	72
الفرع الأول: مفهوم العمل	72
الفرع الثاني: إنتاجية العمل و طرق قياسها	74
الفرع الثالث: سوق العمل	75
الفرع الرابع: التشغيل و علاقته بالعمل	83
المـبحـث الـثانـي: الـنظريـات الاقتـصاديـة المفـسرة للبـطالـة و سـوق الـعمـل	87

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة و سوق العمل	87
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	87
الفرع الثاني: النظرية الكينزية	101
الفرع الثالث: النظرية الماركسية	108
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة و سوق العمل	109
الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل	109
الفرع الثاني: نظرية اختلال سوق العمل	111
الفرع الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل	112
الفرع الرابع: نظرية الأجور الكفؤة	113
الفرع الخامس: النظرية النقدية	114
الفرع السادس: نظرية المعدل الطبيعي للبطالة	115
المطلب الثالث: نموذج فليبس و قانون أوكيون	116
الفرع الأول: نموذج فليبس و العلاقة بين البطالة و التضخم	116
الفرع الثاني: قانون أوكيون و العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة	121
الخلاصة	124
الفصل الثاني **البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة**	
تمهيد	126
المبحث الأول: المنهجية التنموية في الجزائر خلال الفترة الإنتقال نحو اقتصاد السوق (1990-1998)	127
المطلب الأول: دوافع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	127
الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية	128
الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية	133
المطلب الثاني: مضمون البرامج و الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر	134
الفرع الأول: محاور الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي	135
الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر و صندوق النقد الدولي	140
المطلب الثالث: سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	156
الفرع الأول: ماهية سياسة التشغيل	157
الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالتشغيل في الجزائر (1990-1998)	162

المبحث الثاني: المنهجية الحديثة للتنمية في الجزائر (1999-2014)	179
المطلب الأول: دوافع و ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	179
الفرع الأول: الخلفية النظرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي	179
الفرع الثاني: دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	192
الفرع الثالث: ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	198
المطلب الثاني: مضمون برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي	201
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	203
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	218
الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....	226
المطلب الثالث: سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	231
الفرع الأول: المصالح العمومية للتشغيل في الجزائر (1999-2014)	232
الفرع الثاني: الهيئات المساعدة لمصالح الشغل في الجزائر (1999-2014)	233
الخلاصة	239
الفصل الثالث **تحليل وضعية البطالة و التشغيل في إطار البرامج التنموية للفترة (1990-2014)**	
تمهيد	241
المبحث الأول: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المرحلة الانتقالية (1990-1998)	242
المطلب الأول: حصيلة برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي (1990-1998) ...	242
الفرع الأول: النتائج الاقتصادية لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي	243
الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي	263
المطلب الثاني: الاتجاهات الديمغرافية للفترة (1990-1998)	264
الفرع الأول: المميزات الديمغرافية للسكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	264
الفرع الثاني: تحديد العلاقة بين البطالة و نمو السكان في الجزائر (1990-1998)	271
المطلب الثالث: وضعية البطالة و التشغيل في إطار برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي	273
الفرع الأول: اتجاهات البطالة و التشغيل خلال الفترة (1990-1998)	274
الفرع الثاني: تقييم سياسة التشغيل المعتمدة خلال الفترة (1990-1998)	285
المبحث الثاني: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المنهجية الحديثة للتنمية	294

(2014-1999)	
المطلب الأول: حصيلة برامج الانعاش الاقتصادي	295
الفرع الأول: النتائج الاقتصادية لبرامج الانعاش الاقتصادي	295
الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية لبرامج الانعاش الاقتصادي	320
المطلب الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي	322
الفرع الأول: الاتجاهات الديمغرافية للفترة (1999-2014)	322
الفرع الثاني: اتجاهات البطالة و تقييم سياسة التشغيل خلال الفترة (1999-2014)	333
المطلب الثالث: الدراسة الميدانية	376
الفرع الأول: منهجية الدراسة الميدانية	376
الفرع الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	392
الخلاصة	411
الفصل الرابع **الـــدراســـة الـــقيـــاســـيـــة**	
تمهيد	413
المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي	414
المطلب الأول: ماهية و طبيعة الاقتصاد القياسي	415
الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي و أهدافه	415
الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	417
الفرع الثالث: تطبيقات الاقتصاد القياسي	419
المطلب الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	420
الفرع الأول: مرحلة تعيين النموذج القياسي	420
الفرع الثاني: مرحلة تقدير معلمات النموذج القياسي	421
الفرع الثالث: مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج القياسي	421
الفرع الرابع: مرحلة تقييم القدرة التنبؤية للنموذج القياسي	422
المطلب الثالث: أساسيات حول السلاسل الزمنية	423
الفرع الأول: مفهوم السلاسل الزمنية و مركباتها	423
الفرع الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية	425
الفرع الثالث: طرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	427
المبحث الثاني: التقدير القياسي لأثر البرامج التنموية على البطالة في الجزائر	434

(2014-1990)	
المطلب الأول: تقديم النموذج و دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	434
الفرع الأول: تقديم النموذج القياسي	435
الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	444
المطلب الثاني: اختبار السببية لـ (Granger)	454
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج (VECM)	460
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك لـ **(Johansen-Juselius) .....**	461
الفرع الثاني: تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ **(VECM) .....**	462
الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج القياسي	467
الفرع الرابع: تحليل تفكيك التباين	473
الفرع الخامس: دوال الاستجابة الدفعية (تحليل الصدمات)	475
الخلاصة	478
الخاتمة	480
قائمة المراجع	490
الملاحق	505
الملخص باللغة الأجنبية	529

قائمة الجداول

رقـم الجـدول	الـــــعـــــنـــــــــــوان	الصـفحة
01	قياس البطالة في الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 1985	65
02	تطور معدل النمو للإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1985-1988)	128
03	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	129
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1981-1989)	131
05	تطور أرصدة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1982-1989)	132
06	حوصلة عن الإصلاحات الضريبية للفترة (1994-1997)	149
07	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار (ANSEJ)	173
08	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار (ANSEJ)	173
09	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار (ANSEJ)	174
10	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار (ANSEJ)	174
11	تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات	174
12	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	185
13	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	187
14	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	193
15	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2000)	195
16	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000)	196
17	تطور مؤشر الفقر في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)	197
18	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1997-2003)	198
19	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1998-2000)	200
20	التوزيع القطاعي لمشاريع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي	206
21	التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي	206
22	القطاعات المستفيدة من برامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	208
23	مناصب العمل المتوقع إنشاؤها من برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	209

24	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	210
25	مناصب الشغل المتوقع إحداثها من برنامج التنمية المحلية	211
26	العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية	212
27	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	213
28	توزيع موارد القطاع الفلاحي على الصناديق الفلاحية	214
29	التوزيع السنوي للبرنامج الخاص بالصيد البحري	215
30	العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات الاقتصادية	216
31	مناصب العمل المتوقع استحداثها من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	217
32	محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو	220
33	مكونات برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	221
34	مكونات برنامج تطوير الهياكل القاعدية	222
35	مكونات برنامج دعم التنمية الاقتصادية	223
36	مكونات برنامج تطوير الخدمة العمومية	224
37	مكونات برنامج توطيد النمو الاقتصادي	227
38	مكونات برنامج التنمية البشرية	228
39	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	243
40	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	245
41	تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	248
42	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	249
43	تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	252
44	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	257
45	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	260
46	تطور احتياطي الصرف الأجنبي (دون الذهب) في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	262
47	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	265
48	تقدير معامل الارتباط بيرسون بين معدل البطالة و معدل نمو السكان خلال الفترة (1990-1998)	272
49	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	275

50	تطور عدد المؤسسات المنحلة و عدد العمال المسرحين في الجزائر خلال الفترة (1994-1998)	277
51	تطور عدد العمال الذين اختاروا صيغة الذهاب الإرادي خلال الفترة (1993-1997)	278
52	توزيع التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1997)	279
53	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الفترة (1990-1998)	280
54	توزيع التشغيل حسب القطاع الرسمي و الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (1992-1997)	282
55	تطور عدد المستفيدين من برنامج الإدماج المهني للشباب خلال الفترة (1994-1998)	286
56	تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية و الموارد المخصصة له خلال الفترة (1990-1998)	287
57	توزيع مناصب التكوين المهني خلال الفترة (1991-1994)	288
58	توزيع التعاونيات حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990-1994)	289
59	تطور عدد المستفيدين من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة خلال الفترة (1995-1998)	290
60	الموارد المالية المخصصة لبرنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة و المناصب المستحدثة في إطاره خلال الفترة (1997-1998)	291
61	تطور عمليات إنشاء المشاريع في إطار (ANSEJ) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (1997-1998)	292
62	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار خلال الفترة (1993-1998)	292
63	تطور عدد العمال المتكفل بهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (1994-1998)	293
64	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	295
65	تطور حجم النفقات الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	297
66	تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	298
67	تطور معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	300
68	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	302

69	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	305
70	تطور تركيبة القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	306
71	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	313
72	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	317
73	تطور احتياطي الصرف الأجنبي (دون الذهب) في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	319
74	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	320
75	تركيب السكان وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	325
76	هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)	329
77	هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الوسط السكني في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	330
78	تقدير معامل الارتباط بيرسون بين معدل البطالة و معدل نمو السكان خلال الفترة (1999-2014)	332
79	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	334
80	تطور بنية التشغيل حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	336
81	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	338
82	بنية التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014)	339
83	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الفترة (2000-2014)	341
84	بنية التشغيل في الجزائر حسب النوع الاجتماعي خلال الفترة (2002-2014)	342
85	بنية التشغيل حسب القطاع الرسمي و الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)	344
86	تطور معدل البطالة في الجزائر بالتزامن مع تطور معدل النشاط و معدل التشغيل خلال الفترة (2001-2014)	346
87	تحليل البطالة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي في الجزائر خلال سنوات مختارة من الفترة (2000-2014)	348
88	توزيع العاطلين وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (2013-2014)	349

89	تحليل البطالة وفقا لمعيار المستوى الدراسي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	350
90	توزيع العاطلين وفقا لمدة البحث عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)	353
91	مناصب العمل المتوقع إنشاؤها بالمقارنة مع مناصب العمل المستحدثة فعلا في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	357
92	تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار جهاز (DAIS) خلال الفترة (1999-2014)	359
93	تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (TUP-HMO) خلال الفترة (1999-2014)	361
94	تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (CPE) خلال الفترة (1999-2011)	362
95	الوظائف المستحدثة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008-2014)	363
96	تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (1999-2014)	364
97	حصيلة المشاريع المنجزة في إطار (ANDI) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2002-2012)	366
98	تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (CNAC) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2004-2014)	367
99	تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (ANGEM) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2004-2014)	368
100	تطور مناصب العمل المستحدثة في برنامج إطار (PNDAR) خلال الفترة (2000-2014)	369
101	تطور عدد المستفيدين من القرض الحسن على المستوى الوطني خلال الفترة (2004-2014)	370
102	تصنيف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	371
103	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	372
104	مساهمة القطاع العام و الخاص في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013-2014)	373
105	تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة	374

	(2014-2005)	
106	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب معيار السن	**380**
107	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي	**381**
108	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (تحليل الوضعية الوظيفية)	**384**
109	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مدى فعالية استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل)	**385**
110	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري)	**386**
111	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (البطالة و الآثار المصاحبة لها)	**387**
112	نتائج اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ	**389**
113	الأوزان المقابلة لخيارات الإجابة	**391**
114	المتوسطات المرجحة و الاتجاهات الموافقة لها	**392**
115	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الأول (ما هو وضعك الحالي)	**393**
116	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثاني (مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف)	**394**
117	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثالث (ما هو مجال عملك)	**395**
118	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الرابع (هل تمارس حاليا وظيفة دائمة أم مؤقتة)	**397**
119	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الخامس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي)	**399**
120	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال السادس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك)	**400**
121	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال السابع (هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك)	**401**
122	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثامن (هل تواجه في عملك بطالة مقنعة)	**402**
123	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني (مدى فعالية استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل)	**403**

124	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث (أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري)	406
125	اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الرابع (البطالة و الآثار المصاحبة لها)	409
126	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTch)	445
127	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LTch)	446
128	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LTch)	446
129	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTinf)	448
130	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LTinf)	448
131	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LTinf)	449
132	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LDep)	450
133	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LDep)	451
134	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LDep)	451
135	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LPIB)	453
136	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LPIB)	454
137	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LPIB)	454
138	تحديد عدد درجات التأخر في النموذج VAR	455
139	نتائج اختبار السببية لـ (Granger)	456
140	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (Johansen-Juselius)	462
141	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)	468
142	دالة الارتباط الكلي و الجزئي لبواقي معادلة البطالة	469
143	اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)	470
144	اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة النفقات العامة	471
145	اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة الناتج المحلي الإجمالي	472
146	اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة معدل التضخم	472
147	نتائج تفكيك التباين لمعدل البطالة	473

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التمثيل البياني لظاهرة البطالة	49
02	توضيح فئة العاطلين عن العمل	51
03	هيكل بنية السكان	60
04	توزيع القوة العاملة حسب نظام المعلومات في الجزائر	61
05	الفجوة الاقتصادية في حالة البطالة	69
06	منحنى الطلب على العمل	77
07	منحنى عرض العمل	78
08	دالة الإنتاج الكلي في المدى القصير	91
09	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	94
10	العلاقة بين عدد ساعات العمل اليومي و الدخل الحقيقي اليومي	96
11	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	98
12	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	99
13	منحنى عرض العمل عند كينز	105
14	توازن سوق العمل عند كينز	106
15	مخطط يوضح النموذج الكينزي لحل الأزمة	107
16	منحنى فليبس الأصلي	117
17	منحنى فليبس المعدل	120
18	إجراءات مرحلة التصحيح الهيكلي	137
19	أثر الإنفاق الحكومي على ظاهرة البطالة	189
20	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	193
21	تطور كل من صادرات المحروقات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2003)	199
22	التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	207
23	محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو	220
24	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	244
25	التمثيل البياني لتطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	246

26	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	250
27	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المحتمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	255
28	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1990-1998)	256
29	تطور عدد السكان و معدل نمو السكان الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	265
30	تركيب السكان وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	267
31	تركيب السكان وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال سنة 1998	268
32	تطور الفئة الناشطة بالتوازي مع تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	269
33	هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال الفترة (1991-1998)	270
34	هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال سنة 1998	271
35	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	283
36	تطور كل من معدل البطالة الفعلي و الاتجاه العام و البطالة الدورية خلال الفترة (1990-1998) باستعمال طريقة (HP Filter)	284
37	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	296
38	التمثيل البياني لتطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	299
39	التمثيل البياني لتطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	301
40	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	304
41	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المحتمل خلال الفترة (1999-2014)	310
42	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1999-2014)	311
43	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	323
44	تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	323
45	تركيب السكان وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال سنوات مختارة من الفترة (1999-2014)	326
46	تطور الفئة الناشطة بالتوازي مع تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	327

47	هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	328
48	تطور كل من معدل البطالة الفعلي و الاتجاه العام و البطالة الدورية خلال الفترة (1999-2014) باستعمال طريقة (HP Filter)	354
49	تطور معدل البطالة الرسمي و معدل البطالة المصحح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	356
50	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	373
51	توزيع أفراد العينة حسب معيار الجنس	379
52	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار السن	380
53	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي	381
54	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الولاية	382
55	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثاني (مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف)	394
56	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الثالث (ما هو مجال عملك)	396
57	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الرابع (هل تمارس حاليا وظيفة دائمة أم مؤقتة)	397
58	اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الخامس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي)	399
59	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال السادس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك)	400
60	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال السابع (هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك)	401
61	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الثامن (هل تواجه في عملك بطالة مقنعة)	402
62	التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	437
63	التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	439
64	التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	440
65	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة (LTch)	444

66	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LTinf)	**447**
67	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة (LDep)	**450**
68	التمثيل البياني لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لسلسلة (LPIB)	**452**
69	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الإنحدار الذاتي	**472**
70	استجابة معدل البطالة لصدمة في المتغيرات التفسيرية للنموذج	**475**

قائمة الملاحق

رقـم الملحق	الـــــعـــــنـــــــــــوان	الصـفحة
01	معطيات الدراسة –الجزء الأول –	505
02	معطيات الدراسة – الجزء الثاني –	506
03	معطيات الدراسة – الجزء الثالث –	507
04	استبانة الدراسة	508
05	استبانة الدراسة – تابع 1 –	509
06	استبانة الدراسة – تابع 2 –	510
07	استبانة الدراسة – تابع 3 –	511
08	استبانة الدراسة – تابع 4 –	512
09	استبانة الدراسة – تابع 5 –	513
10	استبانة الدراسة – تابع 6 –	514
11	استبانة الدراسة – تابع 7 –	515
12	نتائج اختبار الثبات العام للاستبيان	516
13	نتائج اختبار ثبات المحور الأول	516
14	نتائج اختبار ثبات المحور الثاني	516
15	نتائج اختبار ثبات المحور الثالث	516
16	نتائج اختبار ثبات المحور الرابع	517
17	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	517
18	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	518
19	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	519
20	اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	520
21	اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة	521
22	اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم	522
23	اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	523
24	اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة	524
25	اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و النفقات العامة	525
26	اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي	525
27	اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و معدل التضخم	525
28	اختبار السببية لغرنجر بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة	525

29	اختبار السببية لغرنجر بين معدل التضخم و النفقات العامة	**526**
30	اختبار السببية لغرنجر بين معدل التضخم و الناتج المحلي	**526**
31	تقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ	**526**
32	تقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ – تابع –	**527**

قائمة المختصرات

الـرمـــز	البـيـــان باللـــغـــة الـــعربيـــة	البـيـــان باللـــغـــة الأجـنـبـيـــة
TUGP	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج	La taxe unique globale à la production
TUGPS	الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات	La taxe unique globale sur les prestations de services
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	L'impôt sur le revenu globale
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	L'impôt sur les bénéfices des sociétés
TVA	الرسم على القيمة المضافة	La taxe sur la valeur ajoutée
BIT	المكتب الدولي للعمل	Le bureau international du travail
ONU	منظمة الأمم المتحدة	L'organisation des nations unies
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات	L'office national des statistiques
DTS	حقوق السحب الخاصة	Les droits de tirage spéciaux
ONAMO	الديـوان الوطـني الجزائري لليد العاملة	L'office national Algérien de la main-d'œuvre
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل	L'agence national de l'emploi
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	La caisse national d'assurance chômage
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية	L'agence de développement social
CPE	عقود ما قبل التشغيل	Le contrat pré – emploi
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	L'agence national de développement de l'investissement
TUP-HMO	الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة	Les travaux d'utilité publique à main d'œuvre haute intensité de
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	L'agence national de soutien à l'emploi
APSI	وكالة تطوير و دعم و متابعة الاستثمار	L'agence de promotion de soutien et de suivi de l'investissement
ESIL	الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	Emplois salariés d'initiatives local
AFS	المنحة الجزافية للتضامن	L'allocation forfaitaire de solidarité
IAIG	تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة	L'indemnité d'activité d'intérêt général
PCD	المخطط البلدي للتنمية	Le Plan Communal du Développement

Le programme sectoriel déconcentré	البرنامج القطاعي الغير ممركز	**PSD**
Le programme sectoriel centralisé	البرنامج القطاعي الممركز	**PSC**
Le Programme national du développement agricole	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	**PNDA**
Le Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle	جهاز المساعدة على الإدماج المهني	**DAIP**
Le contrat d'insertion des diplômés	عقود إدماج حاملي الشهادات	**CID**
Le contrat d'insertion professionnelle	عقود الإدماج المهني	**CIP**
Les contrats intégration -formation	عقود تكوين – إدماج	**CFI**
L'Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**ANGEM**
la prime d'insertion des diplômés	منحة حاملي الشهادات	**PID**
Le dispositif d'activité de l'insertion sociale	جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي	**DAIS**
Le Programme national du développement agricole et rural	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية	**PNDAR**
Dickey-Fuller test	اختبار ديكي فولر	**DF**
Augmented Dickey-Fuller test	اختبار ديكي فولر المطور	**ADF**
Vector Error Correction Model	نموذج أشعة تصحيح الخطأ الموجه	**VECM**

مقدمة

مقدمة

تعتبر البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أن العمالة الكاملة هي مجرد وضع مثالي بعيد المنال ، إلا أن تزايد حجم هذه الظاهرة هو ما يجعل منها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية تواجهها مختلف الدول المتقدمة و النامية منها .

و قد منحت في سنة 2010 جائزة نوبل في الاقتصاد للمفكرين الاقتصاديين من أصل أمريكي "**Dale mortensen**" و " **Peter Diamond** " و المفكر " **Christopher Pissarides** " من أصل بريطاني تقديرا لجهودهم حول تحليل سوق العمل بشكل جيد و غير مسبوق من خلال تطويرهم لنظرية جديدة تفسر البطالة عن طريق نموذج يبرز التفاعل بين سوق العمل و السياسات الاقتصادية ، حيث يبين هذا النموذج كيفية تأثير كل من طبيعة البطالة ، فرص العمل و الأجور على تنظيم و وضع السياسات الاقتصادية ، فهذه الجائزة تم تقديمها تثمينا للدور الكبير الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في تحديد مسار البطالة ، حيث أن الدولة تعتبر المسؤول الأول و الأخير عن علاج مشكلة البطالة من خلال اعتمادها للسياسات الاقتصادية المناسبة التي تمكن من تحقيق معدلات نمو أعلى و التخفيض من معدل البطالة ، و ارتفاع هذا الأخير أي معدل البطالة ماهو إلا دليل على فشل السلطات في اختيار السياسات المناسبة لأرضيتها الاقتصادية .

و نستشهد على سبيل المثال بحالة الدول النامية التي تعتمد في معظمها على ما تزخر به من موارد للنهوض باقتصادياتها و التي تتأثر بعوامل خارجية دون البحث عن حلول أخرى كالتنويع مثلا ، فمثل هذه الدول تسعى للوصول لنمط الحياة الغربي من خلال تبنيها لسياسات اقتصادية لا تتناسب و طبيعة هيكلها الاقتصادي ، ما جعلها تفشل في الوصول إلى النتائج التي تعمل على تحقيقها لذا نجدها تتميز بمعدلات نمو اقتصادي متواضعة مع ارتفاع معدلات البطالة ، إضافة إلى عدم وضوح معالم نظامها الاقتصادي فهو نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي زيادة

عن بعض خصائص النظام الاشتراكي .

في المقابل نجد الدول المتقدمة التي تعرف بنجاح سياساتها التنموية فهي تتميز باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية في ظل وجود نظام اقتصادي واضح المعالم ، ما سمح لها بالحفاظ على مستويات مرتفعة من معدلات النمو الاقتصادي مع تسجيل مستويات منخفضة من البطالة و فضلا عن التخطيط الجيد و السليم الذي يأخذ بعين الاعتبار معطيات هيكلها الاقتصادي فإن بعض هذه الدول قامت بوضع آليات و إجراءات استثنائية للمساهمة في عملية التشغيل و الحد من البطالة ، فنجد اليابان قد قدمت الدعم المالي لمدة خمس سنوات للشركات التي لها القدرة على خلق مناصب عمل جديدة و المساهمة في التوظيف ، و قررت كوريا تقديم الدعم للشركات التي توظف عدد معين من طالبي العمل لأول مرة كما قامت أيضا بتطبيق اختبارات لقياس الاستعدادات المهنية للشباب و مساعدتهم على إيجاد الوظائف المناسبة لهم ، في حين قامت ألمانيا و التي كانت تعاني من وجود 2.6 مليون عاطل في سنة 1999 بترشيد الإنفاق الحكومي ، إصلاح النظام الضريبي ، تخفيض تكاليف التأمينات بالإضافة إلى إزالة القيود التي تفرض على إنشاء المشروعات الجديدة و زيادة الحوافز على تأسيسها ، و هذا بهدف خلق مناصب عمل جديدة تساهم من خلالها في رفع نسبة التشغيل و التخفيف من حدة البطالة ، أما عن نيوزلندا فقط لوحظ أن هذه الدولة تعطي الأولوية في التوظيف لكبار السن و المتزوجين مع إلحاقهم بالبرنامج التدريبي الذي تقوم الدولة بتدعيمه .

و الجزائر مثلها مثل باقي الدول كانت لها تجربتها الخاصة في مجال محاولة القضاء على البطالة أو بالأصح الحد منها فلطالما شكل هذا الموضوع تحديا حقيقيا لصناع القرار بها ، و الحقيقة أن البطالة لم تظهر كمشكلة تستدعي القلق فعلا في الوسط الجزائري إلا بعد الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري في سنة 1986 نتيجة لانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية ، فـــهـــذه

الأزمة كانت لها آثار سلبية كبيرة على المستوى الاقتصادي حيث أنها أدت إلى اختلال مختلف المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة و على المستوى الاجتماعي أيضا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني سلسلة من الإجراءات التي قامت بها بمعية المؤسسات المالية و النقدية الدولية بداية من الإصلاحات الاقتصادية و انتهاء ببرامج التعديل الهيكلي ، هذه الإجراءات كان الهدف منها استعادة توازنات مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و رغم التضارب الكبير في الآراء حول نتائج هذه الإصلاحات بين مؤيد لنجاحها في تحقيق نتائج إيجابية و بين معارض لهذا التأييد ، إلا أن جميع الدراسات التي تم القيام بها حول هذا الموضوع تتفق في نقطة أساسية مفادها أن هذه الإصلاحات أدت إلى تردي الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير جدا حيث أنها تسببت في اضطراب كبير في الخارطة العامة للشغل لتبلغ البطالة في سنة 1999 أعلى نسبة لها (30%) ، مع تسجيل تدهور كبير في مستويات المعيشة لأكثر من 17 مليون جزائري تحت مستوى الفقر .

بعد هذا و إثر ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 تحسنت الأوضاع المالية للجزائر ما سمح لها بخوض تجربة تنموية جديدة من خلال تغييرها لسياستها الاقتصادية السابقة ، حيث انتهجت سياسة جديدة ذات توجه كينزي تعتمد بشكل أساسي على التوسع في الإنفاق العام و تجسد هذا عبر تبنيها لثلاث برامج اقتصادية ضخمة من حيث الموارد المالية التي خصصت لها ، تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ، و قد سعت من خلال هذه البرامج إلى تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية ، المالية ، السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد سابقا من خلال بعث حركية الاستثمار من جديد الذي من المفترض أن يحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى يمكن لها استيعاب معدلات البطالة .

إشكالية الدراسة:

لقد طرحت و لاتزال تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة من تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع الأهداف المسطرة لها ، هذا و تشير الإحصائيات الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية إلى أن معدل البطالة قد سجل انخفاضا محسوسا باستقراره في حدود نسبة (9.8%) سنة 2014 بعدما كان يقدر بـ (30%) سنة 1999 ، من هنا و تأسيسا على ما سبق تظهر لنا إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

في ظل الانخفاض الكبير و المحسوس في معدل البطالة الذي تزامن مع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ، هل يمكن القول أن هذه السياسة المالية التوسعية قد نجحت فعلا في التخفيف من حدة البطالة أم أنها مجرد تكريس للعمل الغير لائق و البطالة المقنعة ؟

و قد أثار لدينا الحديث عن هذا الموضوع عدت تساؤلات فرعية نوجزها في النقاط التالية:

- ما هو الجديد الذي جاءت به برامج الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالبرامج التي سبقتها ، ما هي نقائصها و ما هي تطلعاتها ؟
- هل تتناسب معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها و المبالغ الطائلة التي تم إنفاقها أم أنه كان من المفترض أن تحقق هذه البرامج معدلات أعلى ؟
- هل تعتبر معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها كافية لاستيعاب معدلات البطالة المرتفعة التي كانت سائدة أم أن الحد من هذه الأخيرة يتطلب معدلات نمو أعلى ؟
- هل يعكس انخفاض معدل البطالة في الجزائر نجاعة سياسة التشغيل ؟
- ما هو واقع التشغيل في بلادنا كمفهوم و برامج من أهداف التنمية التي تنشدها ؟
- ما مدى مصداقية مؤشر البطالة في الجزائر ؟
- ما هي حقيقة وضعية البطالة في الجزائر بعيدا عن أرقام الحكومة و الأرقام التي تصدرها

الجهات الرسمية ؟

- هل يساهم الشباب الجزائري في البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب أو عدم تأهيله أم أن المسؤولية تقع كاملة على الحكومة ؟
- هل تتوفر شروط العمل اللائق في مناصب العمل التي تم استحداثها من خلال هذه البرامج التنموية ؟
- ما هي الفئة العمرية الأكثر عرضة للبطالة في الجزائر ؟
- ما هو اتجاه العلاقة بين معدل البطالة و المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن البرامج التنموية للحكومة ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة و الإجابة عن مختلف التساؤلات الفرعية قمنا بتأسيس هذه الدراسة على فرضية واحدة و وحيدة و التي جاءت كالآتي:

في ظل الوفرة المالية لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام ، و تعتبر هذه السياسة المالية التوسعية فعالة حيث سجلت معدلات البطالة انخفاضا كبيرا و محسوسا خلال الفترة (1999-2014) ؛

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب و الدوافع التي دفعت بنا إلى اختيار مثل هذا الموضوع و هي تتمثل فيما يلي :

- إن اختيارنا لموضوع البطالة نابع بالدرجة الأولى من انشغالنا و اهتمامنا الكبير به كونه يمس بشكل أكبر فئتنا نحن و هي فئة الشباب ؛
- الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع البطالة فهي تعتبر من الأمراض المستعصية التي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول ؛

- رغبة منا في تقييم استراتيجية بلدنا الجزائر في مواجهة ظاهرة البطالة .

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

- تقييم مدى فعالية البرامج التنموية التي تقوم الحكومة الجزائرية باعتمادها في حل مشكلة كانت و لا تزال نظرا لبعدها الثنائي الاقتصادي و الاجتماعي من أخطر المشاكل التي تواجهها مختلف الدول المتقدمة و النامية منها ألا و هي البطالة ؛
- الوقوف على حقيقة وضعية البطالة في الجزائر بعيدا عن أرقام الحكومة و الأرقام التي تصدرها الجهات الرسمية ،
- التعرف على طبيعة البطالة في الجزائر و تحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تنامي ظاهرة البطالة فيها .

أهمية الدراسة:

يأتي الاهتمام بقضية البطالة و التشغيل انطلاقا من أن الحق في العمل يعد مطلبا أساسيا لجميع أفراد المجتمع ، حيث نصت الأنظمة و مختلف التشريعات الدولية على ضرورة توفير العمل اللائق و المناسب لكل فرد يرغب فيه ، فهو يعتبر حق من حقوق الإنسان كما نص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، و عليه تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ما مدى تمتع المواطن الجزائري بهذا الحق الأساسي .

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة و التحكم جيدا في هذا الموضوع قمنا بتحديد إطاره الزماني و المكاني ، حيث تمثلت الحدود المكانية في الجزائر كدولة أما الحدود الزمانية فقد تمثلت في الفترة (1990-2014) .

و إن اختيارنا لهذه الفترة لم يكن بصفة عشوائية بطبيعة الحال و إنما كانت له أسبابه و دوافعه فالاعتبار الأول الذي جعلنا نختار الفترة (1990-2014) هو أن هذه الدراسة جاءت في شكل مقارنة بين الفترة (1990-1998) التي تضمنت برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي و الفترة (1999-2014) التي تضمنت برامج الإنعاش الاقتصادي و هذا تماشيا مع طريقة كل من " **Goldstein Morris** " و " **Peter Montiel** " في التقييم التي سنقوم بتوضيحها ضمن منهج الدراسة ، أما الاعتبار الثاني فهو الجانب القياسي لهذه الدراسة الذي يتضمن القيام بمجموعة من الاختبارات القياسية ، و نحن نعلم أن الاختبارات القياسية عادة ما تتطلب فترة طويلة من أجل الحصول على نتائج صحيحة و دقيقة .

منهج الدراسة:

للوصول إلى إجابة علمية منطقية حول إشكالية الدراسة و اتخاذ قرار سليم حول صحة الفرضيات المتبناة من عدمها اخترنا مزيج من مناهج البحث العلمي حيث تمت معالجة كل فصل من هذه الدراسة وفقا للمنهج الذي يتماشى مع طبيعته ، فقمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة و التشغيل ، و قمنا باستخدام المنهج الوصفي التاريخي في الفصل الثاني من أجل تتبع مختلف التطورات التي طرأت على المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة ، و بالنسبة للفصل الثالث فقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي أين قمنا بوصف و تحليل مختلف التطورات التي مر عليها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة مع تحليل بعض العناصر التي لها علاقة بالتشغيل و البطالة و التطورات التي طرأت على هذه المتغيرات ، كما يظهر المنهج الوصفي أيضا في الفصل الثالث من خلال أسلوب العينة بالمسح الذي قمنا باستخدامه ، أما الفصل الرابع و الأخير و الذي هو عبارة عن دراسة قياسية فقد قمنا فيه

باستخدام المنهج التجريبي الذي تعتمده الدراسات الكمية في العلوم الاقتصادية من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية .

هذا و نشير إلى أننا اعتمدنا على أسلوب « ما قبل و ما بعد » في التقييم الذي يعود إلى كل من " **Goldstein Morris** " و " **Peter Montiel** " ، بحيث تقوم هذه الطريقة في التقييم على أساس مقارنة حالة بلد ما قبل و بعد اتخاذه لبرامج و إجراءات معينة ، و تماشيا مع هذه الطريقة جاءت دراستنا هذه في شكل مقارنة بين الفترة (1990–1998) التي تضمنت برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي و الفترة (1999–2014) التي تضمنت برامج الإنعاش الاقتصادي و هذا من أجل تقييم مدى فعالية هذه الأخيرة .

صعوبات الدراسة:

أمر بديهي أن يواجه الطالب أو الباحث عند قيامه بدراسة ما مجموعة من الصعوبات التي تعيق إنجازه لهذا البحث العلمي ، بالنسبة لدراستنا هذه أكثر الصعوبات أثرا كانت التالية:

- عدم توفر نتائج دقيقة حول وضعية سوق العمل خاصة تلك التي تتعلق بتطورات العرض و الطلب على العمل خلال فترة الدراسة ؛
- تباين البيانات و الإحصائيات و اختلافها من مصدر لآخر ما جعلنا نتشتت في ظل غياب معايير تمكننا من اختيار المصدر الأكثر مصداقية .

الدراسات السابقة:

و نحن بصدد القيام بهذه الدراسة قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات المنشورة في المجلات الدوريات و الكتب ، كما قمنا بالاطلاع أيضا على العديد من الدراسات الجامعية التي أنجزت حول موضوع البطالة و البرامج التنموية ، و من بين الدراسات التي نالت اهتمامنا بشكل كبير و التي تم الاعتماد عليها كأساس للخوض في هذا الموضوع نذكر الدراسات المحلية و الأجنبية الموالية .

الدراسات المحلية

1) دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2013/2012 .

تعتبر هذه الدراسة محاولة لتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980–2010) و قد قام الباحث بتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول تطرق من خلاله إلى مختلف المفاهيم التي تتعلق بالتشغيل و البطالة ، و الجزء الثاني تطرق من خلاله إلى المساهمة النظرية في تفسير البطالة أما الجزء الثالث و الأخير فقد خصصه لعرض التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل و مجابهة البطالة مع اختتامه بدراسة تطبيقية ، حيث تضمنت هذه الدراسة التطبيقية القيام أولا باختبار قانون أوكيون باستخدام طرق قياسية حديثة كما تضمنت أيضا تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة و النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أهم العوامل الديمغرافية على معدلات البطالة في الجزائر .

كنتائج لدراسته توصل الباحث إلى أن قانون أوكيون غير صالح لحالة الاقتصاد الجزائري كما توصل أيضا إلى وجود أثر سلبي لقوة العمل الناشطة ، الواردات و حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة ، في حين ظهر له أن معدلات البطالة تستجيب بالانخفاض لارتفاع كل من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ، أسعار النفط الحقيقية و كذا حجم الاستثمار .

2) حنان بقاط ، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2007/2006 .

لقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تقديم عرض وصفي قياسي لمشكلة البطالة في الجـزائـر

في ظل الإصلاحات الاقتصادية من خلال إدراج أربعة فصول في هذه الرسالة ، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى مختلف المفاهيم ، التحليلات و القراءات النظرية لظاهرة البطالة ، و تضمن الفصل الثاني تحليلا عاما للإصلاحات الاقتصادية المتبناة في الجزائر ، أما الفصل الثالث فقد خصصته الباحثة لدراسة واقع البطالة في الجزائر و الحلول المطروحة لمواجهتها ، لتنتهي حنان بقاط بالفصل الرابع و الأخير الذي قامت من خلاله بقياس مشكلة البطالة في الجزائر من خلال النمذجة القياسية .

و قد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى دعم التوجه الذي ينص على أن الإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها من طرف الحكومة الجزائرية خلال فترة التسعينات قد أدت إلى اختلال كبير في سوق العمل من خلال تدهور مختلف مؤشراته ، كما تمكنت من الوصول إلى نموذج قياسي مقبول اقتصاديا و إحصائيا يفسر العلاقة بين معدل البطالة و مختلف المتغيرات المفسرة لها .

3) حميد مقراني ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2015/2014 .

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم مدى فعالية السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر و هذا من خلال قياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم ، و تأسيسا على هذا قام الباحث بتقسيم بحثه إلى جانب نظري يوضح من خلاله المفاهيم التي تتعلق بهذين المتغيرين ، و جانب آخر تطبيقي قام من خلاله بتحليل تطور هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة و من ثم تقدير الأثر باستعمال مختلف الأدوات القياسية و الإحصائية .

و قد توصل محمد مقراني من خلال دراسته إلى أن الزيادة في النفقات العامة الحقيقية في ســـنـــة

معينة ستؤدي إلى انخفاض معدل البطالة و ارتفاع طفيف في معدل التضخم في السنة الموالية و عليه هذه السياسة المالية التوسعية من وجهة نظر الباحث هي ناجحة و فعالة .

4) Lahcène Bouriche , **les déterminants du chômage en Algérie (une analyse économétrique 1980-2009)** , thèse de doctorat , option économie du développement , faculté des sciences économiques , sciences de gestion et sciences commerciales , université de Tlemcen , 2012/2013 .

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد العوامل التي تعتبر كمحددات للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980−2009) حيث أنه قام بالفصل في إشكالية العوامل و الأسباب الحقيقية التي أدت إلى البطالة خلال هذه الفترة ، هل هي العوامل التي ترتبط بمؤسسات سوق العمل أم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني أم أن النمو المستمر للفئة الناشطة هو ما سبب هذه البطالة ، و قد قسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول ، الفصل الأول تطرق من خلاله إلى النظريات المفسرة للبطالة ، الفصل الثاني تطرق من خلاله إلى مختلف المحطات التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ، الفصل الثالث قام من خلاله بإجراء تحليل وصفي لسوق العمل في الجزائر ، الفصل الرابع خصصه لتوضيح سياسة التشغيل في الجزائر أما الفصل الخامس و الأخير فقد جاء في شكل دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر .

و قد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حجم السكان هي أهم محددات للبطالة في الجزائر .

5) Lamia Benhabib , **chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail Algérien (analyses multidimensionnelles et expérimentation)** , thèse de doctorat , option sciences économiques école doctorale organisations - marchés - institutions , université Paris-Est 2016/2017 .

لقد خصصت الباحثة هذه الدراسة للتعرف على محددات بطالة الشباب في الجزائر مع الإشارة إلـى

واقع التمييز في التوظيف خاصة التمييز و عدم المساواة بين الجنسين ، و قد قامت بمعالجة هذا الموضوع في شكل أربعة فصول ، الفصل الأول تطرقت من خلاله إلى الجانب النظري للبطالة و التشغيل ، الفصل الثاني عبارة عن دراسة وصفية لبطالة الشباب ، الفصل الثالث خصصته لدراسة مساهمة المرأة في سوق العمل ، أما الفصل الرابع و الأخير الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تطرقت من خلاله الباحثة لمياء بن حبيب لدراسة واقع التمييز في التوظيف و عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل الجزائري .

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن سوق العمل الجزائرية تتميز بغياب اليد العاملة المؤهلة ، ارتفاع بطالة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية مع محدودية مساهمة المرأة في هذه السوق .

الدراسات العربية

6) محمد مازن محمد الأسطل ، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية لغزة ، 2015/2014 .

لقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة إشكالية الارتفاع المستمر و المتزايد لمعدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة (1990-2012) ، و هي عبارة عن دراسة تحليلية قياسية قام الباحث محمد مازن محمد الأسطل بتقسيمها إلى ستة فصول ، الفصل الأول قدم من خلاله الإطار العام للدراسة الفصل الثاني حلل فيه الإطار النظري لمشكلة البطالة ، الفصل الثالث درس فيه العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات (النمو الاقتصادي ، المساعدات الدولية ، حجم الاستثمار ، الإنفاق العام ، التضخم ، الاستقرار السياسي) ، الفصل الرابع قام فيه بدراسة البطالة في فلسطين الفصل الخامس خصصه للدراسة القياسية ، أما الفصل السادس و الأخير فقد خصصه لـعـــرض

مختلف النتائج التي توصل إليها مع اقتراح بعض التوصيات .

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين خلال الفترة (1990–2012) تمثلت في عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ، ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي أما عن النتائج القياسية فقد اكتشف الباحث وجود علاقة عكسية بين كل من النمو الاقتصادي إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت و النفقات الحكومية التطويرية من جهة ، و معدل البطالة من جهة أخرى ، كما اكتشف أيضا وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و معدل البطالة في فلسطين .

7) مها محمد نافذ بهلول ، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995–2012)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية لغزة ، 2016/2015 .

لقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر المحددات الاقتصادية على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2012) من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص الظاهرة و جمع المعلومات عنها ، بالإضافة إلى تحليل المعلومات و الوثائق المتعلقة بها ، كما استخدمت المنهج القياسي لتحليل و تفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة .

و خصلت مها نافذ إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ، نسبة الإنفاق الاستثماري ، معدل التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة من جهة و معدل البطالة كمتغير تابع من جهة أخرى ، كما أظهرت الدراسة القياسية الخاصة بـــها وجـــود علاقة طردية بين معدل التضخم و معدل البطالة ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة التي تناولناها بالذكر هو أنها جاءت في شكل تقييم للمنهجية التنموية الجديدة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية خلال الفترة (1999-2014) ، فهذه السياسة المالية التوسعية كان الهدف منها حسب ما أقرته الحكومة الجزائرية بعث مختلف الأنشطة الاقتصادية و مختلف أوجه الاستثمار التي من شأنها تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى و تخفيض معدلات البطالة التي كانت مرتفعة في ذلك الوقت ، و مع ما تشير إليه مختلف الإحصائيات و التقارير الرسمية التي أشادت بالانخفاض الكبير و المحسوس الذي سجلته معدلات البطالة تزامنا مع تطبيق هذه البرامج ، اخترنا هذه الدراسة للوقوف على حقيقة وضعية البطالة بعيدا عن أرقام الحكومة و مختلف الإحصائيات التي تصدرها الجهات الرسمية ، مما يعني أن هذه الدراسة هي تقييم لحقيقة نجاح برامج الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة .

و باعتبار أن برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام ، ركزنا في هذه الدراسة على قياس و تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تعبر عن البرامج الحكومية من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى .

هذا و تتميز هذه الدراسة أيضا عن باقي الدراسات بأنها استعملت أسلوب (ما قبل و ما بعد) في تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي ، فتماشيا مع هذا الأسلوب الذي سبق و أن تناولناه بالعرض و التوضيح أخذت هذه الدراسة شكل مقارنة بين الفترة (1990-1998) التي تضمنت برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي و الفترة (1999-2014) التي تضمنت السياسة المالية التوسعية أي برامج الإنعاش الاقتصادي .

<u>هيكل الدراسة</u>:

لقد تضمنت هذه الدراسة جانبين ، جانب نظري يحتوي على فصلين و جانب تطبيقي يحتوي على فصلين أيضا ، ما يعني أن هذه الدراسة تم تقديمها في شكل أربعة فصول .

الفصل الأول (الفكر الاقتصادي و مسألة البطالة و العمل): لقد ارتأينا أن نخصص الجزء الأول من هذه الأطروحة للتعريف بأهم عنصر في هذه الدراسة ألا و هو البطالة مع الإلمام بمختلف الجوانب التي لها علاقة بهذه الظاهرة (العمل ، التشغيل ، سوق العمل ، الفئة الناشطة ، سياسة التشغيل ،...) ، لننتهي في الأخير بإبراز مختلف المساهمات النظرية التقليدية و الحديثة التي تم إنجازها حول هذا الموضوع .

الفصل الثاني (البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة): خصص هذا الفصل لعرض مختلف البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر خلال فترة الدراسة أي الفترة (1990-2014) ، و بهذا فهو يتضمن برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي للفترة (1990-1998) و برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1999-2014) .

الفصل الثالث (تحليل وضعية البطالة و التشغيل في الجزائر في إطار البرامج التنموية للفترة 1990-2014): يعتبر هذا الفصل الجزء الأول من الدراسة التطبيقية و قد قمنا من خلاله بتشخيص وضعية سوق العمل ، البطالة و التشغيل في الجزائر في إطار برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي كما قمنا في مرحلة ثانية بتشخيص نفس العناصر السابقة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، و قد تضمن هذا الفصل أيضا دراسة ميدانية .

الفصل الرابع (الدراسة القياسية): يمثل هذا الفصل الجزء الثاني من الدراسة التطبيقية حاولنا من خلاله قياس أثر البرامج التنموية على معدل البطالة في الجزائر من خلال دراسة و تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تعبر عن البرامج التنموية من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى ، كما أدخلنا أيضا معدل التضخم كمتغير مساعد ثانوي نقوم من خلاله باختبار علاقة فليبس .

الفصل الأول:

الفكر الاقتصادي و مسألة البطالة و العمل

تمهيد

البطالة مشكلة عرفتها و لازالت تعرفها الدول على اختلاف أنواعها المتقدمة و النامية منها و إن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة ، و قد جعلها بعدها الاقتصادي و الاجتماعي محل اهتمام أصحاب القرارات السياسية بشكل أساسي ، كما جعلها هذا البعد تستحوذ على اهتمامات مختلف المفكرين الاجتماعيين و الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها ، الذين بادروا في البحث حول هذا الموضوع و هذا في محاولة منهم لفهم هذه الظاهرة ثنائية الأبعاد ، تحديد أسبابها التعرف على أنواعها و اقتراح حلول لها ، و بناء على هذا فقد تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات الاقتصادية التي أخذت هذه الظاهرة بالدراسة و حاولت تفسيرها ، من هنا جاء البناء النظري لظاهرة البطالة الذي ساهم بشكل كبير في فهمها كما كان له الدور الأكبر في وضع أسس لها و الذي اخترنا التطرق إليه من خلال هذا الفصل عبر الوقوف عند المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة و العمل ؛

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة و سوق العمل .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة و العمل

نظرا لأهميته الكبيرة فقد لاقى موضوع البطالة الحظ الوفير من الدراسات و الكتابات الاقتصادية و الاجتماعية عبر التاريخ ، و قبل التطرق إلى تحليل موضوع البطالة عبر مختلف النظريات الاقتصادية سوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالبطالة و العمل .

المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها

ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص حتى نطلق عليه صفة العاطل عن العمل أو البطال ؟ ، ما مفهوم البطالة و ما هي مختلف أنواعها ؟ ، كل هذه الأسئلة و أخرى سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا المطلب الذي يتضمن تحليل و نقاش لمفهوم البطالة و أنواعها .

الفرع الأول: مفهوم البطالة

إن أول ما يتبادر إلى ذهن الباحث أو القارئ عند دراسة البطالة هو الإجابة عن السؤال الأساسي الذي يعكس مفهوم البطالة ألا و هو من هو العاطل عن العمل ؟[1] ، مبدئيا تبدو الإجابة عن هذا السؤال سهلة و بسيطة حيث يمكن القول بأن العاطل عن العمل هو من لا يعمل لكننا نتساءل هل هذه الإجابة تفي كلمة العاطل حقها ؟ ، للفصل في هذا الأمر قمنا بالاطلاع على مختلف التعاريف المنسوبة إلى مصطلح البطالة فوجدنا أن هناك من عرفها على أنها[2] " فقد مصدر الرزق و التعطل عن العمل " ، و هناك من عرفها أيضا على أنها[3] " عدم توافر فرص العمل المنتج

---

[1]- محمد بن عبد الله البكر ، **البطالة و الآثار النفسية (دراسة ميدانية تحليلية)** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، المجلد 26 ، العدد 51 ، جوان– 2010 ، ص: 153 .

[2]- عبد الوهاب محمد الوزان و آخرون ، **البطالة في الكويت (الواقع و المستقبل)** ، الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية ، الكويت ، 1998 ، ص: 13 .

[3]- محمد عبد الله مغازي ، **البطالة و دور الوقف و الزكاة في مواجهتها** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 2005 ، ص: 16 .

للقادر عليه " و البعض الآخر عرف البطالة على أنها[1] " زيادة في القوى البشرية التي تبحث عن عمل و التي تكون أكبر من فرص العمل التي يتيحها المجتمع بمؤسساته المختلفة " .

إضافة إلى شرط عدم العمل الذي يعتبر أهم شرط يتصف به العاطل عن العمل فقد أسندت التعاريف السابقة شرطين آخرين حتى يعتبر الشخص بطال و هما البحث عن العمل و القدرة عليه و تبدو هذه الشروط منطقية جدا حيث أن هناك من لا يعمل لأنه غير قادر على العمل و نذكر على سبيل المثال الأطفال ، المرضى ، العجزة و كبار السن الذين أحيلوا إلى التقاعد ، كما أن هناك من هو قادر على العمل و لكنه لا يبحث عنه كالطلبة في الطورين الثانوي و الجامعي الذين يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم في الدراسة على الحصول على عمل ، كما نذكر أيضا الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل بسبب غناهم المادي أو أنهم لا يعملون بسبب عدم رغبتهم في العمل ببساطة ، لكن في المقابل أيضا هناك من لديه منصب عمل و يبحث عن آخر بأجر مرتفع فهل يجوز اعتبار هذا الشخص عاطلا عن العمل أم لا ؟ من الطبيعي أن مثل هذا الإشكال يجعلنا نتساءل للمرة الثانية هل الشروط السابقة (عدم العمل ، القدرة على العمل و البحث عن عمل) هي كافية لتحديد مفهوم البطال ؟ ، للفصل في هذه الملابسات و الإجابة عن هذا الإشكال قمنا بالرجوع إلى تعاريف أكثر دقة و شمول و هي تلك التعاريف الصادرة عن الجهات الرسمية مع الفصل بين المفهومين الرسمي و العلمي للبطالة .

1- المفهوم الرسمي للبطالة

لا يوجد هناك اتفاق حول مفهوم رسمي موحد للبطالة حيث يختلف هذا المفهوم من مجتمع إلى آخر و من دولة لأخرى ، لكن الاختلاف هذا من حيث التعبير فقط أما المضمون فيبقى نفسه

[1]- محمد علاء الدين عبد القادر ، **البطالة** ، منشأة المعارف ، مصر ، 2003 ، ص: 03 .

و قد اخترنا الوقوف على أهم هذه التعاريف الرسمية و هي تلك التعاريف الصادرة عن المكتب الدولي للعمل ، هيئة الأمم المتحدة بالإضافة إلى الديوان الوطني للإحصائيات .

1-1/ تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT)

سعيا منه إلى إعطاء مفهوم أكثر دقة و شمول للبطالة يصلح تطبيقه في مختلف دول العالم قام المكتب الدولي للعمل بوضع شروط أو معايير بحيث لا يعتبر الشخص بطالا أو عاطلا عن العمل إلا إذا توفرت فيه ، و تتمثل هذه الشروط في أن يكون الشخص:[1]

- بدون عمل ؛
- متاحا للعمل ؛
- أن يقوم بالبحث عن عمل .

المعيار الأول " **بدون عمل** ": و يقصد به الانعدام التام للعمل أثناء فترة الاستبيان حيث يعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال هذه الفترة ، و الهدف من هذا المعيار هو الفصل بين حالة العمالة و البطالة فلا يمكن اعتبار الشخص الذي يقوم بعمل عارض و في نفس الوقت يبحث عمل على أنه بطال[2] .

المعيار الثاني " **متاحا للعمل** ": و يعني هذا أن يكون الفرد مستعدا للعمل و قادرا عليه في حالة ما إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث سواء كان هذا العمل بأجر أو لحسابه الخاص ، و يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح[3] .

---

[1]- Olivier Chardon et Dominique Goux , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT** , économie et statistique , N°362 , 2003 , p: 68 .

[2]- سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)** رسالة ماجستير، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010/2009 ، ص:04 .

[3]- علي عبد الوهاب نجا ، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)** الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص: 05 .

المعيار الثالث " البحث عن عمل ": و ينطبق هذا المعيار على الأفراد الذين اتخذوا خطوات فعلية للحصول على عمل خلال فترة المسح ، كالتسجيل في مكاتب التشغيل ، طلب الحصول على موارد مادية و مالية لتمويل مشاريع ذاتية أو نشر إعلانات البحث عن وظيفة مما يعكس جديتهم في البحث عن عمل .

1-2/ تعريف البطالة حسب هيئة الأمم المتحدة (ONU)

إن هيئة الأمم المتحدة تعتبر في حالة بطالة كل شخص بلغ سن محددة و لا يقوم بأي عمل لا مأجور و لا حر رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه[1] .

1-3/ تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

حسب الديوان الوطني للإحصائيات يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[2]

- أن يكون الشخص في سن يسمح له بالعمل أي أنه بين 15 سنة و 64 سنة ؛
- أن لا يملك هذا الشخص عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عمل هو الشخص الذي لم يزاول أي عمل و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق ؛
- أن يكون هذا الشخص في حالة بحث عن عمل و هذا من خلال قيامه بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل ؛
- أن يكون لدى هذا الشخص الاستعداد التام للعمل و مؤهلا له .

2- المفهوم العلمي للبطالة

على خلاف المفهوم الرسمي ، فإن المفهوم العلمي يعتمد في تفسيره لظاهرة البطالة على التحليلات الاقتصادية لمنحنيات عرض العمل و الطلب عليه ، وهو بمثابة التفسير الاقتصادي لظاهرة البطالة

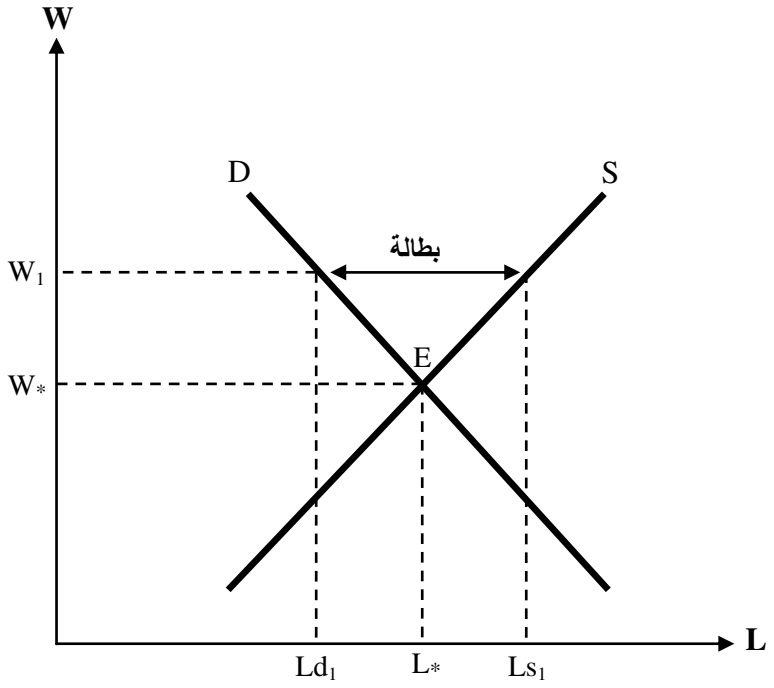
---

[1]-L'organisation des nations unies (ONU) , **rapport mondial sur le développement humain** , de Boeck université , Bruxelles , 2000 , p: 277 .

[2]-L'office National des Statistiques , **données statistiques (l'emploi et le chômage** éditions ONS , N°226 , Algérie , 1995 , p: 08 .

حيث أنها تفسر وفقا له بذلك الاختلال بين كل من عرض العمل و الطلب عليه ، لكن هذا الاختلال يعبر عن البطالة في اتجاه واحد و ليس في الاتجاهين و للتوضيح أكثر نستعين بالشكل رقم (01) الذي يمثل هذه الظاهرة .

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لظاهرة البطالة



Source: Cned (académie en ligne) , **séquence 7 (travail , emploi chômage)** , p:08 , disponible sur: http://www.académie-en-ligne.fr.

حيث أن:

S: تمثل منحنى عرض العمل ، D : تمثل منحنى الطلب على العمل

W: تمثل الأجر ، L: تمثل عدد العمال .

إن منحنى عرض العمل يعكس العلاقة الطردية بين كل من مستوى الأجر و كمية العمل المعروضة و لهذا يظهر لنا من خلال الشكل رقم (01) بميل موجب ، حيث أنه كلما ارتفع الأجر كلما زاد عدد العمال المقبلين على العمل و الذين يقبلون به عند هذا الأجر ، أما عن منحنى الطلب على العمل فهو ذو ميل سالب و هو بذلك يعكس العلاقة العكسية بين كل من مستوى الأجر و الكمية المطلوبة من العمل أي أن عدد العمال المطلوبين ينخفض كلما ارتفع الأجر

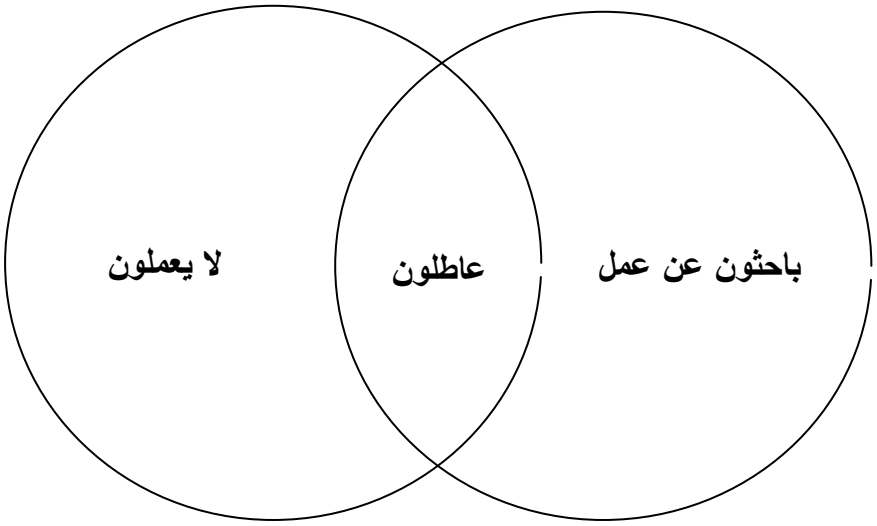
و عند النقطة (E) يحدث التوازن أين يتقاطع كل من منحنى عرض العمل و منحنى الطلب عليه ما يفسر على أنه عند الأجر التوازني (W_*) كل شخص يبحث عن عمل سوف يحصل عليه بشكل مؤكد فكل عروض العمل أو التوظيف تكون مرضية .

أما عند مستوى الأجر (W_1) و الذي يكون أعلى من الأجر التوازني (W_*) نلاحظ أن الكمية المطلوبة من العمل هي (Ld_1) و الكمية المعروضة من العمل هي (Ls_1) كما هو موضح في الشكل أعلاه ، و الفرق بين (Ls_1) و (Ld_1) هو ما يمثل لنا البطالة التي تقاس بالمسافة ($Ld_1\ Ls_1$) أي أن البطالة وفقا للمفهوم العلمي تتمثل في تلك الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه و هذا عند مستوى معين من الأجر ، هذه الزيادة تعبر عن عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل لقوة العمل و بهذا الناتج الفعلي في المجتمع يكون أقل من الناتج المحتمل ما ينتج عنه تدني مستوى رفاهية الأفراد عما كان يمكن الوصول إليه .

نلاحظ أن المفاهيم الرسمية السابقة قد حددت و بشكل أدق صفات العاطل عن العمل أو البطال و عليه الشخص الذي يزاول عملا خلال الفترة المرجعية و يبحث عن آخر بشروط أفضل لا يمكن أن نعتبره بطالا .

و على هذا الأساس يمكن لنا تعريف البطالة على أنها كل شخص قادر على العمل ، راغب فيه يقبل به عند مستوى الأجر السائد و يبذل جهدا في البحث عنه و بالرغم من ذلك يبقى عاجزا عن إيجاده ، مع العلم أنه ليس كل من لا يعمل يتم اعتباره بطالا (يمكن أن لا تكون لدى الشخص البطال الرغبة في العمل بملئ إرادته و بالتالي لا يمكن اعتبارة ضمن فئة العاطلين عن العمل فالرغبة في العمل هي شرط أساسي من شروط صفة البطالة) ، و في نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل ، كما أن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين عن العمل كما هو موضح في الشكل رقم 02 .

الشكل رقم (02): توضيح فئة العاطلين عن العمل



المصدر: زكي رمزي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، أكتوبر 1998 ، الكويت ، ص: 15 .

و يتم التمييز عادة بين مجموعتين من الأفراد المتعطلين عن العمل ، متعطلون لم يسبق لهم العمل من قبل و هم الأشخاص الذين انضموا إلى القوة العاملة لأول مرة و متعطلون سبق لهم العمل و هم الأشخاص الذين تركوا عملهم بإرادتهم لسبب من الأسباب أو فصلوا عنه و لم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر .

الفرع الثاني: أنواع البطالة

بشكل عام تختلف أنواع البطالة حسب المعيار الذي تصنف على أساسه حيث يمكن تمييز البطالة على أساس الجنس ، العمر ، التوزيع الجغرافي ، مستوى التحصيل الدراسي ، وقت حدوث البطالة و عدد مرات حدوثها ، يمكن أيضا تمييزها على أساس الأسباب التي أدت إلى حدوثها و هو ما يساعد على صياغة و إيجاد حلول مناسبة لعلاجها ، كما يمكن أيضا التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة تندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة و هما البطالة السافرة و البطالة المقنعة و التي اخترنا الوقوف عليها في هذه الدراسة .

1- البطالة السافرة

تسمى أيضا بالبطالة الصريحة و هي أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة[1]، و تتمثل البطالة السافرة في حالة التعطل الكلي الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة بمعنى وجود مجموعة من الأشخاص القادرين على العمل ، الراغبين فيه ، الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد و على الرغم من ذلك يعجزون عن إيجاده[2] ، من أهم أسبابها النمو السكاني السريع الذي ينتج عنه عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل أما عن مدتها الزمنية فيمكن أن تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي .

و يتزايد حجم البطالة السافرة في البلدان الصناعية في مرحلة الكساد الدوري و عادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة بالإضافة إلى أشكال أخرى من المساعدات الحكومية ، أما في البلدان النامية فإن هذا النوع من البطالة يكون أشد قسوة و إيلاما بسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية[3] ، و يتم التمييز بين نوعين من البطالة السافرة هما البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية .

1-1/ البطالة الإجبارية

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها و إنما تفرض عليه[4] فالشخص يبقى مجبرا على التعطل في هذه الحالة من غير إرادته أو اختياره ، و هي تعتبر مظهر من مظاهر الاختلال في البناء

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17 .

[2]- محمد عبد الله الظاهر ، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2004 ، ص: 285 .

[3]- زكي رمزي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)** ، سلسلة عالم المعرفة العدد 226 ، الكويت ، أكتوبر – 1998 ، ص: 29 .

[4]- إبراهيم محمود عبد الراضي ، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة (مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الناجحة للشباب)** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2005 ، ص: 45 .

الاقتصادي و مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل حيث أنه من أهم أسباب هذه البطالة فشل السياسات الحكومية في توفير الوظائف الكافية للقوى العاملة في السوق ، و البطالة الإجبارية تتخذ أربعة مظاهر أساسية و هذا بالنظر إلى الأسباب التي أدت إليها و هي البطالة الاحتكاكية ، البطالة الهيكلية ، البطالة الدورية و البطالة الموسمية .

1-1-1/ البطالة الاحتكاكية

البطالة الاحتكاكية هي بطالة مؤقتة تحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية و الحركية للاقتصاد و الأفراد على حد سواء ، و تعرف على أنها[1] " بطالة الأشخاص خلال الوقت الذي يقضونه في البحث عن وظيفة جديدة سواء أكانت لهؤلاء الأشخاص وظيفة سابقا أم أنهم يبحثون عن وظيفة للمرة الأولى " و هي تعتبر بطالة عادية حيث أنها تنشأ أولا عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن هذه الوظائف في حد ذاتها أو عن شروط العمل بها (الأجر أو معاملة الرؤساء على سبيل المثال) ، أما ثانيا فهي تنشأ عن رغبة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة[2] ، كما قد تنشأ أيضا من التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي و ما يترتب على هذا الأخير من نقص أو زيادة في الطلب على العمل .

فالعمال الذين يضطرون لتغيير أماكن عملهم أو مناطق سكنهم يحتاجون إلى فترة للبحث عن عمل جديد ، نفس الأمر بالنسبة للأفراد الذين يريدون تغيير وظائفهم بحثا عن وظائف أخرى بديلة بشروط أفضل أو الأفراد الذين يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة ، ففي مثل هذه الحالات يكون

---

[1]- عبد الرحمان أحمد يسري ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 ، ص: 288 .

[2]- خيرة داود ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008)** ، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2010/2009 ، ص: 67 .

هناك نقص في المعلومات لدى الباحثين عن عمل من جهة و أصحاب فرص العمل من جهة أخرى و هو ما يتطلب فترة من الزمن للتوفيق بين الأمرين و هنا تولد لنا البطالة الاحتكاكية ، هذا و يتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل من أهمها:[1]

- مدى توافر المعلومات لدى العاطلين حول الوظائف الشاغرة الملائمة لهم ، و مدى توافر المعلومات لدى رجال الأعمال عن العاطلين ذوي المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم بحيث كلما توفرت هذه المعلومات و كانت واضحة و شفافة كلما قصرت فترة البطالة الاحتكاكية و العكس صحيح ؛
- تكلفة البحث عن الوظيفة ، حيث تشمل هذه التكلفة الدخل المفقود نتيجة التعطل عن العمل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات ، المقابلات و النشر و الإعلان في الصحف ، و كلما ارتفعت هذه التكلفة كلما قلت البطالة الاحتكاكية[2] ؛
- العائد المنتظر من البحث عن الوظيفة الجديدة يلعب دورا هاما في تحديد مدة التعطل حيث أنه كلما زاد هذا العائد كلما طالت فترة البحث و بالتالي تزيد مدة التعطل ؛

و نشير إلى أن البطالة الاحتكاكية تتواجد في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها و مهما اختلفت طبيعتها ذلك أنها بطالة طبيعية انتقالية .

1-1-2/ البطالة الهيكلية

و تعرف أيضا بالبطالة التقنية و هي تنشأ عن عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة و الخصائص الوظيفية للعمل المعروض من جهة أخرى ، عدم التوافق هذا يكون نتيجة للتغير في الهيكل الاقتصادي أو بشكل أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية للكتب ، مصر ، 1997 ص: 305 .

[2]- زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 26 .

في هيكل الطلب على المنتجات ، التغير في تقنيات الإنتاج أو التغير في التوزيع الجغرافي لهذا الإنتاج[1]، و بشكل عام تتلخص أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة هذا النوع من البطالة فيما يلي:[2]

- التغير التكنولوجي و ما يخلفه من تغير في الفنون الإنتاجية المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث يترتب عن هذا التغير الاستغناء عن خدمات العديد من العمال من حيث الكم فاستخدام تكنولوجيا متقدمة يقلص من مدخلات اليد العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى الاستغناء الناتج عن عدم التوافق في المؤهلات العمالية و متطلبات التكنولوجيا الجديدة ؛
- التغير الهيكلي العمري للعمالة ، فكلما زادت نسبة الشباب صغار السن حديث التخرج و قليل الخبرة كلما زادت البطالة الهيكلية نظرا لعدم توافر الخبرات و المؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة التي تتطلب المهارة و الخبرة ، خاصة الوظائف الإدارية العليا و الوظائف الفنية ذات المؤهلات العالية[3] ؛
- التغير في هيكل الطلب على المنتجات بسبب التغير في الأذواق و الاحتياجات مما يؤدي إلى الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج السلع القديمة ؛
- عدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي توجد بها فرص العمل و المناطق التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل ؛
- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني و التي تنشأ أساسا من عدم التناسب بين حجم فرص

---

[1]- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص: 52 .

[2]- ياسين نذير ، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ، 2012/2011 ، ص: 56 .

[3]- فريد بختي ، **دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) للفترة (1970-2003)** ، رسالة ماجستير . تخصص طرق كمية ، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء 2006/2005 ، ص: 23 .

العمل الجديدة التي يمكن للاقتصاد الوطني أن يخلقها و بين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا[1] .

هذا و تعد البطالة الهيكلية من أخطر أنواع البطالة حيث أن الشخص المتعطل لأسباب هيكلية عادة ما يجد صعوبة في الحصول على فرصة عمل ، كما أن فترة البحث عن هذا العمل قد تطول لأن العوامل التي أدت إلى عدم حصوله على فرصة عمل يصعب على الأغلب حلها و التغلب عليها في الأجل القصير[2] .

1-1-3/ البطالة الدورية

هي البطالة التي تنشأ عن عدم انتظام سير النشاطات الاقتصادية و تذبذبها صعودا و نزولا[3] فالنشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة و إنما تنتابه فترات صعود و نزول دورية يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني عادة بين الثلاث و العشرين سنة[4]، و تتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج و التوسع التي يتجه فيها حجم كل من الدخل ، الناتج و التوظيف نحو التزايد نتيجة للتوسع في النشاط الاقتصادي تبعا لزيادة الطلب الكلي ، و تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش و الازدهار التي تنخفض فيها نسبة البطالة ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة يتجه فيها النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل ، الناتج و التوظيف) نحو النزول نتيجة لانخفاض الطلب الكلي ، و تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانكماش ، الركود

---

[1]- محمد علي الليثي و آخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 ، ص: 258 .

[2]- صلاح محمد عبد الحميد ، **أزمة البطالة (دراسة مقارنة بين مصر ، السعودية و الكويت)** ، هبة النيل العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011 ، ص: 13 .

[3]- تركي بن ذيب العتيبي ، **جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة** ، رسالة ماجستير ، فرع علوم اجتماعية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012/2011 ، ص: 33 .

[4]- زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 23 .

أو الكساد التي ترتفع فيها نسبة البطالة .

1-1-4/ البطالة الموسمية

تتسم بعض القطاعات في النشاط الاقتصادي بالموسمية كقطاع الزراعة ، البناء و التشييد السياحة و بعض الصناعات كصناعة أجهزة التدفئة و التبريد ، و عليه يتأثر الطلب على القوى العاملة في هذه القطاعات بالمواسم التي تنشط فيها هذه الأخيرة أو تعرف فيها رواجا ، حيث أن القوى العاملة قد تواجه زيادة في الطلب عليها في بعض المواسم بينما ينخفض الطلب عليها في مواسم أخرى مما يستدعي القيام بتسريح لبعض العمال و هنا تظهر البطالة الموسمية .

و يمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في هذه القطاعات إلى تعلم بعض المهن و الحرف التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل أخرى بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للقطاعات التي يعملون فيها بشكل أساسي[1]، هذا و نشير إلى أن البطالة الموسمية تشبه إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق بينهما هو أن الأولى (الموسمية) دورتها تكون قصيرة المدى تقاس بالموسم الواحد أما البطالة الدورية فدورتها تكون طويلة المدى[2] كما أشرنا إليه سابقا .

1-2/ البطالة الاختيارية

هي بطالة الأشخاص الذين لديهم القدرة على العمل إلا أنهم يعزفون عنه إما لتفضيلهم أوقات الفراغ أو لأنهم يبحثون عن عمل آخر بظروف أحسن (أجر أعلى مثلا) ، فقرار التعطل هنا هو اختياري بالنسبة لهؤلاء الأشخاص بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم[3] .

---

[1]- محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي ، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري و تطبيقي)** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص: 166 .

[2]- البشير عبد الكريم ، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، السداسي الثاني- 2004 ، ص: 167 .

[3]- محمد دمان ذبيح ، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاد إسلامي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 ، ص: 38 .

عموما هذه كانت أهم أنواع البطالة السافرة و التقسيمات الفرعية لها ، و نشير إلى أن البطالة السافرة في الجزائر أيضا تأخذ عدة أشكال كالبطالة الهيكلية في الصناعات الحديثة و البطالة الموسمية في قطاع الزراعة .

2- البطالة المقنعة

تشير البطالة المقنعة إلى تلك الزيادة في حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل بحيث أنه لو تم الاستغناء عن هذه الزيادة من القوى العاملة فإن حجم الإنتاج لن يتأثر ، ذلك أن هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل و لكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج[1]، و السبب في ذلك إما يرجع إلى عدم عمل هؤلاء الأفراد بكامل الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم أو أنه يرجع إلى تكدس عدد كبير من العمال في وظيفة معينة في حين أن هذه الوظيفة تتطلب عدد أقل من العمال كما يمكن أن تعبر البطالة المقنعة عن العمالة الناقصة نوعا أين يقبل بعض الأشخاص بمزاولة عمل دون مستواهم الدراسي و دون خبراتهم كما هو الحال بالنسبة لخريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا عوض البقاء في حالة تعطل و بطالة .

و قد انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية للكثير من الدول النامية التي تكون عادة ذات كثافة سكانية عالية الشيء الذي يدفعها لاعتماد مثل هذا الأسلوب في التشغيل كسياسة لمعالجة مشكلة البطالة[2]، و من الجدير بالذكر أيضا أن البطالة المقنعة هي الأشهر في الفكر الاقتصادي الاجتماعي حيث كانت متفشية بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي و مازالت الأكثر انتشارا في بناء اقتصاديات الدول العربية بشكل عام .

---

[1]- Olivier Bellégo et autres , **dictionnaire des questions sociales (l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux)** , éditions l'Harmattan , France , 2005 , p: 61 .

[2]- سمية قنيدرة ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)** ، رسالة ماجستير ، فرع تسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2010/2009 ، ص: 19 .

المطلب الثاني: قياس البطالة و آثارها

للإحاطة بحجم مشكلة البطالة و أبعادها قام الباحثون بإيجاد طريقة لقياسها حيث أن تتبع مثل هذه الظاهرة و ملاحظة تطوراتها عبر الزمن سيساعد لامحالة على تشخيص أسبابها و بالتالي إمكانية التوصل لحلول تمكن من معالجتها أو على الأقل تمكن من التخفيف منها ، كما تم تحديد مختلف آثارها للوقوف على مدى خطورة هذه المشكلة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و يمكن حتى على مستويات أخرى باعتبارها مشكلة ثنائية الأبعاد في الأصل .

الفرع الأول: قياس البطالة

يتعين علينا أن نميز بين المقياس الرسمي للبطالة و المقياس العلمي للبطالة و هذا تماشيا مع ما قد قمنا به سابقا أين فرقنا بين المفهومين الرسمي و العلمي للبطالة .

1- المقياس الرسمي للبطالة

إن حساب العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل لا يعبر بدقة عن مدى انتشار و توسع ظاهرة البطالة[1]، و لهذا تقوم الجهات الرسمية عادة بقياس البطالة من خلال معدل البطالة الذي يعد مؤشر جيد لتقييم هذه الظاهرة ، حيث أنه يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية و تقييم فعاليتها . و يتمثل هذا المعدل في النسبة بين عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة في المجتمع التي تعرف أيضا بالفئة الناشطة كما هو موضح في الصيغة التالية:[2]

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة) × 100

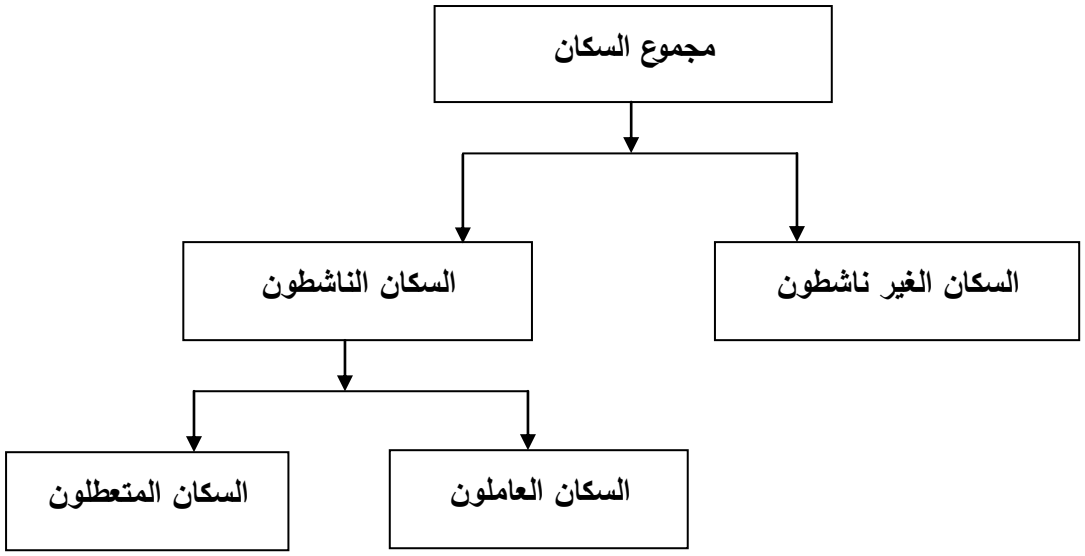
---

[1]- محمد ادريوش دحماني ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ، ص: 37 .

[2]- محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 163 .

و للتمكن من حساب معدل البطالة وفقا للصيغة المعطاة أعلاه لابد من القيام بتحليل لبنية السكان و التعرف على مختلف العناصر التي تتكون منها هذه البنية و التي نوضحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): هيكل بنية السكان



المصدر: نذير ياسين ، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2010)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ، 2012/2011 ، ص: 54 .

كما يوضح الشكل أعلاه فإن مجموع السكان **(PT)** يتكون بشكل أساسي من السكان الناشطين **(PA)** الذين يمثلون القوة العاملة و السكان الغير ناشطين **(PNA)** الذين يمثلون السكان خارج القوة العاملة .

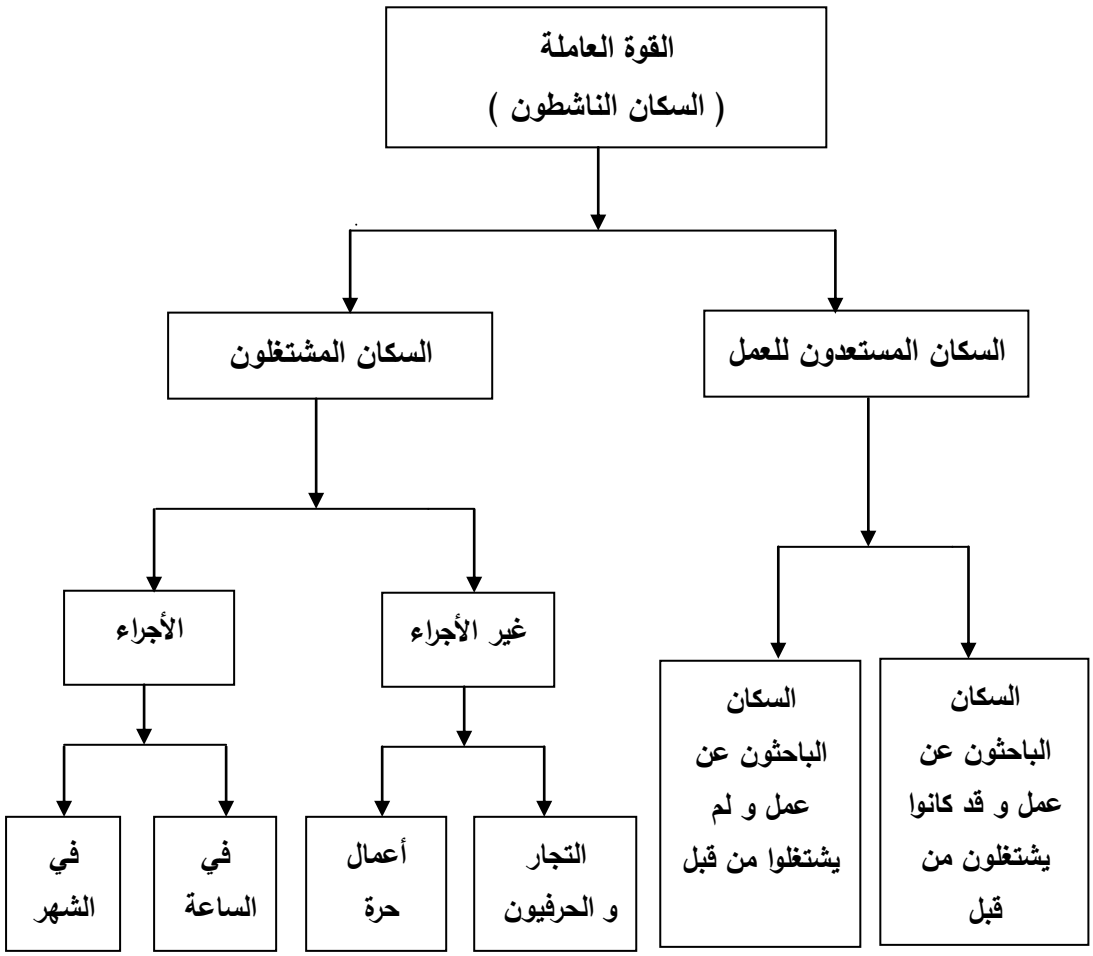
1-1/ السكان الناشطون

عرفهم المكتب الدولي للعمل **(BIT)** على أنهم جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يمولون أثناء الفترة المرجعية اليد العاملة الضرورية لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية[1]، حيث تضم هذه

[1]-Ahmed Zakane , **analyse de l'offre d'emploi (réalités et perspectives - cas de l'Algérie)** , mémoire de magister , faculté des sciences économiques , sciences commerciales et sciences de gestion , université d'Alger , 1992 , p: 17 .

الفئة الأشخاص الذين يمارسون عملا بأجر أو لحسابهم الخاص بالإضافة إلى الأشخاص الذين هم بصدد البحث عن عمل[1]، و نستعرض من خلال الشكل الموالي توزيع القوة العاملة حسب نظام المعلومات في الجزائر .

الشكل رقم (04): توزيع القوة العاملة حسب نظام المعلومات في الجزائر



المصدر: بوبكر بن العائب ، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR)** ، رسالة ماجستير ، فرع القياس الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 ، ص: 04 .

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القوى العاملة في الجزائر تتوزع بين فئتين أساسيتين ، الفئة الأولى هي فئة السكان المستعدين للعمل (العاطلين عن العمل) أما الفئة الثانية فهي فئة السكان

[1]- Jean-Marie Albertini , **le chômage est-il une fatalité** , presses universitaire de France France , 1996 , p: 02 .

المشتغلين ، و هذا التوزيع الملاحظ بالنسبة للقوى العاملة في الجزائر هو نفس التوزيع الذي تمت ملاحظته في باقي الدول و الذي أقر به المكتب الدولي للعمل .

1-1-1/ السكان المشتغلون

تحتوي هذه الفئة على جميع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا اقتصاديا أو تجاريا و لو لمدة ساعة واحدة خلال عملية المسح أو ما يسمى بالفترة المرجعية ، سواء كان هذا النشاط في المجال المدني أو العسكري و سواء كان ذلك مقابل أجر لدى الغير أو أعمال ذاتية في مؤسسة خاصة[1]، و بناء على عدد السكان المشتغلين يمكن لنا حساب معدل التشغيل وفقا للصيغة التالية:

معدل التشغيل = (عدد السكان المشتغلين / عدد السكان الناشطين) × 100

1-1-2/ السكان المتعطلون

كنا قد أشرنا سابقا إلى مفهوم البطالة و العاطلين عن العمل و هم جميع الأشخاص الذين لم يشتغلوا و لو لمدة ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية ، فهذه الفئة من المجتمع لم تحصل على أي عائد نتيجة عدم قيامها بأي نشاط خلال الفترة المرجعية .

و انطلاقا من عدد السكان الناشطين يمكن لنا حساب معدل النشاط وفقا للصيغة التالية:

معدل النشاط = (عدد السكان الناشطين / إجمالي عدد السكان) × 100

1-2/ السكان غير الناشطين

يتمثل السكان غير الناشطين في تلك الفئة من المجتمع التي لا تعمل ، لا تبحث عن عمل و ليست جاهزة لشغل منصب عمل[2] لسبب من الأسباب ، و هي تتمثل في العناصر التالية التي

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 53 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

عادة ما يتم استبعادها من القوة العاملة:[1]

- الأفراد دون سن معينة و تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى ، ففي مصر مثلا يستبعد الأطفال دون سن السادسة أما في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر فيتم استبعاد الأفراد دون سن السادسة عشر ؛
- أفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى ، العجزة ، المساجين و طلبة المدارس ؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف و بالتالي لا ينافسون غيرهم في مجال العمل مثل ربات البيوت ؛
- الأفراد فوق سن معينة ، و هي سن التقاعد التي غالبا ما تتراوح بين 60 و65 سنة .

و لحساب عدد العاطلين عن العمل يتم استعمال أسلوب العينات و ليس أسلوب الإحصاء العام أو المسح العام نظرا لما يتطلبه هذا الأخير من طول وقت و تكاليف باهضة[2]، حيث يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة الناشطة من السكان يقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة ، هذا و تقوم الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية و منتظمة قد تكون شهرية ، فصلية أو سنوية ، و قد لوحظ وجود عدة اختلافات بين الدول فيما يتعلق ببعض العناصر المستخدمة في تحديد معدل البطالة و تتمثل هذه الاختلافات فيما يلي:[3]

- اختلاف الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل و التي يتم على أساسها اعتبار الشخص ضمن

---

[1]- فريد بختي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 26 .

[2]- نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات)** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006 ، ص: 244 .

[3]- مراد يونس ، **محاولة تقييم سياسات التشغيل في الجزائر منذ التسعينات** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012 ص: 39 .

فئة العاطلين عن العمل ، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كم هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، و دول أخرى تحددها بأسبوع واحد كما هو الحال في اليابان بينما نجد دول أخرى تحددها بأسبوعين مثلما هو الحال في كندا ؛

- التباين و الاختلاف في السن التي تحدد الفئات العمرية التي تدخل في قياس عدد السكان الناشطين اقتصاديا ، حيث تتراوح حدود سن العمل في بعض الدول بين 15 و 65 سنة بينما تتراوح في دول أخرى بين 16 و 60 سنة و هذا على سبيل المثال لا الحصر ؛
- الاختلاف في طريقة التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد و مع مختلف الأفراد الذين لا يعملون بصورة منتظمة ؛
- التباين في مصادر البيانات المستخدمة لقياس معدل البطالة حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها ، بينما يعتمد البعض الآخر على مسوح العمل كعينات و دول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل .

من جهة أخرى فقد لوحظ أيضا أن عملية قياس البطالة تواجه صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة و ذلك للأسباب التالية:[1]

- ضعف الجهاز الإحصائي و عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية يستدل منها على حجم البطالة ، و هذا لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية أو لعدم توفر وسائل مناسبة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى ؛
- الوزن النسبي للاقتصاد الخفي الذي يعرف أيضا بالاقتصاد الأسود يكون أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، و باعتبار أن أنشطة هذا الاقتصاد لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 13 .

فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل مما هي عليه في الواقع ؛

• عدم وجود إحصاءات و بيانات دقيقة عن القطاع الغير منظم في الدول النامية ، و هو عبارة عن قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة ، الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ، محلات الإصلاح و ما شابه ذلك رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع فيها .

و بعد توضيح مختلف العناصر التي تتطلبها عملية قياس البطالة نستعين بمثال تطبيقي يوضح لنا آلية حساب معدل البطالة ، المثال المقترح يخص الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 1985 .

الجدول رقم (01): قياس البطالة في الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 1985

الأصناف		العدد (مليون نسمة)
إجمالي عدد السكان (1)		238
خارج قوة العمل (2)		121
قوة العمل (3): (1) – (2)		**117**
رجال القوات المسلحة (4)		2
قوة العمل المدنية (5): (3) – (4)		115
العاملون (6)		107
العاطلون (7): (5) – (6)		**8**
معدل البطالة (%)	كنسبة من إجمالي قوة العمل: (7)/(3)	**6.8**
	كنسبة من قوة العمل المدنية: (7)/(5)	**7**

المصدر: بسام الحجار و عبد الله رزق ، **الاقتصاد الكلي** ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى لبنان ، 2010 ، ص: 324 .

و قد وجهت لهذه الطريقة في قياس البطالة عدة انتقادات نلخصها في النقاط التالية:[1]

• إن معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة قد تكون أعلى من المعدلات الحقيقية لأنه لا يوجد ما يؤكد على أن الأشخاص الغير مستخدمين هم فعلا مستمرين في البحث عن عمل ؛

[1]- حميد مقراني ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس 2015/2014 ، ص ص: 63-64 .

• أثناء الفترات الطويلة للركود الاقتصادي لوحظ أن حجم القوة العاملة إما ينقص أو يبقى ثابتا لأن الوضع لا يشجع على دخول أفراد جدد إلى القوة العاملة كما أنه لا يشجع على الاستمرار في البحث عن عمل ، لهذا فإن معدلات البطالة المحسوبة بهذه الطريقة لا تعكس حقيقة وضعية البطالة ؛

• في فترات الركود الاقتصادي تزداد ظاهرة الاستخدام الغير كامل للعمال (عمال يعملون أقل من الساعات اليومية المعتادة) إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية أو لكونهم يعملون بدوام جزئي متقطع ، كما قد يعود السبب في ذلك إلى كون أن أصحاب العمل لا يفرطون في عمالهم ذوي الكفاءات العالية عند انخفاض الطلب على منتوجاتهم و إنما يحافظون عليهم إلى حين انتعاش الحالة الاقتصادية ، و بالتالي فإن هذه الفئة من العمال تمثل إمكانيات فائضة غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية .

و بالرغم من الانتقادات السابقة التي وجهت إلى طريقة قياس البطالة إلا أن معدل البطالة يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل ، فقط يستحسن أن يتم حساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ، قطاعات اقتصادية منفصلة و لمختلف الفئات العمرية و هذا للوقوف على الحجم الحقيقي للبطالة و تأثيراتها الاجتماعية .

2- المقياس العلمي للبطالة

ينطلق القياس العلمي للبطالة من مفهوم العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل ، فالعمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي للاقتصاد معادلا للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي (غير التضخمي) ، أما في حالة عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة أو عدم الاستخدام الأمثل لها فإن الناتج الفعلي للاقتصاد هنا يكون أقل من الناتج المحتمل و بالتالي معدل البطالة الفعلي يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي و في

هذه الحالة تظهر البطالة في المجتمع ، مع العلم أن الاستخدام الكامل للقوة العاملة يتطلب حد أدنى لإنتاجية العامل تعرف بـ " الإنتاجية المتوسطة المحتملة "[1] و التي يتم على أساسها حساب الناتج المحتمل وفقا للصيغة التالية:

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

و نوضح فيما يلي طريقة القياس العلمي للبطالة وفقا للمثال الذي قام بوضعه "علي عبد الوهاب نجا " في كتابه " مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي " ، أين افترض أن المعدل الطبيعي للبطالة المسموح به و الذي يحافظ على استقرار الأسعار هو 5% و بالتالي :

قوة العمل المحتسبة = 0.95 × قوة العمل الكلية

و نرمز إلى:

الإنتاجية المتوسطة الفعلية بـ: إ م ف ، الناتج الفعلي بـ: ن ف

الإنتاجية المتوسطة المحتملة بـ: إ م م ، الناتج المحتمل بـ: ن م

قوة العمل بـ: ق ، فجوة الناتج بـ: ف ن .

و عليه الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا و أمثلا و يكون كما يلي:

$$\text{ن م} = 0.95 \text{ ق} \times \text{إ م م} \quad \dots (1)$$

أما الناتج الفعلي فيكون كما يلي:

$$\text{ن ف} = 0.95 \text{ ق} \times \text{إ م ف} \quad \dots (2)$$

و فجوة الناتج التي نتحصل عليها من الفرق بين الناتج المحتمل و الناتج الفعلي تكون كما يلي:

$$\text{ف ن} = \text{ن م} - \text{ن ف} \quad \dots (3)$$

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 14 .

ف ن = (0.95 ق × إ م م) – (0.95 ق × إ م ف)

= 0.95 (إ م م – إ م ف) ... (4)

و للانتقال من فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة البطالة المقاسة بوحدات عمل نقوم بقسمة المعادلة (4) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة كما يلي:

فجوة البطالة = [0.95 (إ م م – إ م ف)] / إ م م

= 0.95 ق [1 – (إ م ف / إ م م)] ... (5)

و أخيرا نتحصل على معدل البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل (فجوة البطالة) على قوة العمل كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\left[\left(\frac{\text{إ م م}}{\text{إ م ف}}\right) - 1\right] \text{ق}\, 0.95}{\text{ق}\, 0.95}$$

$$= \left(\frac{\text{إ م م}}{\text{إ م ف}}\right) - 1 \quad \dots (7)$$

و المعادلة رقم (7) تمثل لنا معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع البطالة (صريحة أو غير صريحة) .

الفرع الثاني: آثار البطالة

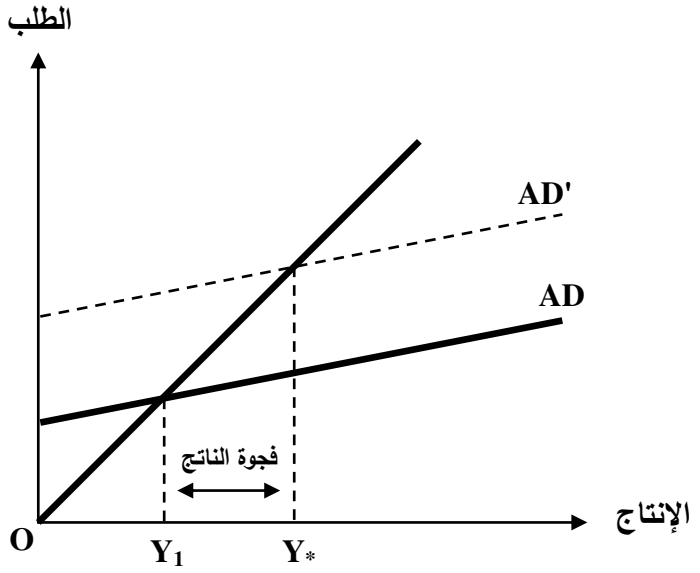
بالنظر إلى مختلف الآثار السلبية و المخاطر التي تخلفها فإن البطالة تعتبر من الظواهر غير المرغوب فيها في المجتمع ، و هذه المخاطر لا تقتصر على الفرد البطال في حد ذاته فقط بل تمتد لتمس البناء الاقتصادي ، الاجتماعي و حتى السياسي للبلد الذي يعاني منها و فيما يلي سنقوم بعرض لمختلف هذه الآثار .

1- الآثار الاقتصادية

وجود أشخاص في حالة تعطل عن العمل أكيد سوف يكلف الاقتصاد مجموعة من الخسائر نلخصها في النقاط التالية:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل ، فوجود جزء من القوة العاملة في حالة تعطل سوف يكلف المجتمع خسارة مجموعة من السلع و الخدمات التي كان من الممكن إنتاجها لو تم توظيف هؤلاء الأشخاص ، و لمزيد من التوضيح نستعين بالشكل رقم (05) الذي يبين لنا كل من الناتج الفعلي و الناتج المحتمل بالإضافة إلى فجوة الناتج .

الشكل رقم (05): الفجوة الاقتصادية في حالة البطالة



المصدر: مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007 ، ص: 201 .

حيث أن:

Y_*: تمثل الإنتاج المحتمل ، Y_1: تمثل الإنتاج الفعلي .

كما يبين الشكل رقم (05) فإن الفجوة الاقتصادية التي تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحتمل و الإنتاج الفعلي تقدر بالمسافة ($Y_* Y_1$) و هذه الفجوة هي عبارة عن خسارة في الإنتاج ، و هي

تتناسب طرديا مع حجم البطالة فكلما زادت البطالة كلما اتسعت هذه الفجوة ؛

- ارتفاع تكاليف الإعالة التي تمنحها الدول خاصة المتقدمة منها في شكل إعانات نقدية و عينية للمتعطلين فيها ، و كلما زاد عدد هؤلاء المتعطلين كلما ارتفعت قيمة المدفوعات التحويلية مما قد ينتج عنه عجز في ميزانية الدولة[1]؛
- هدر الأموال الكبيرة التي تحملتها الدولة من خلال الإنفاق على تعليم هؤلاء المتعطلين أو الإنفاق على تكوينهم ، كما أن تعطل هؤلاء الأشخاص يعني أن مقابل الإنفاق (العائد الاقتصادي) الذي كان من المفروض أن تحصل الدولة عليه من توظيفهم قد تم هدره أيضا ؛
- انخفاض حجم إيرادات الدولة بسبب انخفاض حجم الضرائب التي كان من المفروض أن تحصل عليها من دخول العاطلين عن العمل ، بالإضافة إلى تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات بسبب تراجع حجم إيراداتها[2].

2- الآثار الاجتماعية

مهما كانت التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة إلا أن التكلفة الاجتماعية لها تبقى أكبر بكثير و هي تتمثل في النقاط التالية:

- انتشار ظاهرة الهجرة بنوعيها ، هجرة الأدمغة و الهجرة الغير شرعية التي كانت في البداية تقتصر على الشباب غير المتعلم أو ذوي المستوى الدراسي المتدني ، أما اليوم فقد أصبحت تستوعب أعداد كبيرة من الجامعيين الذين يعانون من البطالة[3]؛
- كنا قد رأينا سابقا أن ارتفاع معدلات البطالة يترتب عنه نقص الإنتاج من جهة و زيادة الإنفاق

---

[1]- مراد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 45 .

[2]- مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007 ، ص: 202 .

[3]- عبد القادر يحي ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة (دراسة حالة ولاية تيارت)** رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران ، 2012/2011 ص ص: 23-24 .

الحكومي من جهة أخرى ، و هذا ما ينتج عنه زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم[1] و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للفرد مما يزيد من معاناة الفئة الفقيرة من المجتمع و الفئة عديمة الدخل ؛

- انخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية ، الصحية و مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة بسبب تراجع عوائد ميزانيتها ؛
- البطالة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الانحراف و الجريمة بكل أنواعها في المجتمع بسبب أوقات الفراغ التي يعاني منها هؤلاء العاطلين عن العمل .

3- الآثار السياسية

إن عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن البطالة قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار الأمني و السياسي ، فشعور هذه الفئة من المجتمع بالتهميش و الإقصاء قد يدفع بها إلى الانحراف أو تبني أفكار متطرفة قد تهدد أمن و سلامة البلد ، كما قد يتم استغلال هذه الفئة من قبل أطراف خارجية تستهدف زعزعة أمن البلد و اقتصاده خدمة لمصالها الخاصة .

4- الآثار النفسية

لا يوجد هناك رقم نقدي يمكن أن يعبر عن حجم المعاناة البشرية و النفسية التي قد تنتج عن بطالة إجبارية متواصلة ، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن البطالة قد تقود إلى انحطاط الصحة النفسية و حتى البدنية (نسب أعلى لأمراض القلب ، الأمراض العقلية و الإدمان على الكحول) كما أنها تؤدي إلى الإحباط و عدم الثقة بالنفس نتيجة وجود العاطل كعالة في المجتمع على غيره[2].

---

[1]- مراد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 46 .

[2]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 59 .

المطلب الثالث: أساسيات حول العمل

عادة ما يقضي الشخص العامل ثلث يومه تقريبا في العمل ، و إذا أضفنا الوقت الذي يقضيه في التكوين ، التدريب و التخطيط لتحسين حالته المهنية و الاجتماعية فإننا نجد أن الإنسان يقضي معظم عمره في العمل ، فما هو مفهوم هذا العمل الذي لولا وجوده لما عرفنا أصلا ظاهرة البطالة و ما هي مختلف مكوناته ؟ ، ما علاقة التشغيل بالعمل و ماذا نقصد بسوق العمل ؟ ، كل هذه العناصر و أخرى سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المطلب الذي جاء تحت عنوان أساسيات حول العمل .

الفرع الأول: مفهوم العمل

يعرف العمل على أنه ذلك المجهود الإنساني الذي يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها سواء كان هذا المجهود فكريا أو جسديا[1]، هذا كان تعريف العمل بشكل عام إلا أنه في حقيقة الأمر قد وردت عدة تعاريف للعمل تختلف باختلاف مجال العلماء الذين قاموا بتعريفه ، فعلماء النفس عرفوا العمل على أنه[2] " ذلك الفعل الذي ننجزه وكذلك الناتج و المكانة الاجتماعية التي نحتلها في المجتمع " كما عرفوه أيضا على أنه[3] " مجموعة المهام أو الواجبات الموكلة لشخص ما بهدف تحقيق غايات محددة عن طريق مجموعة من الوسائل ، و يصنف حسب سلم التقييم إلى سهل أو معقد ، روتيني أو يتطلب مهارات و مبادرات ، كما قد يكون يدوي أو فكري " ، بينما عرفه عالم الاجتماع " Georges Friedmann " في كتابه " رسالة في سوسيولوجيا العمل " على أنه[4] " مجموعة نشاطات

---

[1]- طارق الحاج ، **علم الاقتصاد و نظرياته** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1998 ، ص: 24 .

[2]- Cristian Guillevic , **psychologie du travail** , éditions Nathan , 2ème édition , France 1999 , p: 14 .

[3]- Roger Mucchielli , **l'étude des postes de travail** , éditions ESF , France , 1997 , p:99 .

[4]- جورج فريدمان و بيار نافيل ، ترجمة يولاند عمانوئيل ، **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1985 ، ص: 12 .

ذات هدف إجرائي يقوم بها الإنسان بواسطة عقله و يديه ، الأدوات و الآلات و ينفذها على المادة و هذه النشاطات تساهم بدورها في تطويره " .

أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد فقد عرفوا العمل على أنه[1] " السلوك ، النشاط أو صرف الطاقة الذي يسير طبقا لخطة منظمة ، يقتضي القيام بوظائف معينة و يستهدف تحقيق غرض إنتاجي معين مقابل أجر مادي أو معنوي ، و يشترط في هذا وجود عقد مادي (مكتوب) أو معنوي بين مختلف أطراف العمل " ، كما عرفوه أيضا على أنه[2] " ذلك النشاط الواعي و الهادف المبذول في عملية الإنتاج أي في استعمال أدوات الإنتاج من أجل تحويل مادة العمل " .

ما يمكن أن نلاحظه من خلال التعاريف السابقة هو وجود بعض الاختلاف و التباين في وجهات نظر العلماء حول العمل و إن اتفقت في كثير من النقاط ، فكل طرف منهم ينظر إليه حسب المجال الذي هو مختص فيه ، فعلماء الاجتماع ركزوا في تعريفهم للعمل على الناحية الاجتماعية له فهم ينظرون له على أنه ظاهرة عامة في حياة الإنسان و المجتمع ، بينما علماء النفس اهتموا بإبراز البعد النفسي للعمل فاعتبروه سلوكا خاصا يحدد العلاقة بين الفرد و ميدان العمل ، في حين أن علماء الاقتصاد اعتبروه أحد عناصر الإنتاج الأساسية و مصدر لتحقيق الربح دون أن يهتموا بالشخص العامل .

و بشكل عام يبقى العمل جزء جوهري من حياة الإنسان و سمة من سماته بحيث يفترض أن يلازمه طول حياته و لا يمكن فصله عنه ، و هو وسيلة لتحقيق الذات و بلوغ المركز الاجتماعي كما أنه مصدر ثروة الأمم كما أشار إليه الاقتصاديين " **Adam Smith** " و " **David Hume** " .

---

[1]- عماد لعلاوي ، **مفهوم العمل لدى العمال و علاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علم النفس ، العمل و التنظيم ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 2012/2011 ، ص: 18 .

[2]-ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1999 ، ص: 123 .

الفرع الثاني: إنتاجية العمل و طرق قياسها

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج حيث أنها توضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات قياسا بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي فإذا تحدثنا عن إنتاجية العمل فهي تمثل النسبة بين المخرجات و العمل المبذول لإنتاج هذه المخرجات ، و عادة ما يتم قياس إنتاجية العمل بطريقتين أساسيتين الطريقة الطبيعية و الطريقة القيمية .

1- الطريقة الطبيعية (العينية)

بموجب هذه الطريقة تتمثل إنتاجية العمل في النسبة بين كمية الإنتاج المحقق (طن ، متر ، لتر قطعة) لفترة زمنية معينة و العمل المبذول لتحقيق هذه الكمية (عدد العمال ، ساعات العمل)[1] تماما كما هو موضح في الصيغة التالية:

إنتاجية العمل = كمية الإنتاج المحقق / مقدار العمل المبذول لتحقيق هذه الكمية

2- الطريقة القيمية (النقدية)

عادة ما يتم استخدام هذه الطريقة عند تعدد أنواع المنتجات في الوحدة الصناعية و بالتالي تجد المؤسسة صعوبة في قياس الإنتاجية بالطريقة الطبيعية[2]، و وفقا لهذه الطريقة يتم حساب إنتاجية العمل حسب الصيغة التالية:

إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال أو ساعات العمل

---

[1]- جلال محمد النعيمي ، **دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات** ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص: 17 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

الفرع الثالث: سوق العمل

إن ازدواجية النشاط الاقتصادي الذي يحتوي على كل من القطاع الرسمي و القطاع الغير رسمي تحتم علينا تقسيم سوق العمل إلى سوقين ، سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي .

1- سوق العمل الرسمي

يعرف سوق العمل على أنه ذلك المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل ، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته أما المشتري فهو صاحب المنشأة أو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل[1]، كما يعرف أيضا على أنه تلك المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه[2] و على أساس هذا التفاعل يتم تحديد مستويات الأجور و التوظيف فسوق العمل هو المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف و المهن المختلفة بالإضافة إلى التنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة و عادة ما يتميز سوق العمل بالخصائص التالية:[3]

- غياب المنافسة الكاملة أي عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة ، و من أسباب غياب المنافسة الكاملة نجد نقص المعلومات لدى العمال حول فرص التوظيف ذات الأجور العالية كما أن بعض العمال ليس لديهم الرغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية ؛
- تأثر عرض العمل بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (حجم وقت الفراغ ، مستوى الدخل و نوعية العلاقات الإنسانية) ؛
- سهولة التمييز بين خدمات العمل حتى لو تشابهت لأسباب عنصرية كالجنس ، اللون و الدين ؛

---

[1]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21 .

[2]- جلال محمد النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 60 .

[3]- دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ، ص ص: 49-50 .

- تأثر سوق العمل و ارتباطه بمستوى التقدم التكنولوجي ، و تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل من خلال مظهرين أساسيين ، المظهر الأول هو إحلال الآلة محل الأيدي العاملة و هنا يتم إلغاء بعض الوظائف و بالتالي تظهر البطالة ، أما المظهر الثاني فيتمثل في تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة لظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي أعلى و يمكن تفادي البطالة في هذه الحالة من خلال إعادة تدريب و تأهيل العمال ؛
- كثرة المؤسسات و التشريعات التي تحدد و تنظم آلية عمل السوق ، فإضافة إلى الحكومة هناك مؤسسات أخرى عديدة تؤمن الاتصال بين المشترين و البائعين لخدمات العمل ، كما أنها تحث على تبادل المعلومات و إجراء التعاقدات ؛
- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب و العرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي ، حيث أن دراسة سوق العمل تبدأ و تنتهي بتحليل هذين العنصرين ؛
- إن التفاعل بين الطلب و العرض في سوق العمل هو الذي يحدد مختلف شروط العمل من مستوى التشغيل ، الأجور ، توزيع العمال على مختلف الوظائف و أصحاب العمل[1].

1-1/ الطلب على العمل

هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين[2] بعبارة أخرى هو ما يطلبه المنتج من خدمات للعمل ، و يتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق حيث أنه يشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها[3]، و عادة ما تأخذ دالـة الطلب على العمل صورة المنحنى الموضح في الشكل رقم (06) .

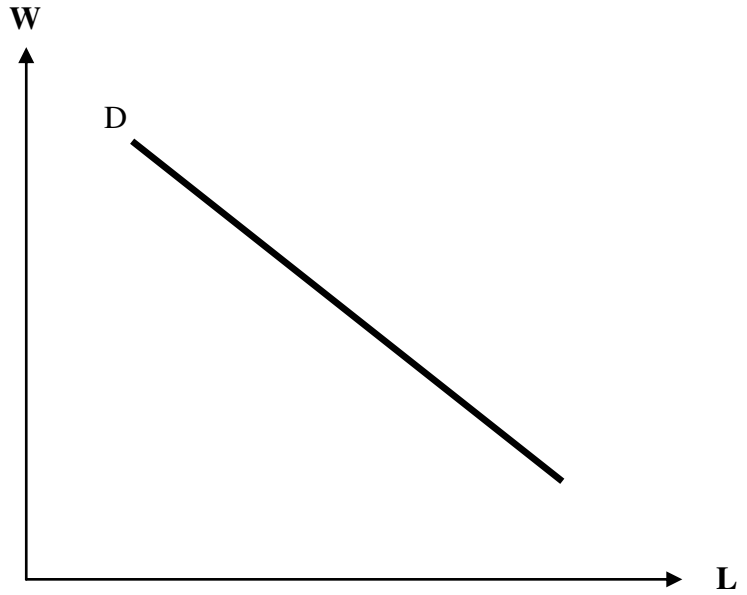
---

[1]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 22 .

[2]- محمد طاقة و آخرون ، **اقتصاديات العمل** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص: 49 .

[3]- نجيب ابراهيم نعمة الله ، **نظرية اقتصاد العمل** ، الدار الجامعية للطباعة ، النشر و التوزيع ، مصر ، 1997 ص ص: 11-13 .

الشكل رقم (06): منحنى الطلب على العمل



المصدر: رونالد ايرنبرج و روبرت سميث ، ترجمة فريد بشير طاهر **اقتصاديات العمل** ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1993 ، ص: 48 .

حيث أن:

W: تمثل الأجر ، L: تمثل عدد العمال

D: تمثل منحنى الطلب على العمل .

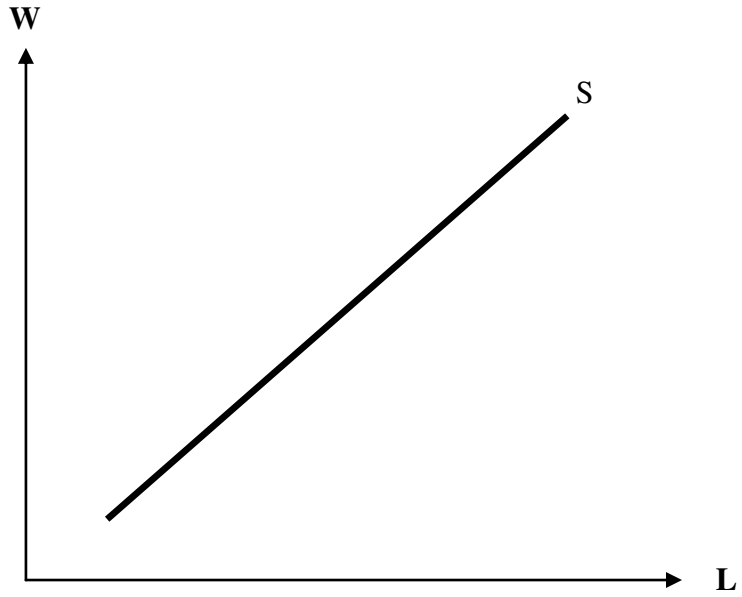
ما يمكن أن نلاحظه من خلال الشكل أعلاه هو أن منحنى الطلب على العمل له ميل سالب و هو بهذا يعكس العلاقة العكسية بين كل من الأجر و عدد العمال كما قد أشرنا إليه سابقا خلال تعريفنا لظاهرة البطالة ، و هذا الشكل قد يختلف من مهنة إلى أخرى أو من صناعة إلى أخرى إلا أنه يبقى دائما في نفس الاتجاه .

1-2/ عرض العمل

و يقصد به ذلك الجهد المعروض فعلا من قبل الأيدي العاملة أو ذلك الجزء من الأيدي العاملة المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، فعرض العمل يصدر عن العمال أو العائلات و لهذا لا

يمكن فصل خدمة العمل عن العامل الذي يقدمها ، و تدخل في تحديد ظروف العمل كل من ظروف العمل في حد ذاته ، طبيعته ، عدد الساعات الأسبوعية للعمل ، طلب العامل نفسه لوقت الفراغ بالإضافة إلى الأجور و التكاليف ، و تأخذ دالة عرض العمل صورة المنحنى الموضح في الشكل رقم (07) .

الشكل رقم (07): منحنى عرض العمل



المصدر: رونالد ايرنبرج و روبرت سميث ، ترجمة فريد بشير طاهر **اقتصاديات العمل** ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1993 ، ص: 54 .

حيث أن:

S: تمثل منحنى عرض العمل .

نلاحظ أن منحنى عرض العمل هو ذو ميل موجب أي أن العلاقة بين الأجر و عدد العمال المقبلين على العمل هي علاقة طردية .

2- سوق العمل الغير رسمي

لقد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل الذي عقد في جنيف سنة 2003 العمل

الغير رسمي على أنه[1] " عدد الوظائف غير المنظمة التي تكون ضمن القطاع الغير رسمي ضمن مؤسسات القطاع الرسمي أو ضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محددة " ، كما عرفه الاقتصادي محمود عبد الفضيل على أنه[2] " ذلك النشاط الإنساني غير المنظم الذي لا يخضع لأي شكل من أشكال التنظيم الرسمي الذي يفرض صكوكا رسمية مكتوبة تنظم قواعد العمل و هذه الفئة من العمالة غير مصنفة ضمن الإحصاءات الرسمية و لا ترتبط بفروع النشاط الاقتصادي " أما على المستوى الدولي فقد شهد مفهوم العمل الغير رسمي مداولات طويلة و مختلفة كما نظمت العديد من المؤتمرات العالمية و الإقليمية التي ناقشت هذا الموضوع إلا أنه لم يتم وضع تعريف دولي موحد و متفق عليه لهذا القطاع و لم يتم وضع حد فاصل بين القطاعين الرسمي و الغير رسمي ، لكن في المقابل تم الإجماع على وجود عدد من المعايير التي يتم استخدامها لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع ، كما تم استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز العاملين في هذا القطاع[3] و التي نلخصها فيما يلي:

- العمالة في القطاع الغير رسمي هي عمالة غير قانونية حيث أنه لا يتم التصريح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي ؛
- الوظائف في هذا القطاع تعرف بأنها وظائف غير محمية فهي دون حماية من الضمان الاجتماعي و دون أية رعاية صحية ؛
- هشاشة الوظائف التي يشغلها العمال في هذا القطاع حيث تعرف بعدم ديمومتها و تواضع عائدها المادي ، فالقطاع الغير رسمي يعرف بارتفاع نسبة العاملين دون أجر و انخفاض مستوى

---

[1]- نادر مريان و آخرون ، **دليل مؤشرات سوق العمل** ، دائرة المطبوعات و النشر ، الأردن ، 2006 ، ص: 22 .

[2]- محمود عبد الفضيل ، **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية** ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1993 ص: 47 .

[3]- نادر مريان و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 22 .

الأجور بالنسبة للعاملين بأجر ؛

- الاعتماد على الأسواق المحلية القريبة من أماكن الإنتاج لتسويق السلع و الخدمات التي يقوم بإنتاجها العمال في هذا القطاع ؛
- الاعتماد على العمل اليدوي إلى حد كبير مع استخدام أدوات بسيطة في العمل .

و تتمثل العمالة الغير رسمية في أحد المظاهر التالية:[1]

- المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية سواء كانت تستخدمهم مشاريع القطاع الرسمي مشاريع القطاع الغير رسمي أو كانت تستخدمهم الأسر المعيشية كعمال منزليين بأجر ؛
- العمال العائليون العاملون في مشاريع القطاع الرسمي أو غير الرسمي ؛
- التوظيف بمرتب في عمل غير رسمي (بدون عقد و تأمينات) ؛
- العمل الفردي في مؤسسات صغيرة غير مسجلة ؛
- العمل الفردي المستقل .

و بالرغم من أن عملية قياس مساهمة العمل الغير رسمي في الاقتصاد تعتبر مهمة جدا لرسم أي سياسة اقتصادية خاصة و أنه أصبح يساهم بنسبة معتبرة في القيمة المضافة لأي بلد إلا أنه يصعب في حقيقة الأمر حصر مشاركة هذا القطاع في الاقتصاد ، فالقليل جدا من الدول ممن تتمكن من توفير إحصاءات مفصلة و دقيقة عن هذا القطاع[2].

3- بيانات سوق العمل

تقدم بيانات سوق العمل مواصفات دقيقة حول سوق العمل على المدى المتوسط و القصير و تشتمل هذه البيانات على جانب العرض من جهة (المشاركة الفعلية ، القوى العاملة ، الأفـراد

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 56 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص ص: 56-57 .

غير الناشطين ، ...) و جانب الطلب من جهة أخرى (المناصب الشاغرة) ، و هي تساهم بشكل كبير في عملية وضع خطط التشغيل و رسم السياسات الاقتصادية المناسبة لها ، هذا و تختلف نوعية الإحصائيات في سوق العمل من بلد إلى آخر كما تختلف أيضا طريقة الحصول على هذه الإحصائيات[1] لكن تبقى مسوح القوى العاملة أحد أهم مصادر بيانات و مؤشرات سوق العمل و هي تعتمد على معايير دولية موحدة تقريبا[2].

و يفترض أن تتم مسوح القوى العاملة بصورة منتظمة ، ففي قطر و الإمارات يتم إجراء هذه المسوح سنويا في حين يتم إجراؤها مرتين في السنة في كل من مصر و المملكة العربية السعودية بينما تجرى فصليا في كل من المغرب ، فلسطين و الأردن ، و في المقابل هناك من الدول العربية التي لا تجري هذه المسوح بشكل منتظم على غرار تونس ، عمان ، البحرين و لبنان ، أما بالنسبة للدول المتقدمة فعادة ما تكون نتائج مسوحها في شكل نشرات شهرية أو ربع سنوية .

بالنسبة للجزائر فإن بيانات و إحصاءات سوق العمل بقيت و لمدة طويلة دون المستوى المطلوب حيث أن بعض البيانات كانت غائبة بالكامل بينما تم تقدير أخرى استنادا على فرضيات قد تكون صائبة كما قد تكون دون ذلك في حالات أخرى[3]، و تعتبر سلسلة التحقيقات السنوية التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)** بصفة دورية نوعا ما بالإضافة إلى الإحصاء العام للسكن و السكان من أهم مصادر المعلومات حول سوق العمل في الجزائر[4].

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 52 .

[2]- إبراهيم جياب ، **التطورات الدولية في مفاهيم و تعاريف إحصاءات العمل** ، الدورة القطرية الإحصائية حول تطوير إحصاءات العمل ، اليمن ، 28-30 نوفمبر 2010 ، ص ص: 15-16 .

[3]- عبد الخالق التوهامي ، **الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات ، 2011/11/19 ، المملكة المغربية .

[4]- محمد صايب ميزات ، ترجمة فؤاد نوار ، **بانوراما سوق العمل في الجزائر (اتجاهات حديثة و تحديات جديدة)** مجلة إنسانيات ، العدد 55-56 ، 2012 ، ص: 34 ، متاح على: http://www.insaniyat.revues.org تاريخ الاطلاع: 2015/01/21 .

فيما يتعلق بالإحصاء العام للسكن و السكان فهو يتم كل 10 سنوات و يشرف عليه الديوان الوطني للإحصائيات ، و قد قامت الجزائر منذ الاستقلال بأربع تعدادات شملت السنوات 1966 1977 ، 1987 و 1998 ، هذه التعدادات تزودنا بمعلومات حول كل من اليد العاملة ، الشغل و البطالة عبر ملاحظة متغيرات تتمثل في الجنس ، السن ، اللغة ، أعلى شهادة متحصل عليها الحالة المدنية ، المهنة الرئيسية ، فرع النشاط الاقتصادي و القطاع القانوني ، و يعاب على الإحصاء العام للسكن و السكان بأنه يعطي نتائج ساكنة لا تعنى سوى بوقت الاستقصاء كما أن نتائجه لا تنشر إلا بعد فترة زمنية طويلة قد تتعدى الأشهر أو السنوات ما يجعلها تفقد مصداقيتها في عكس حقيقة الأوضاع .

أما فيما يتعلق بالتحقيقات السنوية حول الشغل التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات فقد تم استحداثها في سنة 1982 لكنها لم تحافظ قبل سنة 2003 على طابعها الدوري المنتظم ، فخلال سنتي 1998 و 1999 لم يتم إجراء هذه التحقيقات ما دفع بمصالح الحكومة إلى تقديم نسبة للبطالة بناء على منهجية لم يتم نشرها أو توضيحها إلى حد الآن ، و في سنة 2000 تم إدماج هذا التحقيق ضمن التحقيق حول الاستهلاك كما عرفت سنة 2002 هي الأخرى إدماجا للتحقيق حول الشغل ضمن التحقيق حول الصحة[1].

و قد شهدت الفترة (2003-2010) تحقيقات سنوية منتظمة حول الشغل في الجزائر تم القيام بها في الثلاثي الأخير من كل سنة ، و هذا بالاعتماد على عينة يتراوح عددها ما بين 13000 و 15000 وحدة سكنية تم سحبها بناء على نتائج الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 معتمدين على المبدأ الإحصائي الذي يرصد النشاطات في الأسبوع المرجعي للتحقيق[2].

---

[1]- محمد صايب ميزات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 35 .

و بتاريخ 8 ماي 2011 أطلقت عملية إحصاء اقتصادي شامل و هي الأولى من نوعها في الجزائر منذ الاستقلال تهدف إلى توفير المعلومات الاقتصادية الصحيحة حول واقع النشاط الاقتصادي و التجاري (العام و الخاص) ، و هي تعد مسحا إحصائيا لجميع الكيانات و الهيئات الاقتصادية مهما كان قطاعها و نوع نشاطها ، تتمثل عملية الإحصاء هذه في جمع ، تقييم استغلال ، معالجة ، تحليل و نشر المعطيات المتعلقة بمجموع التكتلات الاقتصادية في كامل القطر خلال العشرين عاما الأخيرة باستثناء قطاع الزراعة الذي يستفيد من إحصاء خاص[1].

الفرع الرابع: التشغيل و علاقته بالعمل

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على عمل و الاشتغال به في أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ، التأهيل و التكوين[2]، أما التشغيل بمفهومه الحديث فقد اتخذ نطاقا أوسع حيث أصبح يعرف على أنه الطرق الكيفيات و كذا الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق العمل و الخروج منه بالإضافة إلى المكانة المصاحبة و الملازمة لمضمون و طبيعة العمل الممنوح ، و يقصد بطرق التشغيل تلك الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق مبتغى التوظيف كأن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل ، أما بالنسبة للخروج أو الانسحاب من سوق العمل فيعتبر سن التقاعد أهم محدد للخروج من هذا السوق في الحالة العادية[3].

فالمفهوم الحديث للتشغيل لا يتضمن عنصر العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في هذا العمل و الحصول على مختلف الامتيازات التي تترتب عن القيام بهذا العمل كضمان التعيين و المرتب

---

[1]- L'office National des Statistiques (ONS) , **premier recensement économiques 2011 (résultats préliminaire de la première phase)** , collections statistiques , N° 168-janvier 2012 , p: 01-06 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 25/03/2015.

[2]- الطاهر زويتر ، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1997/1996 ، ص: 25 .

[3]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 42-43 .

للعامل تبعا لمهاراته و مؤهلاته التي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها ، حق العامل في المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و النقابية بالإضافة إلى حقه في الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية .

1- المشتغلون

يتمثل المشتغلون في مجموع الأشخاص من كلا الجنسين الذين تعدوا سن معينة (16 سنة فأكثر في الجزائر مثلا) و الذين يكونون خلال فترة مرجعية قصيرة من الزمن قد تكون أسبوع أو يوم في أحد الفئات التالية:[1]

- عاملا بأجر ، و العامل بأجر هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب محدد نقدي أو عيني خلال فترة زمنية محددة قد تكون يوم ، أسبوع أو شهر و يسمى العامل في هذه الحالة بمستخدم ؛
- مرتبطا بعمل ، و هو كل شخص له وظيفة حالية لكنه وجد منقطعا عنها بشكل مؤقت خلال الفترة المرجعية لسبب من الأسباب ، مع وجود دليل رسمي على ارتباطه بوظيفته كاستمرار تلقيه للأجر أو وجود ضمان لعودته إلى العمل بعد انتهاء هذا الوضع الطارئ ؛
- عاملا لحسابه الخاص ، و هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض تحقيق ربح أو مكسب للأسرة نقدا أو عينا ، و يقوم بهذه الأعمال بمفرده لحسابه الخاص في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها و لا يستخدم أحدا أو أنه يقوم بهذه الأعمال خارج المنشآت مثل البائعة المتجولون ؛
- عاملا لحسابه الخاص و يستخدم آخرين ، و هو كل شخص يعمل في مشروع أو نشاط يملكه

[1]- مكتب العمل الدولي ، **قاموس المصطلحات (نوع الجنس ، العمل و الاقتصاد غير المنظم)** ، منظمة العمل الدولية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2009 ، ص ص: 15-16 .

و يستخدم عاملا أو أكثر معه بأجر أو بدون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من خارجها ، مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء ، كما قد يكون صاحب المشروع و لكنه لا يعمل به ؛

- عاملا بدون أجر ، و هو الشخص الذي يعمل لدى أحد أفراد أسرته بدون أجر كمثال عن ذلك الابن الذي يعمل في حقل الأسرة ، أو أنه يعمل لدى الغير بدون أجر كخرجي الجامعات الذين يعملون تحت التدريب لدى كبار المحامين أو الأطباء أو العاملون في الخدمات المجتمعية أو الطوعية بدون أجر .

2- المبادئ العامة للتشغيل

تخضع عملية التشغيل بشكل عام إلى مجموعة من الضوابط و الأحكام القانونية التي جاءت كنتيجة للتحول الديمقراطي ، هذه الضوابط تتعلق بالالتحاق بالوظيفة العمومية في سبيل تنفيذ مهام المرفق العام و هي تتمثل في مبدأين أساسيين ، مبدأ المساواة و مبدأ الجدارة .

2-1/ مبدأ المساواة

يعد مبدأ المساواة حجر الزاوية في كل تنظيم للحقوق و الحريات العامة ، فهو من الديمقراطية بمثابة الروح من الجسد بغيره ينتفي معنى الديمقراطية و ينهار كل مدلول للحرية[1]، و هو يمثل أحد المبادئ العامة للقانون الذي يحكم بدوره التعيين في الوظائف العامة ، و يقصد بمبدأ المساواة لولوج الوظيفة العمومية أن يتساوى جميع المواطنون في تولي الوظائف العمومية و هذا من خلال معاملتهم نفس المعاملة من حيث المؤهلات و الشروط المطلوبة قانونا لممارسة أي وظيفة عامة مع استبعاد أي تمييز على أساس الدين ، الجنس ، السياسة ، اللون ، المعتقد أو أي اعتبار آخر و بهذا يتساوى جميع المواطنون في تقلد المهام و الوظائف في الدولة .

---

[1]- محمد يوسف المعداوي ، **دراسة في الوظيفة العامة في النظم المقارنة و التشريع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1998 ، ص: 05 .

2-2/ مبدأ الجدارة

للارتقاء بالوظيفة العمومية و لصلاحها كان لابد من اختيار أفضل العناصر للقيام بهذه الوظيفة بحيث يتم اختيار العناصر التي تتحمل مسؤولياتها و التي تتوافر على المهارات و الكفاءات المطلوبة للقيام بهذه الوظائف ، و النظام الذي يكفل هذا الاختيار هو مبدأ الجدارة الذي يتم من خلاله اختيار الموظفين على أساس الكفاءة بحيث يفترض في المترشح للظفر بوظيفة معينة قدرات و إمكانيات علمية و مهنية محددة بوضوح و بدقة و يمكن حتى اشتراط قدرات بدنية و هذا ما من شأنه تحسين مستوى أداء الإدارة العمومية .

3- بين العمل و التشغيل

يرتبط مصطلح التشغيل ارتباطا وثيقا بمصطلح العمل حيث أنه نتيجة لتطورات معينة مرت بها المجتمعات الإنسانية ظهر مفهوم التشغيل كأساس لتطوير و ترقية مفهوم العمل ، بعبارة أخرى إن التشغيل هو المفهوم الحديث للعمل[1] و يمكن أن نلخص أهم النقاط التي تميز بين المفهومين (التشغيل و العمل) فيما يلي:[2]

- إن التشغيل كمفهوم يشير إلى جملة من الشروط و الإجراءات التي تسبق عملية التوظيف بينما يشتمل مفهوم العمل على المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف ؛
- التشغيل له بعد معياري فهو يتحكم في ديناميكية و حركية اليد العاملة من و إلى سوق العمل دخولا و خروجا ، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا باعتباره وسيلة و عامل للإنتاج فهو لا يختلف عن باقي عوامل الإنتاج (رأس المال و العامل التقني) ؛
- التشغيل هو عامل إدماج بينما يعتبر العمل عامل إنتاج لهذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة .

---

[1]- خيرة داود ، مرجع سبق ذكره ، ص: 64 .

[2]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 44 .

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة و سوق العمل

لا يمكن على الإطلاق تجاهل مساهمة النظرية الاقتصادية في تفسير البطالة و سوق العمل فالأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس و التيارات تساعد على تقديم توجيه واضح عن المستقبل و لهذا كان لابد لنا من الرجوع إلى الوراء و التمعن جيدا في مختلف هذه النظريات التي تنظر إلى اختلال سوق العمل و تفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة ، و هذا بهدف الفهم الجيد لحركية سوق العمل .

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة و سوق العمل

ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر و كانت البرجوازية مهيمنة على الاقتصاديات في ذلك الوقت حيث أن الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح [1]، و قد ترتب عن هذا ظهور صراع اجتماعي جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع و من بين هذه النتائج البطالة، و يتجسد الفكر التقليدي في ثلاثة نظريات تتمثل في النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكينزية و النظرية الماركسية .

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة في بريطانيا و قد سادت أفكارها من نهاية القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، و ظلت معظم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد إلى غاية العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي) ، و من أهم رواد هذه المدرسة نجد "**Adam Smith** " ، "**David Ricardo** " و" **John Stuart Mill** " [2].

---

[1]- مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 ، ص: 239 .

[2]- سمية قنيدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 20 .

و يعود ظهور المدرسة الكلاسيكية في حقيقة الأمر إلى التغيرات الجذرية في البنى الاقتصادية الاجتماعية ، السياسية و الإيديولوجية التي أعلنت في ذلك الوقت عن ميلاد نظام اقتصادي و اجتماعي جديد تقوده البرجوازية الصناعية أو ما يعرف بالنظام الرأسمالي كما أشرنا إليه سابقا[1] حيث أنه خلال هذه الفترة و نتيجة للتوسع في المشاريع الاقتصادية تم خلق مناصب عمل جديدة تحتاج إلى يد عاملة كثيفة ، و هنا ظهرت نظرية مالتوس التشاؤمية و التي يصفها بعض المفكرين و الكتاب بالنظرية اللاإنسانية التي تعكس واقع الصراعات الطبقية بين طرفين أساسيين ، الطبقة الفقيرة العاملة من جهة و الطبقة الغنية المالكة لرؤوس الأموال من جهة أخرى ، و وفقا لهذه النظرية فإنه ليس من حق الطبقة الفقيرة المطالبة بالحصول على عمل من أجل زيادة النسل و في المقابل ليس من واجب الأغنياء توفير العمل لهؤلاء الفقراء ، و عليه وفقا لنظرية مالتوس و بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي البرجوازي فإن البطالة تعود إلى عدم قبول العمال بالحد الأدنى للأجر الذي يضمن فقط حد الكفاف للمحافظة على البقاء[2].

و يؤمن رواد هذا التيار الفكري بأن في الطبيعة قوانين خالدة ، صارمة و مطلقة تتحكم في تسيير أمور الطبيعة ، الكون و المجتمع بحيث لا يستطيع لا الفرد ، لا الجماعة و لا الدولة تغييرها أو الخروج عن نطاقها ، كما يؤمنون بفكرة الحرية الاقتصادية[3].

---

[1]- أحمين شفير ، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001/2000 ، ص: 21 .

[2]- سعدية قصاب ، **اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005 ، ص: 17 .

[3]- كمال بوصافي ، **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (دراسة تحليلية للفترة 1990-2002)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ، ص: 19 .

كما يؤمن الكلاسيك أيضا بفكرة أساسية مفادها أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له فيما يعرف بقانون المنافذ الذي قام بصياغته المفكر و الاقتصادي الفرنسي " **Jean Baptiste Say** " في كتابه الاقتصاد السياسي في سنة 1803 ، و ينص قانون المنافذ الذي يعرف أيضا بـ قانون تصريف المنتجات على أن كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر له سوقا أو منفذا بمعنى أن عملية الإنتاج هي التي تفتح منافذ لتصريف المنتجات أما النقد فهو حيادي لأنه مجرد وسيلة و وسيط للمبادلات .

1- سوق العمل عند الكلاسيك

يعتبر العمل عند الكلاسيك سلعة يتم تبادلها في السوق كما يتم تبادل باقي السلع و بهذا يتحدد سعرها في سوق العمل من خلال تقاطع عرض العمل مع الطلب عليه ، بحيث يسمح هذا التقاطع بتحديد كل من مستوى التشغيل التوازني و الأجر التوازني ، و ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من الفرضيات الأساسية التالية:[1]

- عدم التجزئة بحيث لا يستطيع أحد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق بشكل فردي بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن ؛
- تجانس وحدة العمل بمعنى أن مميزات العرض هي نفسها مميزات الطلب و بهذا تتوقف المنافسة على السعر ؛
- حرية الدخول إلى السوق فلا توجد أي إعاقة مهما كان نوعها (قانونية ، مالية ، تقنية ، ...) تمنع دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل ؛
- الحركية بحيث لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل أو نوع معين من النشاط و لا على منطقة معينة دون أخرى ؛

[1]- Patrick Artus et Pierre-Alain Muet , **théories du chômage** , éditions Economica France , 1995 , p: 13 .

- سيادة المنافسة الكاملة في النظام الاقتصادي بالشكل الذي يمنع سيطرة البائعين للسلع و الخدمات و تحكمهم في تقرير مستويات الأسعار[1]؛
- وجود شفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى تتاح لكل من المنتج و العامل فرصة الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل ، بحيث يكون كل من طالب العمل و عارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي و بهذا عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي معين فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع و الخدمات[2]؛
- حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل و مستوى الإنتاج[3]؛
- التشغيل التام و الاستخدام الكامل لجميع الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) بما في ذلك عنصر العمل[4].

1-1/ دالة الإنتاج و حجم العمل

لتحديد مستوى العمل و معدل الأجر ينطلق النموذج الكلاسيكي من مفهوم دالة الإنتاج ، و عادة ما يرتبط حجم الإنتاج الكلي بعوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع و الخدمات و التي تتمثل أساسا في العمل ، رأس المال و مستوى التقدم التكنولوجي ، و بهذا تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$y = f(L, K, T)$$

---

[1]- محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، **اقتصاديات العمل** ، النيل و الفرات للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى مصر ، 2008 ، ص: 51 .

[2]- Joël Jalladeau , **introduction à la macroéconomie** , édition de Boeck , 2ème édition Belgique , 1993 , p:303 .

[3]- فارس شلالي ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص: 14 .

[4]- محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص: 51 .

حيث أن:

Y: تمثل حجم الإنتاج الكلي ، L: تمثل حجم العمل المستخدم

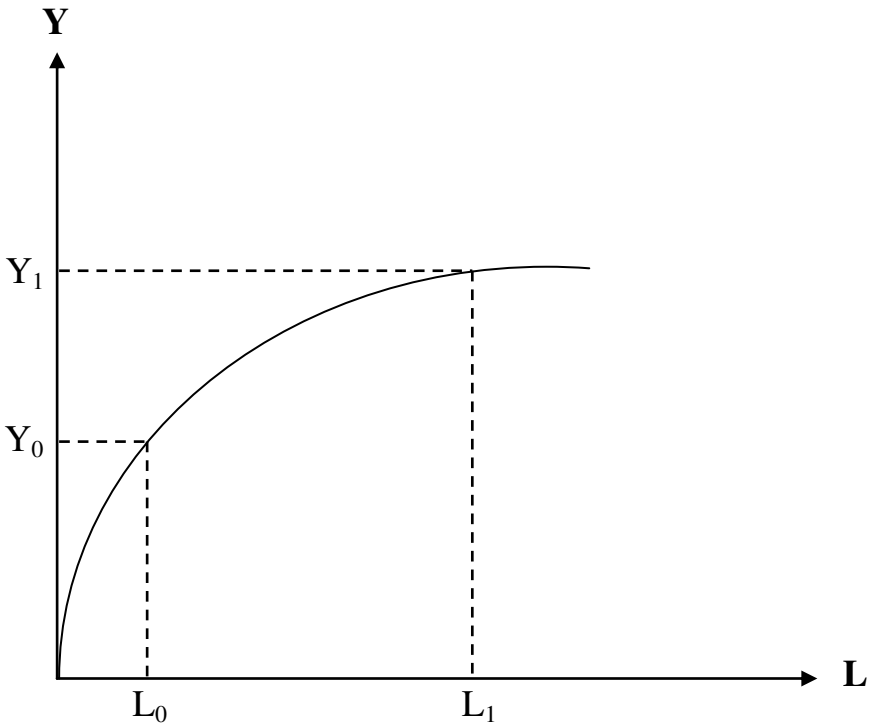
k: تمثل حجم رأس المال ، T: مستوى التقدم التكنولوجي

يفترض الكلاسيك ثبات كل من عنصري رأس المال و مستوى التقدم التكنولوجي و هذا في الأجل القصير و أن العامل الوحيد المتغير هو حجم العمل المستخدم[1]، أي أن حجم الإنتاج يتأثر فقط بحجم اليد العاملة المستخدمة في عملية الإنتاج و بهذا تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$y = f(L)$$

و يفترض أن تستجيب الدالة أعلاه للفرضيات المعمول بها و هي الاستمرارية و قابلية الاشتقاق و يمثل الشكل رقم (08) دالة الإنتاج الكلي في المدى القصير .

الشكل رقم (08): دالة الإنتاج الكلي في المدى القصير



المصدر: محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** منشورات برتي ، الجزائر ، 1994 ، ص: 96 .

[1]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 17 .

إن التمثيل البياني لدالة الإنتاج الكلي هو عبارة عن منحنى كما يبين الشكل أعلاه و يعبر هذا المنحنى عن العلاقة التي تربط بين مستويات مختلفة من العمالة المستخدمة من جهة و الكميات المنتجة من السلع و الخدمات من جهة أخرى ، و هي علاقة موجبة حيث أنه كلما زادت العمالة المستخدمة كلما زاد حجم الإنتاج الذي يمكن للاقتصاد تحقيقه و هذا على المدى القصير ، بمعنى أن الإنتاجية الحدية للعمل هي موجبة و التي نعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$y` = \left(\frac{dy}{dl}\right) > 0$$

كما نلاحظ أيضا أن هذا المنحنى مقعر نحو الأسفل و هو ما يفسر بأن الإنتاج الكلي يميل إلى الزيادة المتناقصة حيث أنه كلما زادت العمالة المستخدمة كلما زاد الإنتاج لكن بمعدل متناقص نظرا لتناقص الإنتاجية الحدية للعمل و نعبر عن هذا رياضيا كما يلي:

$$y`` = \left(\frac{d^2y}{d^2l}\right) < 0$$

1-2/ الطلب على العمل عند الكلاسيك

بالنسبة لجانب الطلب في سوق العمل فإن المنشآت التي تنتج السلع هي التي تقوم بشراء أو توظيف خدمات العمل و لمعرفة كيفية تحديد الطلب الكلي على العمل نقوم بداية بدراسة طلب أحد المنشآت الفردية **(i)** على العمل ، و طبقا للنموذج الكلاسيكي تعمل المنشآت في ظروف المنافسة الكاملة كما أشرنا إليه سابقا و من ثم تختار مستويات الإنتاج التي تعظم الأرباح و حيث أن الإنتاج في الأجل القصير يتغير فقط نتيجة للتغير في عنصر العمل المستخدم فإن اختيار المنشأة لمستوى الإنتاج و كمية عنصر العمل الممكن توظيفها يكون في الواقع قرارا واحدا[1].

[1]- أشرف أحمد العدلي ، **الاقتصاد الكلي (النظرية – التطبيق)** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى مصر ، 2006 ، ص: 50 .

إن شرط تعظيم الربح لمؤسسة تنافسية هو ذلك الحجم من الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي ، و لهذا عادة ما تستمر المؤسسة في استخدام المزيد من وحدات العمل حتى يتحقق هذا التساوي بين التكلفة الحدية و الإيراد الحدي .

لنفترض أن صاحب المؤسسة الإنتاجية يبيع في السوق مجموعة من السلع بالسعر **(P)** و يدفع للعمال أجرا نقديا **(W)** ، و إذا افترضنا أيضا للتبسيط فقط أن التكاليف الوحيدة التي يدفعها صاحب المؤسسة هي الأجور فإن الربح الإجمالي **(B)** ما هو إلا الفرق بين الدخل و التكاليف[1] كما تبينه الصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{B} = \mathrm{P}.\mathrm{Y} - \mathrm{W}.\mathrm{L}$$

حيث أن:

P: تمثل المستوى العام للأسعار ، L: تمثل حجم اليد العاملة المستخدمة

W: تمثل الأجر الإسمي ، Y: تمثل حجم الإنتاج

و مع ثبات عوامل الإنتاج و وجود عنصر اليد العاملة المستخدمة فقط كعامل متغير فإن معادلة الربح الإجمالي السابقة تصبح كما يلي:

$$\mathbf{B} = \mathrm{P}.f\,(\,L\,) - \mathrm{W}.\mathrm{L}$$

و بما أن المؤسسات تهدف إلى تعظيم الربح كما تمت الإشارة إليه سابقا فإنه يستلزم علينا القيام باشتقاق دالة الربح الإجمالي بالنسبة لعنصر العمل لتحقيق شرط الأعظمية كما يلي:

$$\frac{\mathrm{dB}}{\mathrm{dL}} = 0 \Rightarrow \mathrm{P}.f'(\mathrm{L}) - \mathrm{W} = 0$$

$$\Rightarrow f'(\mathrm{L}) = \frac{\mathrm{W}}{\mathrm{P}} / f'(\mathrm{L}) = \frac{\mathrm{dY}}{\mathrm{dL}}$$

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 86 .

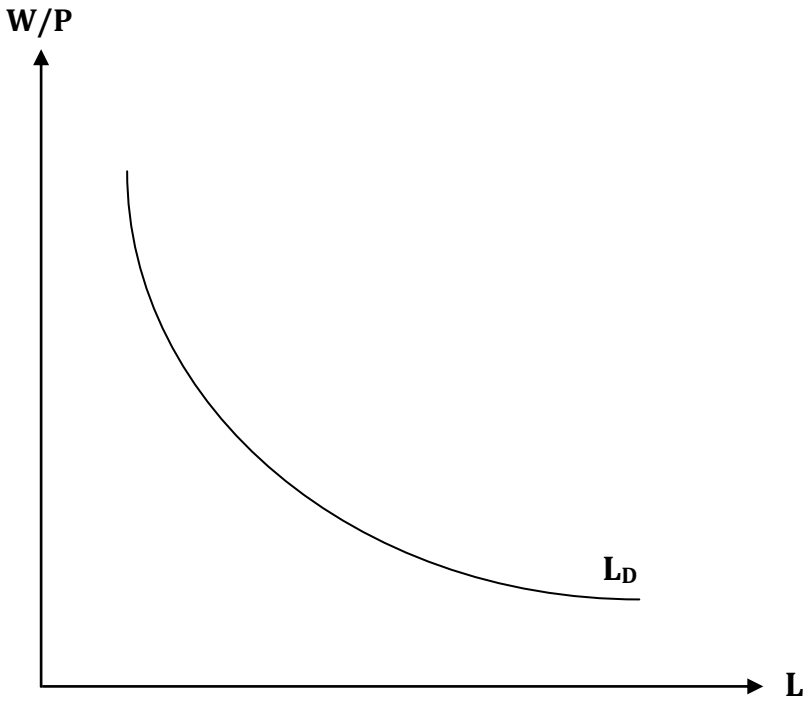
$$\Rightarrow \frac{dY}{dL} = \frac{W}{P} / \frac{dY}{dL} = PM$$

حيث تمثل $\left(\frac{dY}{dL}\right)$ الإنتاجية الحدية للعمل التي نرمز إليها بـ (PM) ، و انطلاقا من هذا فإن شرط تعظيم الربح بالنسبة للمنتجين يتحقق إذا ما تعادلت الإنتاجية الحدية للعمل (PM) مع معدل الأجر الحقيقي (W/P) ، و بما أن الناتج الحدي للعمل متناقص أي أن $f``(L) < 0$ فإن طلب المؤسسات على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي و نعبر عن هذا رياضيا كما يلي:

$$L_D = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

و يمكن تمثيل هذه الدالة في شكلها العام كما يلي:

الشكل رقم (09): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك



Source: Gérard Duthil , économie de l'emploi et du chômage , éditions Ellipses , France , 1994 , p: 16 .

و باعتبار أن منحنى الطلب على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي كما يبين المنحنى أعلاه و كما أشرنا إليه سابقا فإن أي زيادة في الطلب على العمل (التوظيف) تتطلب عادة تخفيضا في

الأجر الحقيقي ، و يمكن الوصول إلى تخفيض هذا الأخير (الأجر الحقيقي) عن طريق إحدى الخيارين التاليين:[1]

- إما يتم تخفيض الأجر الاسمي (W) مع بقاء المستوى العام للأسعار (P) ثابتا مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي (W/P) ؛
- و إما يتم رفع المستوى العام للأسعار (P) مع بقاء الأجر الاسمي (W) ثابتا مما يؤدي أيضا إلى انخفاض الأجر الحقيقي .

1-3/ عرض العمل عند الكلاسيك

يصدر عرض العمل عن الأفراد أو العائلات حيث يسعى كل شخص طبيعي إلى الحصول على وظيفة أو عمل يؤديه مقابل حصوله على أجر مناسب ، و هو يتخلى بهذا عن جزء من وقت فراغه كان من الممكن له أن يقضيه في الاستمتاع بالقيام بأمر مغاير دون بذله لأي مجهود كبقائه في حالة راحة مثلا .

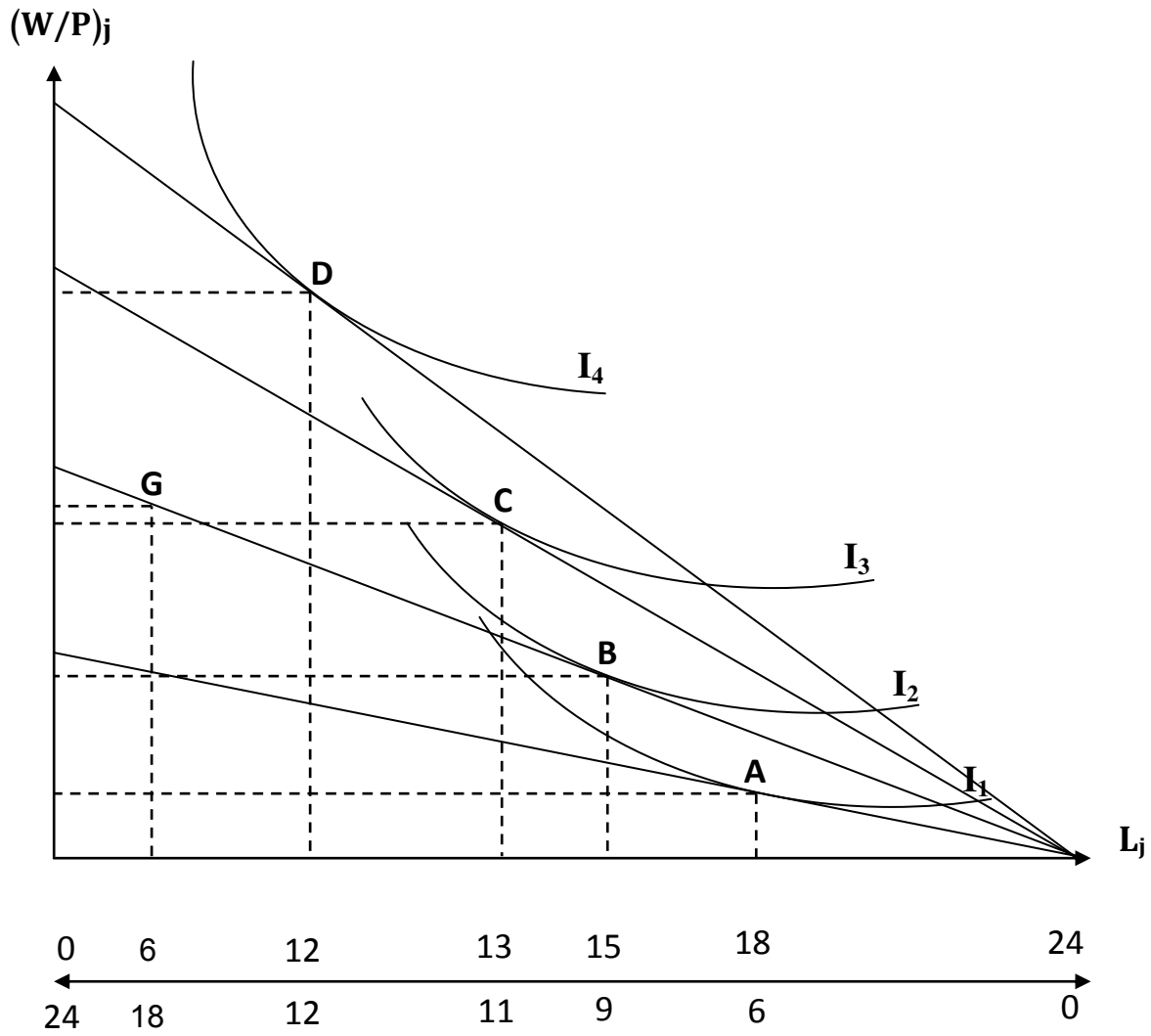
و يفترض بالشخص أن يكون رشيدا أي أنه يحاول الحصول على أقصى رفاهية ممكنة و حتى يتمكن من تحقيق هذه الرفاهية يقوم بإحلال العمل محل الراحة ، و يعتمد مقدار هذه التضحية و الإحلال على مقدار الأجر الحقيقي الذي سوف يحصل عليه ، و بناء على هذا فإن المشكل الأساسي الذي يواجهه العمال عادة يتمثل في مفاضلتهم بين العمل و الراحة أي المفاضلة بين مقدار ما يخصصونه من الوقت في فترة معينة (يوم ، أسبوع ، شهر ، سنة ، ...) للعمل و مقدار ما يوجهونه من الوقت للراحة[2]، و يمكن توضيح مفاضلة العامل بين العمل و الراحة بيانيا من خلال الشكل رقم (10) .

---

[1]- بريبش السعيد ، **الاقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة)** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ، ص: 83 .

[2]- فريد بختي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 56 .

الشكل رقم (10): العلاقة بين عدد ساعات العمل اليومي و الدخل الحقيقي اليومي



المصدر: فريد بختي ، **دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) للفترة (1970-2003)** ، رسالة ماجستير ، تخصص طرق كمية ، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، 2006/2005 ، ص: 57 .

عادة ما يعرف منحنى السواء على أنه ذلك المنحنى الذي يحمل توليفات مختلفة من عناصر معينة بحيث تحقق هذه التوليفات رغم اختلافها نفس المنفعة أو الإشباع للمستهلك ، و يتضمن الشكل رقم (10) أعلاه مجموعة من منحنيات السواء (I_1 , I_2 , I_3 , I_4) بحيث يمثل المنحنى الواحد توليفات أو توفيقات مختلفة من الدخل و الراحة ذات المستوى الواحد من المنفعة ، و من خصائص منحنيات السواء هو أن المنحنى الأعلى يعبر دائما عن منفعة و إشباع أكبر من المنحنيات التي

تقع أسفل منه و باعتبار أن الشخص دائما يفضل الأكثر على الأقل فإن التوفيقات من الدخل و الراحة التي تقع على منحنى السواء (I_4) تفضل عن تلك التوليفات التي تقع على منحنيات السواء الأسفل منه (I_1 , I_2 , I_3) ، و التوفيقات التي تقع على منحنى السواء (I_3) تفضل عن تلك التوفيقات التي تقع على منحنيات السواء (I_1 , I_2) ، و نفس الأمر بالنسبة لمنحنى السواء (I_2) حيث أن توفيقاته تفضل عن توفيقات المنحنى (I_1) .

و من المفترض أن يقضي الفرد يومه بين الراحة و العمل و على هذا الأساس فإن عدد ساعات العمل تساوي 24 ساعة ناقص عدد الساعات التي يقضيها الشخص في راحة ، و بافتراض ثبات مستويات الأسعار يصبح الدخل الحقيقي اليومي مساو إلى الأجر الحقيقي للساعة مضروبا في عدد الساعات المبذولة في العمل يوميا ، فإذا ما كان أجر الساعة الواحدة مثلا يساوي واحد دولار و أن عدد الساعات المبذولة تقدر بـ 18 ساعة يوميا ففي هذه الحالة يكون موقع العامل عند النقطة (G) الواقعة على خط الأجر دولار واحد عن كل ساعة عمل و سيكون الدخل مساو إلى 18 دولار ، و بارتفاع أجر الساعة ترتفع الخطوط المعبرة عن الأجور إلى أن تلامس المحور الأفقي 24 ساعة من الراحة يوميا[1].

و من الملاحظ أن أجر الساعة هو الذي يحدد انحدار الخطوط في الشكل السابق و يطلق على هذه الخطوط في نظرية سلوك المستهلك اسم خطوط قيد الميزانية و هي تعبر في هذه الحالة عن قيد الأجر الذي تتحقق عنده المنفعة القصوى للعامل ، و عند أجر حقيقي معين تتحقق المنفعة القصوى في النقطة التي يكون عندها منحنى السواء مماسا لخط الأجر الذي يعبر عن ذلك المعدل من الأجر[2].

---

[1]- فريد بختي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 57-58 .

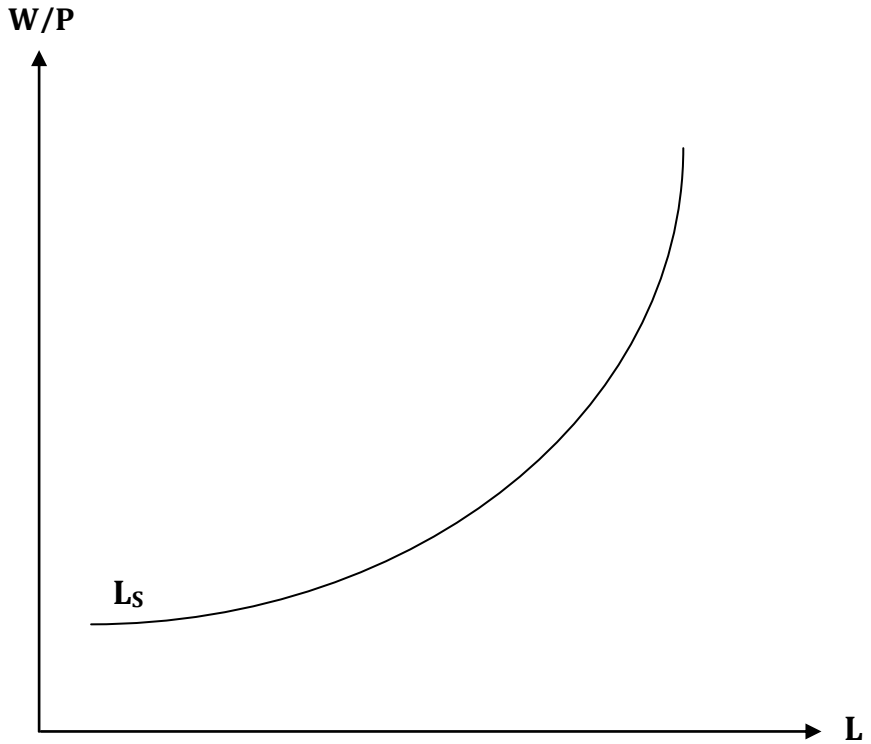
[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 58 .

و قد ركز الاقتصاديون الكلاسيك على الأجر الحقيقي (W/P) باعتباره التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن جزء من وقت فراغهم ، و بناء على هذا فإن عرض العمل هو عبارة عن دالة متزايدة للأجر الحقيقي و نعبر عن هذه الدالة رياضيا كما يلي:

$$L_S = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

و يمكن تمثيل دالة عرض العمل في شكلها العام كما يلي:

الشكل رقم (11): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك



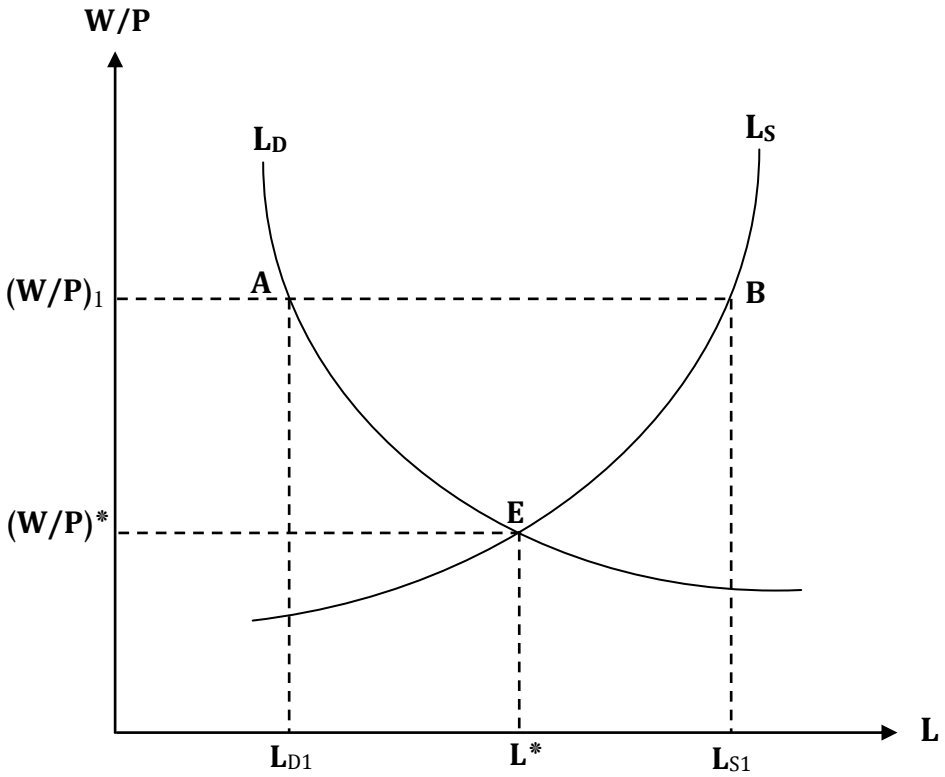
المصدر: محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** منشورات برتي ، الجزائر ، ص: 98 .

و يتضح من خلال الشكل أعلاه أن العلاقة بين الأجر الحقيقي و عرض العمل هي علاقة طردية فكلما ارتفع الأجر الحقيقي كلما زاد إقبال الأشخاص على العمل أي زيادة جانب عرض العمل فالأجر الحقيقي هنا هو الحافز الذي يقبل من أجله الأشخاص بالتخلي عن جزء إضافي من وقتهم و بذل المزيد من الجهد في عملية الإنتاج .

2- البطالة عند الكلاسيك

قبل الحديث عن البطالة عند الكلاسيك لابد لنا من المرور أولا عبر وضعية التوازن ، هذه الأخيرة التي تتحقق عندما يتساوى جانب عرض العمل (L_S) مع جانب الطلب عليه (L_D) تماما كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): توازن سوق العمل عند الكلاسيك



Source: Christine Dollo , **quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (l'exemple du chômage)** thèse de doctorat , option éducation , université AIX Marseille 2000/2001 , p: 276 .

عند النقطة (E) كما يبين الشكل أعلاه يحدث التوازن أين يتقاطع كل من منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه و يتحدد عندئذ معدل الأجر الحقيقي التوازني (W/P*) الذي يرضى به كل من المنتج و العامل في آن واحد كما تتحدد كمية اليد العاملة التوازنية (L*) ، أي أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل بحيث أن كل فرد قادر على العمل ، يرغب فيه و يقبل به

عند مستوى الأجر التوازني سوف يحصل عليه ، و بهذا بالنسبة للكلاسيك لا وجود للبطالة و إن وجدت فهي بطالة اختيارية و ليست إجبارية بحيث أن السبب في حدوث هذه البطالة هو وجود فئة معينة من اليد العاملة التي ترفض القبول بالأجر السائد في السوق (الأجر التوازني) لأنها ترى بأن هذا الأجر هو منخفض و ترغب بأجر آخر أعلى منه ، و تقدر البطالة الاختيارية في هذه الحالة بالمسافة ($L^* L_{S1}$) .

و يقر الكلاسيك بأن السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة أي البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديدها لحد أدنى للأجور يكون عادة أعلى من الأجر التوازني[1].

و في حالة حدوث اختلال في التوازن السابق فإن الكلاسيك يفترضون أن قوى العرض و الطلب هي التي سوف تعيده من جديد و بصفة تلقائية إلى وضعه التوازني (عند مستوى التشغيل الكامل) و هذا في ظل مرونة الأجور ، فإذا ارتفع معدل الأجور إلى المستوى $(W/P)_1$ و الذي يعتبر أعلى من الأجر التوازني (W/P^*) فسيكون هناك فائض في عرض العمل يقدر بالمسافة (A B) و هنا سيجد الأشخاص صعوبة في الحصول على فرصة عمل كما أنهم سيلاحظون في المقابل سهولة ملأ الوظائف الشاغرة من قبل أصحاب العمل الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى القبول بأجور أدنى و هكذا تتجه الأجور نحو الانخفاض[2] إلى أن تصل إلى الأجر التوازني ، أما إذا انخفض الأجر الحقيقي عن الأجر التوازني فسيكون لدينا فائض في الطلب على العمل و هنا تنشأ منافسة بين المنتجين من أجل الحصول على العمال ، و بهذا تتجه الأجور نحو الارتفاع إلى أن تعود إلى الأجر التوازني (W/P^*) .

---

[1]- سمية قنيدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21 .

[2]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21 .

و كحوصلة لما سبق يمكن القول أن الكلاسيك يرفضون فكرة وجود بطالة إجبارية لأنهم يفترضون سيادة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك نحو الأعلى و الأسفل لضمان العودة دائما إلى وضعية التوازن في سوق العمل ، و بالتالي هذه الأجور المرنة هي التي تضمن القضاء على ظاهرة البطالة ، و إن وجدت بطالة فهي حتما اختيارية أو قد تكون مجرد بطالة احتكاكية تنشأ لفت2رة مؤقتة فقط نتيجة انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى .

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

لقد أثبتت التجربة التاريخية من خلال الأزمات الاقتصادية التي شهدتها وجود خلل في الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية و صعوبة تقبل منطقية بعض أفكارها ، و بالخصوص أزمة الكساد الاقتصادي العالمي التي مست الفترة (1929-1933) و التي أدت إلى انتشار البطالة على نطاق واسع في معظم الأقطار الرأسمالية .

ففي ظل هذه الظروف التي سادتها الأزمات و التي نتج عنها عدد كبير من العاطلين عن العمل صار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا اختياريا ، و من ثم كيف يمكن لرواد المدرسة الكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم لفكرة وجود البطالة الإجبارية و بين الواقع الذي كان يشير إلى وجود عدد كبير جدا من العاطلين عن العمل ؟[1]، من هنا و للإجابة عن هذا الإشكال ظهرت المدرسة الكينزية و هي واحدة من أهم و أكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري و العلمي و التي تقوم أساسا على أفكار الاقتصادي الإنجليزي " **John Maynard Keynes** " الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير " النظرية العامة في التوظيف و سعر الفائدة و النقود " و قد أحدث بهذا الكتاب ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي[2].

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 40 .

[2]- زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 287 .

و قد حاول كينز إعطاء حلولا موضوعية للأزمة عن طريق سياسات اقتصادية فعالة لا تتماشى و المنطق الذي كان سائدا في ذلك الوقت ، و يتمحور التحليل في المدرسة الكينزية على المستوى الكلي (الاقتصاد الكلي) حيث يرى كينز أن التوازن الاقتصادي لا يتوافق بالضرورة مع حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، فهو يرفض الطرح الكلاسيكي من جذوره و ينفي كل إمكانية تعديل تلقائي للأسواق .

كما أن الاقتصاد من وجهة نظر كينز هو اقتصاد طلب بمعنى أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق ، فهو يرى الاقتصاد في غير فضاء إقليدس و يضع بدل قانون ساي للمنافذ مبدأ الطلب الفعال[1]، و بشكل عام نوجز أهم أفكار كينز في مجال تحليل و تفسير مشكلة البطالة في النقاط التالية:[2]

- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتسوية سوق العمل ، سوق السلع و الخدمات و سوق رؤوس الأموال ؛
- النظرة الكلية للاقتصاد و الاهتمام بالاقتصاد الكلي لا الجزئي عكس الكلاسيك الذي يرون أن المصلحة الفردية تؤدي بالضرورة و بصفة تلقائية إلى تحقيق المصلحة العامة ؛
- التركيز في التحليل على كل من الادخار الكلي و الاستثمار الكلي ، حيث يرى كينز أن الحالة العادية هي حالة الاختلاف بين الادخار و الاستثمار و هذا بالاعتماد على سعر الفائدة في حالة الادخار و الكفاية الحدية لرأس المال في حالة الاستثمار ، فهذان العنصران هما المسؤولان عن إرجاع التوازن إلى سوق العمل من خلال تشغيل الطاقات المعطلة خاصة و أن حقائق الاقتصاد لا تسمح بعدم تدخل النقابات العمالية ؛

---

[1]- كمال بوصافي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 38 .

[2]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 19 .

- الاهتمام و التركيز أكثر على عنصر الطلب الفعال الذي يدخل في إطار الطلب على النقود المولدة للمداخيل من أجل أداء المعاملات ، الاحتياط ثم المضاربة أي الاعتراف بالدور الفعال للنقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أنها مجرد وسيلة للتبادل ؛
- إعطاء مفهوم جديد للتوازن الاقتصادي فبالنسبة لكينز لا يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل فقط و إنما قد يتحقق عند مستويات مختلفة قد تقل عن مستوى التوظيف الكامل كما قد تفوقه .

1- سوق العمل عند كينز

لقد أشرنا سابقا إلى أن كينز استطاع بمجيئه و من خلال التحليلات التي قدمها في تفسيره لسوق العمل أن يجعل الدعامات التي قام ببنائها الكلاسيك تنهار ، فما الجديد الذي جاء به كينز في تفسيره للبطالة و سوق العمل ؟

1-1/ الطلب على العمل عند كينز

لقد لوحظ أن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل فهو أيضا يقبل بفرضية المنافسة الكاملة التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج[1]، و بناء على هذا فإن دالة الطلب على العمل بالنسبة لكينز هي دالة تابعة و متناقصة للأجر الحقيقي بحيث أنها تأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$L_D = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

كما يرى كينز أيضا أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال بمعنى أن المنتجين يعملون على توظيف حجم معين فقط من اليد العاملة التي تكون ضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع .

---

[1]- خيرة داود ، مرجع سبق ذكره ، ص: 88 .

1-2/ عرض العمل عند كينز

إن جوهر الإختلاف بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي يظهر على مستوى جانب عرض العمل و يكمن هذا الإختلاف في النقطتين التاليتين:

- يفترض الكلاسيك أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي (W/P) في حين يعتبر كينز أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي (W) ، و يعود السبب في هذا إلى أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي حيث أنهم لا يشعرون بانخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الإرتفاع الذي يحصل في المستوى العام للأسعار ، فهؤلاء الأفراد لا يملكون في الأجل القصير الوسائل التي تسمح لهم بمعرفة الأجور و مستوى الأسعار التي عادة ما تكون معرفتهم بها ضعيفة و غير واضحة ، و بهذا فإن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل رفع مستوى الإستخدام في حين أنهم لا يعارضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا ، و لا يعترض كينز على هذا الإتجاه بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال و ذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية ؛
- يرى كينز إمكانية جمود معدل الأجر النقدي في الإتجاه التنازلي فهو يفترض أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن الإنخفاض دونه ، و يعود السبب في وجود هذا الحد الأدنى إلى المنظمات النقابية و التنظيمات القانونية و الإدارية التي تعمل على حماية العمال[1].

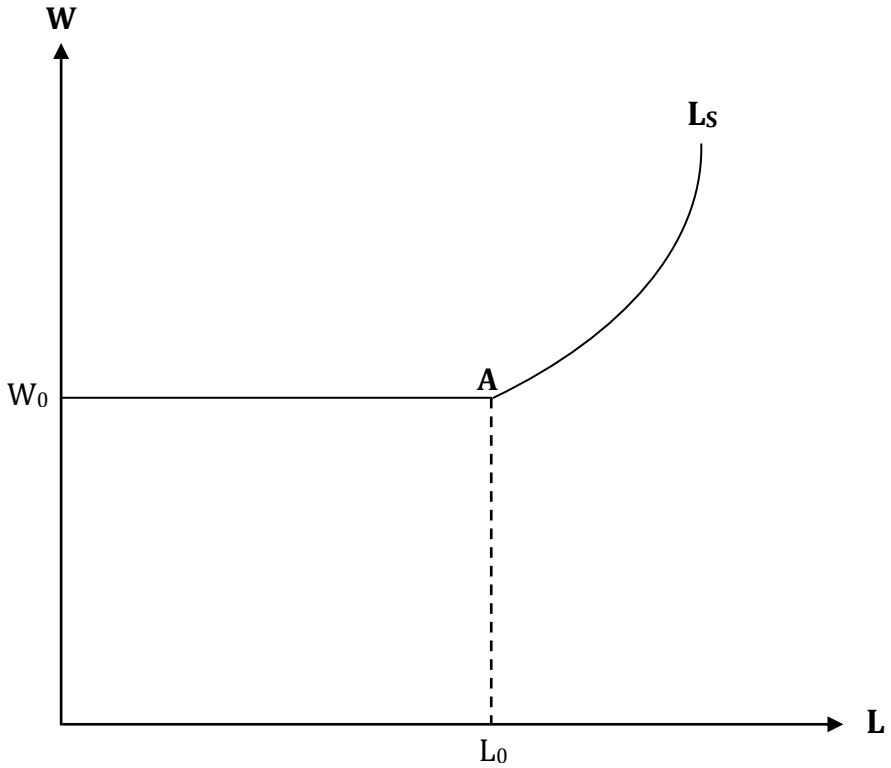
و بناء على ما سبق أين رأينا أن اهتمام العمال يقع على الأجر النقدي فقط فإن عرض العمل عند كينز يصبح مرن اتجاه التغير في معدل الأجر النقدي ، و عليه فإن دالة عرض العمل عند كينز تأخذ الصيغة التالية:

$$L_S = f\ (W)$$

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 67 .

و يمكن تمثيل هذه الدالة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (13): منحنى عرض العمل عند كينز



المصدر: محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** منشورات برتي ، الجزائر ، ص: 272 .

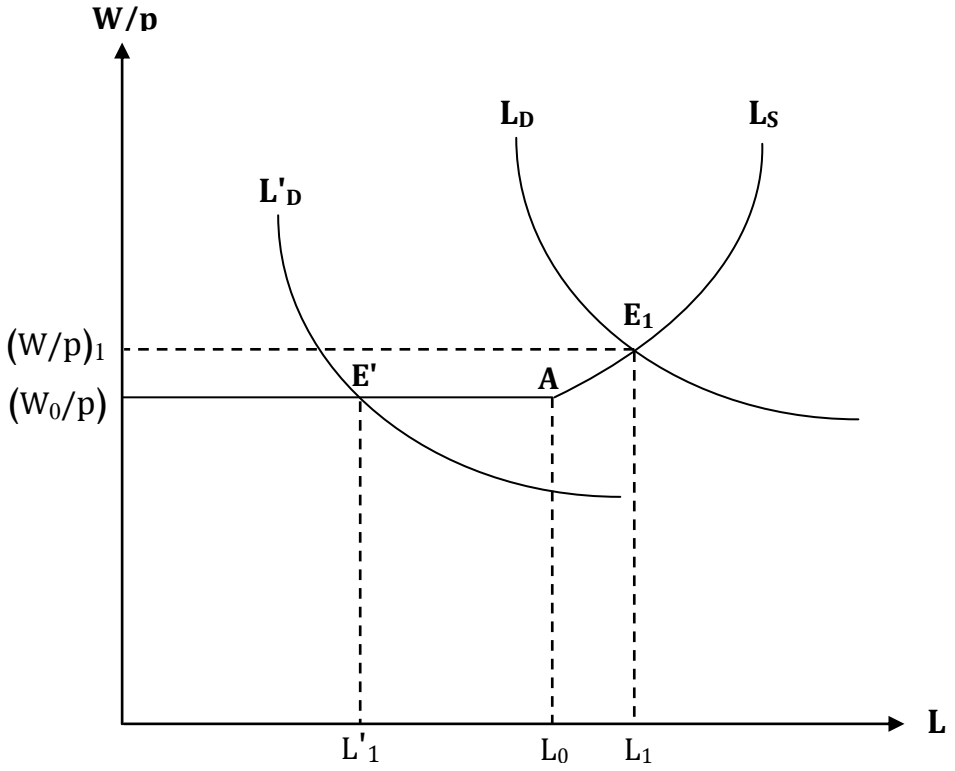
نلاحظ أن معدل الأجر الاسمي (W_0) يمثل الحد الأدنى للأجور الذي يعرض فيه العمال خدماتهم و هم غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل من هذا الحد الأدنى ، و إذا ما كانت هناك رغبة من قبل المنتجين في توظيف عدد أكثر من العمال فلابد لهم من رفع معدل الأجر الاسمي (W) و هو ما يعطي المنحنى أعلاه الميل الموجب الذي يظهر بوضوح من خلال الجزء المتصاعد و هذا ابتداء من النقطة (A) .

2- البطالة عند كينز

نستعرض من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم 14) توازن سوق العمل عند كينز و الذي يتحقق من خلال تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه ، و بافتراض أن المستوى العام

للأسعار معطى و ثابت فإنه يمكن لنا التعبير عن دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي .

الشكل رقم (14): توازن سوق العمل عند كينز



المصدر: محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** منشورات برتي ، الجزائر ، ص: 278 .

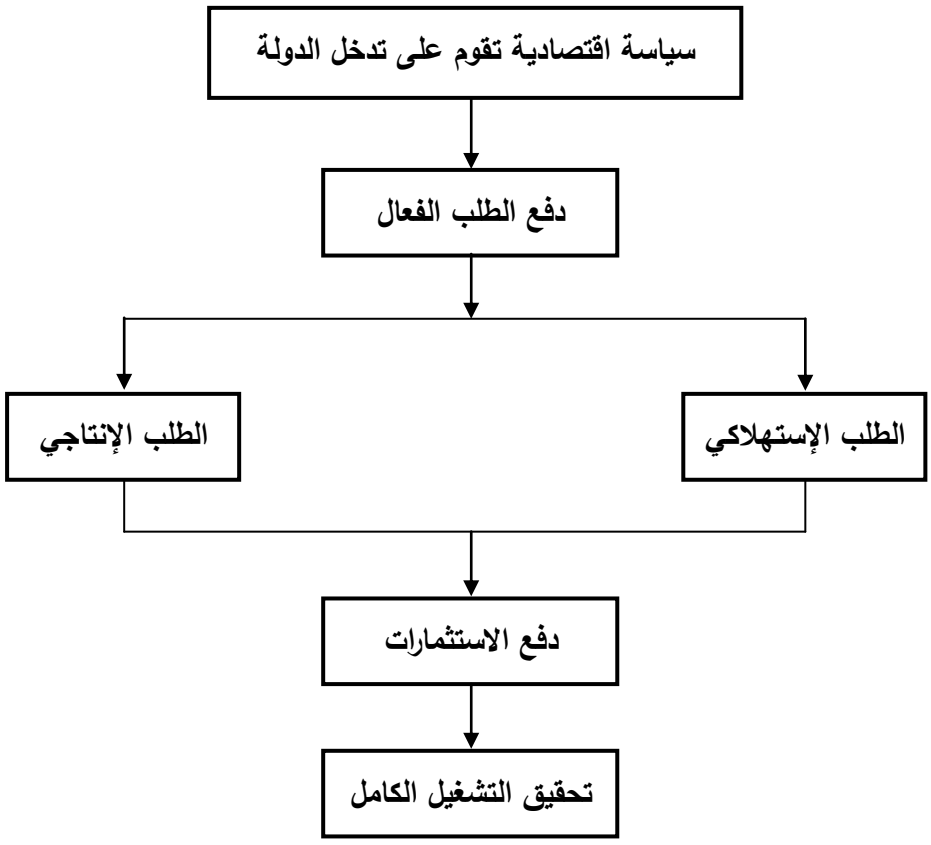
في حالة ما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو (L_D) فإن التوازن سوف يتحقق عند النقطة (E_1) التي تمثل الثنائية $(L_1 , (W/P)_1)$ و هنا يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام التام أو الكامل ، أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو (L'_D) فإن التوازن في هذه الحالة سوف يتحقق عند النقطة (E') التي تمثل الثنائية $(L'_1 , (W_0/P))$ و تتميز هذه النقطة بكون الطلب على العمل (L'_1) أقل من عرض العمل (L_1) ، و يؤدي هذا الإنخفاض في الطلب على العمل إلى انخفاض معدل الأجر الاسمي إلى مستوى معين لا يتعدى الحد الأدنى (W_0) .

و يمثل التوازن في الحالة الثانية (حالة النقطة 'E) حالة الاستخدام الغير كامل لأن هناك فائض

في عرض العمل يقاس بالفرق أو المسافة ($L'_1 \ L_1$) ، هذا الفرق يمثل بدوره البطالة الإجبارية أو البطالة اللاإرادية التي تعبر عن مجموعة من الأشخاص المستعدين للقبول بالأجر السائد (W_0/P) و لكنهم لا يجدون عمل عند هذا الأجر ، و تسمى البطالة الإجبارية أيضا ببطالة قصور الطلب حيث أنها تنتج عن رفض المنتجين لتوظيف عدد أكبر من العمال نتيجة لعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض إلى مستوى أقل من الأجر السائد (W_0/P) .

و يمكن تصور حل كينز لمشكل البطالة و التشغيل من خلال المخطط التالي الذي يختصر النموذج الكينزي لحل الأزمة:

الشكل رقم (15): مخطط يوضح النموذج الكينزي لحل الأزمة



المصدر: أحمين شفير ، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)** رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001/2000 ، ص: 40 .

كينز كان له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال[1] و هو يرى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و بالتحديد في النشاط الاقتصادي من أجل الحد من ظاهرة البطالة .

فكما يوضح الشكل التبسيطي أعلاه يمكن للدولة من خلال سياستها المالية التوسعية (التوسع في الإنفاق العام) أو من خلال سياستها النقدية (تخفيض معدل الفائدة) أو من خلال سياستها الجبائية (تخفيض معدل الضرائب) التأثير إيجابا على الطلب الفعال عن طريق التأثير على قرارات المستهلكين و المنتجين ، حيث تقوم هذه الأطراف الأخيرة (المستهلكين و المنتجين) بالرفع من طلبها على السلع الإستهلاكية و الإنتاجية الشئ الذي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار ، و هو ما سيفتح المجال لتوظيف حجم أكبر من اليد العاملة و بالتالي إمكانية تحقيق التشغيل الكامل[2].

الفرع الثالث: النظرية الماركسية

" كبديل للأجر مقابل الحياة (نظريات مستوى الكفاف) الذي تبناه مختلف مفكري التيار الكلاسيكي القديم ، فإن الأجر في المنظور الماركسي و إن لم يختلف عن أجر الكفاف في مضمونه إلا أنه يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية ليس للبقاء فقط و إنما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية ، ففوق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج ، و يرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة "[3] .

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 45 .

[2]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41 .

[3]- مولود حشمان ، **محددات الأجر في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001/2000 ، ص: 50 .

و ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية نادرة الوقوع فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة الأجور لا تتساوى و قيمة الإنتاج أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور و يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها كما أنه يرى أن لكل سلعة قيمتين استعمالية و تبادلية و هو ما ينطبق على العمل كسلعة ، و أن الأجر الطبيعي يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة و تجديد قوة عملها ، و يرى ماركس أيضا أن وجود عدد من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الطافي للبقاء[1].

فالمحرك الأساسي بهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات فبزيادتها يزداد الطلب على العمل و تنخفض البطالة و العكس صحيح ، أي أن البطالة دالة متزايدة في حجم الاستثمارات[2].

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة و سوق العمل

لا تقتصر البطالة في التحليل الاقتصادي على النظريات التقليدية التي تناولناها بالذكر سابقا فقط و إنما جاءت بعد هذه النظريات نظريات أخرى حديثة تناولت موضوع البطالة بالتحليل و الدراسة و قامت بإدخال فروض أكثر واقعية عليها ، و من أهم هذه النظريات نجد نظرية البحث عن العمل نظرية اختلال سوق العمل ، نظرية تجزئة سوق العمل ، نظرية الأجور الكفؤة و النظرية النقدية .

الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية خلال السبعينات من القرن الماضي و هي ترتكز على إسقاط فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي ألا و هو المعرفة التامة بأحوال السوق لأن الواقع يشير إلى صعوبة

---

[1]- حميد مقراني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 73 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

حصول الأفراد على المعلومات الكاملة حول سوق العمل ، و من بين فروض هذه النظرية نذكر:[1]

- صعوبة تحصيل مختلف المعلومات حول سوق العمل سواء تعلقت هذه المعلومات حول مدى توفر مناصب عمل أو حول مستوى الأجر المطبق ، فالبحث عن عمل هو بحث عن معلومة يتطلب تكلفة و وقت ؛
- تفرغ الأفراد بشكل كامل لجمع المعلومات اللازمة حول سوق العمل مع العلم أن كل شخص بطال يبحث عن الوظيفة الأحسن أجرا و هذا بالرغم من الصعوبات التي يواجهها في ذلك ، كون الأجور المقترحة تتغير من مؤسسة إلى أخرى ؛
- وجود علاقة طردية بين مدة البحث عن عمل و الأجر المتوقع حيث أنه كلما كانت مدة البحث في سوق العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا ؛
- للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات و عدد هائل من الاتصالات بأرباب العمل مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل ، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا ؛
- هناك حد أدنى للأجر بحيث لا يقبل الباحث عن العمل بالحصول على أقل منه .

و طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة التي يتم تسجيلها في أي مجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم و التفرغ للبحث عن فرص أفضل للعمل تكون أكثر ملاءمة لقدراتهم كما أن هيكل أجورها يوافق توقعاتهم هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فترجع معدلات البطالة المسجلة إلى رغبة رجال الأعمال في الاحتفاظ بالوظائف شاغرة لبعض الوقت سعيا منهم إلى الحصول على أفضل العناصر لتوظيفها[2]، و بناء على ما سبق نستنتج أن البطالة وفقا لنظرية البحث عن العمل

---

[1]- سمية قنيدرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 24 .

[2]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 47 .

التي ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال " **George Perry** " ، " **Robert Hall** " ، " **Robert Gordon** " و " **Edmund Phelps** " هي بطالة اختيارية .

الفرع الثاني: نظرية اختلال سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي " **Edmond Malinvaud** " في محاولة منه لتفسير ارتفاع معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات[1]، و تقوم نظرية اختلال سوق العمل على رفض فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي ألا و هو مرونة الأجور و الأسعار فالأسعار و الأجور تتميز بالجمود في الأجل القصير نظرا لعجزها عن التغير بسرعة بما يضمن إعادة التوازن لسوق العمل ، و كنتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض في العرض مما يقود إلى البطالة الإجبارية .

و يرتكز مالينفود في تحليله لظاهرة البطالة على دراسة العلاقة بين سوقين اثنين هما سوق السلع و سوق العمل و بتفاعل هذين السوقين عادة ما ينتج نوعين من البطالة هما:[2]

- النوع الأول يتميز بوجود فائض في العمل عن الطلب عليه و يترتب عن هذا الفائض عدم قيام أرباب العمل و رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه و هو ما يتطابق مع التحليل الكينزي ؛
- النوع الثاني ينشأ من وجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها ، و تتمثل أسباب البطالة هنا في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع بالمستخدمين إلى التراجع عن زيادة كل من عرض السلع و مستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات ، و هو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي .

---

[1]- Edmond Malinvaud , **théorie macroéconomique** , éditions conjoncturelles bondas Paris , 1982 , p: 60 .

[2]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31 .

الفرع الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين " **Michael Piore** " و " **Peter Doeringer** " و هذا بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الأمريكي[1]، و هي تبنى على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل و هو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية ، و تهدف نظرية تجزئة سوق العمل إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى[2]. و تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص و الوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:[3]

- **سوق أولي:** يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة و آفاق مستقبلية مهيأة لامعة ، و تستخدم هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و فئة عمالية ماهرة تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها ، كما تتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها و من الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها ؛
- **سوق ثانوي:** يمتلك هذا السوق الخصائص العكسية للسوق الأولي من خلال أجوره المنخفضة حركية عالية لليد العاملة ، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية ، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال فيه إلى البطالة إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل و التي

---

[1]- فارس شلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 32 .

[2]- علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 55 .

[3]- مليكة يحيات ، **إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)** ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص: 42 .

تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ، و نتيجة لذلك تحتاج هذه السوق إلى فئات عمالية لا تتمتع بنفس الحقوق و الضمانات السائدة في السوق الأولي .

و بطبيعة الحال فإن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي الفئة التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج الاقتصادي كما يسهل أيضا التخلص منهم في أوقات الكساد ، لكن هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي فهذا الأخير يكون أيضا أفراده معرضون للتعطل عن العمل في فترات الركود الاقتصادي المستمر و لكن بنسب ضعيفة .

الفرع الرابع: نظرية الأجور الكفؤة

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي فـ " **Harvy Leibenstein** " في كتابه " **Back - Wardness and Economic** " الذي قام بإصداره في سنة 1957 اعتبر أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، حيث يقوم أرباب العمل بدفع أجور مرتفعة للعمال تكون أعلى من الأجور التوازنية في السوق و هذا بهدف تشجيع هؤلاء العمال على زيادة إنتاجيتهم[1] مما ينتج عنه بطبيعة الحال فائض في جانب عرض العمل أي ظهور بطالة .

و حسب هذه النظرية يكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال و أهداف تعظيم المنفعة و الإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة[2]، و لقد نجحت نظرية الأجور الكفؤة في تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال و سعيهم إلى الحصول

---

[1]- فارس شلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29 .

[2]- Rodrigue Tremblay , **macroéconomique moderne (théories et réalité)** , éditions études vivantes , Québec , p: 286 .

على الوظائف الأعلى أجرا ، و يمكن حصر أهم دوافع رفع الأجور من طرف أرباب العمل في النقاط التالية:[1]

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية و هذا ما نلمسه بالخصوص في البلدان النامية ؛
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم و بالتالي التقليل من سرعة دوران قوة العمل من خلال رفع تكلفة ترك العمل لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه فالمؤسسة التي تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك إلى التقليص من وتيرة الإنصراف الإرادي للعمال ، كذلك الاقتصاد في المال و الوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين و توظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى ؛
- زيادة إنتاجية عنصر العمل إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى ، و بهذا لن تكون هناك إضاعة كبيرة للوقت و ترك للعمل مع تحسين مستويات العمال و درجة إخلاصهم .

الفرع الخامس: النظرية النقدية

يضم هذا التيار مجموعة من المفكرين من أمثال " **Ralph Hawtrey** " و " **Knut Wiskell** " الذين يفسرون البطالة الدورية من خلال عوامل نقدية بحتة و هذا بإعطائهم النقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي ، فهم يرون أن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يشل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل في نظرهم و هو بهذا يعتبر من بين العوامل المسببة للبطالة[2].

---

[1]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 30 .

[2]- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29 .

الفرع السادس: نظرية المعدل الطبيعي للبطالة

عند وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل فهذا لا يعني أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي (100%) و أن معدل البطالة يساوي الصفر فهناك دائما قدر معين من البطالة لا يمكن اختفاؤه ، هذا القدر المعين من البطالة الذي يسود عند مستوى التوظيف الكامل هو ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية[1].

و قد تم استعمال معدل البطالة الطبيعي لأول مرة من طرف المفكر الاقتصادي الأمريكي " **Milton Friedman** " و هذا لتمييزه عن معدل البطالة الفعلي ، و قد تم تعريفه على أنه ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة على ارتفاع أو نزول الأسعار و الأجور في حالة توازن بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو انخفاضه[2]، كما تم تعريفه أيضا على أنه المعدل الذي تستقر عنده التوقعات التضخمية للأعضاء الفاعلين بحيث يتحقق الاستقرار النقدي أي أنه المعدل الذي لا يسرع التضخم[3]، و يطلق عليه أيضا اسم النايرو **(NAIRU)** .

و عموما فإنه من غير المتصور أن يظل الاقتصاد القومي موجودا بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل و يسود بذلك دائما معدل البطالة الطبيعي ، فهناك فترات يبتعد فيها الاقتصاد القومي عن مستوى التوظيف الكامل بسبب خضوع حركة النشاط الاقتصادي لما يسمى بالدورة الاقتصادية ، ففي الحالات التي يسود فيها الانتعاش أو الرواج الدوري فإنه من المحتمل أن يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي و العكس صحيح في فترات الكساد الدوري[4] أين يكون معدل البطالة السائد أعلى بكثير من معدل البطالة الطبيعي .

---

[1]- زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31 .

[2]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 75 .

[3]- لمزيد من المعلومات و التفاصيل حول معدل البطالة الطبيعي و العوامل المؤدية إلى ارتفاعه يمكن الاطلاع على: زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 378-390 .

[4]- نفس المرجع السابق ، ص ص: 32-33 .

المطلب الثالث: نموذج فليبس و قانون أوكيون

نحاول من خلال هذا الجزء الإلمام بمساهمات نظرية أخرى حول البطالة و تتمثل هذه المساهمات في نموذج فليبس الذي يوضح العلاقة بين التضخم و البطالة بالإضافة إلى قانون أوكيون الذي يوضح العلاقة بين مستوى الإنتاج و البطالة .

الفرع الأول: نموذج فليبس و العلاقة بين البطالة و التضخم

بالرغم من المساهمات المهمة التي جاءت بها النظرية الكينزية و بالرغم من القبول العام لها كأساس في بناء و إدارة السياسة الاقتصادية إلا أنها بقيت تعاني من نقطة سوداء على صفحة هذا الإنجاز ، هذه النقطة تمثلت في خلو المعالجة الكينزية خصوصا في أعمالها الأولى من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار (التضخم) أو الأجر النقدي ، و جل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في الفجوة التضخمية التي قد تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة[1].

بعد هذا جاء الاقتصادي النيوزلندي" **Alban William Phillips** " الذي أعطى الوجه الجديد للفكر الكينزي من خلال نشره في سنة 1958 لنتائج دراسة إحصائية تعبر عن العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957) و قد أصبحت هذه العلاقة تعرف في الأدب الاقتصادي بمنحنى فليبس الذي ملأ الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي و خاصة ما تمت إضافته بشأن العلاقة التي تربط ما بين مستوى التوظيف و مستوى التضخم[2].

مع الوقت سرعان ما أصبحت النتائج التي توصل إليها فليبس مجالا للمناقشة و الدراسة من قبل

---

[1]- أسامة بشير الدباغ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 191-196 .

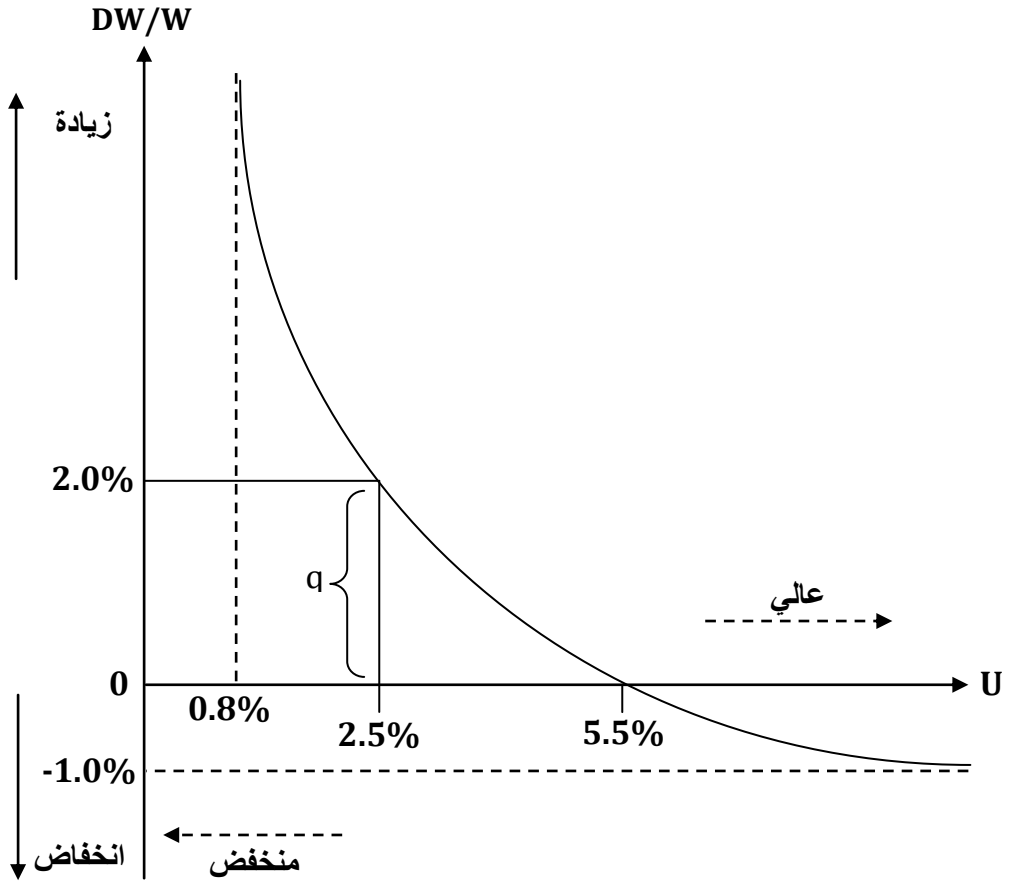
[2]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 103 .

مختلف الاقتصاديين المهتمين بالموضوع و هذا من أجل توسيع مجال تحليل هذا المنحنى و قد أثمرت هذه المناقشات عن وجود منحنى جديد سمي بمنحنى " فليبس المعدل " الغالب استخدامه و الذي يوضح أيضا العلاقة بين كل من البطالة و التضخم ، و عليه سنحاول فيما يلي عرض كلا المنحنيين (منحنى فليبس الأصلي و منحنى فليبس المعدل) .

1- منحنى فليبس الأصلي

لقد قام فليبس بإجراء دراسته التطبيقية بالاعتماد على الطرق الكمية مستخدما في ذلك بيانات المملكة المتحدة للفترة (1861-1957) ، و يوضح الشكل رقم (16) نتائج هذه الدراسة .

الشكل رقم (16): منحنى فليبس الأصلي



المصدر: أسامة بشير الدباغ ، **البطالة و التضخم (المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية)** ، الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص: 197 .

حيث أن:

(DW/W): تمثل معدل التغير في الأجور النقدية ، U: تمثل معدل البطالة

لقد توصل فليبس من خلال الدراسة التي قام بها إلى وجود علاقة تربط بين معدل البطالة و معدل الأجر النقدي عبر مسار زمني و تاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن التسعين عاما ، و هي علاقة عكسية (دالية متناقصة) غير خطية لأنه[1] " عندما يكون الطلب على سلعة ما أكبر من العرض عليها فإن سعر هذه السلعة سوف يرتفع في السوق و يزيد ارتفاعا كلما زاد الطلب عن العرض ، و العكس صحيح عندما يكون الطلب على السلعة أقل من العرض عليها و هذه الآلية بين العرض و الطلب هي التي تعمل على تحديد معدل التغير في الأجور الاسمية الساعية " .

و المشاهد للشكل أعلاه يلاحظ أن العلاقة الغير خطية تقع ضمن خطي مقاربة أو نهاية ، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية و هذا عندما ينخفض معدل البطالة إلى مستوى (0.8%) ، و الثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (−1.0%) و هذا عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي ما نسبته (100%) من قوة العمل[2].

من جهة أخرى نلاحظ أن منحنى فليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر بـ(5.5%) و هو المعدل الذي يضمن استقرار الأجور الاسمية أي أنه ذلك المعدل الذي لا ترافقه زيادة في معدل الأجور (DW/W = 0) .

أما عن العلاقة الإحصائية التي توصل إليها فليبس فكانت من الشكل:

$$W_t' = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

[1]- كمال بوصافي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 47 .

[2]- أسامة بشير الدباغ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 196 .

حيث أن:

U_t^{-1} : تمثل مقلوب معدل البطالة في الزمن t , W_t' : تمثل معدل التغير في الأجور النقدية

a_0 : تمثل الثابت الذي يحدد موقع منحنى فليبس

a_1 : تمثل انحدار منحنى فليبس حيث أن : $a_1 > 0$

هذا و قد وجهت لمنحنى فليبس عدة انتقادات أهمها عدم وجود أساس نظري لعلاقته الإحصائية فالنزعة في صياغة منحنى فليبس كانت مجردة من أي إطار نظري محدد .

2- منحنى فليبس المعدل

إن الدراسة التي قام بها فليبس ما كانت لتحظى بالمكانة التي حظيت بها اليوم لولا التعديلات التي أدخلها كل من الاقتصاديين " **Paul Anthony Samuelson** " و " **Robert Merton Solow** " على هذه الدراسة ، و قد قام هذان الأخيران بعرض نتائج أعمالهما في الندوة الثانية و السبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959 .

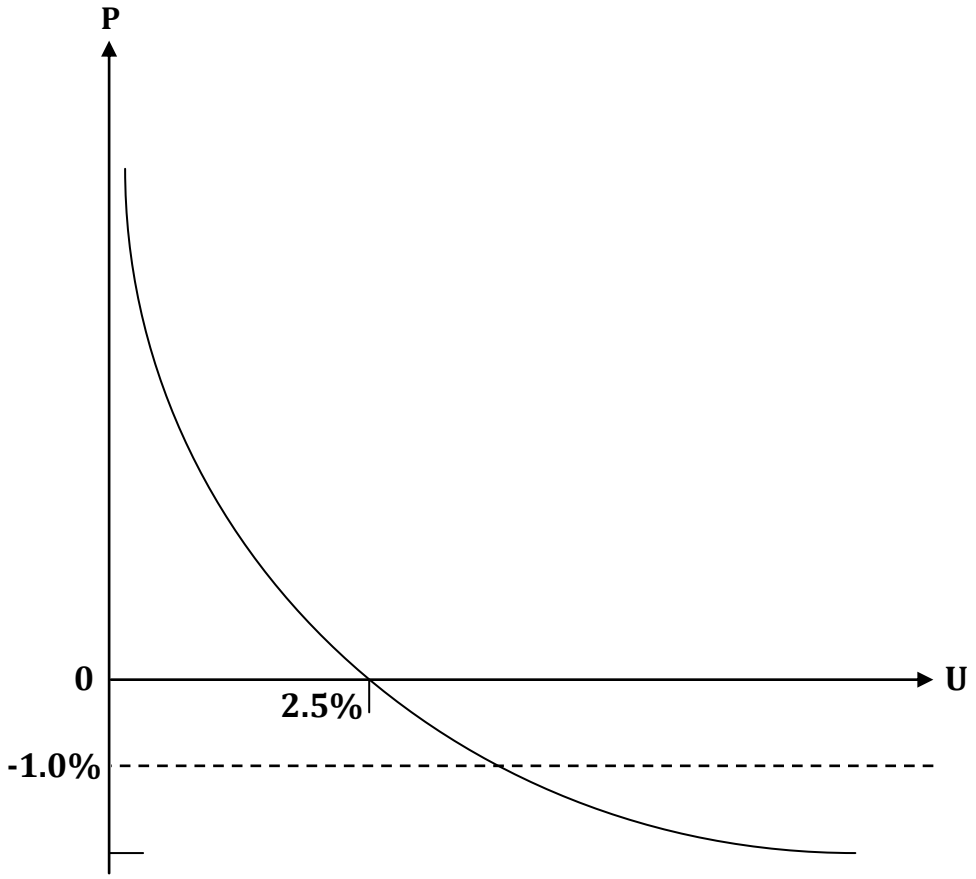
لقد قام سولو و ساموبلسون بتطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1900-1960) و لاحظا أن الزيادة في الأسعار بنسبة تتراوح ما بين (4%) و (5%) لن تتحقق إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة (3%) من إجمالي قوة العمل الأمريكية[1]، و تتمثل أهمية الإنجاز الذي قام به كل من سولو و ساموبلسون في تطوير علاقة منحنى فليبس لتنتقل من مجرد نظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لقياس التضخم ، و انتهيا بنتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم[2]، و نوضح هذه العلاقة من خلال الشكل (17) الذي يتضمن منحنى فليبس المعدل .

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 106 .

[2]- Paul Anthony Samuelson and Robert Merton Solow , **analytical aspects of anti-inflation policy** , American economics reviews , vol 50-n°2 , Mai- 1960 , p: 177 .

الشكل رقم (17): منحنى فليبس المعدل



المصدر: دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** أطروحة دكتوراه ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2013/2012 ، ص: 106 .

و اعتمد سولو و ساموبلسون في تحليلهم السابق على طريقة التسعير و هذا لربط معدل التضخم بنمو الأجر النقدي و توصلا من خلالها إلى أن معدل التضخم يساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور الاسمية و معدل الزيادة في إنتاجية العمل[1] تماما كما توضح العلاقة التالية:[2]

$$P_t' = W_t' - \pi_t'$$

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 72 .

[2]- سامي خليل ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة** ، الجزء الثاني ، الكويت ، 1994 ، ص: 868 .

حيث أن:

π'_t : تمثل معدل نمو الإنتاجية ، P'_t : تمثل معدل التضخم

فإذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية يساوي معدل الزيادة في الإنتاجية فإن معدل التضخم يساوي الصفر و نكون ضمن علاقة فليبس الأصلية ، أما غير ذلك فسنكون ضمن علاقة سولو و ساموبلسون التي تقتضي وجود علاقة مفاضلة دائمة بين معدلي البطالة و التضخم أي أنها تتضمن إعادة صياغة لعلاقة فليبس كالتالي:

$$p'_t = f(U_t) - \pi'_t$$

حيث أن:

$f(U_t)$: تمثل دالة فليبس الأصلية

الفرع الثاني: قانون أوكيون و العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

علاقة أوكيون تبقى واحدة من أهم النظريات المفسرة للتغيرات التي تحدث في معدلات البطالة و الأهمية من اختبار صحة هذه العلاقة بالنسبة لاقتصاد بلد ما تكمن في تقييم مسار السياسات الاقتصادية المنتهجة في هذا البلد و كذا المساعدة على تصميم سياسات اقتصادية كلية مناسبة لظروف هذا البلد الذي يرمي إلى الحد من ظاهرة البطالة بشكل أساسي[1].

لقد سميت علاقة أوكيون تيمنا بمؤسسها الاقتصادي الأمريكي " **Arthur Okun** " و هي تشير إلى طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغير البطالة ، حيث اعتبر أوكيون أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد بلد ما و حتى تنخفض معدلات البطالة من المفترض أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى معين أو الحد الطبيعي للنمو .

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 122 .

فأوكيون قد أكد في مقاله المشهور لسنة 1962 و هذا بعد تحليله للمعطيات الأمريكية للفترة (1947-1960) على أن كل نقطة إضافية في معدل البطالة فوق نسبة (4%) يقابلها انخفاض بـ 3 نقط في الناتج الحقيقي ، كما أكد للمرة الثانية صحة هذه العلاقة الثلاثية في سنة 1974 و التي تنص على أن التغير في معدل البطالة يساوي ثلث التغير في فجوة أوكيون[1]، ففيما تتمثل فجوة أوكيون ؟

1- فجوة أوكيون

تتمثل فجوة أوكيون في الفرق بين الناتج الحقيقي المحتمل (يسمى أيضا بالناتج الحقيقي الخام أو الكامن) و الناتج الحقيقي الفعلي ، و عن الناتج الحقيقي المحتمل فهو يعبر عن ذلك المستوى من الناتج الذي نصل إليه باستخدام كافة عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ، و نعبر عن هذه الفجوة رياضيا بالعلاقة التالية:

Gap d'Okun = PIB potentiel - PIB effectif

مع العلم أنه كلما زادت فجوة أوكيون كلما ارتفع معدل البطالة و العكس صحيح أيضا فكلما نقصت الفجوة كلما انخفض معدل البطالة .

2- علاقة أوكيون

يعتبر قانون أوكيون بمثابة الأساس النظري و التجريبي للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة و هو يعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$\frac{(y_p - y)}{y_p} = \beta\,(u - u_N)$$

[1]- فريد بختي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 94 .

[2]- André Makutubu Balibwanabo et Oasis Kolida Tedika , **loi d'okun en république démocratique du Congo (evidences empiriques)** , revue congolaise d'économie , vol 50-n°2 , Avril-2011 , p: 22 .

حيث أن:

β : تمثل معامل أوكيون و تقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حد معين

U_N : تمثل معدل البطالة الطبيعي ، U : تمثل معدل البطالة الفعلي

y_p : تمثل الناتج المحتمل ، y : تمثل الناتج الحقيقي الفعلي

تسمح العلاقة أعلاه بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة ، و عادة ما يتطلب تخفيض معدل البطالة تخفيض فجوة أوكيون عن طريق زيادة معدل النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن .

هذا و تؤكد الدراسات القياسية التي أجريت على نموذج أوكيون على وجود اختلافات ما بين الدول في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي ، فمعامل أوكيون في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة يكون في حدود (-0.32) و هو ما يعني ضرورة تحقيق نسبة نمو قدرها (3%) حتى تتمكن هذه الدول من تخفيض معدل البطالة بنسبة (1%) ، أما بالنسبة للدول العربية فهي تعتقد أن تخفيض معدل النمو لوحده كفيل بتخفيض معدل البطالة و لهذا نجد أن السياسات المنتهجة في هذه الدول ترتكز على كيفية تحقيق النمو الاقتصادي[1].

[1]- فيصل مختاري ، **العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية** ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ، متاح على: http://www.kantakji.com ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/1421 .

الخلاصة

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدول إلى معالجتها و التخفيف من حدة الآثار الناتجة عنها ، و هي تعكس حالة وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ، راغبين فيه ، باحثين عنه ، موافقين عليه في ظل الأجور السائدة و على الرغم من ذلك فهم عاجزون عن إيجاده .

و أثناء تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف التحاليل و الأفكار التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية حول البطالة اتضح لنا أن هناك جدلا كبيرا و عدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع ، و قد اختلفت الرؤى باختلاف الأزمنة و الأحداث التي عايشها هؤلاء الاقتصاديين ، ففي الوقت الذي يرى فيه الكلاسيك أنه لا وجود للبطالة و إن وجدت فهي حتما بطالة اختيارية و أن مرونة كل من الأسعار و الأجور هي التي ستضمن تحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل حيث يسود التوظيف الكامل ، يرى كينز في المقابل أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة و التي هي حتما بطالة إجبارية ، و لزيادة مستوى التشغيل فهو يرى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إحدى سياساتها المالية أو النقدية التي تم التطرق إليها سابقا . أما عن النظريات الحديثة فقد أضافت فروضا أكثر واقعية عن فروض النظريات التقليدية السابقة في تفسيرها للبطالة و نظرا لكثرتها و تشعبها فقد اخترنا التطرق إلى أهم هذه النظريات .

و على الرغم من اختلاف النظريات الاقتصادية السابقة سواء من حيث تفسيرها لأسباب نشوء البطالة أو من حيث السياسات الاقتصادية الكفيلة بعلاجها إلا أنها تشترك جميعا في نقطة واحدة ألا و هي عدم قدرتها على تفسير اختلالات سوق العمل في كل الظروف و الأحوال و بصفة دائمة و مستمرة و هذا يرجع إلى الديناميكة السريعة التي يتميز بها هذا السوق .

الفصل الثاني:

البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة

تمهيد

مع مرور الوقت أصبحت التنمية الاقتصادية أحد أهم مسؤوليات الحكومات و الدول اتجاه شعوبها و قد برز مفهوم التنمية الاقتصادية لأول مرة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كعملية تحدث من خلالها الحكومات مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع بهدف تحسينه على كافة المستويات ، هذا و قد عرفت الجزائر الكثير من التغييرات على مستوى بنيتها السياسية و هيكلها الاقتصادي حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية التي اعتمدت تأسيسا على الظروف المحلية ، الإقليمية و الدولية التي كانت سائدة في ذلك الوقت .

فالتنمية الاقتصادية لطالما شكلت الانشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة على الجزائر خاصة مع بداية التسعينات ، حيث كان لانهيار أسعار البترول مع نهاية الثمانينات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي الاستقرار السياسي و الاقتصادي للبلاد ، و لتدارك هذه الأوضاع المتدنية عملت الجزائر على تغيير ملامح نظامها الاقتصادي و هذا عن طريق تبنيها لمجموعة من الإصلاحات و البرامج اخترنا الوقوف عليها في هذا الفصل عبر التطرق للمحاور التالية:

المبحث الأول: المنهجية التنموية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) ؛

المبحث الثاني: المنهجية الحديثة للتنمية في الجزائر (1999-2014) .

المبحث الأول: المنهجية التنموية في الجزائر خلال فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق (1990-1998)

غداة الاستقلال اتبعت الجزائر نموذجا اشتراكيا للتنمية قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و يقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية و نحاول هنا عرض البرامج التنموية التي تم تبنيها من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة (1990-1998) و التي سعت من خلالها الجزائر إلى إحداث إصلاحات شاملة على الاقتصاد الوطني بغية تدارك الأوضاع السيئة التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، و التي كانت من مخلفات المخططات التي تم إطلاقها في الفترة السابقة (1976-1989) التي فشلت في تحقيق المطلوب منها ، كما أن هذه الأوضاع السيئة كانت أيضا من مخلفات الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في سنة 1986 إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية .

المطلب الأول: دوافع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تعبر الإصلاحات الاقتصادية عن مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية في الدولة بهدف تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا ، و يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الوصول إليه بين الضيق و الاتساع تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة .

و الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الاشتراكي كان لها نصيبها من هذه الإصلاحات التي سعت من خلالها إلى مواكبة التغيرات الدولية بما يخدم مصالحها ، و فيما يلي عرض لمختلف الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى تبني مثل هذه الإصلاحات .

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

تتعلق الدوافع الاقتصادية بمختلف المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني خلال فترة ما قبل الشروع في تطبيق الإصلاحات ، و فيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات .

1- تراجع معدلات النمو

يبدو أن معدلات النمو قد عرفت تراجعا كبيرا في الجزائر مع أواخر فترة الثمانينات و للمزيد من التوضيح نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور معدل النمو السنوي لحجم الإنتاج بالإضافة إلى تطور معدل النمو للإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات و هذا خلال الفترة (1985-1988) .

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو للإنتاج الصناعي خلال الفترة (1985-1988)

السنة	1985	1986	1987	1988
معدل النمو السنوي لحجم الإنتاج (%)	5.2+	0.6+	1.4-	2.7-
معدل نمو الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات (%)	4.6+	2.6-	4.6-	1.4-

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثانى ، الجزائر ، 1999 ، ص: 214 .

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع معدل نمو الإنتاج بشكل عام حيث انتقل من (5.2%) سنة 1985 إلى (-2.7%) سنة 1988 ، كما نلاحظ أيضا التراجع الكبير و المحسوس في معدل نمو الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات حيث قدرت نسبته بـ (-1.4%) سنة 1988 و هذا أمر بديهي باعتبار أن الاستثمار في الجزائر يتوقف على قطاع المحروقات فتمويل الاستثمارات يتم عن طريق إيرادات المحروقات ، و نظرا لأن سنة 1986 عرفت انهيارا في أسعار البترول فإن هذا أدى إلى ركود الجهاز الإنتاجي و تراجع حجم الاستثمارات الأمر الذي نتج عنه انكماش في النمو الاقتصادي لأغلب القطاعات الاقتصادية .

2- انهيار أسعار البترول

لقد تعرضت الجزائر في سنة 1986 لصدمة بترولية تعتبر الأولى من نوعها أين انهار سعر البترول الخام ليصل إلى 15 دولار للبرميل سنة 1986 ، و هو ما أثر بشكل سلبي على التوازنات الكلية و على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري باعتبار أن هذا الأخير يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات .

3- تفاقم حجم المديونية الخارجية

تعد الجزائر من بين أكبر دول العالم التي تقوم باستغلال الناتج الإجمالي في تسديد ديونها فلطالما شكلت المديونية عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري[1]، و يوضح الجدول رقم (03) تطور حجم الديون في الجزائر خلال الفترة (1980-1989) .

الجدول رقم (03): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع الديون	18.6	17.6	19.3	17.4	17.0	19.6	19.3	22.8	25.0	25.3
خدمة الديون	4.21	4.0	4.8	5.8	5.2	5.1	4.1	4.9	6.4	7.9

المصدر: الهاشمي بوجعدار ، **أزمة المديونية الخارجية أسبابها و آثارها** ، مجلة العلوم ، العدد 12 ديسمبر- 1999 ، ص: 97 .

كما يبين الجدول أعلاه فإن حجم المديونية قد تفاقم في الجزائر خلال فترة الثمانينات و خاصة بعد أزمة 1986 التي مرت بها الجزائر ، حيث ارتفع حجم الديون من 18.6 مليار دولار سنة 1980

[1]- لخضر عبد الرزاق مولاي ، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2010/2009 ، ص: 209 .

إلى 25.3 مليار دولار سنة 1889 ، كما أن خدمة الدين عرفت أيضا تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 4.12 مليار دولار سنة 1986 إلى 7.91 مليار دولار سنة 1889 و أصبحت بذلك تلتهم جزء كبير من حصيلة الصادرات ما يجعل المتبقي من هذه الأخيرة (حصيلة الصادرات) غير كافي لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني .

4- الخلل في تسيير عملية التنمية

لقد بنيت استراتيجية التنمية في الجزائر على القطاع الصناعي و تم التركيز في المرحلة الأولى من التخطيط (1967-1979) على الاستثمار الموسع مع إهمال قواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي ، مما أفقد عملية التنمية نسبة (40-50)% من طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف الاعتماد على قواعد التسيير ، و سعيا من الحكومة الجزائرية إلى تدارك نقص التسيير الذي ساد في المرحلة السابقة تم التركيز في المرحة الثانية (1980-1989) على تحسين مستوى التسيير لكن في المقابل كان هناك كبح واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي خصوصا في القطاع الصناعي نظرا لارتباطه بقطاع المحروقات كمصدر أساسي للتراكم ، بالإضافة إلى ذلك كان هناك خلل توازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة بسبب تهميش القطاع الخاص و سوء تقدير إمكانياته في خدمة التنمية[1].

5- الخلل في تسيير التجارة الخارجية

إن الانخفاض المفاجئ في أسعار المحروقات عقب سنة 1986 أدى إلى تقليص عائدات الدولة من العملة الصعبة و قد تسبب هذا الأمر في انخفاض القيمة الإجمالية للواردات حيث قدرت بنسبة (34%) سنة 1987 ، و مس هذا الانخفاض بشكل أكبر تموين جهاز الإنتاج القائم على المواد

[1]- لخضر عبد الرزاق مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 207 .

الأولية و المواد النصف مصنعة التي تقلصت بنسبة تفوق (48%) سنة 1987 و هذا بالمقارنة مع سنة 1984 ، و في المقابل ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من (15.9%) سنة 1979 إلى (19.6%) سنة 1985 و مما هو مؤكد أن مثل هذه التغيرات قد أضرت بعملية التنمية الاقتصادية[1]. و يعزى هذا الخلل في تسيير التجارة الخارجية إلى هيمنة قطاع المحروقات على العائدات الوطنية بنسبة تفوق (97%) بالإضافة إلى عجز السياسة الاقتصادية التي تم اعتمادها في ذلك الوقت عن تنويع الإنتاج الوطني .

6- ارتفاع معدلات التضخم

حيث شهدت فترة الثمانينات ارتفاعا في معدلات التضخم تماما كما تبينه الأرقام التي نستعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1981-1989)

السنة	1981	1982	1983	1984
معدل التضخم (%)	14.70	6.54	5.97	8.12
1985	1986	1987	1988	1989
10.5	12.4	7.44	5.91	9.30

Source: The world bank , **inlation and consumer prices data in Algeria** , available on: http://www.data.worldbank.org , consulted the: 15/03/2014 .

بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة (1981-1989) تقريبا نسبة (9%) و تعبر هذه النسبة عن التفاقم الذي شهدته معدلات التضخم خلال هذه الفترة ، و الذي مرجعه إلى التوسع المستمر في الكتلة النقدية التي عرفت زيادة سنوية تقدر نسبتها بـ (20%) و هذا منذ بداية الثمانينات و من أهم أسباب التوسع في الكتلة النقدية نذكر نقص التسيير البنكي ، ففي نهاية سنــة 1990

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني ، الجزائر ، 1999 ، ص: 210 .

كانت (50%) من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170 مليار دولار بالإضافة إلى التطور الكبير في الأجور و الذي لم يقابله أي تطور في الإنتاجية .

7- العجز المتواصل في الموازنة العامة

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور كل من النفقات العامة ، الإيرادات العامة و أرصدة الموازنة العامة في الجزائر و هذا خلال الفترة (1982-1989) .

الجدول رقم (05): تطور أرصدة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1982-1989)

السنة	الإيرادات العامة (10^6 دج)	النفقات العامة (10^6 دج)	الرصيد (10^6 دج)
1982	74246	72445	**+1801**
1983	80644	84825	**-4181**
1984	101365	91598	**+9767**
1985	105850	99841	**+6009**
1986	89690	101817	**-12127**
1987	92984	103977	**-10993**
1988	93500	119700	**-26200**
1989	114700	121400	**-6700**

المصدر: المديرية العامة للضرائب ، **قوانين المالية (1981-1990)** ، متاح على: http://www.mfdgi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2014/04/02 .

نلاحظ أن أرصدة الموازنة قد حققت عجزا مستمرا و هذا انطلاقا من سنة 1986 هذا لأن الموازنة تعتمد في جانب مواردها على بشكل شبه كلي على إيرادات قطاع المحروقات ، هذا القطاع الذي يتميز بعدم استقراره و ارتباطه بالأسواق العالمية ، و نتيجة لهذا الارتباط أدى انخفاض سعر البترول من 27 دولار للبرميل الواحد في سنة 1985 إلى 14 دولار سنة 1986 إلى تقليص جانب الموارد .

8- ضعف الطاقة الإنتاجية

حيث بلغت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية الوطنية سنة 1980 تقريبا (40%) و تعد هذه النسبة ضعيفة خصوصا فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي عانى من تدهور مستوى التموين بوسائل الإنتاج كالمواد الأولية و مواد التجهيز و الصيانة[1].

9- الظواهر السلبية لتسيير الاقتصاد

مع بداية الثمانينات طغت على الاقتصاد الجزائري عدة ظواهر سلبية فبدأ مجلس المحاسبة عملة في سنة 1981 لمواجهة ما يسمى بالاقتصاد الموازي الذي نما سريعا ، كما برزت ظواهر سلبية أخرى نذكر على رأسها ظاهرتي الرشوة و تهريب الأموال إلى الخارج ، فما بين سنتي 1986 و 1988 تم تهريب مبلغ 9.7 مليار دولار و انتقل هذا المبلغ في نهاية 1990 إلى 16.3 مليار دولار أي ما يعادل نسبة (60%) من الدين الجزائري آنذاك[2].

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية

ارتبطت أهم الأسباب الاجتماعية بمشكلة النمو الديمغرافي في ظل انخفاض وتيرة الاستثمار و هو ما يعبر عن اختلال في التوازن ، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للاستثمار خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) نسبة (0.4%) و هو بعيد كل البعد عن الهدف المحدد بـ (6.2%) كما أنه أقل من معدل النمو السكاني الذي قدر آنذاك بـ (3.2%) ، مما يعبر عن تأخر اقتصادي كان من أهم نتائجه تأخر اجتماعي تمثل في التطور السلبي لمستوى التشغيل الذي تراجع من 122 ألف منصب عمل جديد في سنة 1985 إلى 66 ألف منصب عمل جديد في سنة 1989، من جهة أخرى عرف المجتمع الجزائري مع أواخر الثمانينات عدة مشاكل مرتبطة بالسكن

---

[1]- لخضر عبد الرزاق مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 208 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 210 .

و تدهور مختلف الخدمات العمومية مما أدى إلى وقوع أحداث أكتوبر من سنة 1988[1].

المطلب الثاني: مضمون البرامج و الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر

تعد بداية التسعينات الفترة الأكثر حرجا في تاريخ الفكر الاقتصادي و هذا من خلال اتضاح بوادر تصدع المعسكر الاشتراكي مما دفع بالكثير من دول العالم التي كانت تعتنق هذا المنهج الاقتصادي و على رأسها الدول النامية إلى التخلي عن هذا الفكر أو تعديله بما يتماشى مع المستجدات الدولية ، و هذا من خلال إحداث إصلاحات اقتصادية شاملة تعمل على إرساء قواعد اقتصاد السوق و إعطاء الدور الطبيعي و الصحيح لآليات السوق من أجل تصحيح هيكلها المالي المثقل بالديون و كذا القيام بالاستشارات التقنية المناسبة لطبيعة المرحلة الجديدة[2]. هذه الإصلاحات الاقتصادية كانت من مقترحات المؤسسات الدولية المالية و النقدية و التي نذكر على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي التي ترى أن مشكلة هذه الدول لا تحل إلا من خلال معالجة فردية لكل دولة على حدى ، فالمؤسسات الدولية ترى أن مشكل العجز في ميزان المدفوعات يتم القضاء عليه من خلال اتباع الدول النامية لمجموعة من الإجراءات التصحيحية لاقتصادياتها[3]، و في نفس الوقت تعد هذه الإجراءات التصحيحية شرطا أساسيا لحصول هذه الدول على قروض أو مساعدات مالية من طرف المؤسسات الدولية السابقة و هي أيضا دليل إضافي على حسن نواياها و عليه سنحاول من خلال العناصر القادمة التطرق إلى كل ما يتعلق بهذه الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الجزائر .

---

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص: 330.

[2]- الأمين لباز ، **سبل تفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات و الظروف الاقتصادية الحديثة** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود– مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 2 ، 2016/2015 ، ص: 80 .

[3]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 127–128 .

الفرع الأول: محاور الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي

من أجل الحصول على مساعدات المؤسسات الدولية تشترط هذه الأخيرة على البلد النامي القيام بمجموعة من الإصلاحات كما أشرنا إليه سابقا ، هذه الإصلاحات لا تتم إلا بعد دراسة يقوم بها خبراء هذه المؤسسات على اقتصاد البلد المعني و هي تتمثل أساسا في برامج التثبيت الاقتصادي و برامج التصحيح الهيكلي .

1- مرحلة التثبيت الاقتصادي

تتضمن مرحلة التثبيت الاقتصادي إجراءات على المدى القصير يتكفل بها صندوق النقد الدولي* و يقدم بموجبها قروضا و تسهيلات اقتصادية و مالية إلى الدول النامية التي تنفذ هذا البرنامج خلال فترة محددة ، و هي تهدف بشكل أساسي إلى الضغط على الطلب و تقليصه و هذا باتباع سياسات عديدة نذكر على رأسها سياسة التقشف في الميزانية العمومية ، و تتمثل إجراءات مرحلة التثبيت الاقتصادي في النقاط الموالية:[1]

- تقليص الإنفاق العمومي و التقشف في الميزانية العامة ، حيث ينص برنامج التثبيت الاقتصادي على ضرورة التخفيض في مختلف أبواب الإنفاق العمومي و على وجه الخصوص النفقات الاجتماعية (رفع الدعم على أسعار الأدوية ، إلغاء العلاج المجاني و التعليم المجاني ، ...) مع تخلي الدولة تدريجيا عن مهامها الاجتماعية الأساسية ، كما ينص أيضا على تخفيض النفقات الاستثمارية و هذا من خلال تقليص عدد المشاريع الاستثمارية للدولة بالإضافة إلى تخفيض الميزانية العامة للحد من عجزها الذي لا يجب أن يتجاوز نسبة (1.5%) ؛

---

*- **صندوق النقد الدولي** عبارة عن منظمة دولية تم إنشاؤها في سنة 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز كرد فعل عن الفوضى التي عمت النظام النقدي الدولي بعد تطبيق قاعدة الصرف بالذهب ، مهمته الأساسية تقديم يد العون للدول الأعضاء التي تعاني خلل في ميزان المدفوعات و تفادي وقوع الأزمات و مقره واشنطن .

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 130-134 .

• تخفيض قيمة العملة الوطنية و مثل هذا القيد يفرض دائما قبل الشروع في أي مفاوضات بين البلد المدين و البنوك الدائنة ، و من المفروض أن يؤدي إلى تخفيض قيمة الواردات و رفع قيمة الصادرات و بالتالي هذا الإجراء فعال للضغط على نفقات الدولة و توجيه المداخيل الناتجة عن ذلك لدفع خدمات الديون ؛

• الحد من الإصدار النقدي و الضغط على الكتلة النقدية ، فالمؤسسات النقدية و المالية الدولية تعتبر أن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم الذي تعاني منه اقتصاديات الدول النامية و هو السبب أيضا في الإنفاق المفرط الذي أدى إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها ، و بالتالي هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم و تحقيق استقرار على مستوى الأسعار كما يؤدي أيضا إلى الحد من العجز في الموازنة العامة ؛

• إلغاء الرقابة على أسعار الصرف من خلال التحرير التدريجي للتعامل بالنقد الأجنبي و توحيد أسعار الصرف ، و الهدف من هذا الإجراء هو الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء و الوصول تدريجيا إلى توحيد الأسعار الداخلية مع أسعار الأسواق العالمية ؛

• تحرير سوق العمل و جعلها مرنة تخضع لميكانيزمات العرض و الطلب ، الضغط على الأجور الحقيقية و إلغاء الربط بين الأجور و مستوى الأسعار بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى للأجور و التقليص من القوانين التي تعرقل سوق العمل .

• رفع الدعم على أسعار بعض المواد و السلع الضرورية بحيث يتم إلغاء الدعم عن هذه السلع إما دفعة واحدة أو تدريجيا إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل[1]؛

---

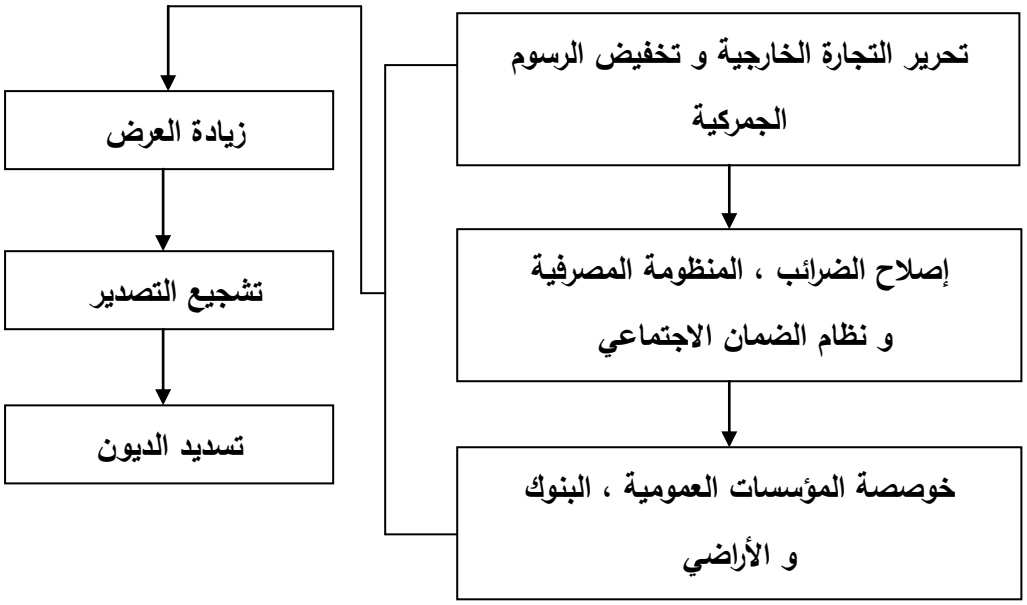
[1]- زكي رمزي ، **التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية** ، دار المستقبل العربي ، مصر ، 1996 ، ص: 167 .

و نشير إلى أن الهدف الأساسي من برامج التثبيت الاقتصادي هو تخفيض الاختلالات في الموازين الداخلية (الموازنة العامة) من جهة و تخفيض الاختلالات في الموازين الخارجية (ميزان المدفوعات) من جهة أخرى .

2- مرحلة التصحيح الهيكلي

تعكس هذه المرحلة برامج متوسطة و طويلة المدى تسعى لتحقيق التوازن عن طريق التوسع في جانب العرض لعلاج التشوهات و العوائق التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية ، و يتكفل بهذه المرحلة البنك الدولي* عبر فرضه لمجموعة من الإجراءات التي نوضحها من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم 16) .

الشكل رقم (18): إجراءات مرحلة التصحيح الهيكلي



المصدر: أحمين شفير ، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)** رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2001/2000 ، ص: 139 .

*- **البنك الدولي** عبارة عن وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة تم إنشاؤه في سنة 1944 في إطار مؤتمر بريتون وودز ، و هو يعد أكبر ممول للتنمية في العالم حيث أنه يمثل أيضا مؤسسة إقراض غايتها تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم قروض للدول النامية .

كما يوضح الشكل أعلاه فإن إجراءات مرحلة التصحيح الهيكلي تتمثل في النقاط التالية:[1]

- تقترح المؤسسات الدولية النقدية و المالية تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء كل الحواجز الجمركية المفروضة على المعاملات الخارجية ، بالإضافة إلى وضع قوانين جديدة تتضمن مظلة من المزايا الضريبية و التحفيزية لفائدة دخول رأس المال الأجنبي و السلع الأجنبية و التي من شأنها أيضا تسهيل عملية نقل الأرباح ؛
- خوصصة المؤسسات العمومية فباعتبار أن القطاع الخاص هو القطاع الوحيد الفعال اقتصاديا على عكس القطاع العام ، ترى المؤسسات الدولية السابقة ضرورة شروع الدول النامية في تفكيك القطاع العام و بيعه في أقرب الآجال للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، مع توجيه ثمار عملية البيع إلى الخزينة العمومية بهدف استخدامها في تسديد الديون الخارجية و هذا الإجراء المتعلق بالخوصصة يمس حتى البنوك و الأراضي الفلاحية ؛
- إصلاح هيكل الجباية من خلال مجموعة من التغييرات الأساسية التي من شأنها أن تحول من هيكل اقتصاديات الدول النامية سواء من ناحية الطلب أو العرض ، فمن أجل تقليص جانب الطلب يجب على هذه الدول النامية إدخال الضريبة عل القيمة المضافة و الرفع من الضرائب المباشرة ، مع إحصاء كل المنتجين الصغار في القطاعين الصناعي و الفلاحي و في المجالين الرسمي و غير الرسمي ، أما من ناحية العرض فيجب عليها تقديم مجموعة من التحفيزات الضريبية و الجمركية التي تطرقنا إليها سابقا ؛
- إصلاح الضمان الاجتماعي بشكل يجعله يتماشى و اقتصاديات السوق ، و يتضمن هذا الإصلاح القيام بإجراءات تقشفية لتقليص التغطية على الخدمات الصحية بشكل عام و على بعض الأمراض بشكل خاص ، و نفس الإجراءات يتم تطبيقها على مستوى صندوق التقاعد بحيث يتـم

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 136-140 .

اتخاذ تدابير لتمديد فترة سنوات العمل للحصول على التقاعد كمرحلة أولى ، و كمرحلة ثانية يتم بعد ذلك استبدال نظام التقاعد القائم على التضامن و التوزيع بنظام قائم على الرسملة .

هذا و تهدف برامج التصحيح الهيكلي إلى رفع كفاءة موارد الإنتاج ، تقوية القطاع الخاص بالإضافة إلى تقوية ميزان المدفوعات .

و عن النتائج الاقتصادية و الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية فيتفق معظم الاقتصاديين على أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها و إنما على العكس من ذلك فقد أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية التي سارعت في تطبيق برامج هذه الإصلاحات ، و من أهم مظاهر هذا التدهور على المستوى الاقتصادي نذكر تحطيم العديد من المؤسسات الإنتاجية العمومية و الخاصة ، تراجع الاستثمار ، تنامي قوى المضاربة و الاقتصاد الموازي ، تفاقم حجم المديونية ، فقدان آليات تحقيق التنمية ، انخفاض القدرة الشرائية و تعمق التبعية المالية لهذه الدول أما على المستوى الاجتماعي فتظهر معالم التدهور من خلال تراجع مستوى التشغيل و ارتفاع حجم البطالة ، تنامي الفقر و التهميش ، تآكل الطبقة الوسطى و ازدياد الفوارق الاجتماعية .

و نتيجة للحالة السيئة التي آلت إليها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية جراء تطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي سارعت المؤسسات المالية و النقدية الدولية إلى إطلاق مرحلة جديدة من الإصلاحات أطلق عليها اسم الإصلاحات السياسية لدعم برامج التعديل الهيكلي أو ما يعرف بالحكم الراشد ، هذا الأخير الذي يعرف على أنه الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ، و ظاهريا تبدو الغاية من هذه المرحلة الجديدة مواصلة برامج الإصلاحات السابقة بإصلاحات سياسية و مؤسساتية أما في حقيقة الأمر فإن هذا الحكم الراشد ما هو إلا غطاء استعملته المؤسسات الدولية السابقة لإبعاد المسؤولية عن نفسها فيما يتعلق بفشل الإصلاحات .

الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر و صندوق النقد الدولي

قبل الشروع في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية و في ظل الظروف السيئة التي كانت سائدة فيها في ذلك الوقت ، قامت الجزائر بإطلاق مجموعة من الإصلاحات الذاتية و هي عبارة عن إجراءات تصحيحية تم اتخاذها بهدف تهيئة الأرضية للانتقال من اقتصاد مخطط و موجه قائم على التخطيط المركزي و التوجيه الإداري أثبت فشله على جميع الأصعدة إلى اقتصاد حر قائم على ميكانيزمات السوق أطلق عليه اسم اقتصاد السوق .

1- ماهية الانتقال نحو اقتصاد السوق

عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق ظهرت لأول مرة مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية (بولونيا ، المجر ، بلغاريا ، ألبانيا) و هي عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام اقتصادي لها[1]، هذا و يعرف اقتصاد السوق على أنه اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في قوى العرض و الطلب لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج ، الأسعار و الطلب على سبيل المثال دون أن يكون هناك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق فيها ، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الاقتصاد الذي تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة بالتوفيق بين الحاجات الغير محدودة للإنسان من جهة و موارده المحدودة من جهة أخرى[2].

و عادة ما تتطلب عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق دقة و فعالية في الاختيارات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانيات سياسية مع وجود وعي و تفهم لدى المواطنين و تأقلمهم مع النظام الجديد

---

[1]- مسعود دراوسي ، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)** قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ص: 366 .

[2]- نادر إدريس التل ، **آفاق اقتصاد السوق** ، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية ، الطبعة الأولى ، 1991 ، ص: 116 .

و المعروف عن اقتصاد السوق أنه حرية تحرك ثلاث عناصر إنتاج و هي:[1]

- العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل ؛
- عناصر الإنتاج كموارد مادية ، طبيعية أو اقتصادية ؛
- رأس المال كتيار مالي لتمويل عنصر الإنتاج .

و يتحدد اقتصاد السوق من خلال الثوابت التالية:

و يقوم اقتصاد السوق على انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية ، تشجيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إطلاق قوى السوق ، تخفيف القيود و العوائق الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا ما يتعلق منها بتشريعات العمل ، الضمانات الاجتماعية ، الأعباء الضريبية و دور الدولة التدخلي[2]، و بناء على ما سبق فإن اقتصاد السوق يتميز بالثوابت التالية:[3]

- هو اقتصاد يتداول أسعار حقيقية تعكس مختلف تفاعلات قوى السوق ؛
- يتميز هذا الاقتصاد بهيمنة الملكية الخاصة و الفائض الاجتماعي و التي تفرض المنافسة باستخدام التقنيات الحديثة ، دفع التطور التكنولوجي ، تحسين نوعية المنتجات و تخفيض التكاليف و هذا يعتبر قانون إلزامي لكل رأسمالي ؛
- هو اقتصاد تضطلع فيه الدولة بدور خاص إذ تنحصر مهمتها في توجيه الاقتصاد ؛
- يتميز بوجود وساطة مالية متطورة بحيث يسمح بوجود شبكة بنكية متنافسة و بنك مستقل مكلف بمراقبة التوازنات النقدية ؛
- اقتصاد السوق عبارة عن نشاط اقتصادي يخضع للمبادئ الاقتصادية الرأسمالية و يرتكز عـلـى

---

[1]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 367 .

[2]- لخضر مولاي عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 16 .

[3]- Abdelmadjid Bouzidi , **les années 90 de l'économie Algérienne (les limites des politiques conjoncturelles)** , éditions ENAC , l'Algérie , 1999 , p: 109 .

آلية السوق الحرة و المنافسة التامة في تحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة و المستهلكة .

بالنسبة للجزائر فإن نية الدخول إلى اقتصاد السوق ظهرت بوضوح من خلال بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني و من خلال أيضا رسالة النية و المذكرة اللتين وجهتهما الحكومة (وزارة الاقتصاد و المالية) في 21 أوت 1990 ، و تتمثل خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق بالنسبة للجزائر في نقطتين أساسيتين ، أولهما هي الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله و عدم فعاليته ليس فقط في الجزائر و إنما في الكثير من دول العالم و ثانيهما تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد ناتج عن انتخابات ديمقراطية تعددية[1].

2- مضمون الإصلاحات الذاتية و إجراءات التعديل الهيكلي

اعتمدت الجزائر منذ سنة 1988 برنامجا تصحيحيا تمثل في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية الشاملة و التي تهدف إلى تحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار بالإضافة إلى فتح الأبواب تدريجيا لقواعد اقتصاد السوق ، و قد تبلورت الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية و الديمقراطية التي تم إرساؤها في دستور 1989 أما الجانب الثاني من الإصلاحات فقد تضمن تنظيم الاقتصاد من خلال تعديل مجموعة من العناصر التي تخص هذا الأخير .

2-1/ إصلاح القطاعين الزراعي و الصناعي

إن التنمية المخططة الغير متوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي قد أثرت بشكل سلبي كبير على هذا الأخير ، فضعف النتائج الاقتصادية المسجلة في الميدان الفلاحي خلال فترة السبعينات دفع بالدولة لإعادة النظر في هيكلة التسيير الذاتي للفلاحة و تعاونيات قدماء المجاهدين و كل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية ، و بناء على هذا و للتأقلم

[1]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 366-367 .

مع النظرة الجديدة التي تقتضي بضرورة ابتعاد الدولة عن التسيير المباشر و تشجيع المبادرات اختار المشرع نظام المستثمرات الفلاحية كنمط جديد لتسيير و استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة و هذا من خلال القانون رقم (19-87) المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و يعتبر هذا أول إجراء تم تطبيقه على القطاع الزراعي حيث تم من خلاله تقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق طويلة الأجل .

أما عن القطاع الصناعي فقد منحت الدولة في سنة 1988 جميع المؤسسات الوطنية العامة استغلالا من الوجهتين القانونية و التشغيلية ، و جاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 الذي ينص على شطب عدد كبير من الديون المعدومة المستحقة على المؤسسات العامة و التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة[1].

2-2/ منح الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية

بتاريخ 12 جانفي 1988 صدر القانون رقم (01-88) الذي يتعلق باستقلالية المؤسسات حيث أنه يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام بتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها استقلالية في الإدارة و التمويل ، و يعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة و الملكية فهذه الأخيرة تكون للدولة بشكل كلي (100%) في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس الإدارة الذي يكون مسؤولا عن النتائج الاقتصادية للشركة ، فالدولة تبقى المالكة أو صاحبة أسهم المؤسسة العامة دون تسييرها و تكلف في المقابل هيئات متخصصة تسمى بصناديق المساهمة التي تتولى تسيير أسهم المؤسسات العمومية[2]. هذا و يعتبر مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية لرفع مردوديتها الاقتصادية و المالية و التخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية ، و حتى تتمتع المؤسسة

---

[1]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 368 .

[2]- ياسمينة زرنوخ ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)** ، رسالة ماجستير ، فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص: 169 .

بالاستقلالية الحقيقية يجب عليها أن تمر بعملية التطهير المالي للقضاء على العجز المالي الهيكلي في خزينتها و الذي عادة ما يؤثر على فعاليتها و على نظام تسييرها ، فسياسة التطهير المالي اعتبرت الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية الناتجة عن المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات اتجاه الخزينة العمومية و البنوك التجارية[1].

2-3/ إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان

حتى نهاية الثمانينات ظلت الخزينة العمومية تشكل أهم مؤسسة لتجميع الموارد و توزيع القروض خاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى ، بعد ذلك و بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية في سنة 1988 بدأت هذه الخزينة تتخلى عن وظيفة تمويل الاستثمارات التي تقررها المؤسسات العمومية لتكتفي في المقابل بالتدخل فقط في تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة[2].

و لقد أكد قانون النقد و القرض على إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني و هذا من خلال تعريفه للائتمان على أنه عملية من عمليات البنك هذا من جهة ، و من جهة أخرى منع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[3].

2-4/ إصلاح النظام المصرفي و المالي

لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي إلا بعد صدور قانون النقد و القرض رقم (10-90) بتاريخ 14 أفريل 1990 ، و يعتبر هذا القانون نص تشريعي جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات منذ سنة 1988 حيث أنه يبين التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد

---

[1]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 370 .

[2]- محمد شرف إلمان ، **الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال (الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 1999 ، ص: 422 .

[3]- ماجدة مدوخ و عتيقة وصاف ، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، 08-09 مارس 2005 ، ص:297 .

السوق ، و قد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية ، إبراز دور النقد في السياسة النقدية بالإضافة إلى إرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد و رسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة .

و يشمل القانون رقم (10-90) كل المسائل المتعلقة بالنقد ، القرض و البنوك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك ، مراقبة البنوك و معايير التسيير ، كما أنه يرمي إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي ، و هو ينص على وجود ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية تتمثل في مجلس النقد و القرض ، بنك الجزائر و اللجنة المصرفية .

2-5/ إصلاح نظام الأسعار

بداية تمت مراجعة نظام الأسعار من خلال إصدار القانون رقم (12-89) المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار و الذي فرق بين الأسعار الإدارية (المقننة) و الأسعار الحرة .

2-5-1/ الأسعار المقننة

تهدف هذه الأسعار إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد و النشاط الإنتاجي و هي خاضعة لإدارة الدولة بحيث تستطيع الدولة عن طريق هذا النظام أن تتدخل مباشرة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية ، أي أن الأسعار التي تخضع للنظام المقنن تعتبر كوسيلة لتدخل الدولة ، و عادة ما يتم تنظيم هذا النوع من الأسعار عبر إحدى الطريقتين التاليتين:[1]

- إما يتم الإعلان عن أسعار المنتوجات المضمونة مسبقا أي ضمان سعر أدنى للمنتجين عند إنتاج السلع و الخدمات التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة بهدف الحماية أو التحفيز ، فهذا النوع

[1]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 368 .

من الأسعار المقننة الهدف منه هو تشجيع و تطوير المنتجات الأولية ضمن المخططات الاقتصادية ؛

- و إما يتم تحديد الحد الأعلى للأسعار على مستوى الإنتاج و التوزيع ، هذا النوع من الأسعار يطبق على السلع و الخدمات التي تخولها الدولة أولوية اقتصادية و اجتماعية خاصة بهدف حماية بعض النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية ، فالحد الأعلى للأسعار يعتبر وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما أنه يعتبر أيضا وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به .

2-5-2/ الأسعار الحرة

و هو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار فمن خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات و الأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ، و يتعين عليهم الالتزام بهذه الأسعار التي تكون موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار ، و يهدف هذا التنظيم من الأسعار إلى تطبيق ميكانيزمات السوق من خلال تنظيم أسعار السلع و الخدمات عن طريق نظام العرض و الطلب بالإضافة إلى تنظيم السوق الوطنية و الوصول إلى تكامل حقيقي بين المخطط و السوق[1].

و في سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم (06-95) الـــذي يهدف إلى تحرير السلع و الخدمات و جعلها تعتمد على قواعد المنافسة من خلال رفع الدعم على معظم المنتجات الغذائية و البترولية التي كانت مدعمة بنسبة (100%)[2].

---

[1]- حميد بوزيدة ، **النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)** ، أطروحة دكتوراه ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005 ، ص: 115 .

[2]- محمد بصديق ، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ، ص: 79 .

2-6/ إصلاح سياسة سعر الصرف

لقد تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا في سنة 1988 و استبداله بنظام جديد يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقوف ائتمانية ، و هو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم هذه البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها ، و في سنة 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي و الدين الخارجي و أوكلت له سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية و المشاريع المشتركة ، كما تم صدور قانون التمويل الإضافي في أفريل 1990 و الذي منح الشركات و الأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية[1].

2-7/ إصلاح النظام الضريبي

قبيل الشروع في الإصلاحات تميز النظام الضريبي الجزائري بعدم فعاليته نتيجة للثغرات التي كان يعاني منها من تعدد المعدلات الضريبية المفروضة و عدم ملاءمتها مع مجال التطبيق الضيق مع توسع دائرة الإعفاءات الممنوحة كنتيجة للسياسة الاقتصادية الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية المعفاة ، وقد لوحظ أن كل هذه العوامل قد أدت إلى ضعف الحصيلة الضريبية و الاعتماد شبه الكلي على إيرادات المحروقات في الموازنة العمومية[2].

و نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها النظام الضريبي من خلال كونه أداة اقتصادية تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة (موارد مالية تمكن من تغطية النفقات) و كذا الأهداف الاجتماعية (العدالة الاجتماعية) ، فقد قررت السلطات المعنية إصلاح الجهاز الضريبي و قد جسدت نيتها في القيام بهذا الإصلاح على أرض الواقع في سنة 1992 ، و يرتكز مضمون

---

[1]- كريم النشاشيبي و آخرون ، **تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق (الجزائر)** ، منشورات صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1998 ، ص: 114 .

[2]- محمد بصديق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 82 .

الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي **(IRG)** ، الضريبة على أرباح الشركات **(IBS)** و الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** مع إلغاء بعض الضرائب السابقة .

2-7-1/ الضريبة على الدخل الإجمالي

لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 و تنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على أنه " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة " ، هذا و تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة تصاعدية[1].

2-7-2/ الضريبة على أرباح الشركات

من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 هو وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة و إخضاعها لمنطق و قواعد السوق ، و لتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991 و تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على أنه " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات "[2].

2-7-3/ الرسم على القيمة المضافة

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 و بالمقابل ألغي

---

[1]- مراد ناصر ، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 02 ، 2003 ، ص ص: 25-26 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج **(TUGP)** و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات **(TUGPS)** ، نتيجة للمشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقيده و عدم تلاؤمه مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني . و هذا الرسم حسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية و التجارية و تتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الاستهلاكات الوسيطية للسلع و الخدمات[1].

و ابتداء من سنة 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992 ، و الجدول الموالي يتضمن حوصلة عن أهم هذه الإصلاحات .

الجدول رقم (06): حوصلة عن الإصلاحات الضريبية للفترة (1994-1997)

السنة	الإجراءات
1994	• رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من (5%) إلى (33%) كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات ؛ • رفع الرسوم الجمركية على الكماليات و الأدوات الكهرومنزلية الاستهلاكية ؛ • إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة .
1995	• إلغاء معدل الرسم على القيمة المضافة القصوى و التي كانت تقدر بنسبة (40%) مع زيادة نسبة إيرادات الرسم على القيمة المضافة التي تؤول إلى الحكومة .
1996	• وضع رقم ضريبي لكل ممول .
(1996/1994)	• توسيع نطاق تطبيق رسم القيمة المضافة عن طريق تخفيض الإعفاءات .
1997	• تطبيق رسم القيمة المضافة على المنتجات البترولية .

المصدر: كريم النشاشيبي و آخرون ، **تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق (الجزائر)** ، منشورات صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1998 ، ص: 18 .

[1]- مراد ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 27 .

لمزيد من الشرح و التفصيل حول الجدول أعلاه فإننا نحصر إجراءات إصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1993 في:[1]

- منح قانون الاستثمار الجديد في سنة 1993 معاملة خاصة للاستثمار في مجالات محددة بهدف تشجيع الاستثمار الخاص و الأجنبي من خلال إعطاء مزايا ضريبية للمستثمرين المقيمين و غير المقيمين بالنسبة لجميع القطاعات ؛
- تم تطبيق ضريبة الثروة محل ضريبة التضامن على العقارات و هذا بموجب قانون المالية لسنة 1993 ؛
- في سنة 1994 تم تطبيق ضرائب على إنتاج السلع الكمالية ؛
- في سنة 1994 تمت إعادة هيكلة معدلات الضريبة بهدف تخفيف العبء الضريبي من جهة و توسيع الوعاء الضريبي من جهة أخرى ، حيث خفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من (42%) إلى (38%) ثم تم تخفيضه لاحقا في سنة 1997 إلى نسبة (30%) ، كما تم تخفيض المعدل الحدي للضريبة على دخل الأفراد من (70%) إلى (50%) ؛
- في سنة 1995 تم تبسيط الرسم على القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة لها و هي (40%) و تحديد الحد الأقصى لها بـ (21%) ، كما تم توسيع نطاق الضريبة ليشمل قطاع المصارف التأمين ، الأنشطة المهنية و المنتجات البترولية ؛
- إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد في سنتي 1996 و 1997 و هذا بتخفيض عدد المعدلات إلى خمسة تتراوح ما بين (0%) و (45%) .

2-8/ تحرير التجارة الخارجية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية الذي

[1]- محمد بصديق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 84-85 .

جسده القانون رقم (29-88) الذي منح مرونة أكثر في مجال احتكار الدولة من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي و الائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص و في هذا السياق أيضا صدر في سنة 1988 المرسوم رقم (167-88) الذي سمح للمؤسسات بالاستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية ، و تتحدد هذه الأخيرة انطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة و حاجاتها للاستيراد خلال السنة ما يمكنها من القيام بمعاملاتها مع الخارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات المراقبة الإدارية و المالية[1].

و طبقا لأحكام القانون رقم (10-90) المتعلق بالنقد و القرض يرخص لكل من المقيمين و غير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج بهدف تمويل مشاريع اقتصادية ، و يمكن لرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص صراحة للدولة[2].

2-9/ التدرج نحو إلغاء الدعم

إن تحرير الدولة للأسعار جعلها تتخلى عن سياسة الدعم المالي التي كانت تطبقها لفائدة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع حيث ألغت الحكومة و ابتداء من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية ما عدا ثلاثة مواد التي لم يشملها هذا الإلغاء و هي الخبز ، الحليب و الدقيق ، و هو ما أثار ردود فعل اجتماعية تمثلت في سخط شعبي خاصة لدى الشرائح ذات الدخول المنخفضة و المحدودة[3]، و قد بررت الحكومة قيامها بهذه الخطوة في سياق الإصلاح بما يلي:[4]

- إن سياسة الدعم القائمة غير فعالة من ناحية إعادة توزيع الدخل لأن الطبقة الغنية تستفيد هي الأخرى من هذا الدعم ؛

---

[1]- مراد ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 25 .

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1993 ، ص: 174 .

[3]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 369-370 .

[4]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

- المهربون يستغلون فرصة انخفاض أسعار بيع المواد المدعمة لتهريبها عبر الحدود مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ؛
- دعم السلع يشجع على الإسراف في استعمالها من قبل المواطن و هو ما يعتبر استنزافا لموارد الدولة ؛
- عملية الدعم تؤثر على ميكانيزمات العرض و الطلب ؛
- عادة ما يترتب عن هذا الدعم خسارة تحققها شركات القطاع العام كونها تبيع منتجاتها بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية .

2-10/ تخفيض نفقات الدولة

إن تخفيض النفقات العامة يستلزم القيام بإجراءات تمس إعداد و تنفيذ الموازنة العمومية من خلال تقليص نفقات التسيير و التجهيز ، أي تخفيض الأجور و المرتبات عن طريق تجميد عمليات التوظيف و التقاعد ، إلغاء الدعم الذي أشرنا إليه سابقا بالإضافة إلى تقليص نفقات قطاعي التربية و الصحة من خلال رفع الدعم على الأدوية ، رفع الدعم عن الكتب و المستلزمات المدرسية و رفع أسعار الخدمات المدرسية ، و كنتيجة لتطبيق هذه السياسة الصارمة تم تسجيل تراجع في الأجور الحقيقية بنسبة تفوق (30%) و هذا من سنة 1994 إلى سنة 1996[1].

2-11/ إصلاح السياسة المالية

إن الاعتماد الكبير على الجباية البترولية جعل وضعية الاقتصاد الوطني مرهونة بأسعار البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية ، و هو ما دفع بالسلطات الوطنية و خاصة بعد أزمة 1986 إلى إعادة النظر في سياستها المالية من خلال اتخاذها لعدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية

[1]- محمد بصديق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 86-89 .

للإصلاح الضريبي في مارس 1987 و التي كانت تهدف إلى تحسين إدارة الضرائب و الاستعمال الأمثل للنفقات العامة[1].

2-12/ إصلاح السياسة النقدية

لقد أصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد و القرض رقم (10-90) المسؤول الوحيد عن تسيير السياسة النقدية و هذا في ظل استقلالية تامة ، و كان الهدف من هذا القانون هو فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية من جهة و التحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى عن طريق محاربة التضخم بالحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي[2].

3- برنامج الاستقرار الاقتصادي المطبق في الجزائر

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس بهدف إعادة جدولة هذه الديون و محاولة استرجاع الثقة الائتمانية لها ، و اشترط عليها الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض ، و عليه ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية و مع بداية سنة 1988 تم تشكيل أول فوج للتفاوض و قد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في شهر فيفري من سنة 1989 و هذا في سرية تامة و انتهت في شهر أفريل من نفس السنة ، مع العلم أن المبادرة كانت في يد الحكومة الجزائرية منذ البداية حتى النهاية و عقب هذه المفاوضات تم الخروج بثلاث اتفاقيات تمثلت في الاستعداد الائتماني الأول ، الاستعداد الائتماني الثاني و الاستعداد الائتماني الثالث .

---

[1]- ماجدة مدوخ و عتيقة وصاف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 298 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

3-1/ الاستعداد الائتماني الأول

سمي أيضا ببرنامج التثبيت الاقتصادي الأول و قد شمل الفترة الممتدة من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 ، و بموجب هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على إقراض الجزائر 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة **(DTS)** مع العلم أن حصتها في الصندوق كانت تفوق ذلك بكثير و مع انخفاض مداخيل الصادرات و ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية استفادت الجزائر أيضا من تسهيل تمويل التعويض الذي قدرت قيمته بـ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و تتم تسوية هذه القروض في أجل أقصاه 5 سنوات ، و قد وصفت هذه المفاوضات بالمثالية حيث أنها سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة و بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية .

3-2/ الاستعداد الائتماني الثاني

و يسمى أيضا ببرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني الذي غطى الفترة الممتدة من جوان 1991 إلى مارس 1992 ، ففي 27 أفريل 1991 اتجهت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق ثاني استفادت بموجبه من 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار مقسمة على أربعة شرائح مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي 1990 1992 ، و يعود السبب في لجوء الجزائر إلى إبرام الاتفاق الثاني إلى استمرار تدني أسعار البترول ، ارتفاع أعباء القروض بالإضافة إلى عدم استجابة الاقتصاد الوطني للإصلاحات التي شهدتها فترة تطبيق الاستعداد الائتماني الأول .

3-3/ الاستعداد الائتماني الثالث

لقد حلت سنة 1994 بما لا تهوى الحكومة الجزائرية فالقروض الممنوحة خلال الاستعداد الائتماني الثاني لم تحقق الأهداف المسطرة منها فبقيت الأوضاع الاقتصادية متردية على كافة المستويات

ما جعل السلطات الجزائرية تتوجه للمرة الثالثة على التوالي إلى صندوق النقد الدولي من أجل عقد اتفاق استعداد ائتماني ثالث يشمل الفترة الممتدة من 1994 إلى 1995[1]، و على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وزع هذا القرض على قسطين حيث تبلغ قيمة القسط الأول 389 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تستلمه مباشرة بعد الاتفاق أما القسط الثاني فيسلم خلال السنة في شكل دفعات[2].

4- برنامج التعديل الهيكلي المطبق في الجزائر

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية في 30 مارس 1995 رسالة نية إلى صندوق النقد الدولي تطلب فيها مساهمة مالية بغرض دعم السياسات التي تنوي القيام بها و في هذا الإطار أبرمت السلطات الجزائرية اتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال وضع برنامج سمي ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يغطي فترة ثلاث سنوات تمتد من ماي 1995 إلى ماي 1998 في نطاق اتفاقية القرض الموسع ، و بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مـالـي قدر بـ 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق[3]، و بعد مصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق ، و على هذا الأساس قامت الجزائر بعقد اتفاق ثاني لإعادة جدولة الديون و الفوائد المستحقة[4].

---

[1]- الأمين لباز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 83 .

[2]- مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 376 .

[3]- محمد بصديق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 75 .

[4]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

و بشكل عام سمحت الإجراءات السابقة بإعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 و تمثلت الديون القابلة لإعادة الجدولة في الديون العمومية المتوسطة و الطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية ، و يكون التسديد على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة مع الاستفادة من مدة عفو تقدر بـ 4 سنوات و بهذا يبدأ التسديد مع انتهاء فترة الإعفاء أي ابتداء من 31 ماي 1998 .

أما بالنسبة للديون الخاصة (البنكية) فقد تمت معالجتها في نادي لندن الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص ، و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة لديونها الخاصة في أكتوبر 1994 و بعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك بفرنسا و بعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996 ، و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة الممتدة من مارس 1994 إلى ديسمبر 1996[1].

المطلب الثالث: سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

تعمل كل دولة من خلال سياستها التنموية على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم يتناسب و مخزون اليد العاملة الموجود ، كما أنها تضع ضمن أولويات سياستها التنموية سياسة التشغيل التي تحاول من خلالها الحد و التخفيف من ظاهرة البطالة ، هذه الأخيرة التي عادة ما يكون لها أثر سلبي على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و قد تـطـول آثـــارها السلبية لتشمل حتى المستوى السياسي .

[1]- علي بطاهر ، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، السداسي الثاني- 2004 ، ص: 185 .

الفرع الأول: ماهية سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين ، كلمة سياسة و هي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية[1] و كلمة تشغيل التي كنا قد تعرضنا لها سابقا بالتعريف فهي كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني ، جسدي أو فكري و التي يشغل بها وقته مقابل حصوله على أجر[2].

أما عن سياسة التشغيل فتعرف على أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة و تنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق[3]، كما تعرف أيضا على أنها ذلك الأسلوب الذي يتبناه المجتمع من أجل توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة ، إعداد و تكوين أفراد المجتمع ، تنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل (أفرادا كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة أو خاصة) و هذا عن طريق إرساء التعليمات ، القواعد و القوانين المناسبة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف[4].

و انطلاقا مما سبق يمكن لنا تعريف سياسة التشغيل على أنها مختلف التدابير و الآليات التي يتم اعتمادها من قبل الحكومة خلال فترة زمنية محددة في سبيل استحداث مناصب شغل ، و تعكس هذه السياسة إيديولوجية النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم و نظرته للعمل و حق المواطن فيه كما أنها تمثل في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة التي نجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى و هذا حسب الظروف السائدة فيها .

---

[1]- صبحي حموي ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار المشرق ، لبنان ، 2000 ، ص: 721 .

[2]- Encyclopedia Universalis , **macroéconomie - emploi** , corpus 8 , France , p: 186 .

[3]- زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية (انجليزي– فرنسي– عربي)** ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ، لبنان ، 1994 ، ص: 178 .

[4]- بلقاسم سلاطنية ، **التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، فرع علم اجتماع التنمية معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 1996/1995 ، ص: 61 .

و عادة ما تعتمد الحكومات على عدد مناصب الشغل المستحدثة كمؤشر للحكم على مدى نجاح سياستها التشغيلية إلا أن عدد المناصب بصورته المطلقة غالبا ما ينطوي على تضليل ، فهو لا يدلنا على مدى ديمومة هذه المناصب و لا على مدى توافق متطلبات المنصب و مؤهلات شاغله كما أنه لا يعطينا صورة عن طبيعة العمل من حيث كونه لائق أو هش و من حيث مستويات الرضا لدى المشغل المتعلقة بالأجر ، ظروف العمل و غيرها من شروط العمل اللائق[1].

1- أنواع سياسة التشغيل

بالنظر إلى معيار الكفاءة و الفاعلية نميز بين نوعين من سياسات التشغيل ، سياسات التشغيل الإيجابية (الفعالة) و هي تلك السياسات النشيطة التي تسعى إلى استحداث مناصب عمل جديدة و إعطاء فرص للتكوين ، التدريب و اكتساب الخبرة و المهارات ، و سياسات التشغيل السلبية (الغير فعالة) التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى التخفيف فقط من آثار البطالة دون أن يكون هناك استحداث لمناصب عمل و أحسن مثال على ذلك هو منح إعانات العاطلين عن العمل فمثل هذا الإجراء هو إجراء عقيم لأنه لا يعمل على خلق مناصب عمل عن طريق الاستثمار كما أنه لا يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي .

2- أهداف سياسة التشغيل

تتوقف نجاعة و فعالية أي سياسة مهما كان مجالها على الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع ، بالنسبة لسياسة التشغيل نقوم بحصر أهم أهدافها فيما يلي:

- العمل على توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد من القوى العاملة الراغبة في العمل مع كفالة الحرية لهؤلاء الأفراد في اختيار العمل ؛

[1]- حسين رحيم ، **سياسة التشغيل في الجزائر (تحليل و تقييم)** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 62/61 شتاء / ربيع – 2013 ، ص: 132 .

- خلق مناصب عمل جديدة مع العمل على توفير مناصب أكثر إنتاجية ؛
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية و زيادة الناتج القومي ؛
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد ؛
- تحقيق الاستقرار في التشغيل عن طريق العمل على دوام استخدام العامل في منصب عمله ، مع العمل أيضا على تقليص التغيرات التي يمكن أن تطرأ في مجال العمل إلى أدنى حد و هذا عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه ؛
- تكوين و إعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني و اكتساب مهارة في الأداء ؛
- تنظيم علاقات العمل و وضعها في الإطار القانوني و التشريعي الذي تحدده التشريعات الخاصة بكل دولة .

3- السياسات الاقتصادية للتشغيل

عادة ما يتم تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للتشغيل انطلاقا من تحديد أسباب البطالة و حتى النظريات الاقتصادية نجد أنها تختلف في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة ، ففي حين يرتكز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش و دعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي لتفعيل عملية التشغيل و هو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين ، يرتكز الاتجاه الثاني و هو الاتجاه النيوكلاسيكي على تحسين كفاءة العرض عن طريق دعم ملكية المشاريع و تحسين كفاءة عنصر العمل[1]، و فيما يلي سنقوم بعرض لأهم السياسات الاقتصادية المستخدمة لدعم عملية التشغيل .

3-1/ سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل

و تهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل و رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنشيط

[1]- لخضر عبد الرزاق مولاي ، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000-2011)** ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، 2012 ، ص ص: 192-193 .

جانب الطلب عبر أحد السياسات التالية:[1]

- **تحسين مناخ الاستثمار:** و هذا باستخدام أدوات السياسة النقدية و المالية كاستقرار سعر الصرف ، تخفيض سعر الفائدة ، التحكم في الإنفاق الحكومي ، تخفيض عجز الموازنة العامة تخفيض معدل التضخم ، تطوير أسواق رأس المال ، خفض الإجراءات و القيود المتعلقة بالاستثمار ، منح الحوافز المالية و الضريبية للمستثمرين ، تشجيع عمليات التصدير و التكامل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص ؛
- **تنمية المشروعات الصغيرة:** تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة من أهم الآليات التي توفر المزيد من فرص العمل حيث أن الفرص التي توفرها تمثل أكثر من (75%) من حجم التشغيل في الدول المتقدمة ، و من بين وسائل تنمية هذه المشروعات نجد تقديم المساعدات الفنية كالتدريب التزويد بالأجهزة و الآلات و الاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة ؛
- **تنشيط التشغيل في قطاع الخدمات:** من خلال تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات كاستخدام ما يسمى ببرامج العمل الجماعي على سبيل المثال لا الحصر .

3-2/ سياسة تحسين كفاءة جانب العرض سوق العمل

تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل و لهذا يتم العمل على تحسين كفاءة اليد العاملة من خلال:[2]

- **التدريب:** يدخل التدريب ضمن سياسات تأهيل القوى العاملة و يتوقف نجاحه على مدى الوصف الدقيق للمتعطلين ، مدى معرفة خصائصهم بالإضافة إلى التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل و نشير إلى أن التدريب قد يتم في أماكن حكومية كما قد يتم في أماكن خاصة ؛

---

[1]- لخضر عبد الرزاق مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 193 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

- **التعليم:** تعمل عملية التعليم على تحسين مهارات و قدرات القوى العاملة و من ثم فإن تكييف و تطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية .

3-3/ سياسة تحسين نظام معلومات سوق العمل

و تهدف هذه السياسة إلى إحداث تقابل بين جانبي العرض و الطلب في سوق العمل و من بين آليات هذه السياسة نجد:[1]

- تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن خدمات التوظيف ؛
- إقامة معارض تساعد على التقاء العارضين للعمل مع الباحثين عنه ؛
- تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال إقامة شبكات لربط مكاتب التوظيف .

3-4/ سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين و أصحاب العمل

تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم في انتظار التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى تقديم منح للشركات و أرباب العمل لتحفيزهم على تشغيل و تدريب المتعطلين[2].

3-5/ سياسة سوق العمل النشطة

تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة ، زيادة الطلب على العمل و تحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة و الوظائف الشاغرة .

3-6/ سياسة زيادة مرونة سوق العمل

تهدف هذه السياسة إلى زيادة مرونة سوق العمل عن طريق تخفيض القيود المفروضة في هذا السوق كتخفيض الحد الأدنى للأجور ، تخفيض الحجم القانوني لساعات العمل ، تخفيض تكاليف فصل العمالة الغير ماهرة و التخفيف من قوة النقابات .

---

[1]- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة** ، مجلس الوزراء ، مصر 2004 ، ص: 07 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

3-7/ سياسة الاستقرار الوظيفي

و تتمثل في تشجيع الاستقرار الوظيفي عن طريق العمل على تخفيض كل من دوران العمل و عقود العمل المؤقتة ، و من بين الآليات التي يمكن أن تحقق هذا الهدف نجد تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية[1].

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

لقد باتت سياسة التشغيل منذ عشرية و نصف من الانشغالات الأولى للسلطات العمومية في الجزائر ، و يرجع الاهتمام الزائد بهذا الجانب في الأساس إلى تزايد مستوى عرض العمل بوتيرة تفوق مستوى الطلب عليه و قد اختلفت سياسة التشغيل المتبعة من قبل الحكومة حسب الظروف و الأوضاع التي تمر بها البلاد في كل فترة ، مع التنبيه مقدما إلى أن سياسة التشغيل لا يقصد بها فقط أجهزة و آليات التشغيل التي يتم استحداثها خلال فترة ما فسياسات دعم الاستثمار سياسات الإنفاق العام ، سياسات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سياسات التنمية الريفية كلها تنطوي على أهداف تشغيلية .

1- المصالح العمومية للتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

تتمثل مؤسسات سوق العمل في مختلف المصالح العمومية للتشغيل (مكاتب العمل و وكالاتها) التي تهدف إلى تسيير سوق العمل و تضمن التنظيم الفعال له عن طريق تبني سياسة تشغيلية فعالة يتم من خلالها خلق مناصب عمل جديدة إذا ما أعطي الدور الأساسي لهذه المؤسسات أو بواسطة سياسة مكملة .

بالنسبة للجزائر فإن المصالح العمومية للتشغيل كانت ممثلة بعد الاستقلال من طرف هيئة عمومية ذات طابع إداري تابعة كليا للدولة سميت بالديوان الوطني لليد العاملة **(ONAMO)** الـــذي تـــم

[1]- مركز المعلومات و اتخاذ القرار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 08 .

إنشاؤه في سنة 1962 ، و هو يتكون من 140 مكتب لليد العاملة موزعة على كافة التراب الوطني ، هذا الديوان لم يمارس وظيفته إلا في سنة 1972 و قد تمثل الدور الأساسي له في جمع طلبات التشغيل من الفئة الناشطة و الاستجابة لطلبات المؤسسات ، و بعد سنة 1985 و نظرا للأزمة التي شهدتها الجزائر إثر انهيار أسعار البترول تغيرت مهام هذا الديوان حيث أنه لم يعد يستجيب إلى طلبات اليد العاملة بسبب توافد العديد من طالبي الشغل على سوق العمل في الوقت الذي عجزت فيه المؤسسات الاقتصادية عن خلق مناصب شغل[1]، و عليه ابتداء من هذا التاريخ تم حل هذا الديوان و تم تعويضه لاحقا بالوكالة الوطنية للتشغيل بالإضافة إلى إقامة العديد من الأجهزة الإدارية و التنظيمات التي تساهم في الخدمة العمومية للتشغيل .

1-1/ الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

عبارة عن مؤسسة عمومية تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم (259-90) بتاريخ 08 سبتمبر 1990 ، تعمل تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و تتمثل أهم مهامها في النقاط التالية:

- الإلمام بكل المعلومات حول سوق العمل من خلال الاتصال بكل الهيئات ، السلطات العمومية المؤسسات العمومية و الخاصة المهتمة بعالم الشغل ؛
- الوساطة بين كل من عارضي العمل و الطالبين له ؛
- تسيير ملفات العمال الأجانب ؛
- تنظيم وضعية سوق العمل و متابعة تطوراته ؛
- تسجيل الخريجين الجامعيين و خريجي مراكز التكوين المهني ؛
- مشاركة صندوق البطالة في مساعدة البطالين المستفيدين من منح البطالة .

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 164-165 .

1-2/ وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

في أفريل 1991 تم استحداث الوزارة المنتدبة للتشغيل التي أدت إلى إنشاء مديرية ترقية التشغيل و تقوم هذه الوزارة بتسيير جهازين أساسيين يتمثلان في برنامج تشغيل الشباب و جهاز الإدماج المهني للشباب .

1-2-1/ برنامج تشغيل الشباب

من خلال هذه البرامج يتم تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة يتم تنظيمها من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة ، الري ، الغابات البناء و الأشغال العمومية و هذا بغرض تسهيل إدماجهم في الحياة المهنية ، حيث أن أغلب هؤلاء الأشخاص ليس لديهم أي تأهيل مهني خاص لأنهم من الراسبين في المنظومة التربوية[1].

1-2-2/ برنامج الإدماج المهني للشباب

تأسس هذا الجهاز مع مطلع التسعينات بهدف تغطية النقائص التي سجلت على مستوى برنامج تشغيل الشباب ، التشغيل المؤقت للشباب من خلال إنشاء مناصب عمل و تشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة بهم ، يتم تمويل هذا البرنامج من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب و هذا على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون كما يستفيد منه كل الشباب بدون استثناء أو تمييز و يشتمل هذا الإجراء على ثلاث إجراءات نوجزها فيما يلي:

- **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (ESIL):** هي عبارة عن مناصب شغل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية تتراوح مدتها بين 6 أشهر و السنة ، يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يملك مؤهلات حيث أنه يتحصل على تعويض شهري قدره 1800 دج مع الاستفادة أيضا

[1]- محمد عبد الرؤوف بن سالم ، **دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر (2000-2010)** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010 ، ص: 93 .

من التأمينات الاجتماعية[1].

• **الإدماج المهني عن طريق التكوين:** لتشجيع روح المبادرة لدى الشباب الجزائري و حثه على إنشاء أعماله الخاصة به تم تحضير الأرضية المناسبة التي تمكن الشباب من إقامة المشاريع ذات القيمة المضافة ، و هذا عن طريق تكوينهم في اختصاصات معينة وفقا للمشاريع التي يرغبون في القيام بها .

• **التعاونيات الجماعية و الفردية:** يساعد هذا النوع من الإجراءات على تنظيم الشراكة بين الشباب على المستويين المحلي و الوطني كما يساعد أيضا على استغلال الموارد البشرية المتوفرة على المستوى المحلي و دمجها في مختلف نشاطات القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة البناء و الأشغال العمومية ، الحرف و الخدمات و هذا عن طريق إنشاء تعاونيات سواء كانت جماعية أو فردية[2].

1-3/ المديرية الولائية للتشغيل و التكوين

نتيجة لإعادة تنظيم الجماعات الإقليمية و قصد تسيير و تنظيم مجال التشغيل تم إحداث مديرية التشغيل و التكوين على المستوى المحلي الولائي ، فهذه الأخيرة تشكل على مستوى الولاية وسيلة لتطبيق سياسة الحكومة في مجال التشغيل و التكوين المهني ، و هي تتمتع بالاستقلالية التامة و سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتحقيق هدف تكييف عرض العمل و الطلب عليه على المستوى المحلي من خلال نشاطات التكوين المهني و التمهين ، كما تسعى هذه المديرية أيضا إلى خلق ديناميكية في مجال الحركات الجمعوية قصد الوصول إلى أفضل توازن بين جانبي العرض الطلب في سوق العمل .

---

[1]- مراد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 118 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 123 .

2- الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

في الفترة التي تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ظهرت إلى الوجود أجهزة و مؤسسات تعمل على ضمان السير الحسن للسياسات التشغيلية و المساعدة على تطبيقها ، هذه الهيئات قامت بوضعها السلطات العمومية لمواجهة تدهور سوق الشغل .

2-1/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يعمل تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، و يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات[1]، و فيما يلي سنقوم بعرض مختلف مهام هذا الصندوق .

2-1-1/ مركز للبحث عن عمل

إن مفهوم مركز البحث عن عمل قد تطور عالميا خلال سنة 1989 و تم تبنيه في الجزائر من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعملية تجريبية ، و يقوم المركز بتأطير الشباب الباحثين عن عمل و هذا من خلال تعليمهم التقنيات الحديثة للبحث عن عمل حيث تدوم مدة التكوين ثلاثة أسابيع بأفواج يتراوح عدد أفرادها بين 10 و 14 شخص[2].

2-1-2/ مركز لدعم العمل الحر

يهدف إنشاء مركز دعم العمل الحر إلى مساعدة المشتركين الراغبين في إنشاء عمل بأنفسهم و هذا من خلال مساعدتهم على تكوين مشاريعهم الخاصة عن طريق تقديم مختلف الخدمات لهم

---

[1]- صفية بوزار ، **فعالية و انعاكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)** ، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، ص: 560 .

[2]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 295 .

من بين هذه الخدمات تقديم دراسة تقنية و اقتصادية لهم تمكنهم من بلوغ الأهداف المرجوة و يكون هذا لمدة سنة كاملة بعد تجسيد المشروع ، و بالإضافة إلى الاستشارة يستفيد المشاركون من تكوين شخص يساعدهم على تسيير شؤونهم في مجالات مختلفة .

2-1-3/ مركز للتكوين و إعادة التأهيل

يقترح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متابعة سياسة التكوين و إعادة التأهيل لتثمين مستوى التشغيل و هذا من أجل تحسين المؤهلات المهنية للمشاركين و إدماجهم في الحياة الاقتصادية و في هذا الإطار تم إبرام عدة اتفاقيات مع وزارة التعليم المهني و التكوين ، الغرف المهنية المركز الوطني للسجل التجاري ، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و المديرية العامة للجمارك[1].

2-1-4/ مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات

عادة ما تواجه المؤسسات عمومية كانت أو خاصة صعوبات ظرفية هيكلية بدرجات متفاوتة و عليه يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إطار علاقته بمحيطه بدعم هذه المؤسسات من أجل الحفاظ على مناصب الشغل القائمة لديها و هو إجراء وقائي يتم من خلاله حماية جانب التشغيل .

و المعنيين بالاستفادة من المساعدة التي يقدمها هذا الصندوق هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة ، و يشترط في المستفيد أن يكون مقيما بالجزائر ، أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور عند إيداعه لطلب الإعانة ، أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 6 أشهر على الأقل ، أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و أخيرا أن يتمتع بمؤهل مهني و رصيد معرفي حول النشاط الذي يريد القيام به .

---

[1]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 296 .

2-2/ وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم (232-96) المؤرخ بتاريخ 29 جوان 1996 كسياسة من الدولة لدعم الفئات المتضررة من الإصلاحات الاقتصادية و كذا امتصاص البطالة في المجتمع ، و تتولى هذه الوكالة عملية التسيير و الإشراف على عدة برامج يتم تمويلها عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية و فيما يلي سنقوم بعرض المحفظة المتنوعة من البرامج التي تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسييرها .

2-2-1/ الشبكة الاجتماعية

تعتبر الشبكة الاجتماعية من أقدم الأجهزة التي تعمل على التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و عديمة الدخل قصد القضاء على كل أشكال التهميش في المجتمع و الوصول إلى إدماج هذه الفئة في الحياة الاجتماعية ، و هي تضم كل من:

- **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):** وضعت المنحة الجزافية للتضامن من قبل السلطات العمومية مع نهاية سنة 1994 و تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997 ، و هي عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة تماما عن العمل و التي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل و تتمثل هذه الإعانة في مساعدة شهرية تقدم للعائلات حدد سقفها بـ 900 دج مع مبلغ إضافي قدره 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتجاوز عدد المكفولين ثلاثة .
- **تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG):** وضع هذا البرنامج مع نهاية سنة 1994 وهو موجه لأفراد العائلات عديمي الدخل بحيث يتقاضون تعويضا قدره 3000 دج شهريا مقابل مشاركتهم لمدة 22 يوما في أنشطة الورشات ذات المنفعة العامة التي تنظمها البلديات من أنشطة المطاعم المدرسية ، صيانة المدارس ، صيانة و تطهير صرف المياه ، المحافظة على المساحات

الخضراء و مساحات اللعب ، الأنشطة الاجتماعية ، الأنشطة الثقافية و الأنشطة الرياضية و نشير إلى أن هذا البرنامج يستفيد منه شخص واحد فقط من كل عائلة مع استفادته أيضا من الحماية الاجتماعية ، و هذا النوع من التشغيل يعتبر حل مؤقت للبطالة كما أنه يمثل شكل من أشكال التضامن .

2-2-2/ برنامج الخلايا الجوارية

عبارة عن وحدة متحركة مكونة من طبيب ، أخصائية اجتماعية ، أخصائية نفسانية و مساعدة اجتماعية مهمتها مكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة ، التربية ، التشغيل ، التعليم ، ...) بحيث تقوم هذه الخلايا بتحديد بقع الفقر و التهميش التي تستهدفها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية و من ثم إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات الاجتماعية المحرومة و المرافق العمومية من خلال توجيههم و إرشادهم نحو الطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتهم ، و تسير هذه الخلايا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية و تساعدها قاعديا فروع جهوية و مديريات النشاط الاجتماعي للولاية ، تتواجد هذه الخلايا على المستوى الوطني و هي في تزايد مستمر بحيث تعمل وكالة التنمية الاجتماعية في كل مرة على فتح خلايا جديدة[1].

2-2-3/ القروض المصغرة

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ في سنة 1999 لتشجيع المبادرات الذاتية التي تهدف لخلق الشغل عن طريق الاستثمار في أنشطة اقتصادية حرة بالاعتماد على قروض بنكية مدعمة من طرف الدولة ، و يخص هذا الجهاز مختلف الأشخاص الذين يسعون لإنشاء نشاطات خاصة بهم لكنهم

[1]- ليلى مكاك ، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع العائلي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة باتنة ، 2011/2010 ، ص ص: 61-62 .

لا يمتلكون في المقابل الإمكانيات المالية اللازمة .

توجه القروض الممنوحة و التي تتراوح قيمتها بين 50000 دج و 350000 دج نحو الأنشطة المنتجة كالعمل بالبيت ، المهن الصغيرة و الحرف التقليدية المنتجة للسلع و الخدمات و يساهم المترشح بنسبة (2%) من معدل الفائدة[1]، تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بدراسة جميع الطلبات المعنية و هي المسؤولة عن منح قرار المطابقة وفقا لمدى توفر معايير الاستفادة من القروض كما تتدخل أيضا في هذه العملية هيئات أخرى وفقا لما يلي:[2]

- الوكالة الوطنية للتشغيل التي تعتبر أول هيئة يقابلها المترشحون بحيث تقوم باستقبالهم و توجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب ؛
- مديرية تشغيل الشباب التي تستقبل المترشحين ، تساعدهم في تكوين الملف كما تلعب دور الوسيط بين المترشح و وكالة التنمية الاجتماعية ؛
- مديرية الشؤون الاجتماعية التي تحدد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة ؛
- البنوك التي تمنح القروض المصغرة ؛
- الصندوق الوطني لمكافحة البطالة الذي يقوم بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناتجة عن القروض المصغرة مع منح ضمانات .

2-2-4/ عقود ما قبل التشغيل (CPE)

وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (402-98) المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 ، و هو موجه خصيصا لخريجي الجامعات و التقنيين السامين العاطلين عن العمل و الطالبين له لأول مرة شريطة أن يتراوح سنهم ما بين 19 و 35 سنة ، و يتم توظيف المترشحين

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 173 .

[2]- فارس شلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 103 .

المختارين لدى مستخدمين عموميين و خواص لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتقاضى المستفيدون من هذه العقود مبلغا قدره 8000 دج بالنسبة لخريجي الجامعات و 6000 دج بالنسبة للتقنيين السامين[1].

عقد ما قبل التشغيل هو التزام ثلاثي الأطراف يجمع بين المستخدم ، المترشح و المدير الولائي للتشغيل الذي يعمل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية بصفتها الهيئة المسيرة للبرنامج ، بحيث يكلف المدير الولائي للتشغيل بالبحث عن عروض التشغيل لدى المستخدمين العموميين و الخواص و تكلف الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بتسجيل الطلبات و إبلاغها للمدير الولائي للتشغيل[2].

2-2-5/ التنمية التعاونية

يخص هذا الإجراء البطالين القاطنين في المناطق المحرومة من ضروريات الحياة حيث أنه يهدف إلى تنمية هذه المناطق بالشكل الذي يسمح من رفع مستواهم المعيشي ، و تحقيق هذه المشاريع يتجسد بمشاركة مختلف الأطراف المستفيدة من هذا الإجراء .

2-2-6/ الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة المطبقة في الجزائر لمحاربة الفقر و كل أشكال الاقصاء الاجتماعي ، تم وضعه في سنة 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة بحيث تعتبر اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز فهو يتميز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية و لا معدات ضخمة .

---

[1]- رشيد شباح ، **ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)** ، رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2012/2011 ، ص: 146 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص ص: 146-147 .

و تتمثل القطاعات المعنية بالاستفادة من هذا البرنامج في قطاع الفلاحة ، الري البسيط ، صيانة التراث العقاري المدني ، التنمية المحلية و قطاع الطرق و الغابات ، و بخلاف برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة الممول بمنح الشبكة الاجتماعية يرمي برنامج الأشغال العمومية ذات المنفعة العامة و الاستعمال الكثيف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع التي يعتمد في إنجازها على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة و إنشاء المؤسسات المصغرة بحيث تسلم الأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على هذه الصفقات[1].

و خلال الفترة (1997-2000) تم تمويل هذا البرنامج عن طريق قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار تم الحصول عليه من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير .

2-3/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى القانون رقم (296-96) المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، كما أنها مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ، تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذي لديه فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ما ، و تعتمد هذه الوكالة في مساعدتها للشباب على الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي يمثل أحد الركائز الأساسية للسياسة التشغيلية في الجزائر .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ببعث روح المبادرة لدى الشباب بتشجيعهم على الاعتماد على الذات في خلق مناصب عمل عن طريق الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات على أن لا تتجاوز تكلفة المشروع الاستثماري المرغوب فيه قيمة 10.000.000 دج ، و حد المؤسسات المنشأة مرهون بحجم الاستثمار أو بعدد مناصب الشغل المنشأة من خلال هذا الاستثمار .

---

[1]- ليلى مكاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 63-64 .

و المعنيين بالاستفادة من دعم هذه الوكالة هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة و يشترط فيهم أن يكونوا ذو تأهيل مهني ، أن لا يشغلوا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة أن يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة و أن يكونوا مسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل .

2-3-1/ التركيبة المالية للاستثمار

توجد صيغتان للتمويل في إطار **(ANSEJ)** و هي التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي و على صاحب المشروع أن يختار الصيغة الأنسب بالنظر إلى قدراته المالية و كذا المزايا التي تلائم نشاطه .

2-3-1-1/ التمويل الثنائي

يشتمل التمويل الثنائي على المساهمة المالية لصاحب المشروع بالإضافة إلى القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين ، المستوى الأول مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج و يكون هيكل تمويل المشروع كما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار (ANSEJ)

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	الوكالة (قرض بدون فائدة)
الوزن النسبي لمصدر التمويل	**%75**	**%25**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة** ، ص: 08 .

أما المستوى الثاني فمبلغ الاستثمار فيه يتراوح ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000 دج و يكون هيكل تمويل المشروع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار (ANSEJ)

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	الوكالة (قرض بدون فائدة)
الوزن النسبي لمصدر التمويل	**%80**	**%20**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة** ، ص: 08 .

2-3-1-2/ التمويل الثلاثي

و يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع ، القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة بالإضافة إلى قرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده ، و يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط و موطنه كما يتم ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة[1] و يتعلق هذا النوع من التمويل أيضا بمستويين ، المستوى الأول مبلغ الاستثمار فيه لا يتجاوز قيمة 2.000.000 دج و نوضح هيكل تمويله من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار (ANSEJ)

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	الوكالة (قرض بدون فائدة)	القرض البنكي
الوزن النسبي لمصدر التمويل	**%5**	**%25**	**%70**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة** ، ص: 07 .

أما المستوى الثاني فمبلغ الاستثمار فيه يتراوح بين 2.000.001 دج و 10.000.000 دج و بالنسبة لهيكل تمويله فيوضحه الجدول رقم (10) الموالي:

الجدول رقم (10): المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار (ANSEJ)

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	الوكالة (قرض بدون فائدة)	القرض البنكي
الوزن النسبي لمصدر التمويل	**%10**	**%20**	**%70**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة** ، ص: 07 .

2-3-2/ العوامل و الامتيازات التحفيزية

تمنح للمستفيد في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب مجموعة من الإعانات المالية و الامـتـيـــازات

[1]- الطاهر بن يعقوب و أمال مهري ، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل و الإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حالة ولاية سطيف)** ، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) ، جامعة سطيف 01 ، 11-12 مارس 2013 ، ص: 08 .

الجبائية و هذا على مرحلتين ، مرحلة الإنجاز و مرحلة الاستغلال .

2-3-2-1/ مرحلة الإنجاز

بالنسبة للإعانات المالية فبالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور سابقا تمنح ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى التمويل الثلاثي كما يلي:[1]

- قرض بدون فائدة بقيمة 500.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات مختلفة من ترصيص و كهرباء العمارات ، التدفئة و التكييف الزجاج و دهن العمارات و ميكانيك السيارات ؛
- قرض بدون فائدة يقدر بقيمة 500.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة ؛
- قرض بدون فائدة يمكن أن تصل قيمته إلى 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ، مساعدات قضائية ، الخبراء و المحاسبين .

يتحصل صاحب المشروع في إطار التمويل الثلاثي على إعانة مالية أخرى تتمثل في التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي بحيث تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية و يتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة و موقع النشاط كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): تخفيض نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات

القطاعات	مناطق خاصة	مناطق أخرى
القطاعات الأولية	**%95**	**%80**
القطاعات الاخرى	**%80**	**%60**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة** ، ص: 09 .

[1]- الطاهر بن يعقوب و أمال مهري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 09 .

أما بالنسبة للإمتيازات الجبائية الممنوحة لصحاب المشروع خلال مرحلة الإنجاز فهي تشمل العناصر الأربعة التالية:[1]

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية عند الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط ؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة ؛
- تطبيق معدل مخفض نسبته (5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2-3-2-2/ مرحلة الاستغلال

خلال مرحلة الاستغلال تمنح لصاحب المشروع امتيازات جبائية لمدة 3 سنوات (6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة) بداية من انطلاق النشاط ، و يمكن تمديد فترة الإعفاء لسنتين إضافيتين إذا ما تعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل و تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:[2]

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية ؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة ؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية .

---

[1]- الطاهر بن يعقوب و أمال مهري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

2-4/ وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSI)

أقيمت هذه الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال فترة التسعينات و قد أنشئت وفقا للمرسوم التشريعي رقم (12-93) المتعلق بترقية الاستثمارات ، و تتمثل مهام هذه الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المتعهدين على إنجاز مشاريعهم ؛
- وضع كل المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني و الدولي تحت تصرف المستثمرين ؛
- المساهمة في تطوير و ترقية الأماكن الجديدة و مختلف أشكال الاستثمار في السوق الوطنية و في المناطق الحرة المنشأة بالجزائر .

3- سياسة تسيير البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

الهدف من سياسة تسيير البطالة هو التخفيف من الأضرار الاجتماعية التي تلحق بالفئة العاطلة عن العمل خاصة و أن هذه الأخيرة قد عرف عددها تزايدا كبيرا جراء الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ، و تشمل هذه السياسة كل من التأمين ضد البطالة و التقاعد المسبق .

3-1/ التأمين ضد البطالة

يعتبر نظام التأمين ضد البطالة من أهل الطرق التي تعتمدها مختلف الدول للحد من الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة البطالة ، حيث يهدف هذا النظام إلى التخفيف من التكلفة الاجتماعية للبطالة أو التسيير الاجتماعي لظاهرة البطالة من خلال توفير الحماية الاجتماعية للبطالين كما أنه يهدف إلى تسيير طلبات الشغل المتزايدة باستمرار على سوق العمل (طالبين جدد للعمل أو الذين اشتغلوا من قبل و أحيلوا على البطالة لأسباب اقتصادية) .

بالنسبة للجزائر فإن حماية البطال لم تكن ضمن اهتمامات السلطات الجزائرية إلا بعد الشروع في برامج الإصلاحات الاقتصادية نظرا لأن هذه الأخيرة قد أدت إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية كما

تمت الإشارة إليه سابقا ، و في هذا الإطار تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي سبق و أن تناولناه بالدراسة و الذي تتمثل وظيفته في تغطية العمال المسرحين من خلال إمكانية حصولهم على تعويضات اجتماعية تحسب على أساس متوسط الأجر الشهري لهم خلال 12 شهرا الأخيرة من قبل التسريح و بنسبة (75%) من الأجر القاعدي على الأقل ، أما عن المدة المغطاة من طرف هذا الصندوق فهي تقدر بسنة على الأقل و 36 شهرا كحد أقصى و يشترط في المستفيد من هذا الإجراء ما يلي:[1]

- البحث الفعلي و المستمر عن الشغل بتسجيل العامل المسرح لنفسه في الوكالة الوطنية للتشغيل على أن يجدد تسجيله شهريا حتى تنقضي المدة المحددة أو حتى يحصل على عمل خلال هذه المدة ؛
- أن لا يرفض المسرح أي شغل أو تكوين يعرض عليه خلال هذه الفترة ؛
- أن يكون المستفيد فعلا ضمن قائمة المسرحين في إطار تسوية مؤسسة ما .

3-2/ التقاعد المسبق

يعتبر ثاني إجراء معتمد في الجزائر للتخفيف من حدة آثار البطالة و يخص هذا الإجراء الفئة التي لا يمكنها الإندماج مرة ثانية في الحياة العملية لا من ناحية السن و لا من ناحية المؤهلات و يمكن لهذه الفئة أن تستمر في الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي و كذا المنح العائلية و يشترط في المستفيد من التقاعد المسبق أن يكون سنه على الأقل 50 سنة بالنسبة للرجال و 45 سنة بالنسبة للنساء و أن تكون مساهمته في الضمان و التي تحسب على أساس عدد سنوات العمل على الأقل 20 سنة بالنسبة للرجال و 10 سنوات بالنسبة للنساء[2].

---

[1]- مراد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 138- 139 .

[2]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 177 .

المبحث الثاني: المنهجية الحديثة للتنمية في الجزائر (1999-2014)

أدى التردد و غياب الرؤية الشاملة و الواضحة في المخططات التنموية السابقة و في عمليات إعادة الهيكلة التي تبنتها الجزائر إلى ظهور توجه اقتصادي جديد مع بداية سنة 1999 ، هذا التوجه جعل الفترة الموالية (1999-2014) أهم مرحلة في تاريخ الجزائر المستقلة لأنها اعتبرت البداية الحقيقية لإرساء قواعد اقتصاد وطني صحيح يسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال العمل على بناء عدة ركائز من أهمها البنية التحتية الحديثة و القوية و هذا في ظل الإمكانات المتوفرة في ذلك الحين ، و قد عرف هذا التوجه الجديد بسياسة الإنعاش الاقتصادي و بناء على ما سبق سنحاول انطلاقا من العناصر القادمة عرض هذه المنهجية الحديثة للتنمية في الجزائر و التي تزامن تطبيقها مع الفترة (1999-2014) .

المطلب الأول: دوافع و ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي بادرت الحكومة الجزائرية في إطلاقها مع نهاية تسعينات القرن الماضي تعتمد بشكل أساسي على التوسع في الإنفاق العام ، و مما هو مؤكد أن تطبيق مثل هذه السياسة التوسعية ما كان ليحدث لولا وجود بعض الظروف التي ساعدت على ذلك فهذا التوجه الجديد حتما كانت له أسبابه ، دوافعه و ظروفه التي سنقوم بعرضها .

الفرع الأول: الخلفية النظرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي

يعتبر تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر فإذا كانت سياسة التعديل الهيكلي التي تم تطبيقها خلال فترة التسعينات مستمدة من النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية فإن هذه السياسة تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

بشكل عام في الاقتصاد الكلي هناك إمكانية لاستخدام سياسة الميزانية لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود ، و تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل الميزانية التي تستخدمها الدول للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تكون غالبا ذات توجه كينزي و تهدف بشكل أساسي إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي و دعمه[1].

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الإثنين معا ، فبالنسبة لتنشيط الطلب الكلي يتم تحقيقه عن طريق القيام بأحد الإجراءات التالية:[2]

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة ، مساعدات اجتماعية مختلفة ، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع و غيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة في الدخل المتاح و بالتالي تحفيزا للطلب ، و باعتبار أن هذه المدفوعات التحويلية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فهي تدرج عادة ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (كمثال عن ذلك نذكر الضرائب التصاعدية التي تزيد مع زيادة الدخل و تنخفض بانخفاضه) ؛
- الإنفاق العمومي الكلي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات ؛

---

[1]- محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث ، العدد 10 2012 ص: 148 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص ص: 148- 149 .

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد و بالتالي تحفيز عملية الاستهلاك مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد من خلال إنعاشه ؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تستعملها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش و توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل .

أما عن تنشيط العرض الكلي الذي يهدف بشكل عام إلى جعل عملية إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة و أكثر جاذبية فتقوم الدولة لتحقيقه بالتدخل غير مباشرة عن طريق إحدى الوسيلتين التاليتين:[1]

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص ؛
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات ، تشجيعها على الاستثمار و توسيع نشاطاتها و نذكر على سبيل المثال تطوير شبكات النقل و الاتصالات ، برامج التكوين المهني و الجامعي و برامج تطوير التكنولوجيات الجديدة حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية يؤدي في الأخير إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات .

و بالإضافة إلى اعتمادها على الوسائل الميزانياتية يمكن أن تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي على بعض الوسائل النقدية أيضا ، إلا أن البعض يعتقد أن سياسة الميزانية أي السياسة المالية تكون أكثر فعالية في البلدان النامية مقارنة بوسائل السياسة النقدية ، ذلك أن عدم وجود سوق رؤوس أموال حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

---

[1]- كرمية التوفيق و المومن عبد الكريم ، **برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و آثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2004)** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ، جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 ، ص: 03 .

ما يمكن ملاحظته مما سبق أن الإنفاق العام يعتبر من أهم وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي فهذه الأخيرة تم تطبيقها في الجزائر بالاعتماد على التوسع في عنصر الإنفاق العام و عليه سنحاول فيما يلي الإلمام بعنصر الإنفاق العام .

2- 1/ مفهوم الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية إن لم نقل أهمها على الإطلاق التي تستخدم في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي خططتها الدولة ، و يعرف على أنه[1] " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجة عامة " كما يعرف على أنه[2] " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة " ، و يمكن تعريف الإنفاق العام أيضا على أنه[3] " مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجات عامة ، فالدولة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم العامة و يستلزم أداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة " .

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام هو كافة المبالغ التي تخرجها الدولة من خزينتها في سبيل خدمة مواطنيها الذين يحتاجون عادة إلى تلبية حاجاتهم العامة المختلفة من صحة سكن ، تعليم ، مرافق عمومية و غيرها من ضروريات الحياة ، و هو يعبر عن حجم التدخل الحكومي و حجم التكفل بالأعباء الحكومية كما أنه يعكس أيضا طبيعة السياسة الاقتصادية

---

[1]- محمد الأمين كماسي و عبد الغني دادن ، **تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية (حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000)** ، مجلة الباحث ، العدد 01 2002 ، ص: 71 .

[2]- فلح حسين خلف ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث – جدار للكتاب العلمي ، الطبعة الأولى ، الأردن 2008 ، ص: 89 .

[3]- عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة و السياسة المالية** ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1972 ، ص ص: 17- 18 .

المعتمدة من قبل الدولة .

2- 2/ تصنيف النفقات العامة في التشريع الجزائري

بشكل عام تختلف أنواع النفقات العامة حسب المعيار الذي تصنف على أساسه فإذا صنفناها حسب معيار طبيعة الإيرادات التي تمولها فإننا نجد النفقات العادية و النفقات الغير عادية و التي تعرف كما يلي:

- **النفقات العادية:** و هي تلك النفقات التي تتكرر بشكل دوري كل سنة في الميزانية و التي يتم تمويلها من خلال الإيرادات العادية للدولة (الضرائب أملاك الدولة ، ...) ، نذكر على سبيل المثال مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة .
- **النفقات الغير عادية:** هذه النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في ظروف غير عادية معينة أو خلال سنوات معينة كنفقات الحروب و الاستثمارات الكبرى ، و هي تمول عن طريق الإيرادات الغير عادية (القروض) ، لكن تماشيا مع المفهوم الحديث للمالية العامة أصبحت بعض أنواع النفقات الغير عادية تعتبر نفقات عادية كبناء الطرق و المباني على اختلاف أنواعها على اعتبار أنها لا تتكرر كل سنة بذاتها لكنها تتكرر سنويا بنوعها .

يمكن أيضا تقسيم النفقات العامة حسب معيار القدرة الشرائية و حسب حجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى:

- **النفقات الحقيقية:** هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على السلع و الخدمات مثل الرواتب و الأجور التي تدفع للموظفين مقابل الحصول على خدماتهم كما نذكر أيضا نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية و نفقات المشاريع الاستثمارية ، فهذه النفقات تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني حيث أنها تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة مما يؤثر على حجم الإنتاج كما و نوعا .

• **النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع و خدمات فهي مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى ، و هذا بهدف إعادة توزيع الدخل القومي فالنفقات التحويلية أو كما يسميها البعض الناقلة تتمثل في تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى فئات أخرى تكون محدودة الدخل كالإعانات و المساعدات الاجتماعية المختلفة ، و تكون النفقات التحويلية على عدة أنواع حسب الغرض الذي تنفق من أجله حيث تنقسم إلى النفقات التحويلية الاجتماعية التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع كالإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض ، النفقات التحويلية الاقتصادية التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة كنفقات دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة و أخيرا نجد النفقات التحويلية المالية التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي و من أهم صورها فوائد الدين العام و اقساط استهلاكه السنوية .

و بالنظر إلى معيار الإنتاجية فإننا نجد ضمن النفقات العامة الأنواع التالية:[1]

• **النفقات العامة المنتجة:** و هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة كالإنفاق على بناء السكك الحديدية و مختلف المشاريع الاقتصادية المنتجة .

• **النفقات العامة الغير منتجة:** هي التي لا يتوقع من وراء إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرقات ، إعانات البطالة و التحويلات الاجتماعية الأخرى .

أما بالنسبة للجزائر فقد قام المشرع الجزائري بتقسيم النفقات العامة إلى نوعين أساسيين نفقات التسيير و نفقات التجهيز ، و هذا حسب ما نصت عليه المادة رقم 03 من قانون المحاسبة العمومية(21-90) .

---

[1]- صلاح نجيب العمر ، **اقتصاديات المالية العامة** ، منشورات مطبعة العاني ، 1982 ، ص: 177 .

2- 2-1/ نفقات التسيير

تسمى أيضا بالنفقات الجارية و هي الاعتمادات المخصصة للسير العادي و الطبيعي لمرافق الدولة حيث أنها تدفع للمصالح العمومية و الإدارية ، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية ، و هذه النفقات هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع الدور المحايد للدولة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فكل ما تحدثه من آثار تكون غير مباشرة ، و تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في الميزانية ، ثم توزع نفقات الوزارة إلى عناوين و كل عنوان بدوره يوزع إلى أقسام ، و يتم تمويلها في معظم الأحيان عن طريق الإيرادات العادية (الجباية ، إيرادات الدومين ، ...)[1]، و نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع الاعتمادات المالية بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 .

الجدول رقم (12): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة و المناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 25 .

وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن و العمران و المدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية و البيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين و التعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب و الرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم (08-13) المتعلق بقانون المالية لسنة 2014** ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 2013 ، ص: 67 .

و قد جاء في المادة رقم 24 من قانون المالية رقم (17-84) أن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب كما يلي:[1]

- **الباب الأول (أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات):** و يتضمن هذا الباب كل من الدين القابل للاستهلاك ، الدين الداخلي ، الدين الخارجي ، الضمانات و النفقات المحسومة من الإيرادات .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم (17-84) المتعلق بقوانين المالية** ، الجريدة الرسمية العدد 28 ، تاريخ الصدور: 10 جويلية 1984 ، ص: 06 .

- **الباب الثاني (تخصيصات السلطة العمومية):** و هي نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري ، المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة و هذه النفقات تكون مشتركة بين الوزارات .
- **الباب الثالث (النفقات الخاصة بوسائل المصالح):** و هي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة من أشغال الصيانة ، المنح و المعاشات ، معدات تسيير المصالح ، إعانات التسيير و أجور العاملين التي تحتل الجزء الأكبر منها .
- **الباب الرابع (التدخلات العمومية):** و تتعلق بنفقات التحويل كإعانات الجماعات المحلية المساهمات في الهيآت الدولية ، نفقات النشاط الاجتماعي ، المنح الدراسية ، الإعانات الاقتصادية و غيرها من أموال الدعم .

2- 2-2/ نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار لهذا تسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية و يتولد عنها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي زيادة في ثروة البلاد ، و بصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية و هذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع النفقات النهائية حسب القطاعات لسنة 2014 .

الجدول رقم (13): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج (ألف دج)	اعتمادات الدفع (ألف دج)
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الفلاحة و الري	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية و التكوين	231.721.400	243.865.900

المنشآت القاعدية الاقتصادية و الثقافية دعم الحصول على سكن مواضيع مختلفة المخططات البلدية للتنمية	219.301.600 116.384.500 510.000.000 65.000.000	236.615.100 127.536.000 360.000.000 65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير المتوقعة	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات رأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم (08-13) المتعلق بقانون المالية لسنة 2014** الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 2013 ، ص: 47 .

حسب المادة رقم 35 من قانون المالية رقم (17-84) توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب تتمثل فيما يلي:

- **الباب الأول (الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة):** و هي النفقات التي تستند إما إلا أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- **الباب الثاني (إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة):** و تتمثل في مختلف النفقات التي تمنحها الدولة دعما لعملية الاستثمار .
- **الباب الثالث (نفقات رأسمالية أخرى):** و يضم هذا النوع كل النفقات الرأسمالية التي لا تدخل ضمن البابين السابقين .

و يتم تنظيم نفقات التجهيز بحيث أنها تدون كما يلي:

- **العناوين:** مبدئيا تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين أو الأبواب التي أشرنا إليها سابقا أي أنها تصنف ضمن الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة ، إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة أو يتم إدراجها ضمن النفقات الرأسمالية الأخرى .

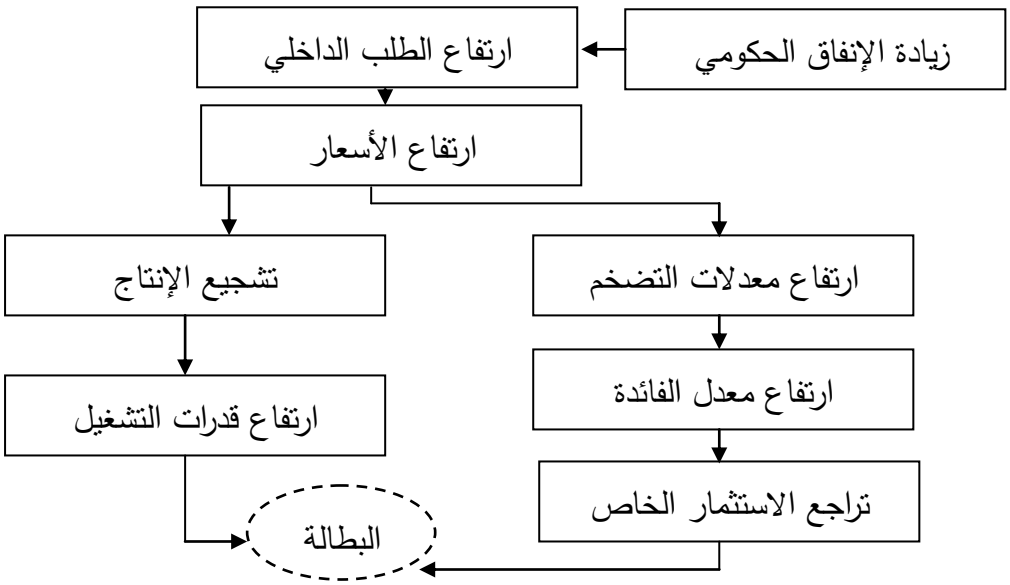
• **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات التي قدر عددها بعشرة و هي قطاع المحروقات ، الصناعة التحويلية ، الطاقة و المناجم ، الفلاحة و الري ، الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية ، التربية و التكوين ، المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية ، المباني و وسائل التجهيز ، المخططات البلدية للتنمية الذي قد تضم عدد معين من الوزارات .

• **الفصول و المواد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية ، فصول و مواد حيث يتم تصور ذلك بطريقة أكثر وضوح و دقة و هذا حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار ، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، قطاع فرعي ، فصل و مادة .

2- 3/ الإنفاق العام و علاقته بالبطالة و التشغيل

يمكن للحكومة الاعتماد على رفع معدلات الإنفاق الحكومي و الإنخراط في سياسة موسعة للأشغال و الأعمال الكبرى من أجل خلق حجم طلب داخلي إضافي يساعد على رفع معدلات التشغيل ، و لمزيد من التوضيح نستعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): أثر الإنفاق الحكومي على ظاهرة البطالة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النظرية الكينزية .

كما يبين الشكل أعلاه فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي و بالتالي تنشيط عملية الإنتاج و هذا ما ينتج عنه بالضرورة زيادة الطلب على التشغيل و انخفاض معدلات البطالة .

لكن من جهة أخرى عادة ما يتسبب ارتفاع الطلب الداخلي في ارتفاع المستوى العام للأسعار في انتظار تحرك الآلية الإنتاجية لتلبية هذا الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج ، و لهذا فترة الإنتظار هذه يجب أن لا تطول كثيرا لأن ذلك سيدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع ما ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة على عمليات الإقراض و بالتالي تراجع الاستثمار الخاص ، تباطؤ النمو الاقتصادي و هذا ما يؤثر سلبا على معدل البطالة[1].

3- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال طرحها الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال ، فتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي ، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار) لتلبية الزيادة في الطلب من شأنه كما أشرنا إليه سابقا دعم النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة و قد جاء في الوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة و المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أن الأهداف العملية لهذه السياسة تتمثل فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي ؛

---

[1]- علي بودلال ، **دراسة قياسية تقييمية لتثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار و أثره على التشغيل و النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)** ، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، جامعة سطيف ، 11-13 مارس 2013 ص:10 .

- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص التنمية البشرية ؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل ؛
- دعم التنمية المحلية ، تنمية الموارد البشرية و تقوية و تطوير الخدمات العمومية ؛
- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن ، التربية و التعليم ، التعليم العالي ، الصحة ، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية) .

4- شروط فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي

بالنسبة لكينز و أتباعه حتى تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط العامة و الأساسية التي نوجزها فيما يلي:[1]

- يجب أن تتوفر المؤسسات على الوسائل و الإمكانيات اللازمة لزيادة إنتاجها و التي تعطيها القدرة خاصة على القيام باستثمارات جديدة أي وجود مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب ؛
- يجب أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بشكل عام و الطلب الإضافي بشكل خاص بواسطة المنتجات الأجنبية ، حيث أنه في حالة حدوث ذلك سيكون أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي ضعيفا خاصة على مستوى التشغيل ؛
- يجب أن لا تؤدي الزيادة في الطلب و الإنتاج إلى زيادة قوية في الإستيراد لأن هذا سيؤدي إلى إضعاف و تدهور الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا ؛
- و أخيرا يجب أن لا تعمل المؤسسات على التسرع في زيادة أرباحها بدلا من العمل على زيادة الكميات المنتجة لتلبية هذا الطلب الإضافي .

و بشكل عام و اختصارا لما سبق نقول أنه حتى تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة يـجـب أن

---

[1]- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 149 .

يكون الناتج الداخلي الخام الفعلي (بدون تضخم و بدون عجز خارجي هام) مساوي تقريبا للناتج الداخلي الخام المحتمل ، و تبعا لذلك لابد من حساب فجوة أوكيون التي تم التطرق إليها سابقا و التي تتمثل في الفرق ما بين الناتج الداخلي الخام الفعلي و الناتج الداخلي الخام الكامن[1].

الفرع الثاني: دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

عادة ما تغير الدول من سياساتها الاقتصادية من فترة لأخرى تبعا للظروف التي تكون محيطة بها و سنتطرق فيما يلي إلى أهم الدوافع و الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو سياسة الإنعاش الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة هذه الدوافع و الأسباب .

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك العملية التي تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة خلال فترة من الزمن مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية ، و تعبر نسبة النمو الاقتصادي المسجلة عن مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة داخل بلد معين فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة من سنة إلى أخرى دل ذلك على نجاح هذه السياسات الاقتصادية و كلما كانت منخفضة كلما دل ذلك على تعثر هذه السياسات و عدم فعاليتها[2].

ضعف معدل النمو الاقتصادي هو من بين أهم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى التوجه نحو سياسة الإنعاش الاقتصادي ، و للتوضيح نستعرض من خلال الجدول رقم (14) مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2000) و هي الفترة التي تسبق مباشرة الدخول في مرحلة الانعاش الاقتصادي .

---

[1]- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ص: 37 .

[2]- نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية (دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر)** ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2005/2004 ، ص: 88 .

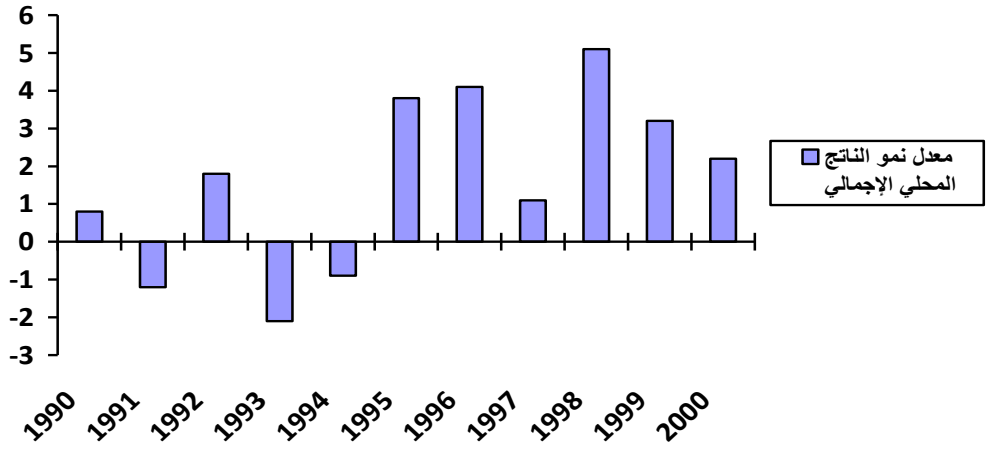
الجدول رقم (14): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج الحقيقي (%)
1990	62.04	0.8
1991	45.71	1.2-
1992	48.00	1.8
1993	49.94	2.1-
1994	42.54	0.9-
1995	41.76	3.8
1996	46.94	4.1
1997	48.17	1.1
1998	48.18	5.1
1999	48.64	3.2
2000	54.79	2.2

Source: The world bank , **Gross domestic product (GDP)** available on: http://www.data.worldbank.org , consulted the: 25/12/2014 .

كما نمثل أيضا بيانيا تطور معدل نمو الناتج المجلي الإجمالي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (14) .

و من خلال اطلاعنا على معطيات الجدول رقم (14) و الشكل رقم (20) يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل مختلفة تعكس أداء النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة:

- **المرحلة الأولى (1990-1994):** عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة عدة تقلبات و تدهورات مع تسجيل معدلات سلبية خلال ثلاث سنوات 1992 ، 1993 و 1994 و يرجع هذا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها سنة 1986 إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1989-1992) بالإضافة إلى تأثره بالوضعية الأمنية السيئة التي مست البلاد خلال هذه الفترة .
- **المرحلة الثانية (1995-1998):** تميزت هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى (3.6%) مع تسجيل سنة 1998 لأعلى معدل على الإطلاق الذي قدر بـ (5.1%) و يعزى هذا الأداء الإيجابي لمعدلات النمو إلى الجهود التي قامت بها الحكومة لمعالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذها لبرنامج إصلاحات اقتصادية عرف ببرنامج التعديل الهيكلي ، هذا البرنامج قامت به بمساعدة من صندوق النقد الدولي و قد هدف بشكل أساسي إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة و مرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من جهة ، و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فيه بفعالية من جهة أخرى .
- **المرحلة الثالثة (1999-2000):** أهم ما ميز هذه المرحلة هو تحقيق معدلات نمو موجبة و مستقرة نوعا ما إلا أنها قد عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة ، حيث قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.8%) و هذا رغم ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت إلى تحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية .

و لتوضيح أسباب تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نستعرض الجدول الموالي الذي يمثل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999-2000) .

الجدول رقم (15): التوزيع القطاع لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2000)

الوحدة: (%)

القطاع	1999	2000	متوسط معدل النمو
المحروقات	6.2	4.9	5.55
الفلاحة	2.7	5.0-	1.15-
الصناعة	6.03-	2.89	1.57-
الأشغال العمومية	1.4	5.1	3.25
الخدمات	2.23	2.0	2.11
معدل النمو الإجمالي	**3.2**	**2.4**	**2.8**

المصدر: نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر- 2012 ، ص: 246 .

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه هو أن قطاع المحروقات قد حقق أعلى نسبة نمو على الإطلاق خلال فترة الدراسة حيث فاقت هذه النسبة (5%) و يعزى هذا إلى ارتفاع أسعار المحروقات ، و عن قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات فإنها و إن سجلت معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي (3.25%) و (2.11%) إلا أنها تبقى عاجزة من خلال هذه المعدلات المنخفضة عن دعم النمو الاقتصادي .

أما عن قطاعي الفلاحة و الصناعة فقد سجلا نسب نمو سلبية و محتشمة خلال هذه الفترة و يمكن أن نرجع ذلك إلى ما يلي:[1]

- ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة ؛

[1]- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر- 2012 ، ص: 246 .

- الأزمة الهيكلية و المالية التي عانى منها القطاع الصناعي و هو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع التي ما فتئت تنخفض من سنة لأخرى .

2- ارتفاع معدل البطالة

الحد من ظاهرة البطالة هو أحد التحديات التي واجهتها و لازالت تواجهها مختلف الحكومات المتعاقبة على الجزائر ، و قد حاولت محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة لذا القضاء على البطالة كان أحد الأهداف الأساسية لسياسة الإنعاش الاقتصادي ، و نوضح من خلال الجدول رقم (16) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994 - 2000) .

الجدول رقم (16): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000)

الوحدة: (%)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)** ، مختلف المسوح حول المستوى المعيشي متاح على: http://www.ons.dz ، تاريخ الإطلاع: 2014/12/25 .

كما يوضح الجدول فإن معدل البطالة قد عرف تطورا كبيرا و ملحوظا طول الفترة (1994-2000) حيث انتقل من (24.4%) سنة 1994 إلى (28.3%) سنة 1995 ، و استمر في الارتفاع بعد هذا بشكل منتظم إلى أن بلغ ذروته سنة 2000 أين قدر بـ (29.8%) ما يدل على أن مشكلة البطالة أصبحت هيكلية في الجزائر ، و بالرغم من وجود عدة عوامل متداخلة ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة و التي نذكر من بينها عامل النمو الديمغرافي و الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 إلا أن سياسة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام تبقى أكثر

عامل ساهم في تعميق جذور هذه الظاهرة حيث تم تسريح عدد كبير من العمال خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 .

3- ارتفاع معدل الفقر

يدل الفقر على وجود أوضاع و ظروف معيشية لفئات اجتماعية معينة و هي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة ، بحيث يوصف الفقراء على أنهم أولئك الأشخاص الذين ليس بمقدورهم الحصول على السلع الأساسية التي تتكون من السكن ، الملابس و الغذاء إضافة إلى الحد الأدنى من الإحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية ، المواصلات و التعليم[1]، و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور كل من عدد الفقراء و معدل الفقر في الجزائر و هذا خلال الفترة (1995-2000) .

الجدول رقم (17): تطور مؤشر الفقر في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)

	1988	1995	2000
عتبة الفقر (دج سنويا للفرد)	2791	14827	19751
معدل الفقر (%)	8.1	14.1	12.1
عدد الفقراء	1885000	3986000	3719000

Source: commissariat à la planification et la prospective , **la pauvreté en Algerie 2000** , Septembre 2004 , p : 13 .

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (17) هو ارتفاع معدل الفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث انتقل من (8.1%) سنة 1988 إلى (14.1%) سنة 1995 و هذا راجع بطبيعة الحال إلى تزايد عدد الفقراء الذي قدر بـ 3986000 فقير في سنة 1995 كنتيجة لفشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال فترة التسعينات و التي ضربت بمختلف أوج الجانب الاجتماعي ، أما

[1]- حاج قويد قورين ، **ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية – البطالة التضخم** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 12 ، جوان 2014 ، ص: 17 .

بالنسبة لسنة 2000 فقد سجلت انخفاضا في نسبة الفقر التي قدرت بـ (12%) إلا أن هذا الإنخفاض يبقى ضعيف جدا ما يدل على أن الفقر بات يشكل موضوعا مقلقا بالنسبة للسلطات التي كان يجب عليها اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة للحد من عدد الفقراء في الجزائر ، و يعد هذا من بين الأسباب التي دفعت بها للتوجه نحو تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي .

الفرع الثالث: ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على مدى توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها ، فتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ما كان ليكون ممكنا لو لا وجود بعض الظروف التي ساعدت على الدخول في مثل هذه السياسة التوسعية .

1- ارتفاع أسعار المحروقات

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول و سعر الدولار الأمريكي ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1994-2003) و هي فترة كافية للإحاطة بظروف إعداد و تطبيق هذه السياسة .

الجدول رقم (18): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1997-2003)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
متوسط سعر البرميل (دولار أمريكي)	19.49	12.94	17.80	28.50	24.85	25.24	29.00

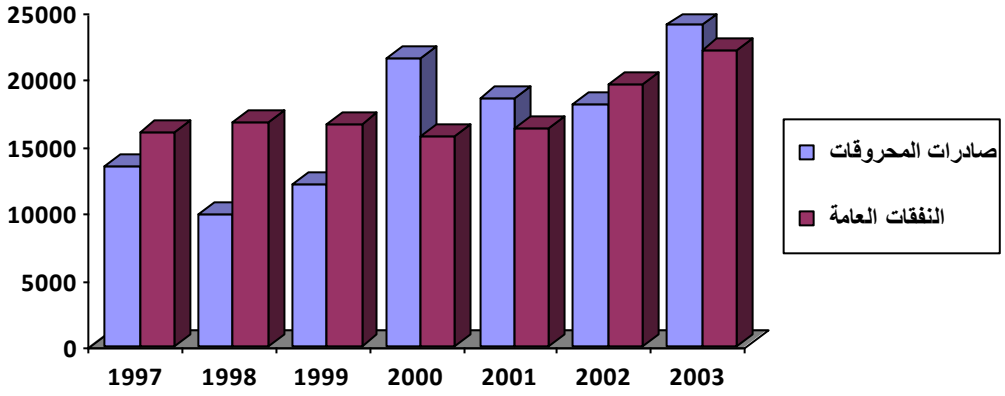
Source: Banque d'Algérie **, bulletins statistiques de la banque d'Algérie-statistiques monétaires (1964-2011) et statistiques de la balance des paiemants (1992-2011) , p: 86** disponible sur: http://www.bank-of-Algeria.dz , consulté le: 15/01/2015.

كما نوضح من خلال الشكل رقم (20) تطور كل من حجم الإنفاق العام بالموازاة مع تطور أسعار

البترول في الجزائر و هذا خلال الفترة (1997-2003) .

الشكل رقم (21): تطور كل من صادرات المحروقات و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2003)

الوحدة: (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام .

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (18) هو الإنتعاش الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات حيث عادت هذه الأخيرة إلى الإرتفاع بعد الإنهيار الكبير الذي شهدته انطلاقا من سنة 1986 فسعر البرميل من البترول الجزائري انتقل من 12.94 دولار أمريكي سنة 1998 إلى 29 دولار أمريكي سنة 2003 محققا بذلك زيادة قدرت نسبتها بـ (124.1%) .

من جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار المحروقات قد أثر إيجابا على صادرات المحروقات بشكل عام و على الجباية البترولية بشكل خاص ، و بما أن فترة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي قد تزامنت مع هذا التحسن في أسعار المحروقات فإن التوسع في الإنفاق الحكومي قد تمت تغطيته من خلال الفائض المتأتي من إيرادات الجباية البترولية و هو ما يفسر التزايد المطرد في حجم النفقات العامة الذي شهدته الفترة (1997-2003) حيث انتقلت قيمتها من 980 مليار دج سنة 1998 إلى 1711 مليار دج سنة 2003 ، و عليه يمكن القول أن ارتفاع أسعار البترول قد هيئ الظروف المناسبة التي ساعدت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي .

2- تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية

للإحاطة بالظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي سادت الجزائر أثناء الشروع في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و هذا خلال الفترة (1998-2000) .

الجدول رقم (19): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2000)

2000	1999	1998	
28.5	17.91	12.94	**سعر البرميل من البترول** (دولار أمريكي)
12.30	3.36	-0.91	**رصيد الميزان التجاري** (مليار دولار أمريكي)
7.57	-2.38	-1.47	**رصيد ميزان المدفوعات** (مليار دولار أمريكي)
25.26	28.31	30.47	**حجم المديونية** (مليار دولار أمريكي)
11.9	4.4	6.84	**احتاطي الصرف** (مليار دولار)
0.3	2.6	5.7	**معدل التضخم** (%)
75.5	66.5	58.7	**سعر الصرف**

Source: Banque d'Algérie **, 1/bulletins statistiques de la banque d'Algérie-statistiques monétaires (1964-2011) et statistiques de la balance des paiemants (1992-2011) ,** p: 86 , 2/ **Evolution de la dette extérieure de l'Algérie (1994-2004)** , p:01 , disponible sur: http://www.bank-of-Algeria.dz , consulté le: 15/01/2015.

يشير الجدول أعلاه إلى حدوث تحسن قد شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية و هذا راجع بطبيعة الحال إلى التحسن الذي شهدته أسعار المحروقات ، فرصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا في سنة 2000 قدر بـ 12.3 مليار دولار بعدما كان في حالة عجز سنة 1998 (-0.91 مليار دولار) و يفسر هذا التحسن بالزيادة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات ، ميزان المدفوعات أيضا حقق تطورا ملحوظا حيث انتقل رصيده من حالة العجز لسنتين متتاليتين (1998 ، 1999) ليحقق فائضا في سنة 2000 قدر بـ 7.75

مليار دولار و هو ما أثر إيجابا على احتياطي الصرف الذي ارتفع بنسبة 74% خلال الفترة (1998-2000) .

حجم المديونية هو الآخر عرف تحسنا حيث انخفض من 30.47 مليار دولار سنة 1998 إلى إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000 و هذا راجع إلى عملية إعادة الجدولة التي تم تبنيها لهذا الغرض ، أما عن معدل التضخم فقد شهد انخفاضا بنسبة 95% و هذا بين سنتي 1998 و 2000 و يعود الفضل في هذا الإنخفاض إلى السياسة النقدية الإنكماشية التي تبناها بنك الجزائر بشكل صارم خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية .

و عليه يمكن القول مما سبق أنه في ظل استعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية قامت الحكومة الجزائرية باستغلال هذه الظروف الاقتصادية المناسبة للتغلب على مشاكل الواقع المأساوي الذي كانت تشهده خاصة من الناحية الاجتماعية ، و هذا عبر تبنيها لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام .

المطلب الثاني: مضمون برامج سياسة الانعاش الاقتصادي

قبل الشروع في عرض محتوى برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي لابد لنا من الحديث عن مرحلة أساسية و مهمة و هي الفترة التمهيدية للبرامج التنموية (1999-2000) ، حيث سعت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة التمهيدية إلى إرساء قواعد الإنطلاق في التنمية المحلية عن طريق رسم خطة تنموية محلية اعتبرتها الحكومة بداية للتنمية الشاملة[1].

و قد جاءت خطة التنمية هذه في المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم (227-98) المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات تجهيز الدولة ، حيث أنه تم تحديد كل برنامج أو مخطط الأعمال

[1]- الأمين لباز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 88 .

و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين ، ضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية ، الرقي الاجتماعي و التهيئة العمرانية ، و تتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية **(PCD)** ، البرنامج القطاعي الغير ممركز **(PSD)** و البرنامج القطاعي الممركز **(PSC)** هذه البرامج هي بمثابة وسائل للعمل و لتسيير عمليات التجهيز و هي تتميز بطبيعتها اللامركزية باعتبار أنها تترك حرية المبادرة في اقتراح و اختيار المشاريع المحلية للبلديات و الولايات و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية و البرنامج القطاعي الغير ممركز[1].

فبالنسبة لـ **(PCD)** هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية فمحتوى هذا المخطط يشمل عادة التجهيزات الفلاحية و القاعدية ، تجهيزات الإنجاز و التجهيزات التجارية و يشترط فيه أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية ، و تنص المادة 86 من القانون رقم (90-08) على أنه يجب على البلدية أن تقوم بإعداد مخططاتها وتسهر على تنفيذها ، هذا و نشير إلى أن المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه[2].

و عن الـ **(PSD)** فهو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية الّتي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر أيضا على تنفيذه ، تحضير المخطط القطاعي للتنمية يتم عن طريق دراسة اقتراحات مشاريعه على مستوى المجلس الشعبي الولائي الذي يتولى مهمة المصادقة عليه بعد ذلك ، بعد هذا يتم إرسال

---

[1]- الأمين لباز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 88 .

[2]- مولود حواس و سامية بوعشاش ، **الجماعات المحلية و إشكالية التشغيل و التنمية المستدامة في الجزائر** الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 ، ص: 10 .

المخططات إلى الهيئة التقنية التي تقوم بدراسة الجوانب التقنية للمشاريع الذي تتضمنها هذه المخططات[1]، أما عن الـ **(PSC)** فتقوم بتسييره الوزارات .

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يسمى أيضا بالمخطط الثلاثي (2001-2004) و هو عبارة عن برنامج استثمارات عمومية جاء به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، و يعتبر أهم برنامج على الإطلاق خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار) ليصبح فيما بعد غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار) و هذا بعد إضافة مشاريع جديدة له و إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا[2]، و قد وجه هذا المبلغ بشكل أساسي إلى العمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى (الري النقل ، الهياكل القاعدية) ، تحسين الإطار المعيشي للسكان بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية ، و قد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 و تزامنت عملياته مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية .

1- خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي قام بالإعلان عنه رسميا رئيس الجمهورية يوم 26 أفريل 2001 خلال خطابه أمام إطارات الأمة بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة باختلافه عن البرامج و المخططات التي تم اعتمادها سابقا في النقاط التالية:[3]

- مدته محددة بدقة بداية و نهاية حيث أنه يبدأ في سنة 2001 و ينتهي في سنة 2004 أي أنـــه

---

[1]- مولود حواس و سامية بوعشاش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10 .

[2]- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 147 .

[3]- الأمين لباز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 90-91 .

يمتد على مدى ثلاث سنوات بخلاف بقية البرامج الغير محددة المدة ؛

- لا يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في فترة السبعينات كما أنه لا يتنافى في نفس الوقت مع فكرة الدخول في اقتصاد السوق و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ؛
- خصص لهذا البرنامج حساب تخصيص خاص تحت الرقم (302/108) يفتح في كتابات أمين الخزينة العمومية و أمناء الخزينة للولاية تحت عنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ؛
- تمويل الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتم من خلال حساب التخصيص رقم (302/108) في إطار الميزانيات العادية السنوية للجمهورية الجزائرية فهذا البرنامج ليس له ميزانية خاصة به بل تصرف تخصيصاته عن طريق الميزانية السنوية العاديــة ؛
- اعتمادات الدفع الخاصة بالمشاريع التي خصصت في إطار هذا البرنامج لا تلغى و لا تغلق في نهاية السنة بل تضاف إلى اعتمادات السنة المقبلة و لا يمكن تحويلها إلى مشروع آخر في السنة الموالية و هو يختلف في هذا عن البرامج السابقة .

2- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر البطالة و عدم التوازن الجهوي في الوطن ، و هي تتمثل عموما فيما يلي:

- الحد من ظاهرة الفقر و تحسين الإطار المعيشي للسكان ؛
- خلق مناصب عمل جديدة و الحد من ظاهرة البطالة ؛
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية ؛

- دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ؛
- تقوية الخدمات العمومية و تنمية الموارد البشرية ؛
- دفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا .

و نشير إلى أن هناك مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها اختيار العمليات و المشاريع التي يتم إدراجها ضمن هذا البرنامج ، و تتمثل هذه المعايير في النقاط التالية:[1]

- اختتام العمليات و المشاريع الجازي إنجازها ؛
- التركيز على المشاريع و العمليات الخاصة بتأهيل و صيانة الهياكل القاعدية ؛
- اختيار المشاريع التي بالإمكان إنجازها بالاعتماد على القدرات و الإمكانيات المحلية ؛
- اختيار العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و الجاهزة للشروع فيها ؛
- اختيار المشاريع التي وصلت إلى مرحلة النضوج (الإنتهاء من جميع الدراسات الخاصة بالمشروع) .

أما فيما يتعلق بمنح المشاريع فقد أعطيت الأولوية للمؤسسات المحلية العمومية أو الخاصة بحيث تؤدي استفادة هذه المؤسسات من مشاريع البرنامج إلى استغلال القدرات المعطلة فيها المؤسسات و بالتالي رفع نسبة الاستثمار و العمالة .

3- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و الذي خصص له مبدئيا مبلغ مالي قدره 525 مليار دج كما أشرنا إليه سابقا 16023 مشروع تم توزيعها على مختلف القطاعات كما هو موضح في الجدول رقم (20) .

---

[1]- ياسمينة زرنوخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 179-180 .

الجدول رقم (20): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	عدد المشاريع
الري ، الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران ، الأشغال العمومية	4316
تربية ، تكوين مهني ، تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة ، بيئة ، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ، دراسات ميدانية	200
المجموع	**16023**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حتى 2005/01/10** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/24 .

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى 4 محاور رئيسية ، كل محور يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية ، و الجدول الموالي يوضح التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج .

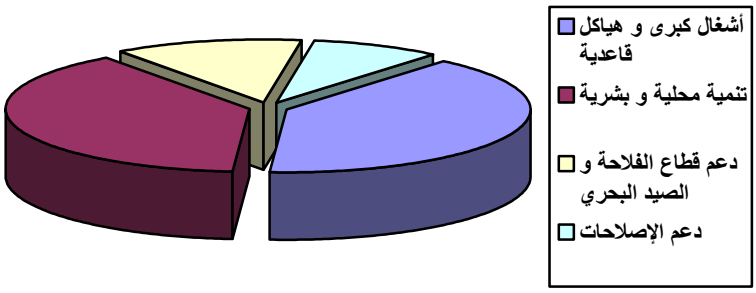
الجدول رقم (21): التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	**210.5**
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.6	6.5	**204.5**
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	**65.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	**45.0**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2001** ، ص: 87 .

كما نوضح أيضا من خلال الشكل الموالي التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

الشكل رقم (22): التوزيع القطاعي للغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 21 .

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه و معطيات الجدول رقم (21) أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد حظي بأعلى نسبة من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج و هي نسبة تزيد عن (40%) ما يدل على حرص الحكومة على تدارك العجز و التأخر الذي يشهده هذا القطاع بالإضافة إلى سعيها إلى استغلاله في التقليص من حجم البطالة نظرا لقدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة و تحفيز الاستثمار بنوعيه العام و الخاص ، يليه قطاع التنمية المحلية و البشرية الذي حظي أيضا بنسبة معتبرة من البرنامج تقدر بـ (38.8%) و تسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة ، أما عن قطاع الفلاحة و الصيد البحري فكانت حصيلته ضئيلة من البرنامج قدرت بنسبة (12.4%) جاءت في شكل دعم للبرنامج الخاص الذي استفاد منه القطاع ابتداءا من سنة 2000 (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية – **PNDA**–) ، أما عن دعم

الإصلاحات فقد خصصت له نسبة (8.6%) موجهة أساسا لتمويل السياسات و الإجراءات المصاحبة للبرنامج .

و من الملاحظ أيضا أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج قد تركز في السنتين الأولتين (2001 ، 2002) و هذا رغبة من الحكومة في تسريع وتيرة إنجاز مشاريع البرنامج من أجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة التي كانت سائدة في أقرب وقت ممكن .

3-1/ محتوى برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

نال هذا البرنامج الأهمية الأكبر من خلال تخصيصه بأعلى حصة قدرت بـ 210.5 مليار دج و يوضح الجدول الموالي التوزيع القطاعي لبرنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية .

الجدول رقم (22): القطاعات المستفيدة من برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
1/ تجهيزات الهياكل	**60.5**	**53**	**29.4**	-	**142.9**
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	-	31.3
منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	-	54.6
أشغال عمومية	67.4	16.6	6.6	-	90.34
اتصالات	10		-	-	10
تهيئة مدينة بوقزول	1.7		-	-	1.7
2/ تنمية المناطق الريفية	**13.1**	**13.2**	**5.7**	-	**32**
فلاحة	1.7	3.2	4.2	-	9.1
بيئة	3.6	1.0	1.5	-	6.1
طاقة	7.8	9.0	-	-	16.8
3/ السكن و العمران	**27.1**	**4.0**	**2.5**	**2.0**	**35.6**
السكن الحضري و الريفي	25.1	-	-	-	25.1
تهيئة الأحياء السكنية	2.0	4.0	2.5	2.0	10.5
المجموع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

حيث نلاحظ أن حصة هذا البرنامج قد تم توزيعها على ثلاثة قطاعات رئيسية و هي تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج ، تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج و أخيرا السكن و العمران بقيمة 35.6 مليار دج ، و تهدف السلطات من خلال التركيز عليه إلى تحقيق النقاط التالية:[1]

- تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن و تحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف و بالخصوص سكان المناطق الجبلية ، الهضاب العليا و المناطق الجنوبية ؛
- ترقية و تطوير مناطق الوطن عن طريق إنشاء و تجهيز الهياكل و المنشآت القاعدية .

كما تهدف من خلال هذا البرنامج أيضا إلى المساهمة في عملية التشغيل فقطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية له قدرة كبيرة على استيعاب اليد العاملة و تشجيع الاستثمار ، و الجدول الموالي يوضح فرص العمل المتوقع استحداثها من خلال مختلف العمليات التي يتضمنها هذا البرنامج .

الجدول رقم (23): مناصب العمل المتوقع إنشاؤها من برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

القطاع	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	–	100000	**100000**
السكن و العمران	60000	10000	**70000**
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	**16300**
أشغال عمومية	40000	2000	**42000**
باقي القطاعات	1500	19000	**20500**
المجموع	**102800**	**146000**	**148800**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

[1]- مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

فهذا البرنامج كما يبين الجدول رقم (23) مرشح لاستحداث 148800 منصب عمل منها 102800 منصب دائم .

3-2/ محتوى برنامج التنمية المحلية و البشرية

جانب التنمية المحلية و البشرية أيضا حظي باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية و يتضمن هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ 204.5 مليار دج ثلاث محاور رئيسية و هي التنمية المحلية التشغيل و الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية .

3-2-1/ التنمية المحلية

لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ، تلبية احتياجاتهم و تحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم تم تخصيص مبلغ 97 مليار دج لجانب التنمية المحلية و الجدول رقم (24) يوضح القطاعات الفرعية المستفيدة من هذا البرنامج .

الجدول رقم (24): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4.0	13.0	16.5	-	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
البريد و المواصلات	-	8.5	6.0	-	14.5
أشغال عمومية	13.0	-	-	-	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	-	16.9
المجموع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**0**	**97.0**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

هذا البرنامج كما يبين الشكل أعلاه يتم تنفيذه بالتركيز على المخططات البلدية للتنمية و التي توجه

مشاريعها نحو تشجيع عملية التنمية المحلية عبر التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى كامل التراب الوطني ، و يوضح الجدول رقم (25) مناصب العمل التي ينتظر أن يستحدثها برنامج التنمية المحلية .

الجدول رقم (25): مناصب الشغل المتوقع إحداثها من برنامج التنمية المحلية

القطاع	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات	-	20000	**20000**
بيئة	6000	16000	**22000**
ري	900	1350	**2250**
البريد و المواصلات	3000	3500	**6500**
المجموع	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

حيث نلاحظ أن برنامج التنمية المحلية يتوقع منه استحداث 50750 منصب عمل 9900 منها دائمة .

3-2-2/ التشغيل و الحماية الاجتماعية

خصص له مبلغ 17 مليار دج و تهدف الحكومة من خلاله إلى التخفيض من مستوى البطالة و الحد من آثارها على فئات معينة من خلال ما يلي:[1]

- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي و تطويرها عن طريق منحها قروض مصغرة ؛
- تمويل المشاريع ذات المنفعة العامة و ذات الكثافة العالية من عنصر العمل عن طريق دعـــــم

[1]- نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية (دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 112-113 .

الوكالة الوطنية للتشغيل ؛

- التكفل بفئة المعوقين ، العجزة و المحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات التي تتكفل بهم .

و نوضح من خلال الجدول الموالي مختلف العمليات التي يتضمنها برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية و المبالغ المالية المخصصة لها .

الجدول رقم (26): العمليات الخاصة ببرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية

الوحدة: مليار دج

طبيعة العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	**9.3**
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	**7.7**
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

هذه العمليات من المنتظر أن تخلق تقريبا 70000 منصب عمل جديد بمعدل 22000 منصب عمل سنويا .

3-2-3/ تنمية الموارد البشرية

برنامج تنمية الموارد البشرية خصصت له الحكومة الجزائرية مبلغ 90.2 مليار دج و هو يهدف إلى تحسين مختلف مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاعات التربية التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي ، الصحة العمومية ، الشباب و الرياضة الثقافة و الاتصال و الشؤون الدينية ، حيث أن هذه الهياكل الجديدة من شأنها أن تحسن من نوعية حياة أفراد المجتمع بالإضافة إلى إعطاء الفرصة لعدد أكبر من المواطنين للإستفادة من الخدمات

التي تقدمها هذه القطاعات ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي التوزيع السنوي للمبلغ المالي المخصص لهذا البرنامج على مختلف القطاعات بالإضافة إلى المساهمة المتوقعة لكل قطاع في استحداث مناصب شغل .

الجدول رقم (27): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	مناصب العمل المتوقعة (منصب عمل)
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95	1000
التكوين المهني	4.4	3.1-	2.1	-	9.5	630
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9.4	6.58	-	33.98	10700
الصحة و السكان	2.8	4.65	0.35	-	7.8	1000
الشباب و الرياضة	1.425	2.25	-	-	3.675	190
الاتصال و الثقافة	4.5	-	-	3.5	8	160
الشؤون الدينية	0.15	1.0	-	-	1.15	-
المجموع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**	**13680**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

كما يبين الجدول أعلاه فإن جانب تنمية الموارد البشرية يتوقع منه استحداث 13680 منصب عمل أغلب هذه المناصب أي ما نسبته (78%) مصدرها قطاع التعليم العالي و البحث العلمي أما باقي القطاعات فيتوقع أن تكون مساهمتها ضئيلة في التشغيل .

3-3/ محتوى برنامج دعم الفلاحة و الصيد البحري

هذا البرنامج يتضمن محورين أساسيين الفلاحة و الصيد البحري ، فبالنسبة لبرنامج الفلاحة خصص له مبلغ 55.9 مليار دج و هو بمثابة برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

الذي شـــرع في تنفيذه ابتداء من سبتمبر من سنة 2000 كما أشرنا إليه سابقا ، و قد وزعت المبالغ المرصودة لهذا البرنامج على ثلاثة صناديق رئيسية كما يلي:

الجدول رقم (28): توزيع موارد القطاع الفلاحي على الصناديق الفلاحية

الوحدة: مليار دج

الصندوق	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12.0	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0.07	0.07	0.07	-	0.2
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	-	1.14	1.14	-	2.28
المجموع	**7.57**	**16.3**	**20.0**	**12.0**	**55.9**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

هذه الصناديق تم إنشاؤها بغرض تمويل مجموعة من العمليات و المشاريع التي يتضمنها قطاع الفلاحة و هي تهدف إلى تنشيط هذا القطاع الاستراتيجي ، ضمان مساهمة أكبر له في تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير مناصب عمل[1]، و تتمثل هذه العمليات في:[2]

- حماية السهول و الأراضي المعرضة لخطر الإنجراف ؛
- حماية المناطق السهبية من التصحر ؛
- دعم إنتاج الحبوب و الحليب ؛
- توسيع نسبة الأراضي المسقية و دعم عملية تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية .

---

[1]- نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية (دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 114-115 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

هذا و يتوقع أن يقوم برنامج الفلاحة باستحداث 330000 منصب عمل 230000 منها ينتظر توفيرها من العمليات الخاصة بالتوسيع و التحويل الفلاحي أما باقي المناصب فينتظر توفيرها من العمليات الخاصة بحماية السهول و الأحواض المائية .

أما بالنسبة للصيد البحري فقد استفاد من مبلغ مالي قدره 9.5 مليار دج وزع سنويا كما يلي:

الجدول رقم (29): التوزيع السنوي للبرنامج الخاص بالصيد البحري

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبلغ	9.5	3.0	3.9	2.5	**9.5**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

عمليات قطاع الصيد البحري تمول عن طريق الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري و تربية المائيات و هي تهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تنمية الصيد البحري و تربية المائيات ؛
- إنشاء مناصب عمل دائمة مباشرة و غير مباشرة ؛
- تحديث و تطوير تجهيزات الصيد البحري ؛
- حماية البيئة البحرية و تشجيع الصادرات في هذا القطاع .

3-4/ محتوى برنامج دعم الإصلاحات الاقتصادية

لقد أرفقت الحكومة الجزائرية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعدة سياسات قصد توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تحقيق الأهداف العريضة التي وضع من أجلها هذا البرنامج ، هـــــذه

[1]- نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية (دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 115 .

السياسات عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي يتطلب بعضها تنفيذا استعجاليا و تمويلا فوريا على حساب الخزينة العمومية ، و للإطلاع على محتوى هذه الإصلاحات التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج نستعرض الجدول الموالي الذي يتضمن أيضا التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لهذه الإصلاحات .

الجدول رقم (30): العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات الاقتصادية

الوحدة: مليار دج

العملية	2001	2002	2003	2004	المجموع
تحديث و تطوير الإدارة الضريبية	0.2	2.5	7.5	9.8	**20**
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	**2**
الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	**2**
وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	-	-	**0.08**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

هذه الإصلاحات من شأنها أن تقدم الدعم المطلوب للمؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من استئناف نشاطها على المستوى المطلوب و الملائم لإمكانياتها الإنتاجية و حتى تتمكن أيضا من تحقيق المردودية المرتفعة التي ينتظر منها بلوغها .

4- الآثار المتوقعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل

يظهر لنا من خلال العرض الذي قمنا به سابقا حول محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أن هناك توجه واضح في هذا البرنامج نحو التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة من أجل خلق ديناميكية في سوق العمل ، و هو ما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع تنبؤات إحصائية لمناصب العمل التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة هذا

البرنامج و التي سنقوم باستعراضها بشئ من التفصيل من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): مناصب العمل المتوقع استحداثها من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	إجمالي المناصب
الفلاحة	–	330000	330000
الصيد و الموارد البحرية	100000	–	100000
التنمية المحلية	9900	40850	50750
السكن و العمران	60000	10000	70000
هياكل السكك الحديدية	1300	15000	16300
الأشغال العمومية	40000	2000	42000
البيئة	–	10000	10000
الطاقة	200	5000	5200
الاتصالات	300	1000	1300
مشروع بوغزول	1000	3000	4000
التربية	1000	–	1000
التكوين المهني	630	–	630
التعليم العالي	7560	–	7560
البحث العلمي	3140	–	3140
الصحة و السكان	1000	–	1000
الشباب و الرياضة	190	–	190
الاتصال و الثقافة	80	–	80
الوكالة الوطنية للتشغيل	–	–	–
أشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة	70000	–	70000
القرض المصغر	–	–	–
باقي النشاطات الاجتماعية	–	–	–
دعم الإصلاحات	–	–	–
الباقي	–	–	–
المجموع	**296300**	**416850**	**713150**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12 .

لقد لوحظ أن نسبة (90%) من الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قـــد

وجه لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة لعملية التشغيل أما النسبة المتبقية من هذا الغلاف و التي تقدر بـ (10%) فقد وجهت لتعزيز السياسات التشغيلية ، حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على مبلغ 0.3 مليار دج لتعزيز مختلف هياكلها كما تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل[1].

من جهة أخرى حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص و الصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل من خلال تعزيز مختلف الهياكل القديمة لها ، و في هذا الإطار تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة على مبلغ 9 مليار دج بهدف تعميمه في مختلف مناطق الوطن التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة[2].

و بشكل عام يتوقع من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما هو موضح في الجدول أعلاه استحداث 713150 منصب عمل ، (41.5%) منها هي عبارة عن مناصب دائمة أي ما يعادل 296300 منصب عمل ، و أغلب هذه المناصب و بالتحديد نسبة (60%) مصدرها قطاع الفلاحة و الصيد البحري .

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و في ظل وجود الوفرة المالية الناتجة عن استمرار انتعاش أسعار المحروقات أقرت الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 هذا البرنامج الذي يسمى أيضا بالمخطط الرباعي ، و هو عبارة عن برنامج استثمارات عمومية قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات

---

[1]- عبد الرحمان تومي و سعيدة تلخوخ ، **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ، جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 ، ص ص: 4-5 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

البرنامج السابق و مختلف البرامج الإضافية لينتهي عند اختتامه في نهاية سنة 2009 بغلاف مالي قدر بـ 9.680 مليار دينار أي ما يعادل 130مليار دولار .

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تتميز أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو عن أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في كونها مقيدة بأرقام محددة كما أنها مقيدة أيضا بآجال ترتبط بعمر البرنامج ، و يمكن إيجاز هذه الأهداف في النقاط التالية:[1]

- الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن (5%) طوال المرحلة و هذا الالتزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة ؛
- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة ؛
- توفير مليوني منصب شغل جديد نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي و النصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة ؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية ، الاجتماعية ، الثقافية ، الطاقوية و الهياكل القاعدية التي ستساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان ؛
- انتهاج سياسات جديدة فيما يتعلق بترقية الشراكة و الخوصصة مع مواصلة التكييف المالي و الاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل مع هذه الفضاءات .

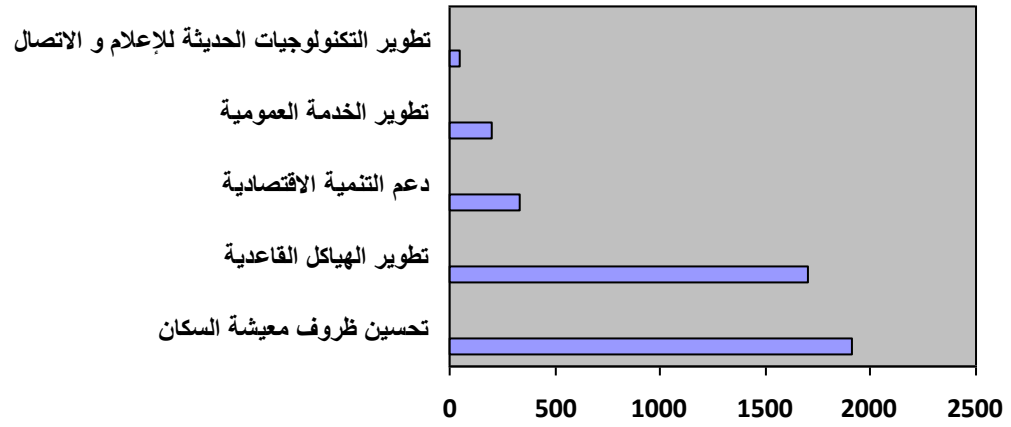
2- محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لتوضيح محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نستعرض الشكل الموالي مع العلم أن البرنامج لوحده خصص له مبلغ أولي قدر بـ 4202.7 مليار دينار .

---

[1]- عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع و الآفاق)** ، دار الخلدونية ، الجزائر 2011 ، ص ص: 245-246 .

الشكل رقم (23): محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

كما نبين من خلال الجدول الموالي توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج عبر مختلف المحاور .

الجدول رقم (32): محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المحور	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

ركزت الحكومة في هذا البرنامج على المشاريع التي لها بعد اجتماعي في المقام الأول يليها البعد الاقتصادي و هذا عكس ما تم اعتماده في البرنامج الأول ، و قد تم تقسيمه إلى خمس محاور في شكل برامج فرعية كما هو مبين في الشكل أعلاه مع التركيز على محورين أساسيين ، الأول هو

محور تحسين ظروف معيشة السكان الذي استفاد من أعلى نسبة من إجمالي الغلاف المالي المخصص حيث تم فيه التركيز على تحسين ظروف معيشة السكان ، أما الثاني فهو برنامج تطوير الهياكل القاعدية الذي سعت الحكومة من خلاله إلى تحديث و تطوير البنى التحتية التي تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا و هذا تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه سابقا في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

2-1/ محتوى برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

رصد لهذا الجانب نسبة (45.5%) من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي مختلف القطاعات التي تمكنت من الاستفادة من هذا البرنامج .

الجدول رقم (33): مكونات برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

القطاع	المبلغ (مليار دج)
السكن	555.0
التعليم العالي	141.0
التربية الوطنية	200.0
التكوين المهني	58.0
الصحة العمومية	86.0
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127.0
الشباب و الرياضة	60.0
الثقافة	16.0
التزويد بالكهرباء و الغاز	65.0
أعمال التضامن الوطني	95.0
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19.1
إنجاز منشآت للعبادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4
المخططات البلدية للتنمية	200

تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب العليا	150
المجموع	**1908.5**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

كما يبين الجدول أعلاه فإن القطاعات التي استفادت من هذا البرنامج هي تلك القطاعات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان من خلال توفير السكن ، تجهيز المدارس و المطاعم الإضافية ، تأهيل المرافق الصحية ، الرياضية و الثقافية بالإضافة إلى تنمية الهضاب العليا و المناطق الريفية .

2-2/ محتوى برنامج تطوير الهياكل القاعدية

اتجهت السلطات الرسمية إلى تخصيص حوالي 1703.1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية أي ما يعادل نسبة (40.5%) من إجمالي المبلغ المرصود للبرنامج ، و هو ما يعكس مدى الإهتمام الذي توليه السلطات لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في دعم عمليات الاستثمار و الإنتاج .

و قد تم توزيع هذا المبلغ على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): مكونات برنامج تطوير الهياكل القاعدية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
النقل	700.0
الأشغال العمومية	600.0
الماء (التحويلات و السدود)	393.0
تهيئة الإقليم	10.1

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن قطاع النقل يأتي في صدارة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت القاعدية و هو يتضمن تطوير خطوط السكك الحديدية و إنشاء خطوط أخرى جديدة إنشاء مترو الجزائر ، بناء 3 مطارات جديدة بالإضافة إلى إنجاز عدد معتبر من محطات النقل و محطات النقل الحضري على مستوى عدد من الولايات[1].

و بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فهو لا يقل أهمية عن قطاع النقل و يتضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية ، صيانة 7000 كلم من الطرق و إنجاز 145 منشأة فنية ، أما عن قطاع الماء فيتضمن هذا الأخير إنشاء 8 سدود و 8 محطات تصفية[2].

2-3/ محتوى برنامج دعم التنمية الاقتصادية

استفاد هذا البرنامج من مبلغ مالي قدره 337.2 مليار دج و قد تم توزيعه على ستة قطاعات رئيسية و يوضح الجدول الموالي نصيب كل قطاع من هذه القطاعات من إجمالي الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية .

الجدول رقم (35): مكونات برنامج دعم التنمية الاقتصادية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
الفلاحة و التنمية الريفية	300
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12.0
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4.0

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

[1]- مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)** ، رسالة ماجستير ، فرع إدارة الأعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 01 ، 2014/2013 ، ص: 153 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاعات التي استفادت من برنامج التنمية الاقتصادية هي تلك القطاعات التي لها القدرة على خلق قيمة مضافة تساهم من خلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة و المنتظر بلوغها من طرف السلطات ، و يأتي على رأس هذه القطاعات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية الذي خصصت له أكبر حصة من هذا البرنامج (300 مليار دج) و هذا حرصا من الحكومة الجزائرية على تدعيم سياسات التجديد الفلاحي و الريفي و استراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت في تحقيقها ابتداء من سنة 2000 .

2-4/ محتوى برنامج تطوير الخدمة العمومية

خصص لها مبلغ 203.9 مليار دج تم توزيعها على كل من قطاع العدالة ، قطاع الداخلية قطاع المالية ، قطاع التجارة ، قطاع البريد و التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال بالإضافة إلى قطاعات أخرى للدولة ، و نوضح من خلال الجدول الموالي التوزيع المادي لهذا البرنامج على مختلف هذه القطاعات .

الجدول رقم (36): مكونات برنامج تطوير الخدمة العمومية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
العدالة	34.0
الداخلية	64.0
المالية	65.0
التجارة	2.0
البريد و التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	16.3
قطاعات أخرى للدولة	22.6

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/30 .

و نشير إلى أن الهدف من هذا البرنامج هو تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف

التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات[1]، كما أن الهدف منه أيضا هو تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة و جعلها في مستوى تطلعات المواطنين .

2-5/ محتوى برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال

رصد لهذا البرنامج مبلغ قدره 50 مليار دج ما يمثل نسبة (1.1%) من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

و تجدر بنا الإشارة إلى أن الفترة (2005-2009) تضمنت أيضا إطلاق السلطات الرسمية لبرنامجين تكميليين ، الأول هو البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب و هو عبارة هن برنامج استثمارات عمومية يهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان و تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق الجنوب ، هذا البرنامج يغطي زمنيا الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 أما جغرافيا فهو يستهدف كل من ولاية أدرار ، الأغواط ، بسكرة ، بشار ، تمنراست ، ورقلة ، إليزي الوادي ، تندوف و غرداية و قد تجاوزت المخصصات الأولية المقررة لهذا البرنامج قيمة 380 مليار دج[2].

أما بالنسبة للبرنامج الثاني فقد أطلق عليه إسم البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا و هو أيضا برنامج استثمارات عمومية يهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا كما يهدف أيضا إلى تأهيل هذه المناطق حتى تكون قادرة على استقطاب الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار لخصائص هذه المناطق جغرافيا و مناخيا ، هذا البرنامج يغطي الفترة (2006-2009) و قد خصص له غلاف مالي قدره 620 مليار دج .

---

[1]- مختار عصماني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 154 .

[2]- الطيب بتة ، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)** ، رسالة ماجستير ، تخصص العولمة و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 03 ، 2013/2012 ص: 145 .

3- الآثار المتوقعة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على التشغيل

يمكن استخلاص هذه الآثار من خلال الإلتزام الرئاسي الذي ورد حول البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، حيث تم الإقرار بأن هذا البرنامج يسعى إلى كسب رهانين أساسيين أولهما يتعلق بإنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة أما ثانيهما فهو يتعلق بتخفيض معدلات البطالة لتستقر في حدود (9%) بحلول سنة 2010[1].

و عموما يتوقع من البرنامج التكميلي لدعم النمو استحداث مليوني منصب عمل ، نصفها يتم توفيرها عن طريق المتعاملين الاقتصاديين أما النصف المتبقي فيتم توفيره من خلال مختلف البرامج التي تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة .

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

و يسمى أيضا بالمخطط الخماسي الثاني خصص له غلاف مالي إجمالي قدر بـ 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق[2] و قد تم فيه التركيز على جانبين أساسيين ، الجانب الأول يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9680 مليار دينار أما الجانب الثاني فهو يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار .

1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي

أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي تماثل أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو من حيث كونها جاءت مقيدة بأرقام ، و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[3]

- إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل جديد ؛

---

[1]- عبد الرحمان تومي و سعيدة تلخوخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 5 .

[2]- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 147 .

[3]- مختار عصماني ، مرجع سبق ذكره ، ص: 170 .

- إنجاز 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 مكان للإيواء بالنسبة لقطاع التعليم العالي ؛
- إنعاش و تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية ، إنشاء و تحديث 80 منطقة صناعية بالإضافة إلى تعزيز قدرات التقييس الصناعي ؛
- دعم و تحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي و إعادة الإعتبار للغطاء النباتي و توسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي ؛

استكمال ، تحديث ، ترميم و إنجاز ما لا يقل عن 12030 كلم من الطرقات بما في ذلك الطريق السيار شرق– غرب ، إضافة إلى تحديث و إنجاز حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري تدعيم 25 ميناء آخر و تعزيز 3 مطارات ؛

- إنجاز أكثر من 3100 إبتدائية ، 1100 إكمالية و 840 ثانوية بالنسبة لقطاع التربية .

2- محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي

يتضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي استكمال المشاريع الموجودة و التي هي قيد الإنجاز بالإضافة إلى القيام بمشاريع جديدة ، و لمعرفة محتوى و مضمون هذا البرنامج نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): مكونات برنامج توطيد النمو الاقتصادي

المحور	المبلغ (مليار دج)
تنمية بشرية	10122.0
منشآت أساسية	6448.0
تحسين الخدمة العمومية	1666.0
تنمية اقتصادية	2368.0
مكافحة البطالة	360.0
البحث العلمي و التكنولوجيات الحديثة للاتصال	250.0
المجموع	**21214**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة** ، أكتوبر 2010 ص ص: 86-88 ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/12 .

أهم ما ميز هذا البرنامج هو إعطاء أهمية كبيرة للتنمية البشرية التي خصص لها تقريبا نصف القيمة الإجمالية للبرنامج (49.6%) كما هو مبين في الجدول رقم (36) ، يليها قطاع المنشآت الأساسية الذي حظي بنسبة (31.59%) بهدف مواصلة عملية تحسين البنية التحتية التي شرع في تحسينها سابقا في إطار البرنامجين السابقين ، كما تميز هذا البرنامج أيضا بتخصيص قيمة مالية لمكافحة البطالة .

2-1/ محتوى برنامج التنمية البشرية

اعتبرت الركيزة الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي و لمعرفة مختلف القطاعات المستفيدة من هذا برنامج التنمية البشرية نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (38): مكونات برنامج التنمية البشرية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التربية ، التعليم العالي و التكوين المهني	1898
السكن	3700
الصحة	619
الري	2000
الشباب و الرياضة	1130
العدالة	379
قطاعات أخرى	379
المجموع	**10122**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة** ، أكتوبر 2010 ، متاح على: http://www.cg.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/12 .

تم التركيز في برنامج التنمية البشرية على مختلف القطاعات التي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان استكمالا لما جاءت به البرامج السابقة ، و قد استفاد قطاع السكن من أعلى نسبة من هذا البرنامج (36.5%) تم استغلالها في تأهيل النسيج الحضري و إنجاز مليوني وحدة سكنية ، قطاع

الري أيضا استفاد من حصة معتبرة من هذا البرنامج قدرت بـ 2000 مليار دج و أهم المشاريع في هذا الإطار تتمثل في الرفع من نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب لتبلغ (98%) بحلول سنة 2014 ، كما نذكر أيضا قطاع الصحة الذي استفاد من مبلغ 619 مليار دج على أن يتم من خلاله إنجاز 172 مستشفى ، 45 مركبا صحيا متخصصا ، 377 عيادة متعددة الخدمات 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي .

2-2/ محتوى برنامج المنشآت الأساسية

خصص له مبلغ 310 مليار دج و هذا من أجل مواصلة تحديث و توسيع شبكة الطرقات بالإضافة إلى زيادة قدرات الموانئ و المطارات .

2-3/ محتوى برنامج الخدمة العمومية

خصصت له نسبة ضئيلة من إجمالي برنامج توطيد النمو (8.16%) و هذا لأن برنامج تحسين الخدمة العمومية يتعلق بجانب التسيير فقط ، و الهدف منه هو تحسين إمكانيات الجماعات المحلية ، العدالة ، المؤسسات المالية ، قطاع العمل و قطاع التجارة[1].

2-4/ محتوى برنامج التنمية الاقتصادية

استفاد هذا البرنامج من حصة معتبرة نوعا ما من إجمالي الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي (2010-2014) و قد تضمن القيام بما يلي:[2]

- رصد أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج و مشاريع دعم التنمية الفلاحية و الريفية ؛
- تخصيص مبلغ 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق

---

[1]- أحمد ضيف و إبراهيم بلقلة ، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو على التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 ، ص: 12 .

[2]- الطيب بتة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 151 .

صناعية ، الدعم العمومي لتأهيل المؤسسات و تيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج ؛

- دعم التنمية الصناعية التي ستستهلك مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء ، تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية .

2-5/ محتوى برنامج مكافحة البطالة

برنامج توطيد النمو الاقتصادي لم يغفل البطالة حيث سخرت السلطات ما قيمته 360 مليار دج من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج لمكافحة البطالة عن طريق تأطير سوق العمل مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ، دعم عمليات إنشاء المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى دعم التشغيل المؤقت ، و قد تم توزيع برنامج مكافحة البطالة ماديا كما يلي:[1]

- 150 مليار دج موجهة لإدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني في إطار برامج التكوين و التأهيل ؛
- 80 مليار دج موجهة لدعم استحداث المؤسسات و النشاطات المصغرة ؛
- 130 مليار دج موجهة لدعم التشغيل المؤقت .

2-6/ محتوى برنامج البحث العلمي و التكنولوجيات الحديثة للاتصال

رصد لهذا الجانب غلاف مالي قدره 250 مليار دج لدعم البحث العلمي و تعميم التعليم و الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم و في المرافق العمومية[2].

---

[1]- عبد الرحمان تومي و سعيدة تلخوخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 6 .

[2]- الطيب بتة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 153 .

3- الآثار المتوقعة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي على التشغيل

على خلاف البرامج الأخرى (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو) فقد تضمن هذا البرنامج غلاف مالي وجه خصيصا لمكافحة البطالة حيث تم رصد 360 مليار دج من أجل مرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي و التكوين المهني ، دعم استحداث المنشآت المصغرة و دعم التشغيل المؤقت كما تمت الإشارة إليه سابقا ، و يتوقع من هذه البرامج العمومية لدعم التشغيل أن تقوم باستحداث 1500000 منصب عمل جديد توزع حسب مصدرها كما يلي:[1]

- متوسط استحداث سنوي قدره 100000 منصب عمل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المصغرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **(CNAC)** ؛
- تنصيب 300000 طالب عمل سنويا و هذا في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني **(DAIP)** .

أما باقي التوظيفات التي يتم توفيرها في إطار تنفيذ هذا البرنامج الخماسي فينتظر أن يصل عددها إلى 1500000 منصب عمل جديد ، و عليه يمكن القول أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يتوقع منه أن يستحدث 3 ملايين منصب عمل جديد .

المطلب الثالث: سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

إن المتتبع لسياسة التشغيل المعتمدة من قبل السلطات الجزائرية خلال الفترة (1999-2014) يمكن أن يلاحظ أنها تشكل استمرار للسياسة التي تم اعتمادها سابقا خلال الفترة (1990-1998) لكن مع وجود بعض التغييرات التي تم إحداثها من خلال استبدال بعض الأجهزة بأجهزة أخرى جديدة بديلة لها ، ظهور أجهزة و برامج جديدة تماما لدعم التشغيل لم تكن موجودة من قـــبـــــل

[1]- عبد الرحمان تومي و سعيدة تلخوخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 6 .

أو يمكن فقط إحداث بعض التعديلات في مهام بعض الأجهزة أو في شروط الاستفادة منها ، دون أن ننسى أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) تشكل جزءا أساسيا من السياسة العامة للتشغيل خلال هذه الفترة .

الفرع الأول: المصالح العمومية للتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

أبقت الحكومة الجزائرية على نفس الهيكل السابق للمصالح العمومية للتشغيل بمعنى وجود وزارة للعمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، وجود المديرية الولائية للتشغيل و التكوين بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل التي أوكلت لها مهمة تسيير جهاز جديد بالتنسيق مع مديرية التشغيل للولاية ، هذا الجهاز الجديد أطلق عليه إسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني **(DAIP)** الذي تم استحداثه في سنة 2008 بموجب المرسوم التنفيذي رقم (128-08) المؤرخ في أفريل 2008 و هو يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة ، و تتخذ عقود الإدماج في هذا الإطار الأشكال التالية:[1]

- عقود إدماج حاملي الشهادات **(CID):** هذه العقود موجهة للشباب حاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين ، الأجور بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية 15000 دج و بالنسبة للتقنيين الساميين 10000 دج .
- عقود الإدماج المهني **(CIP):** هذا النوع من العقود موجه للشباب خريجي التعليم الثانوي و مراكز التكوين المهني حيث أنهم يحصلون على أجر قدره 8000 دج .
- عقود تكوين- إدماج **(CFI):** هذه العقود خاصة بالشباب الذين هم بدون تأهيل و لا تكوين حيث أنهم يتحصلون على أجرة شهرية قيمتها 12000 دج عند إدماجهم في الورشات المبادر بها مـــن

[1]- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، **التشغيل (السياسة و التشريع)** ، متاح على: http://www.mtess.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/01 .

طرف القطاعات و البلديات ، تساهم الدولة بـ 6000 دج من هذا الأجر أما الباقي فيدفعه المستخدم ، أو يتحصلون على أجرة شهرية قيمتها 6000 دج تدفع كاملة من ميزانية الدولة لمدة سنة واحدة عند تنصيبهم في مؤسسات الإنتاج ، كما قد يتحصلون على منحة شهرية تقدر بـ 4000 دج عند تنصيبهم لدى الحرفيين المؤطرين .

أما بالنسبة لمدة عقود الإنتاج فتكون كما يلي:[1]

- 3 سنوات قابلة للتجديد بالنسبة للتوظيف في المؤسسات و الإدارات العمومية ؛
- سنة واحدة قابلة للتجديد بالنسبة للتوظيف في القطاع الاقتصادي ؛
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المؤطرين ؛
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتوظيف في مؤسسات الإنتاج ؛
- ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بالنسبة للتنصيب في الورشات ذات المنفعة العمومية .

الفرع الثاني: الهيئات المساعدة لمصالح الشغل في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

خلال هذه الفترة تم الحفاظ على نفس الأجهزة و الهيئات السابقة تقريبا التي تم وضعها لدعم مهام المصالح العمومية في عملية التشغيل ، مع تسجيل بعض التعديلات التي تم إدخالها على بعض الهيئات منها إضافة إلى إدخال وكالة جديدة إلى سوق العمل ألا و هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم (14-04) المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، و هي وكالة ذات طابع خاص مهمتها المساعدة على مكافحة البطالة من خلال الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر مساعدتهم

[1]- وزارة التشغيل و العمل و الضمان الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره .

على إحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات ، هذه المساعدة تكون من خلال جهاز القرض المصغر الذي يعتمد في تمويله للمشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد ، سلفة بدون فائدة من هذه الوكالة و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي[1].

للاستفادة من القرض المصغر يشترط في الشخص أن يكون بالغا لسن 18 سنة فما فوق ، أن لا يمتلك أي مدخول أو أنه يمتلك مداخيل لكنها ضعيفة و غير ثابتة ، أن يتمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع الذي يرغب في إنجازه و أن لا يكون مستفيدا من أية مساعدات من باقي الأجهزة[2]، و يوجه عموما هذا النوع من القروض للفئات التالية:[3]

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ؛
- المرأة التي ترغب في العمل في بيتها ؛
- الأشخاص الذين يشتغلون في القطاع الغير رسمي ؛
- حاملي شهادات التكوين المهني ؛
- الأشخاص القاطنين بالقرى و البوادي .

هذا و تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز قيمتها 100000 دج (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب) ، وصولا إلى قروض معتبرة لا تتجاوز قيمتها مليون دج و التي تتطلب تركيبـــا

---

[1]- ناصر سليمان و محسن عواطف ، **القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة (دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر)** ، ملتقى دولي حول المالية الإسلامية ، جامعة صفاقص 27-29 جوان 2013 ، ص: 6 .

[2]- إيمان زوين ، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل و الإستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قسنطينة ، 2011/2010 ، ص: 168 .

[3]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، متاح على: http://www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/12 .

ماليا مع أحد البنوك و تتمثل هاتين الصيغتين في:[1]

- قرض بقيمة 100000 دج بدون فوائد موجه لشراء المواد الأولية يتم تسديده خلال مدة تتراوح ما بين 24 و 36 شهرا ؛
- تمويل ثلاثي بقرض قيمته لا تتعدى 1000000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير و مواد أولية لإنشاء مؤسسة ، يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا و تكون المساهمة الشخصية فيه (1%) قرض بدون فوائد أي مساهمة الوكالة (29%) أما البنك فتكون مساهمته (70%) من خلال قرض بنكي بفوائد ، مع وجود تخفيض على نسبة الفائدة التجارية للبنوك من (5%) إلى (20%) حسب المناطق .

2- تعديلات تم إدخالها على بعض أجهزة و برامج التشغيل

خلال سنة 2008 تم إعادة النظر في بعض برامج التشغيل كما تم تغيير وصايتها أيضا حيث أوكلت وصايتها إلى مديرية النشاط الاجتماعي التي تقوم بتسييرها بالتنسيق مع وكالة التنمية الاجتماعية بدل مديرية التشغيل سابقا ، و تتمثل هذه البرامج في:

- عقود ما قبل التشغيل **(CPE)** تم استبدالها بمنحة حاملي الشهادات **(PID)** ؛
- عقد تشغيل الشباب تم استبداله بمنحة نشاط الإدماج الاجتماعي **(DAIS)** ؛
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة **(TUP-HIMO)** تم استبداله ببرنامج النشاطات من أجل الحاجيات الاجتماعية **(ABC)** .

خلال سنة 2011 تم إدماج برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة **(IAIG)** ضمن برنامج منحة نشاط الإدماج الاجتماعي **(DAIS)** أما بالنسبة لوكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار **(APSI)** و بعد فشلها في تحقيق المهام التي أوكلت لـها فقد تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير

[1]- ناصر سليمان و محسن عواطف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 7-8 .

الاستثمار **(ANDI)** و هذا في سنة 2001 .

و بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** فقد غيرت من التركيبة المالية للاستثمارات التي تساهم في تمويلها كما يلي:

- **المستوى الأول من التمويل الثنائي:** تم رفع سقف مبلغ الاستثمار فيه من 2000000 دج إلى 5000000 دج ، المساهمة الشخصية (71%) و مساهمة الوكالة (29%) .
- **المستوى الثاني من التمويل الثنائي:** مبلغ الاستثمار فيه أصبح يتراوح ما بين 5000001 دج و 10000000 دج حيث أن المساهمة الشخصية فيه تقدر بنسبة (72%) و مساهمة الوكالة تقدر بنسبة (28%) .
- **المستوى الأول من التمويل الثلاثي:** مبلغ الاستثمار فيه لا يتجاوز 5000000 دج مع مساهمة شخصية (1%) ، مساهمة الوكالة (29%) و مساهمة البنك (70%) .
- **المستوى الثاني من التمويل الثلاثي:** مبلغ الاستثمار فيه أصبح يتراوح بين 5000001 دج و 10000000 دج ، نسبة المساهمة الشخصية فيه (2%) ، مساهمة الوكالة (28%) و مساهمة البنك تكون بنسبة (70%) .

إضافة إلى ما سبق فقد تغيير أيضا قيم بعض المنح و نذكر على سبيل المثال لا الحصر المنحة الجزافية للتضامن **(AFS)** التي كانت قيمتها 1000 دج و أصبحت 3000 دج .

3- هيئات جديدة تم استحداثها لدعم التشغيل في الجزائر

يجري الحديث هنا عن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و صندوق الزكاة اللذان تزامن استحداثهما في الجزائر مع الفترة (1999-2014) ، حيث ترمي السلطات المعنية من خلال استحداث مثل هذه البرامج إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة من ضمنها المساهمة في عملية التشغيل .

3-1/ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)

في شهر سبتمبر من سنة 2000 تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(PNDA)** و هو عبارة عن استراتيجية كلية تهدف إلى زيادة فعالية القطاع الفلاحي من أجل النهوض بالإنتاج الفلاحي و تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية .

بعد هذا و في سنة 2002 تم توسيع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا و عليه أصبح يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية **(PNDAR)** ، و قد جاء هذا المخطط الجديد لوضع سياسة فلاحية جديدة أهدافها قابلة للتحقق في المديين المتوسط و الطويل ، فاستراتيجيته تعتمد على تحفيز و دعم المستثمرين الفلاحيين و استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع الزراعي مما سيسمح أكيد بإحداث نمو اقتصادي فعال في القطاع الزراعي ، الحد من الفجوة الغذائية ، زيادة إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية[1]، و قد حددت لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق و الهيئات الائتمانية و التي تتمثل في:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ؛
- صندوق الاستصلاح عن طريق الإمتياز ؛
- القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية ؛
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي .

و نشير إلى أنه بالإضافة إلى الهدف الأساسي من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي يتمثل في تعزيز و تفعيل القطاع الفلاحي فإن هذا المخطط ترمي السلـــطات من خلاله

---

[1]- زهير عماري و أسامة عامر ، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012)** ، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي و رهان الأمن الغذائي (حالة الجزائر) ، جامعة سطيف 01 4 جوان 2014 ، ص ص: 8-9 .

أيضا إلى توفير قدر إضافي من فرص العمل و المساهمة في الرفع من نسبة التشغيل نظرا لقدرة القطاع الفلاحي الكبيرة على استيعاب اليد العاملة .

3-2/ صندوق الزكاة

صندوق الزكاة عبارة عن مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية ، تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس و ذلك بفتح حسابين بريديين في هاتين الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و المتصدقين ، و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن[1]، و يعتبر هذا الصندوق بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المواطنين الجزائريين ، الوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة و خلق فرص جديدة للعمل عن طريق تحويل جزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع إلى طاقة منتجة و عن طريق أيضا الدور الاستثماري الذي تلعبه .

حاليا يتم تحصيل أموال الزكاة عن طريق الحوالات البريدية ، الصكوك أو الصناديق المسجدية و إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية للزكاة مبلغ 5 مليون دج فإن (87.5%) منها توزع على الفقراء و المساكين و (12.5%) منها توجه لتغطية مصاريف صندوق الزكاة ، أما إذا تجاوزت الحصيلة الولائية لها مبلغ 5 مليون دج فإن (50%) منها توزع على الفقراء و المساكين ، (12.5%) منها توجه لمصاريف صندوق الزكاة و نسبة (37.5%) المتبقية يتم استثمارها عن طريق توزيعها في شـكل قروض حسنة على القادرين على العمل و هذا تحت شعار لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنما ليصبح مزكيا .

---

[1]- عبد الله بن منصور و عبد الحكيم بزاوية ، **صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر** ، ملتقى دولي حول المالية الإسلامية ، جامعة صفاقص ، 27-29 جوان 2013 ، ص: 4 .

الخلاصة

إن المتتبع للسياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) يمكن أن يلاحظ الفرق في التوجه الذي أفرز لنا مرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى و هي المرحلة التي تزامنت مع الفترة (1990-1998) و هنا كانت الحكومة الجزائرية تعاني من عدة اختلالات خاصة على المستوى الاقتصادي نتيجة لعدة أسباب نذكر على رأسها الانخفاض الرهيب الذي عرفته الجباية البترولية بسبب إنهيار أسعار المحروقات في سنة 1986 ، و قد لجأت السلطات المعنية في هذه الحالة إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بمعية صندوق النقد الدولي .

و بعد أن تبين أن الإصلاحات الاقتصادية لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة على المستوى الاجتماعي دخلت الحكومة الجزائرية في مرحلة تنموية جديدة و هي المرحلة التي تتزامن و الفترة (1999-2014) و التي تعكس المنهجية الجديدة في التنمية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من خلال تبنيها لبرامج تنموية أو مخططات ضخمة من حيث الموارد المالية التي خصصت لها و قد ساعدها على ت

بني هذه المخططات الجديدة التغير الذي عرفته العديد من الظروف نذكر على رأسها التحسن في مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد و الذي سببه بطبيعة الحال عودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع مرة أخرى .

الفصل الثالث:

تحليل وضعية البطالة و التشغيل في إطار البرامج التنموية (1990-2014)

تمهيد

بعد عرض الجانب النظري للدراسة الذي تعرضنا من خلاله إلى كل ما يتعلق بظاهرة البطالة من مفهومها ، أنواعها ، آثارها و النظريات المفسرة لها ، كما تعرضنا من خلاله أيضا إلى البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) عبر التطرق إلى أهم ما جاءت به هذه البرامج كمحتوى و مضمون ، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض وضعية سوق العمل و كل من التشغيل و البطالة في إطار هذه البرامج التنموية ، فهذا الفصل يعتبر تقييما لهذه البرامج التنموية من خلال الوقوف على مدى مساهمتها في تحسين الجانب الاقتصادي و الاجتماعي بشكل عام و مدى مساهمتها في خلق فرص عمل و الحد من ظاهرة البطالة بشكل خاص ، و قد اعتمدنا في هذا الفصل على إجراء دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين فترتين أساسيتين ، الفترة الأولى و هي الفترة التي تزامنت مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و برنامج التعديل الهيكلي (1990-1998) ، أما الفترة الثانية فهي تلك الفترة التي تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2014) ، و حتى نتمكن من تجسيد ما سبق اخترنا الوقوف من خلال هذا الفصل على المحاور التالية:

المبحث الأول: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المرحلة الانتقالية (1990-1998) ؛

المبحث الثاني: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المنهجية الحديثة للتنمية (1999-2014) .

المبحث الأول: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المرحلة الانتقالية (1990-1998)

يجمع معظم الاقتصاديين و الدارسين لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي على أنها برامج انكماشية أدت إلى الانهيار الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان النامية التي شرعت في تطبيق هذه البرامج ، و هناك من لا يتفق مع هذه الآراء السابقة و يرى أن هذه البرامج قد أدت فعلا إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية و لكن هذا على حساب تردي الأوضاع الاجتماعية ، حيث قدمت المؤسسات المالية و النقدية الدولية حصيلة مشجعة و أرقام متفائلة عن نتائج تطبيق هذه البرامج في البلدان النامية .

فالمدير السابق لصندوق النقد الدولي قد أشاد في تصريح له للتلفزيون الجزائري في سنة 1994 على أن البلدان التي طبقت هذه البرامج تقود النمو على مستوى الاقتصاد العالمي و ذكر كمثال على ذلك حالة دول عديدة كالمغرب ، تونس ، مصر ، و المكسيك ، حيث تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق معدلات نمو تفوق نسبة (5%) ، و حسب مؤسسات بروتن وودز فإن البلدان التي طبقت هذا البرنامج قد تمكنت من تحقيق توازناتها الاقتصادية الكلية كما نجحت أيضا في تصحيح ميزان مدفوعاتها و ميزانها التجاري و هي مؤشرات تسمح لها بالانطلاقة الاقتصادية و الدخول بكل قوة في الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الأول: حصيلة برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي

حتى يتسنى لنا من الناحية العلمية تقييم حصيلة برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم اعتمادها في الجزائر سنقوم بعرض مختلف النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لها و هذا خلال

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 147 .

الفترة (1990-1998) .

الفرع الأول: النتائج الاقتصادية لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي

في محاولة منا للإجابة عن التساؤل الأساسي التالي: ما هي اتجاهات الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي ؟ سنقوم هنا بتسليط الضوء على تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال فترة تطبيق هذه البرامج و هي الفترة (1990-1998) .

1- معدل النمو الاقتصادي

رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف استيعاب أكثر للقوة العاملة في الدول التي طبقت برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي كان من بين أهم الأهداف المتوقعة و المعلنة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي ، و للوقوف على مدى تحقيق ذلك في الجزائر نقوم باستعراض تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (39): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو (%)	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1

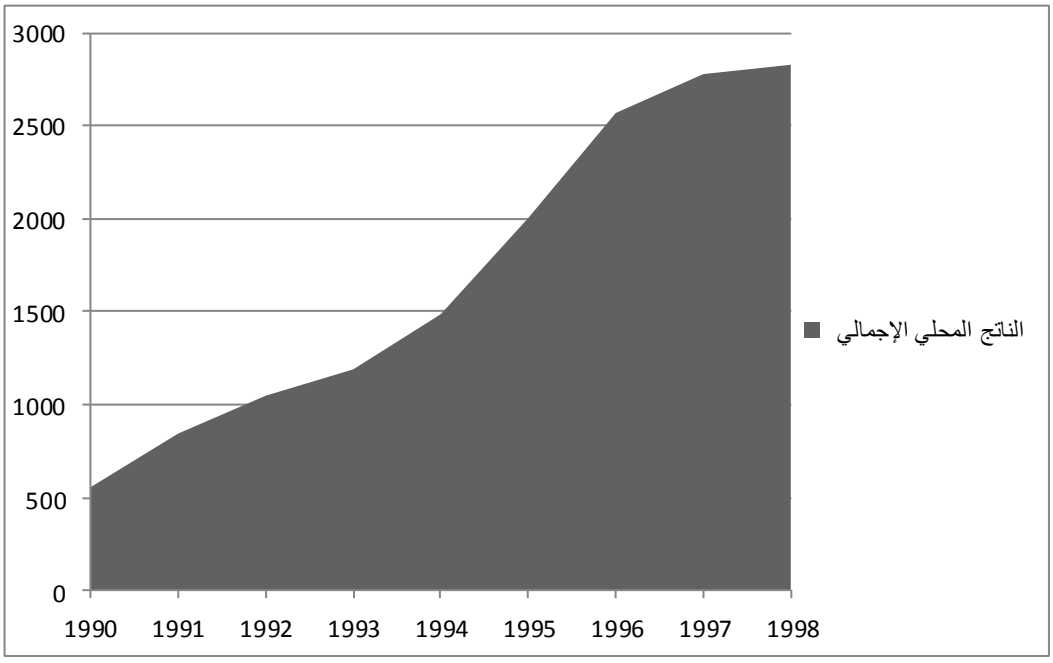
Source: The world bank , **GDP growth** (**annual %**) , available on: http://www.data.worldbank.org , consulted the: 12/10/2015 .

خلال فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي أي الفترة (1990-1994) لم تتمكن الجزائر من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي كانت تصبو إليها ، و هذا ما تعكسه المعدلات السلبية المسجلة في الجدول أعلاه خلال السنوات 1991 ، 1993 ، 1994 حيث قدرت على الترتيب بـ (-1.2%) ، (-2.1%) و (-0.9%) ، و يمكن أن نرجع ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة لتخلي الدولة عن دورها في تمويل المؤسسات العمومية و هذا بعد انخفاض الجباية

البترولية إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية ، و بعد فترة من الركود الاقتصادي الطويل نسبيا تمكنت الحكومة الجزائرية من استعادة النمو و هذا في إطار تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي غطى الفترة (1995-1998) ، حيث تم تحقيق معدلات إيجابية بالرغم من تواضعها في بعض الأحيان فنجد في سنة 1995 أنه تم تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ (3.8%) أما في سنة 1998 فقد تم تحقيق معدل نمو الأعلى على الإطلاق خلال طول هذه الفترة و الذي قدر بـ (5.1%) ، و يعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات باعتبار أن عائداتها تمثل بشكل عام نسبة (30%) من الإنتاج الداخلي الخام .

أما عن أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الذي نقيس من خلاله مستوى النشاط الاقتصادي فإننا نقوم باستعراضه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



Source: Made by the student depending on : The world bank , **GDP**, available on: http://www.data.worldbank.org , consulted the: 12/10/2015 .

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي الموضحة في الشكل أعلاه إلى المستويات المنخفضة التي تم

تم تحقيقها خلال الفترة (1990-1995) نتيجة لنفس السبب الذي قمنا بذكره سابقا ألا وهو انخفاض أسعار البترول ، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة 1188 مليار دج ، و بقي مستقرا في هذا الانخفاض حيث أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من استرداد المستويات المهمة من الناتج المحلي إلا بحلول سنة 1996 التي تزامنت مع عودة أسعار البترول إلى الارتفاع و التعافي مرة أخرى ليبلغ بهذا في سنة 1998 ما قيمته 2830.5 مليار دج .

إن هذه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها على مستوى معدلات النمو الاقتصادي تبقى هشة لأنها مرتبطة بعوامل خارجية أساسها ارتفاع مداخيل المحروقات التي شكلت في سنة 1998 لوحدها نسبة معتبرة جدا من إجمالي المداخيل ، فهذه النتائج لا تكون فعلية و فعالة إلا إذا ما واجهناها مع الواقع الحقيقي لمجال الاقتصاد (الإنتاج و المنافسة الشديدة لمنتجات الدول الرأسمالية المتطورة) فالوضع في مجال الاقتصاد الحقيقي يختلف تماما عن ما هو عليه الحال في المجال المالي و المحاسبي ، و للوقوف على ولو جزء بسيط من الواقع الحقيقي للاقتصاد نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

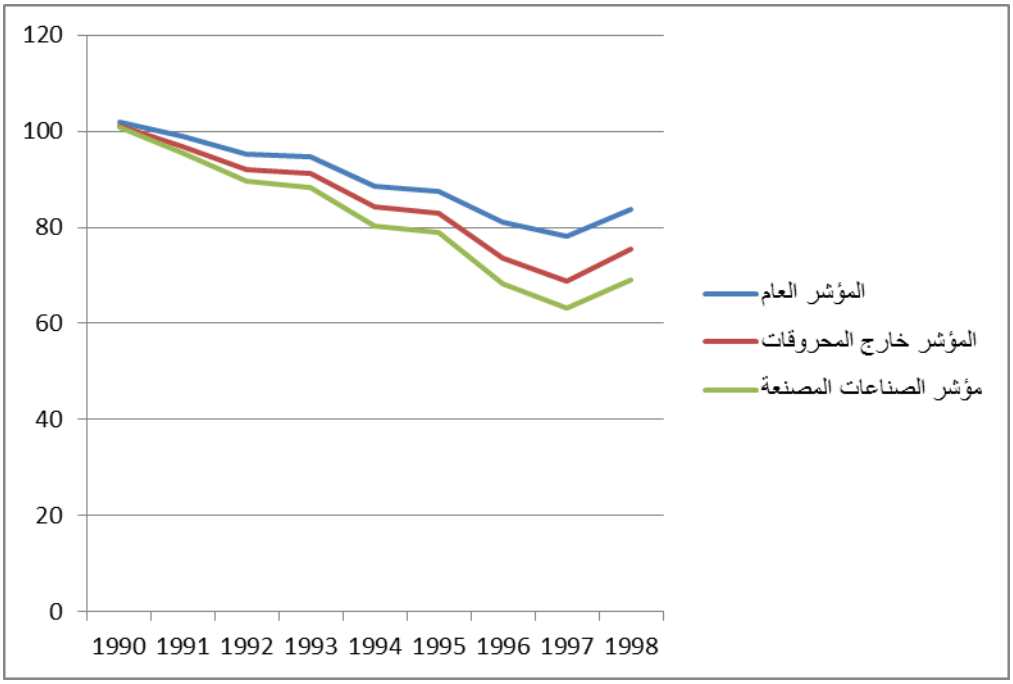
الجدول رقم (40): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
المؤشر العام	100.9	98.9	95.1	94.7	88.5	87.6	81.1	78.2	83.8
نسبة التغير (%)	-	2.0-	3.8-	0.4-	6.5-	1.0-	7.4-	3.6-	7.1
المؤشر خارج المحروقات	101.1	96.8	91.9	91.2	84.4	82.9	73.6	68.9	75.6
نسبة التغير (%)	-	4.4-	5.0-	0.7-	7.4-	1.8-	11.2-	6.3-	9.7
مؤشر الصناعات المصنعة	100.8	95.6	89.6	88.2	80.3	78.9	68.3	63.1	69.0
نسبة التغير (%)	-	5.1-	6.2-	1.5-	8.9-	1.7-	13.4-	7.6-	9.3

Source: L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) industrie** , p: 165-166 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

و لمزيد من التوضيح نمثل أيضا معطيات الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): التمثيل البياني لتطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 39 .

لقد عرف مؤشر الإنتاج الصناعي تراجعا كبيرا و مستمرا في الجزائر خلال فترة الدراسة كما تبين بيانات الجدول السابق و الشكل أعلاه ، حيث انتقل هذا المؤشر من 100.9 سنة 1990 إلى 83.8 سنة 1998 محققا بذلك انخفاضا بنسبة (17%) تقريبا ، و ينخفض هذا المؤشر أكثر إذا ما استثنينا قطاع المحروقات حيث يسجل المؤشر خارج قطاع المحروقات تراجعا بنسبة (25%) و هذا خلال الفترة (1990-1998) ، أما عن مؤشر الصناعات المصنعة فقد عرف هو الآخر تراجعا محسوسا خلال نفس الفترة ، و هذا إن دل على شيء فإنما هو يدل على الوضع المأساوي الذي يعيشه الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي في الجزائر .

و عن الصناعات الأكثر تضررا من هذا الإنخفاض في نهاية سنة 1997 نجد بالدرجة الأولى صناعة النسيج و الجلود التي انخفضت بنسبة (66%) خلال الفترة (1990-1997) ، تليها صناعة الخشب و الفلين و الورق بنسبة انخفاض (56%) ، ثم تأتي بعد ذلك الصناعات الحديدية

و الميكانيكية و الالكترونية التي انخفضت خلال نفس الفترة السابقة بـ (53%) و أخيرا نجد الصناعات الكيماوية و البلاستيكية التي تراجعت بنسبة (18%) .

و مما هو مؤكد أن المطلع على هذه النتائج سيتساءل بطبيعة الحال عن الأسباب التي أدت إلى هذا الإنخفاض في الإنتاج الصناعي و التي نقوم بحصرها في النقاط التالية:[1]

- نقص تموين المؤسسات بالمواد الأولية ، الوسيطية و مواد التجهيز خاصة المستوردة منها نظرا لارتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، و نظرا أيضا للصعوبات الكبيرة التي أصبحت تواجه المؤسسات فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية ، الأمر الذي لا يشجع هذه المؤسسات إطلاقا على الاستثمار و المبادرة ؛
- انكماش الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية سواء أكان ذلك في القطاع العمومي أو الخاص ؛
- التدهور الكبير في القدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الكبير في الأسعار و تجميد الأجور ؛
- المنافسة التي تعاني منها المؤسسات المحلية من طرف بعض المنتجات الأجنبية إثر تحرير التجارة الخارجية ، فغياب الحماية على المنتوج المحلي جعل الكثير من المؤسسات العمومية و الخاصة تتوقف عن الإنتاج لأن منتوجها لم يعد يجد منفذا لا في السوق الوطنية و لا في السوق الأجنبية .

إن هذا الوضع الذي عاشه الإنتاج الصناعي لا يعكس إطلاقا القدرات الهائلة التي تتمتع بها الصناعة الجزائرية ، فالجهاز الصناعي الجزائري الذي وضع في فترة السبعينات يمكن أن يشكل أرضية متينة للإنطلاقة الاقتصادية إذا جددت تجهيزاته و أدخلت عليها التحسينات التـكنولوجـيـة

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 200-201 .

و التسييرية الضرورية[1]، و للوقوف على مدى استغلال الطاقات الإنتاجية التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري نستعرض من خلال الجدول الموالي معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (41): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المجموع العام (%)	57.1	56.6	53.5	53.3	49.7	48.4	43.8	42.2	47.7
المجموع خارج المحروقات (%)	56.8	55.2	51.8	51.6	48.1	46.6	41.4	38.8	44.6
الصناعات الورشية (%)	57.2	54.9	51.3	51.1	47.8	46.3	41.0	38.5	44.4

Source: L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التناقص المستمر لمعدل استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) و هو ما يؤكد لنا للمرة الثانية على الوضع المأساوي للجهاز الإنتاجي الوطني الذي أصبح في سنة 1998 يشتغل في مجموعه بنسبة (47.7%) فقط من طاقاته الإنتاجية بعدما كان يشتغل بـ (57.1%) من طاقاته في سنة 1990 ، و تنخفض هذه النسبة أكثر إذا ما استثنينا قطاع المحروقات (44.6%) ، فصناعة الخشب و الفلين و الورق لم تشتغل خلال بؤرة الأزمة (سنة 1996) سوى بـ (27.5%) من الطاقات الإنتاجية المتاحة لها صناعة النسيج و الجلود استغلت نسبة (33.5%) من طاقاتها ، الصناعات الكيماوية و البلاستيكية استخدمت (39.7%) من طاقاتها أما الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الالكترونية فقد اشتغلت خلال سنة 1996 بـ (40%) من طاقاتها الإنتاجية .

العنصر الثاني الذي يمكن أن يعكس لنا الواقع الحقيقي لأداء الاقتصاد الوطني هو الإنتاج الفلاحي

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 201-202 .

و عليه سنقوم فيما يلي بعرض تطور مؤشر الإنتاج الفلاحي في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (42): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
حجم الإنتاج	189.1	85.0	73.0	55.8	75.5	98.2	58.1	89.7	112.7

Source: L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) agriculture** , p: 136-137 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

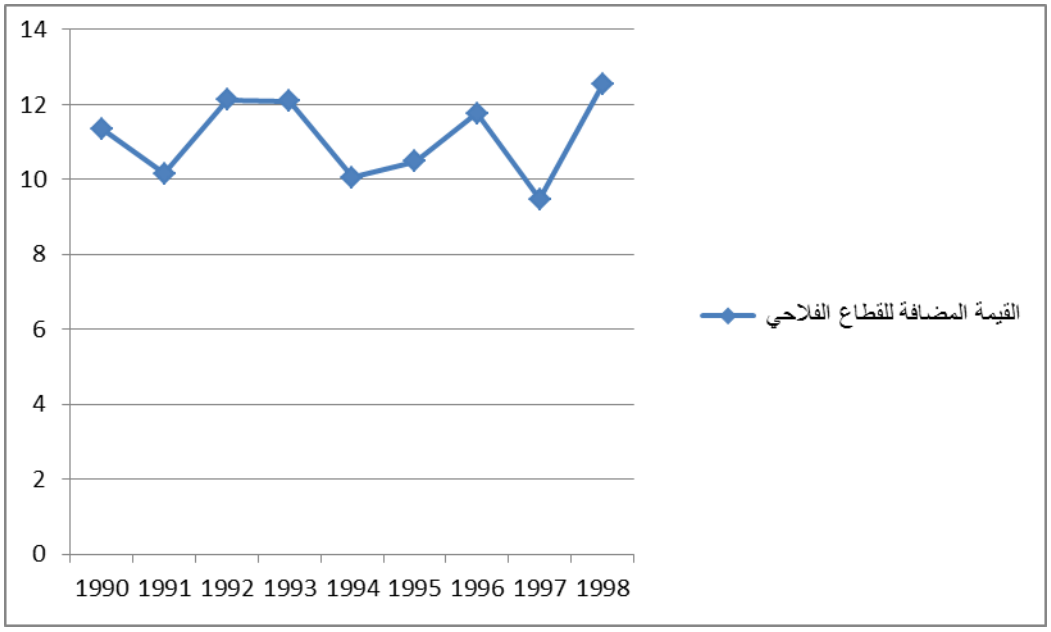
تشير بيانات الجدول أعلاه إلى تذبذب الإنتاج النباتي في الجزائر خلال فترة التسعينات فبعدما كان يقدر بـ 189.1 مليون قنطار في سنة 1990 انخفض إلى 55.8 مليون قنطار في سنة 1993 ثم عاد للإرتفاع مرة أخرى في سنة 1995 أين قدر بـ 98.2 مليون قنطار ، مع العلم أن حجم الإنتاج النباتي في الجزائر قد حقق انخفاضا تقدر نسبته بـ (52.5%) و هذا خلال الفترة (1990-1997) ، ما جعل هذا القطاع يفشل في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية بالقدر المرغوب فيه خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية الأساسية ، و هو ما دفع بالجزائر إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية و بدرجة كبيرة لتغطية هذا العجز ، و بناء على هذا صنفت الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي لا تستطيع تحقيق الإكتفاء الذاتي و إنما تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية .

إن هذا التذبذب في الإنتاج و الذي يمكن تعميمه على كل منتجات القطاع هو ناتج بالدرجة الأولى عن سوء الأحوال الجوية ، الأمر الذي يعكس درجة تخلف هذا القطاع الذي مازال يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف الطبيعية كما أنه يعتمد على النمط التقليدي في استخدام الموارد ، الإنتاج التخزين ، التوزيع كما أنه ناتج أيضا عن عدم استقرار هذا القطاع الذي أجريت عليه عدة عمليات

بهدف تنظيمه و هيكلته عقاريا دون أن يتحقق ذلك نظرا لغياب استراتيجية واضحة في هذا المجال[1].

كما يعاني القطاع الفلاحي أيضا من تراجع حجم الاستثمارات و يظهر ذلك من خلال نقص المكننة و أساليب التكثيف التي ترفع من الإنتاجية نظرا لارتفاع أسعار مدخلات هذا القـــطـــاع (الآلات و المعدات ، الأسمدة ، المبيدات ، ...) حيث ارتفعت أسعارها بأكثر من 10 أضعاف خلال الفترة (1990-1996) ، هذا الارتفاع في الأسعار سببته عمليات تحرير الأسعار و تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تم اعتمادها في إطار برنامج التعديل الهيكلي ، و السبب الآخر لتراجع الاستثمار في هذا القطاع هو مشكل التمويل الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض و صعوبة الشروط التي تحددها البنوك في سبيل الحصول على هذه القروض[2].

الشكل رقم (26): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

La banque mondiale , **data (agriculture - valeur ajoutée)** , disponible sur: http://www.donnee.banque mondiale.org , consulté le: 12/11/2015 .

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 203 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 204 .

كما يبين الشكل أعلاه فإن القطاع الفلاحي لم يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1998) و هذا أمر طبيعي بالنظر إلى التراجع الكبير الذي عرفه حجم الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة ، و قد بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (11.1%) و هي نسبة ضعيفة جدا لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها هذا القطاع ، حيث أنه كان من الممكن تحقيق معدلات أعلى لو حظي هذا القطاع بالاهتمام الكافي و المطلوب .

إن هذه النظرة السريعة التي ألقيناها على الإنتاج في القطاعين الصناعي و الفلاحي تبين لنا أن وضع الاقتصاد الحقيقي هو بعيد كل البعد عن معطيات المجال المالي .

نحن نعلم أن معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير الذي هو محصلة نمو عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها ، و من المعروف أن التنوع الاقتصادي له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم[1]، و يعرف التنوع الاقتصادي على أنه تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث لا يكون هناك اعتماد كلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، فهذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و ذات قدرة أكبر على توفير فرص العمل و هذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، كما يعرف أيضا على أنه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة ، تطوير البنى التحتية و الاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي ، و هناك من يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ، تنويع الصادرات

---

[1]- أحمد ضيف ، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 2015/2014 ، ص: 195 .

و تفعيل الضرائب في اقتصاد معين[1]. و تجسيدا لما سبق نستعرض من خلال الجدول الموالي مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين معدل النمو الإجمالي في الجزائر .

الجدول رقم (43): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الفلاحة	6.2-	15.4	2.0	4.4-	5.0-	15.0	23.7	13.5-	11.4
الصناعة	3.5	0.7-	5.6-	1.3-	2.2-	1.4-	8.7-	3.8-	8.4
البناء و الأشغال العمومية	3.1-	7.9-	0.4	4.0-	0.9	2.7	4.5	2.5	2.4
الخدمات	2.7	0.5-	3.1	0.3-	2.3	2.4	6.0	5.4	7.9
المحروقات	4.1	0.9	1.1	0.8-	0.4-	4.4	3.6	6.0	4.0

Source: L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) Finance publique** , p: 211 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 14/10/2015 .

كما هو موضح من خلال الجدول أعلاه فإن قطاع المحروقات قد حقق معدلات نمو منخفضة خلال الفترة (1990-1998) و هذا راجع بطبيعة الحال إلى التراجع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة ، ما حال دون إمكانية دعم هذا القطاع لمعدلات النمو الاقتصادي بشكل عام ، حيث عرف هذا الأخير معدلات نمو متواضعة جدا نتيجة لارتباطه الوثيق و الشبه كلي بقطاع المحروقات دون سواه ، و هذا دليل على أن باقي القطاعات لا تساهم في تكوين الناتج المحلي بالشكل المطلوب كما أنه دليل أيضا على عدم استقرار الاقتصاد الوطني الذي هو عرضة للتقلبات ، و هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد الوطني و تنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق الاستدامة و تنويع النمو .

[1]- حامد بن الحسين الجبوري ، **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية** ، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية ، متاح على: http://www.fcdrs.com ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/13 .

2- الناتج المحلي الإجمالي المحتمل

لمعرفة مدى كفاءة الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة و تماشيا مع ما جاء في الجانب النظري سنحاول هنا عرض تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المحتمل خلال الفترة (1990-1998) ، هذا الأخير (الناتج المحتمل) الذي يعرف أيضا على أنه الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فهو يمثل الناتج الذي يمكن تحقيقه في المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن و عند مستوى التوظيف الكامل .

و عن فجوة الإنتاج فهي تقيس الفرق بين الناتج المحلي الفعلي و الناتج المحلي المحتمل ، ففي حالة ما إذا كان الناتج الفعلي أكبر من ناتج الاقتصاد بكامل طاقته هنا ستكون الفجوة موجبة و يحدث هذا عندما يكون الطلب مرتفعا بشكل كبير ما يدفع بالمؤسسات و العمال إلى العمل بطاقة أعلى من الطاقة المتاحة لديهم لمواجهة ذلك الطلب أما إذا كان الناتج الفعلي أقل مما يمكن أن ينتجه الاقتصاد المعني بكامل طاقته فستكون الفجوة سالبة ، و هذا يعني أن هناك طاقة فائضة أو تراخي في الاقتصاد نتيجة لضعف الطلب .

و عادة ما تشير الفجوة السالبة إلى عدم استغلال بعض الموارد الاقتصادية المتاحة في اقتصاد معين كما أنها تشير أيضا إلى عدم كفاءة الأداء الاقتصادي ، أما الفجوة الموجبة فهي دليل على أن الاقتصاد يعمل بدرجة أعلى من إمكانياته حيث أنه يمكن أن يفرط في استخدام موارده ، و كثيرا ما يتم الاعتماد على هذه الفجوة بشكل موثوق كونها منبها للضغوط التضخمية كما أنها تساعد على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالسياسة النقدية ، تحدد مدى تدخل الدولة في الاقتصاد و تساعد أيضا على توفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات الاقتصادية[1].

[1]- سلطة النقد الفلسطينية ، **الناتج المحتمل و فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني (2015)** ، دائرة الأبحاث و السياسة النقدية ، فلسطين ، ماي 2015 ، ص: 01 .

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي المحتمل تشير معظم الأدبيات الاقتصادية و الدراسات التطبيقية إلى وجود عدة أساليب لقياسه ، و من بين هذه الأساليب نجد الاتجاه الخطي **(Linear Trend)** نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي **(SVAR)** ، دالة الإنتاج **(Cobb-Dauglas)** بالإضافة إلى الأسلوب الذي اعتمدنا عليه لقياس الناتج المحتمل ألا و هو مرشح هودرك و برسكوت **(HP Filter)** الذي اقترحه كل من **" Edward Prescott "** و**" Robert Hodrick "** في سنة 1980 ، و هو الشائع استخداما على المستوى العالمي في الدراسات التطبيقية[1].

يتميز هذا المرشح الذي يعتبر أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية ببساطته كما يتميز أيضا بكونه أسلوب أحادي المتغير ، و يقوم ترشيح بيانات السلسلة الزمنية بواسطة هذا المرشح على أساس حساب السلسلة (τ) من السلسلة (Y) بحيث يكون تباين السلسلة (τ) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها[2] تماما كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$min_{\{\tau\ t\}} \sum_{t=1}^{T} (Y_t - \tau_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [(\tau_{t+1} - \tau_1) - (\tau_t - \tau_{t-1})]^2$$

حيث أن λ هي معامل التنعيم أو الانسياب ، و عندما تؤول هذه المعلمة إلى الصفر (0←λ) فإن السلسلة المنعمة تكون منطبقة على السلسلة الأصلية ، أما إذا آلت λ إلى مالا نهاية (∞←λ) فهنا تصبح السلسلة خطية ، و إسقاطا لهذا على دراستنا فإن ترشيح بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي يقوم على حساب السلسلة **(Poten GDP)** من السلسلة **(GDP)** بحيث يكون تباين السلسلة الزمنية **(Poten GDP)** أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها[3]، و نوضح

---

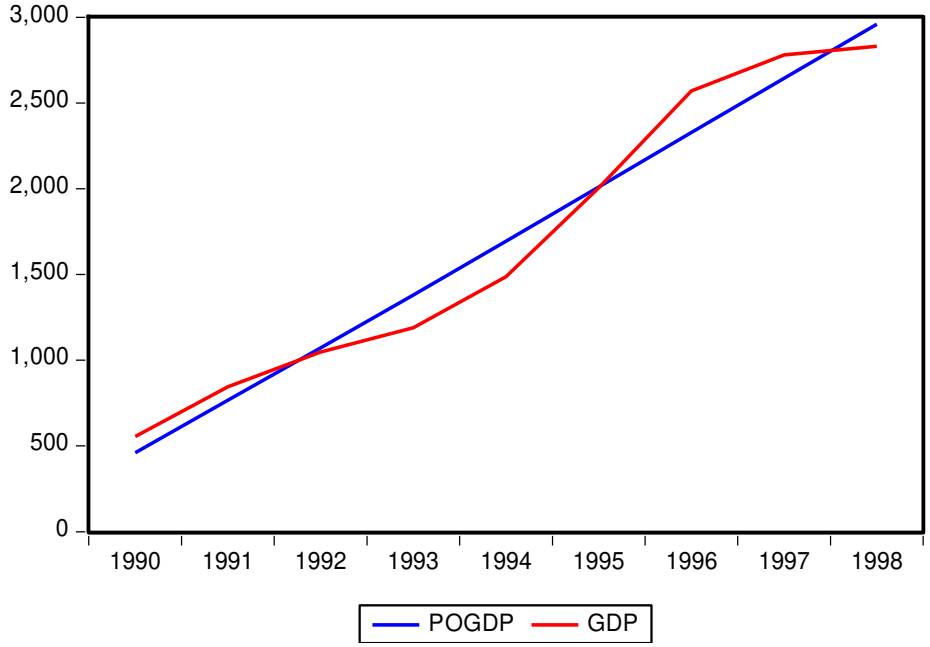
[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 150-151 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 151 .

[3]- البنك المركزي المصري ، **تقدير الناتج المحتمل و فجوة الناتج في مصر** ، المجلة الاقتصادية العدد4- 2010 ، ص: 03 .

من خلال الشكل الموالي تطور الناتج الفعلي و الناتج المحتمل في الجزائر مقاسا بأسلوب **(HP Filter)** و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (27): تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المحتمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

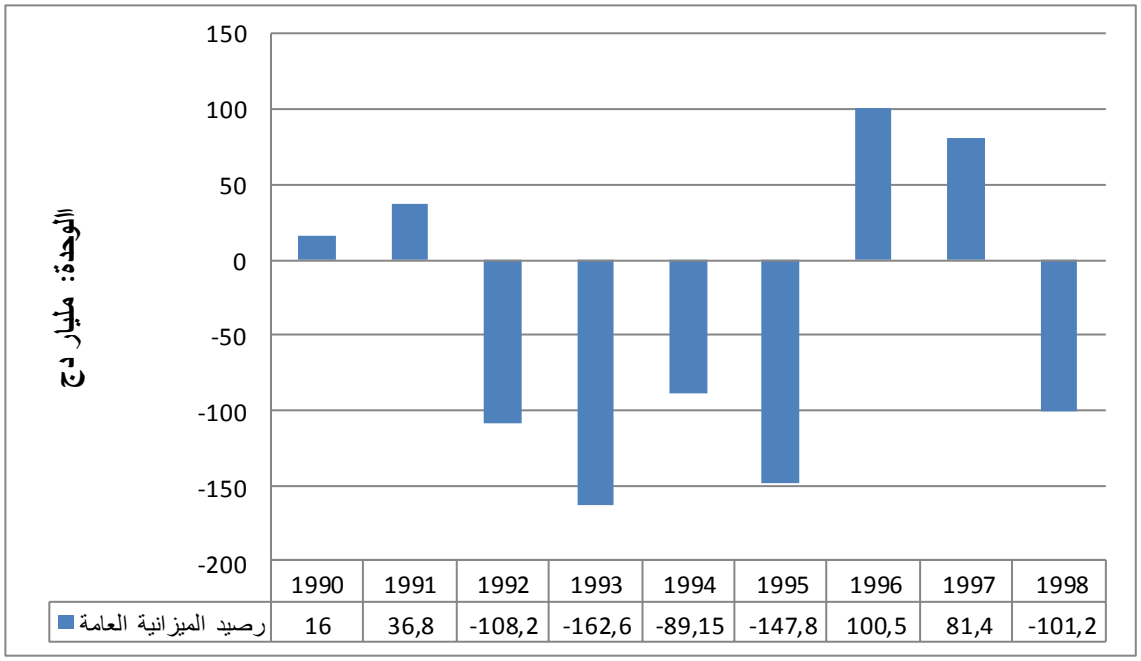
يتضح جليا من خلال الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الفعلي في الجزائر كان أكبر من الناتج المحتمل في فترات الاستقرار التي شهدها الاقتصاد الجزائري ، و في المقابل كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل في فترات عدم الاستقرار ، فخلال الفترة (1990-1992) كان هناك تقريبا تطابق بـــين الناتجين الفعلي و المحتمل حيث تقلصت الفجوة بينهما كثيرا و هذا راجع بطبيعة الحال إلى عودة أسعار البترول إلى الارتفاع مرة أخرى ما أعطى أريحية للاقتصاد الجزائري و خلال الفترة (1992-1995) سجل الاقتصاد الجزائري فجوة سالبة حيث أن الناتج المحتمل كان أكبر من الناتج الفعلي ما يدل على عدم كفاءة الاقتصاد الجزائري الذي لم يستغل كامل موارده المتاحة خلال هذه الفترة ، أما الفترة (1995-1997) فقد سجلت فجوة موجبة و هو دليل على أن الأداء الاقتصادي كان جيدا خلال هذه الفترة حيث أن الاقتصاد اشتغل بطاقة تفوق إمكانياته

المتاحة ، و بحلول سنة 1998 سجل الاقتصاد الجزائري فجوة سالبة قدرت قيمتها بـ 128.6 مليار دج و هي تمثل ما نسبته (4.3%) من الناتج المحتمل الذي قدر خلال هذه السنة بـ2959.1 مليار دج .

3- الميزانية العامة

للوقوف على وضعية الميزانية العامة للدولة في إطار تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي نستعرض فيما يلي الشكل رقم (28) الذي يمثل لنا تطور الوضعية المالية لهذه الميزانية و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (28): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1990-1998)



	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزانية العامة	16	36,8	-108,2	-162,6	-89,15	-147,8	100,5	81,4	-101,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) Finance publique** p: 211 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 14/10/2015 .

لقد عرف رصيد الميزانية عجزا مستمرا خلال فترة تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي كما هو موضح في الشكل أعلاه حيث انتقل من 16 مليار دج في سنة 1990 إلى (-147.8) مليار دج سنة 1995 ، و انطلاقا من سنة 1995 أين شرع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أخـذ هـذا

العجز في التراجع لتحقق الميزانية العامة فائضا في سنتي 1996 و1997 قدر على التوالي بـ 100.5 مليار دج و 81.4 مليار دج ، و يرجع هذا الفائض حسب رأينا إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي بعد الإصلاحات التي مست النظام الضريبي و الانخفاض النسبي في النفقات العامة الذي تم اعتماده في إطار السياسة المالية التقشفية (برنامج التعديل الهيكلي) التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة .

4- ميزان المدفوعات

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور سلسلة موازين المدفوعات في الجزائر و هذا خلال الفترة (1980-1998) .

الجدول رقم (44): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	3.1	4.6	3.2	2.4	0.3-	0.2	4.1	5.6	1.2
الصادرات	12.8	12.4	11.1	10.4	8.9	10.2	13.2	13.8	10.1
المحروقات	12.3	11.9	11.0	9.9	8.6	9.7	12.6	13.2	9.8
بضائع أخرى	0.5	0.4	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.6	0.3
الواردات	8.7	7.7	8.3	7.9	9.1	10.1	9.1	8.1	8.8
تحويلات صافية	3.23	1.3	1.4	1.1	1.4	1.1	0.8	1.0	1.1
رصيد الحساب الجاري	1.4	2.4	1.3	0.08	1.8-	2.2-	1.2	3.4	1.1-
رصيد حساب رأس المال	1.57-	1.89-	1.10-	0.80-	2.50-	4.10-	3.3-	2.2-	0.6-
رصيد ميزان المدفوعات	0.8	0.5	0.2	0.03-	4.3-	6.3-	2.09	1.7	1.8-

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (1996 , 1998 2000 , 2001)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

لقد عرفت فترة التسعينات جهودا كثيفة لإصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد مراحل إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية كما تمت الإشارة إليه سابقا ، فكانت هذه الفترة مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري ما كان له تأثير على الوضع العام لميزان المدفوعات ، و قد سجلنا من خلال سلسلة موازين المدفوعات المعروضة في الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

على مستوى الميزان التجاري: لقد حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة باستثناء سنة 1994 أين سجل هذا الميزان عجزا قدرت قيمته بـ (-0.3) مليار دولار ، و قد عرفت الفترة (1990-1994) تراجعا في حصيلة الصادرات التي تراجعت قيمتها من 12.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.9 مليار دولار سنة 1994 ، و هذا بالتزامن مع الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول و التي انتقلت من 24.34 دولار سنة 1990 إلى 16.19 دولار سنة 1994 ، مع تسجيل استقرار في حصيلة الصادرات الغير نفطية و التي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا مقارنة بنظيرتها النفطية . و الملاحظ أيضا هو أن تراجع عوائد الصادرات قد أثر سلبا على الواردات التي تراجعت قيمتها هي الأخرى لتبلغ 7.9 مليار دولار سنة 1993 .

و على العكس من الفترة السابقة و نتيجة لارتفاع سعر البرميل من النفط الذي بلغ 21 دولار سنة 1997 ، سجلت الفترة (1995-1998) على العموم ارتفاعا ملحوظا في حصيلة الصادرات التي قدرت قيمتها بـ 13.8 مليار دولار سنة 1997 ، و بالرغم من مجهودات الدولة و سعيها إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف نموا محسوسا نتيجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و صعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية ، و لهذا بقيت الصادرات متوقفة على أسعار البترول بشكل شبه كلي ، أما عن الواردات و نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات فقد عادت إلى الارتفاع هي الأخرى لتبلغ قيمتها 8.8 مليار دولار سنة 1998 .

على مستوى ميزان رأس المال: عرف ميزان رأس المال نوع من عدم الاستقرار خلال الفترة (1990-1998) حيث أنه سجل تدهورا خلال سنتي 1990 و 1991 أين بلغ (-1.57) مليار دولار ، (-1.89) مليار دولار على الترتيب ، ليتحسن بعد ذلك خلال سنتي 1992 و 1993 ثم تفاقم بعد ذلك للمرة الثانية خلال هذه الفترة أين بلغ (-4.10) مليار دولار ، (-3.30) مليار دولار خلال سنتي 1995 ، 1996 على الترتيب ، ليعرف بعد ذلك نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة و بالتحديد سنة 1998 أين ارتفع بقيمة 1.62 مليار دولار ، و يعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية نحو الخارج[1].

و بشكل عام عرف ميزان المدفوعات فائضا خلال أغلب سنوات الفترة (1990-1998) ، هذا الفائض لا يعبر عن حالة إيجابية و إنما يعبر عن وضعية من عدم الاستقرار للميزان انتقل فيها بشكل متذبذب من حالة الفائض إلى حالة العجز ، مع تسجيل سنتي 1994 ، 1995 لأقصى عجز قدرت قيمته على التوالي بـ (-4.30) ، (-6.30) مليار دولار و هي السنوات التي عرفت أدنى سعر لبرميل النفط حيث قدرت قيمته خلال هاتين السنتين بـ 16.19 دولار و 17.41 دولار على الترتيب .

5- المديونية الخارجية

لا يمكن حصر المديونية الخارجية في الجزائر باعتبارها مجرد تعبير خارجي عن العجز في ميزان المدفوعات فهي تترجم في الواقع وضعا اقتصاديا معينا له أسبابه التاريخية ، فغداة الاستقلال و سعيا منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اضطرت الجزائر إلى الاستعانة بالقروض الخارجية لتكملة النقص في المدخرات المحلية اللازمة .

---

[1]- جميلة الجوزي ، **ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث العدد 11-2012 ، ص: 232 .

و إذا كانت مرحلة الستينات من القرن الماضي قد تميزت بضعف مستوى تزايد الدين الخارجي فإن هذه الوتيرة عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية السبعينات عندما شرعت الجزائر في تطبيق استراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة ، و ما تطلبتها المخططات التنموية من رصد استثمارات ضخمة عجزت المدخرات المحلية عن تمويلها ، خاصة و أن الجزائر كانت تتمتع حينها بثقة إئتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي[1].

و لرصد تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) و هي الفترة التي تزامنت مع تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي نستعرض الجدول الموالي (الجدول رقم 45) .

الجدول رقم (45): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	ديون متوسطة و طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	المجموع (مليار دولار)
1990	24.110	1.540	**25.650**
1991	26.636	1.239	**27.875**
1992	25.886	0.792	**26.675**
1993	25.024	0.700	**25.724**
1994	28.850	0.636	**29.486**
1995	31.320	0.256	**31.570**
1996	33.230	0.421	**33.651**
1997	31.060	0.162	**31.220**
1998	30.361	0.212	**30.473**

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie** (**1996 , 1998 2000 , 2001**) , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

[1]- حسين بن الطاهر ، **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008/2007 ص ص: 212-213 .

لم تكن المديونية الخارجية للجزائر مع بداية الثمانينات تمثل مديونية ثقيلة و لم تكن مشاكل القدرة على السداد ، الملاءة أو السيولة مطروحة خلال تلك الفترة إلى أن حلت سنة 1986 أين وجدت الجزائر نفسها تعيش أزمة مديونية خانقة بعدما شهدت أسعار النفط انخفاضا قويا في السوق العالمي ، ترتب عنها تراجع كبير في حصيلة صادراتها من العملة الصعبة في الوقت الذي تدهورت فيه احتياطات الصرف[1].

و قد واصل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) المنحى المتصاعد له و سجلنا انطلاقا من الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- عرفت الفترة (1990-1993) ارتفاعا في حجم الدين الخارجي و لكن بوتيرة متباطئة إذ انتقل من 25.65 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار سنة 1993 مسجلا بذلك زيادة قدرت نسبتها بـ (7%) ، و قد تجاوزت خدمات المديونية الخارجية (80%) من مجموع إيراداتها الخارجية ؛
- عرفت الفترة (1994-1998) ارتفاعا في الدين الخارجي و لكن بوتيرة متسارعة نوعا ما مقارنة بالفترة السابقة ، حيث انتقلت من 28.85 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.36 مليار دولار سنة 1998 محققة بذلك زيادة قدرت نسبتها بـ (1.51%) ؛
- عند تحليل بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض لاحظنا أن القروض قصيرة الأجل قد سجلت قيمتها تناقصا طيلة الفترة (1990-1998) ، حيث انتقلت من 1.54 مليار دولار سنة 1990 إلى 0.21 مليار دولار سنة 1998 ، و يعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب نذكر من أهمها امتناع الكثير من البنوك التجارية عن منح هذا النوع من القروض بسبب بعض المخاطر المصرفية المنجرة عنها ، السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر بخصوص الاستدانة الخارجية التي

[1]- حسين بن الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 213 .

تهدف إلى التقليل من اللجوء إلى عقد مثل هذه القروض المكلفة ، اهتزاز الجدارة الإئتمانية للجزائر في السوق المالية الدولية إثر انفجار أزمة المديونية و ما ترتب عنها من صعوبة الحصول على القروض من المصادر الخاصة ، و أخيرا عملية التكييف الاقتصادي و إعادة جدولة الديون الخارجية التي باشرتهما الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية و التي سمحت لها بالحصول موارد مالية مهمة خلال الفترة (1993-1998) و هو ما ساعدها على التقليل من عقد مختلف القروض من هذا النوع[1]؛

- عرفت الفترة (1994-1998) ارتفاعا في قيمة الديون متوسطة و طويلة الأجل الذي نفسره بالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الجزائر من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد ، و التي لجأت إثرها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، هذا الأخير الذي قدم لها قرضا قيمته 260 مليون دولار ما أدى إلى ارتفاع الديون السابقة الذكر حيث أنها انتقلت من 28.85 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.36 مليار دولار سنة 1998 .

6- احتياطات الصرف الأجنبي

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور احتياطات الصرف في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (46): تطور احتياطي الصرف الأجنبي (دون الذهب) في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة	0.72	1.48	1.50	2.20	1.10	2.30	4.50	8.30	7.00

Source: La banque d'Algérie , **rapport (1990-2000) évolution économique et monétaire** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

[1]- حسين بن الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 234 .

لقد سجلت الفترة (1990-1998) كما هو موضح من خلال معطيات الجدول أعلاه مستويات منخفضة من احتياطي الصرف الأجنبي بالرغم من ارتفاعها الطفيف خلال هذه الفترة ، حيث أنها انتقلت من 0.72 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.20 مليار دولار سنة 1993 ، ثم انخفضت إلى 1.10 مليار دولار سنة 1994 لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع مرة أخرى حيث أنها بلغت 8.30 مليار دولار في سنة 1997 .

و نفسر هذه المستويات المنخفضة في قيمة احتياطي الصرف الأجنبي بالعجز الذي حققه ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي دفعت بالسلطات إلى استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية من أجل تسديد جزء من هذه الديون ، علما أنه هذه الاحتياطات تلجأ إليها الدولة عادة لسد العجز في ميزان المدفوعات حتى لا تضطر إلى التخفيض من قيمة العملة الوطنية .

الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي

لقد سبق و أن تناولنا بالدراسة النتائج الاجتماعية لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي اعتبرناها كدوافع لتبني برامج الإنعاش الاقتصادي ، فقد أدت هذه البرامج إلى تردي مستوى البطالة التي استقرت في حدود (30%) تقريبا سنة 1998 ، تراجع القدرة الشرائية للفرد ، انخفاض المستوى المعيشي ، كما أنها أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر فحسب تصريح وزير العمل و الحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ، ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من (8%) سنة 1988 إلى (20%) سنة 1995 و إلى نسبة (30%) في سنة 1998 .

و بشكل عام هناك إجماع من قبل مختلف الباحثين على أن برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم تبنيها في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) قد أدت إلى تحسن بعض المؤشرات النقدية على حساب تدهور كبير في المؤشرات الاجتماعية .

المطلب الثاني: الاتجاهات الديمغرافية للفترة (1990-1998)

على الرغم من وجود نماذج عديدة فسرت أثر العوامل الديمغرافية على النمو و التشغيل كالنموذج الكلاسيكي و نماذج النمو الذاتي ، إلا أنه مع مطلع النصف الثاني من التسعينات برزت اتجاهات جديدة أعطت للعامل الديمغرافي أهمية أكبر و دورا أكبر في تفسير البطالة و التشغيل من خلال تأثيره على سوق العمل ، الادخار ، الدخل و الاستثمار[1].

الفرع الأول: المميزات الديمغرافية للسكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

من أجل فهم دقيق لديناميكية سوق العمل لابد لنا من الإحاطة بمختلف العوامل التي لها تأثير على هذا السوق ، و يعتبر العامل الديمغرافي كما سلف الذكر من أبرز هذه العوامل فعادة ما تتأثر دالة الطلب على العمل بحجم السكان و هيكله ، بحيث تؤثر كثافة السكان في أي مجتمع على حجم الأيدي العاملة إما بالزيادة أو النقصان ، و عليه سنحاول من خلال هذا الجزء استعراض مختلف المميزات الديمغرافية التي اختص بها السكان في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

1- تطور حجم السكان و النمو الطبيعي خلال الفترة (1990-1998)

لقد تميز العامل الديمغرافي في الجزائر بوتيرة نمو سريعة منذ الاستقلال ، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ارتفع معدل النمو الديمغرافي ما بين سنتي 1962 و 1987 إلى ما يزيد عن نسبة (13%) ليتضاعف بذلك عدد السكان الذي انتقل من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 23 مليون نسمة سنة 1987 ، و بغرض دراسة تطور حجم السكان و اتجاهات النمو الطبيعي لهم خلال الفترة (1990-1998) نستعرض كل من الجدول رقم (47) و الشكل رقم (29) اللذان يمثلان تطور هذين المتغيرين خلال هذه الفترة .

---

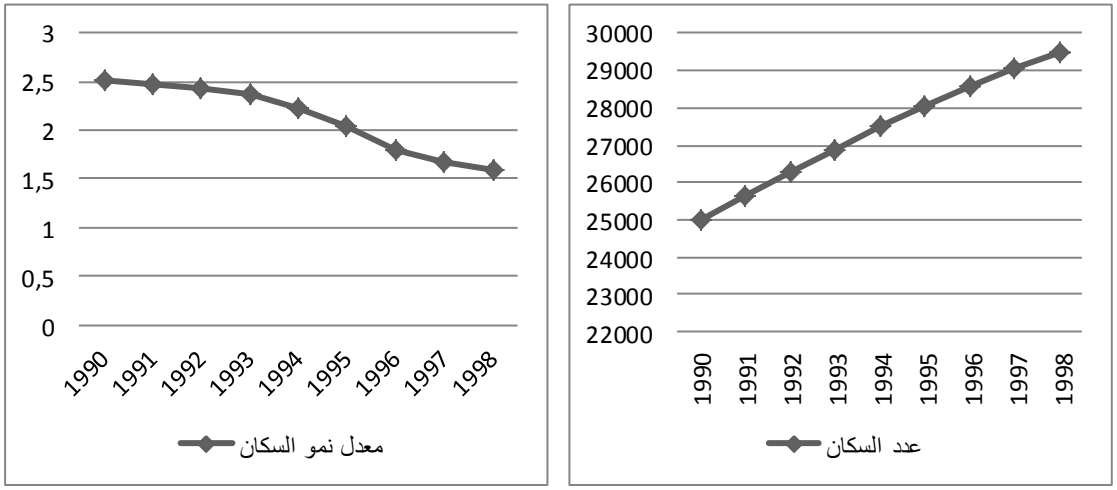
[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 56 .

الجدول رقم (47): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)
1990	25.022
1991	25.643
1992	26.271
1993	26.894
1994	27.496
1995	28.060
1996	28.566
1997	29.045
1998	29.507

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

الشكل رقم (29): تطور عدد السكان و معدل نمو السكان الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة .

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات ديمغرافية سريعة تمثلت في تراجع معدلات النمو السكاني بعدما كانت تنمو سابقا بوتيرة جد متسارعة ، فبعدما كان عدد السكان يقدر بـ 25.022 مليون نسمة في سنة 1990 أصبح في سنة 1998 أي بعد مضي 9 سنوات يـــقدر بـ 29.507

مليون نسمة فقط ، و قد بلغ متوسط معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (2.12%) .

و نفسر هذا التباطؤ في النمو الطبيعي للسكان بتراجع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت جد صعبة خلال هذه الفترة من تدهور للقدرة الشرائية للفرد و انخفاض مستوى المعيشة حيث عانت الجزائر من ديون خانقة بعد انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطيتها ، و قد لجأت إلى الاستدانة و تدويل الديون كما تمت الإشارة إليه سابقا من أجل استعادة توازناتها و استقرارها الاقتصادي[1]، دون أن ننسى عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي مرت به البلاد تزامنا مع هذه الفترة التي اعتبرت جد حرجة .

كما نفسر هذا التباطؤ في الزيادة الطبيعية لحجم السكان أيضا بتطبيق سياسات تشجيع المباعدة بين الولادات بالإضافة إلى المخطط الوطني للتحكم في النسل و تنظيمه الذي بادرت السلطات العمومية في تنفيذه سنة 1983 بعد الانفجار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر عقب الاستقلال و الذي اعتبر كعائق أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث تضمن هذا المخطط برنامجا خاصا نادى بضرورة تحمل المرأة لمسؤولياتها أمام المجتمع ، كما نادى أيضا بضرورة المشاركة الواعية و الاختيارية في المجهودات الرامية إلى تحقيق الانسجام بين وتيرة النمو السكاني و وتيرة رفع مستوى المعيشة ، و قد حقق هذا البرنامج فعلا النتائج المنتظرة منه حيث بلغ معدل نمو السكان خلال سنتي 1997 ، 1998 على التوالي بـ (1.67%) ، (1.59%) .

2- تركيبة السكان خلال الفترة (1990-1998)

إن لتركيب السكان مدلول واسع و مهم للفهم الجيد لديناميكية سوق العمل ، و يشمل التركيب السكاني عدة مكونات أهمها التركيب الطبيعي ، التركيب الاجتماعي و الاقتصادي ، الـــتركيـــب

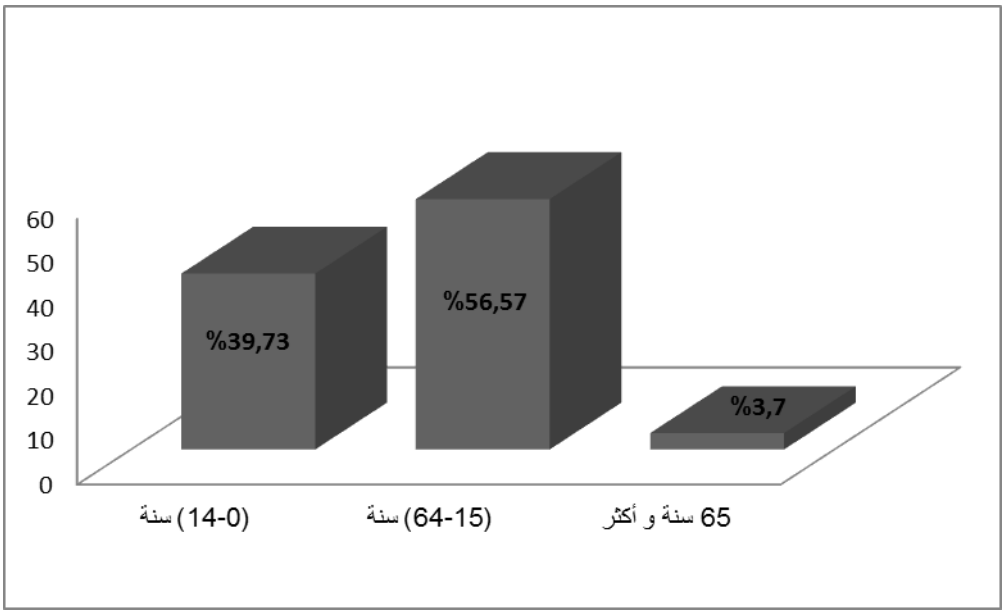
[1]- محمد صالي و فضيل عبد الكريم ، **النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 17- ديسمبر 2014 ، ص: 123 .

الريفي و الحضري و غيرها من المعايير التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض أو تميز المجتمع نفسه بين فترة و أخرى[1]، و سنحاول في هذه الدراسة تقديم التركيب النوعي و العمري للسكان نظرا لما لهذه المعايير من علاقة وطيدة مع سوق العمل .

2-1/ التركيب العمري للسكان

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب السكان في الجزائر وفقا لمعيار السن و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (30): تركيب السكان وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2002 , 2003)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

تشير النتائج المعروضة في الشكل أعلاه إلى أن المجتمع الجزائري كان مجتمع فتي خلال الفترة (1990-1998) ، حيث مثلت الفئة العمرية (0-14) سنة نسبة (39.7%) من إجمالي عدد السكان بعدما كانت في حدود (44%) سنة 1988 ، و نفسر الانخفاض الذي شهدته هذه الفئـــة

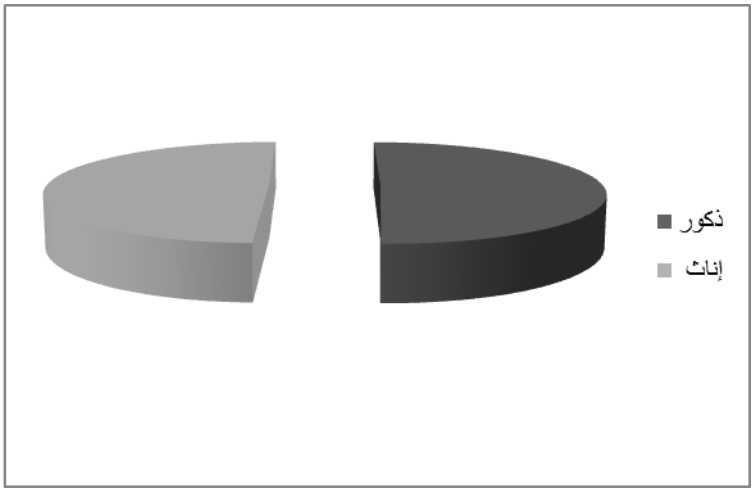
[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 178-179 .

العمرية بالسياسة التي اتبعتها الدولة لتنظيم النسل و التي سبق و أن تناولناها بالذكر بالإضافة إلى ارتفاع الوعي الحضاري لدى المرأة ، و قد مثلت الفئة العمرية (15-64) سنة النسبة الأعلى على الإطلاق من مجموع السكان و التي تقدر بـ (56.57%) و هي تعكس عدد السكان في سن العمل كما أن لها تأثير مباشر على سوق العمل ، أما الفئة العمرية (65 سنة و أكثر) فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا من مجموع السكان و التي تقدر بـ (3%) .

2-2/ التركيب النوعي للسكان

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب السكان في الجزائر وفقا لمعيار الجنس و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (31): تركيب السكان وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال سنة 1998



المصدر: من إعداد الطالبة .

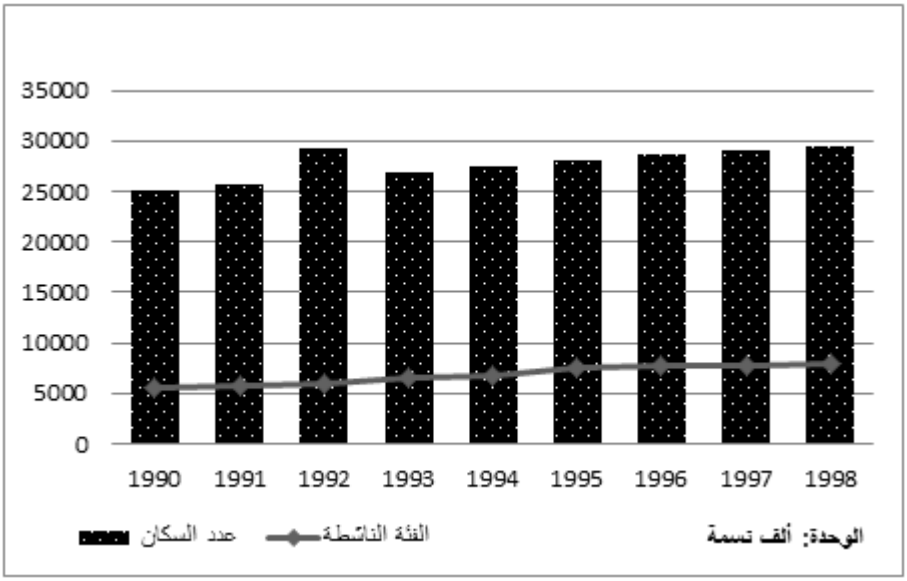
كما يوضح الشكل أعلاه فإن المجتمع الجزائري قد اتصف خلال سنة 1998 بتوزيع شبه متساوي بين الجنسين ، حيث مثل الذكور نسبة (50.57%) من مجموع السكان بينما مثل الإناث نسبة (49.43%) .

3- اتجاهات الفئة الناشطة خلال الفترة (1990-1998)

تمثل الفئة الناشطة تلك الفئة من السكان التي يمكن الاستفادة منها في النشاط الاقتصادي و هـي

تعبر عن جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15 و 64) سنة سواء كانوا يعملون فعلا أم عاطلين عن العمل كما أنها تعبر أيضا عن القوة الإنتاجية لأي مجتمع ، و عند تحليل الفئة الناشطة في أي مجتمع يجب التركيز على العوامل المؤثرة فيها بما في ذلك أهم عامل ألا و هو النمو السكاني ، و نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور الفئة الناشطة في الجزائر بالتوازي مع تطور عدد السكان و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (32): تطور الفئة الناشطة بالتوازي مع تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



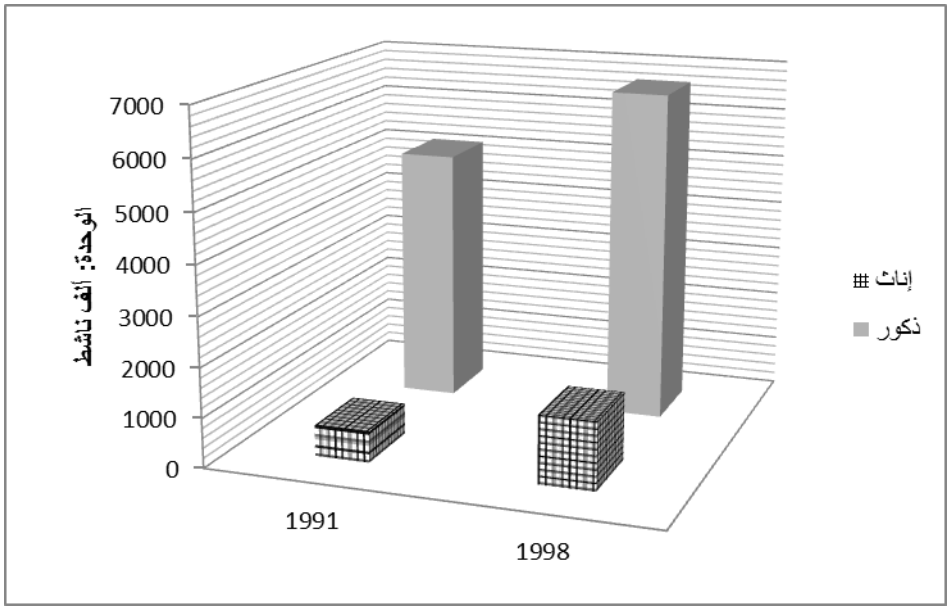
Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2002 2003)** , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد تميزت الفترة (1990-1998) بنمو سريع نوعا ما في حجم الفئة الناشطة الذي انتقل من 6.63 مليون ناشط سنة 1990 إلى 7.94 مليون ناشط سنة 1998 ، و قد بلغ متوسط معدل النشاط للفترة (كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل) نسبة (40%) ، و يعزى هذا الارتفاع في حجم الفئة الناشطة بشكل أساسي إلى تغير دور المرأة في المجتمع و ولوجها إلى سوق العمل كما يعتبر أيضا هذا الارتفاع نتيجة حتمية للنمو السكاني المتزايد الذي شهدته فترة السبعينات .

3-1/ التركيب النوعي للفئة الناشطة

نستعرض من خلال الشكل رقم (33) تركيب الفئة الناشطة في الجزائر وفقا لمعيار الجنس و هذا خلال الفترة (1991-1998) .

الشكل رقم (33): هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال الفترة (1991-1998)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2002 , 2003)**
disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

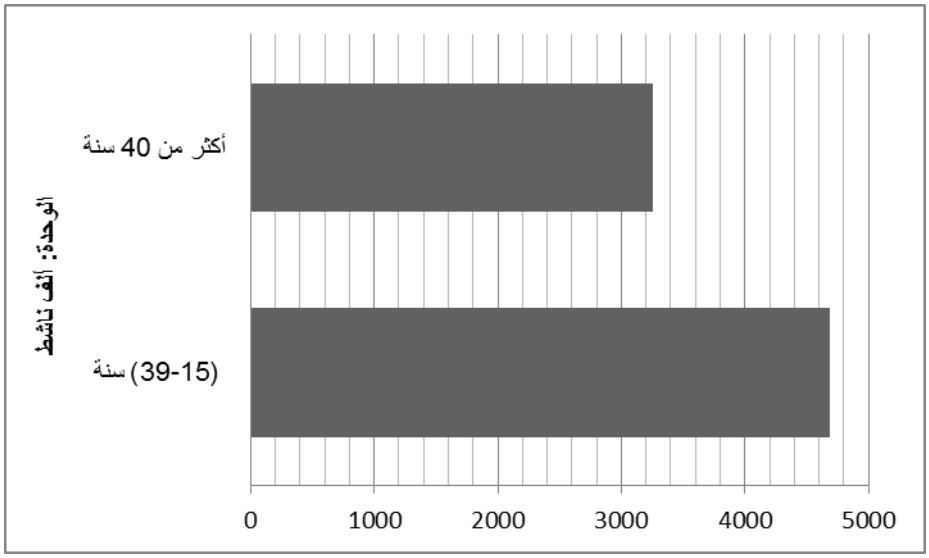
كما يوضح الشكل أعلاه فإن مساهمة المرأة في تشكيل الفئة الناشطة كانت جد متواضعة على امتداد الفترة (1991-1998) ، فخلال سنة 1991 شكلت النساء نسبة (5.3%) من مجموع الفئة الناشطة التي بلغت 5.75 مليون نسمة مقابل (94.7%) لصالح الذكور ، أما خلال سنة 1998 فقد شكلت النساء نسبة (10.9%) من إجمالي الفئة الناشطة البالغة 7.94 مليون نسمة مقابل (89.1%) لصالح الذكور .

3-2/ التركيب العمري للفئة الناشطة

نستعرض من خلال الشكل رقم (34) تركيب الفئة الناشطة في الجزائر وفقا لمعيار السن و هـــذا

خلال الفترة سنة 1998 .

الشكل رقم (34): هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال سنة 1998



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2002 , 2003)**
disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه فإن فئة الشباب (15-39) سنة قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل الفئة الناشطة خلال سنة 1998 ، حيث أنها مثلت أكثر من نصف المجتمع النشيط خلال هذه السنة أي ما يعادل نسبة (59%) ، أما الفئة الثانية و التي تعكس الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة فقد شكلت نسبة (41%) أي ما يعادل 3256 ناشط .

الفرع الثاني: تحديد العلاقة بين البطالة و نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

عادة ما تؤدي الزيادة السريعة في معدل نمو السكان إلى تضارب في تحقيق أهداف التنمية خاصة ما تعلق منها بإيجاد فرص عمل للقوى العاملة ، حيث أنها تؤثر سلبا على معدل البطالة الذي يأخذ في التزايد بوتيرة أسرع من معدل استحداث الوظائف ، و انطلاقا من هذا كان لزوما علينا تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين معدل البطالة و معدل نمو السكان في الجزائر و هذا خـــلال

الفترة (1990-1998) .

و من أجل بلوغ هذا الهدف قمنا بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين متغيري معدل البطالة و معدل نمو السكان ، حيث يعتبر هذا المعامل الأكثر استخداما لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات التي تكون في شكل كمي كما يعد الأنسب أيضا للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، و يتم حساب هذا المعامل لبيانات متغيرين (x ،y) من خلال الصيغة التالية:

$$r_p = \frac{n\sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{(n\sum x^2 - (\sum x)^2)(n\sum y^2 - (\sum y)^2)}}$$

و بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل البطالة **(Tch)** و معدل نمو السكان **(TPA)** في البرنامج الإحصائي **(SPSS)** تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (48): تقدير معامل الارتباط بيرسون بين معدل البطالة و معدل نمو السكان خلال الفترة (1990-1998)

Corrélations

		tch	tap
tch	Corrélation de Pearson	1	-,962**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	9	9
tap	Corrélation de Pearson	-,962**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	9	9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين معدل نمو السكان و معدل البطالة خلال الفترة (1990-1998) يساوي (-0.962) ، و توحي هذه النتيجة بأن العلاقة بين هذين المتغيرين هي قوية جدا ما يعني أن معدل نمو السكان قد أثر بشكل كبير جدا

على معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة ، فالارتباط هنا هو شبه تام حيث أنه إذا تغير معدل نمو السكان بقيمة معينة سوف يتغير معدل البطالة تقريبا بنفس القيمة ، و هذا التأثير يكون في الاتجاه المعاكس بحكم سلبية المعامل ، كما يظهر الجدول أيضا أن معامل الارتباط المتحصل عليه معنوي و دال إحصائيا استنادا على القيمة الاحتمالية (0.000) التي هي أقل من (5%) و عليه يمكن تعميم هذه النتيجة على باقي السنوات .

ما يمكن ملاحظته أيضا هو التناقض الموجود بين هذه النتيجة (سلبية المعامل) و ما هو موجود على أرض الواقع فمن المفروض أن زيادة معدل نمو السكان ينتج عنه بطبيعة الحال زيادة الفئة الناشطة ما يؤثر سلبا على معدل البطالة من خلال ارتفاع هذا الأخير ، و نفسر هذا التناقض منطقيا بالتراجع في معدل نمو السكان خلال هذه الفترة كما تمت الإشارة إليه سابقا الذي تزامن مع ارتفاع كبير و محسوس في معدلات البطالة .

المطلب الثالث: وضعية البطالة و التشغيل في إطار برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي

من المسلمات أن برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي قد أفرزت ثلاث أنواع من الضحايا في مختلف البلدان النامية التي طبقت فيها ، و التي نحصرها في الاقتصاديات من خلال هدم بنيتها ، الدول من خلال تدهور سلطتها و تبعيتها بالإضافة إلى تدهور الحد الأدنى من المستوى الاجتماعي ما يعرف بالتقهقر الاجتماعي .

و رغم تمكن تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي من تحقيق نتائج إيجابية نوعا ما على المستوى الاقتصادي من خلال تحسن مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية و النقدية إلا أن تكلفتها كانت كبيرة جدا على المستوى الاجتماعي فهذه الإصلاحات الاقتصادية قد أدت إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية

فكان هناك اهتمام كبير و كلي بالنواحي الاقتصادية فقط دون الاهتمام بتداعيات ذلك على النواحي الاجتماعية التي عرفت كنتيجة لذلك نوع من الاضطراب و عدم الاستقرار في الجزائر خلال هذه الفترة .

الفرع الأول: اتجاهات البطالة و التشغيل خلال الفترة (1990-1998)

سنحاول من خلال هذا الجزء عرض الاضطراب الكبير و عدم الاستقرار الذي عرفته الخارطة العامة للشغل في الجزائر و تداعيات هذا الاضطراب على البطالة و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

1- اتجاهات التشغيل خلال الفترة (1990-1998)

لرصد اتجاهات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) سنقوم فيما يلي بعرض تطور التشغيل في إطار كل من سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي .

1-1/ سوق العمل الرسمي

يضم سوق العمل الرسمي في الجزائر قطاع المؤسسات العمومية ، القطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع الحكومي ، و يتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي باستقرار الوظائف و بالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل و إن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض بالمقارنة مع أسواق العمل الفرعية الأخرى[1].

و تعتبر المرحلة (1990-1998) من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر و هذا بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية التي عرفت تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة خاصة تلك التي تتعلق منها بجانبي التشغيل و سوق العمل ، فهذا الأخير عرف اختلالا كبيرا خلال فترة الإصلاحات التي أحدثت ضررا كبير بمناصب العمل التي كانت موجودة زيادة على عدم قدرتها على توفير مناصب جديدة

[1]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 199 .

و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور سوق العمل في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (49): تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	التشغيل الفعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
1990	229845	78783	33055	27443	**60498**
1991	158875	53922	19382	22837	**42219**
1992	170709	44815	14752	21916	**36668**
1993	153898	43031	15173	20258	**35431**
1994	142808	44205	12806	24179	**36985**
1995	168387	48695	11578	29885	**41463**
1996	134858	36768	6134	25976	**32110**
1997	163800	27934	5090	19740	**24830**
1998	166299	28192	3926	22638	**26564**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، **التشغيل** ، متاح على: http://www.mtess.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/12 .

يظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه الاختلال الكبير و الواضح الذي مس سوق العمل خلال الفترة (1990-1998) من خلال عدم التوافق بين جانبي عرض العمل و الطلب عليه ، ففي الوقت الذي سجلت فيه عروض العمل تزايدا مستمرا تقريبا طول فترة الدراسة سجلت طلبات العمل تناقصا معتبرا في المقابل طول هذه الفترة ، فخلال سنة 1990 قدرت عروض التشغيل بـ 229845 في حين قدرت طلبات التشغيل بـ 78783 طلب أي وجود عجز بـ 151062 منصب شغل لم يتحقق منها سوى 60498 منصب منها 33055 دائمة و 27443 منصب مؤقتة و في سنة 1995 قدرت عروض التشغيل بـ 168387 في حين قدرت طلبات التشغيل بـ 48695 طلب أي وجود عجز بـ 119692 منصب شغل لم يتحقق منها سوى 41463 منصب منها 11578 دائمة و 29885 منصب مؤقتة .

و قد استمر هذا العجز مع مرور السنوات ليبلغ في سنة 1998 حوالي 138107 منصب شغل حيث بلغت عروض التشغيل 166299 في حين بلغت طلبات التشغيل 28192 طلب لم يتحقق منها سوى 26564 منصب منها 3926 منصب دائم و 22638 منصب مؤقت ، و الملاحظ أيضا خلال هذه الفترة هو التوجه نحو العمل المؤقت فمعظم مناصب العمل التي تم توفيرها عبارة عن مناصب مؤقتة قدرت نسبتها على امتداد الفترة (1990-1998) بحوالي (63.8%) في حين مثلت المناصب الدائمة على امتداد فترة الدراسة نسبة (36.2%) ، و يعتبر هذا توجه جديد نحو العمل الغير اللائق الذي تنعدم فيه صفة الديمومة إضافة إلى صفات أخرى .

و عليه تعتبر هذه الفترة مرحلة حاسمة في تاريخ التشغيل في الجزائر فهي البدايات التي غيرت مجرى سوق العمل ، و هي المرحلة الجديرة بالدراسة و التحليل بهدف التعرف على الأسباب الحقيقية التي ساهمت في تدهور جانب الطلب على الشغل في الجزائر ، و التي يمكن حصرها في الأحداث الكبرى التي عاشها الاقتصاد الوطني بداية بالأزمة البترولية لسنة 1986 التي أحدثت اضطرابات عنيفة في الجهاز الإنتاجي مما تسبب في تقليص العديد من الأنشطة الاقتصادية عموما و انتهاء بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تزامنت مع بداية التسعينات[1]، هذه الأخيرة التي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات و بيع الجزء الآخر منها ، ففي ظل التعديل الهيكلي واجهت المؤسسات الاقتصادية العمومية الوطنية أحد الاحتمالات النمطية إما التصفية الكاملة أو الخوصصة و إعادة الهيكلة التي كانت عديمة الجدوى و الفعالية[2].

و من أجل الوقوف على أبعاد الخوصصة و مالها من تأثير على مناصب العمل تم الاعتماد على حصيلة نشاط الشركات القابضة و شركات تسيير مساهمات الدولة ، حيث حددت قائمة لخوصصة

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31 .

[2]- مراد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص: 77 .

2700 مؤسسة عمومية تم تحويل ممتلكات 196 مؤسسة منها فقط لفائدة الخواص مما يعني أن معدل تنفيذها (10%) ، و قد قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية بـ 1323 مؤسسة تشتغل بـ 220000 عامل و التي أحيلت إلى الخوصصة بمعدل (2.5%) سنويا كما تم تحويل 628 أخرى إلى شركات مساهمة بنحو 111000 عاملا تحت إشراف خمسة مؤسسات قابضة و التي قررت أيضا تصفية 240 مؤسسة أخرى ، كما شرع في حل 696 مؤسسة عمومية محلية و هذا مع نهاية سنة 1998[1]، و قد أدت مختلف العمليات السابقة إلى القيام بتسريح جماعي للعمال ، و الجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات المنحلة و عدد العمال المسرحين و هذا خلال الفترة (1994-1998) .

الجدول رقم (50): تطور عدد المؤسسات المنحلة و عدد العمال المسرحين في الجزائر خلال الفترة (1994-1998)

السنة	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحين
1994	20	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	239	115137
المجموع	**1224**	**635018**

المصدر: سعدية قصاب ، **اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص: 111 .

فكما توضح الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه تم حل 1224 مؤسسة وطنية خلال الفترة (1994-1998) و هذا في إطار برنامج التعديل الهيكلي و هو ما أدى بدوره إلى تسريح 635018 عاملا خلال هذه الفترة .

[1]- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 217 .

و بالإضافة إلى موجة التسريحات التي شهدتها المؤسسات الجزائرية خلال فترة الدراسة تم اللجوء إلى صيغة أخرى لفصل العمال و هي صيغة الذهاب الإرادي ، أين تم منح تعويضات مالية مغرية للعمال الذين يرغبون في ذلك قصد تمويل الأنشطة الخاصة بهم و التي يرون فيها حرية أكثر و امتيازات مادية أفضل و هذا في مقابل فصلهم[1]، و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد العمال الذين اختاروا صيغة الذهاب الإرادي و هذا خلال الفترة (1993-1997) .

الجدول رقم (51): تطور عدد العمال الذين اختاروا صيغة الذهاب الإرادي خلال الفترة (1993-1997)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد العمال	6110	1341	3571	7138	23656	41816

المصدر: ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص: 230 .

لقد بلغ عدد العمال الذين اختاروا صيغة الذهاب الإرادي 41816 عامل و هذا على امتداد الفترة (1993-1997) ، و نشير إلى أن هؤلاء العمال لم يستفيدوا من نظام التأمين ضد البطالة و لا من نظام التقاعد المسبق مما يعني أنهم في تعداد العاطلين عن العمل الشيء الذي زاد من حدة البطالة .

و نستعرض من خلال الجدول رقم (52) توزيع العمالة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها ، و عادة ما يتم استخدام هذا النوع من التوزيع للتعرف على القطاعات الاقتصادية التي تعاني من نقص أو وفرة في العمالة ، فهذا التوزيع يساعدنا على معرفة و تحديد القطاع الاقتصادي الأكثر قدرة على استقطاب اليد العاملة و بالتالي معرفة مدى مساهمة كل قطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة .

[1]- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 230 .

الجدول رقم (52): توزيع التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1997)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
	ألف عامل							
الفلاحة	970	1140	1150	1044	1030	1084	1154	884
الصناعة	670	615	782	532	528	519	502	584
البناء و الأشغال العمومية	683	588	613	659	667	678	705	588
التجارة و الخدمات	983	1001	1062	867	876	932	954	1334
الإدارة	1318	1307	1360	1171	1211	1292	1326	1317
المجموع	**4624**	**4651**	**4967**	**4273**	**4312**	**4531**	**4641**	**4707**

Source: L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) Finance publique** , p: 54 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 14/10/2015 .

يظهر من خلال أرقام الجدول أعلاه أن قطاع الإدارة قد عرض الجزء الأكبر من الوظائف المتاحة خلال الفترة (1990-1997) ، فنسبة (28.1%) من مجموع المناصب تعود لهذا القطاع ، يليه قطاع التجارة و الخدمات الذي كان مسؤولا عن توفير نسبة (23.8%) من إجمالي المناصب و يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة الذي ساهم بنسبة (23.1%) من مجموع المناصب ، أما في المرتبة الرابعة فيأتي قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي ساهم بنسبة (14.1%) من إجمالي المناصب ، و يأتي في الأخير قطاع الصناعة الذي عرف تراجعا كبيرا في عدد العمال نتيجة لإجراءات الخوصصة و قد قدرت مساهمته بـ (12.9%) .

و بالرغم من ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (1994-1997) حيث بلغت مساهمته نسبة (17.8%) كمتوسط للفترة فإن القطاع العام يبقى هو الموفر الأكبر لهذه الوظائف أين بلغت نسبة مساهمته (78%) ، أما مساهمة القطاع الأجنبي فبقيت محدودة جدا حيث أنها لم تتجاوز نسبة (4.2%) و هو ما لا يتلاءم مع الأهداف و الطموحات المعلقة عليه خاصة إذا ما قورنت نتائجة بتلك المحققة في الدول المجاورة على غرار تونس و المغرب .

و نستعرض من خلال الجدول الموالي مرونة الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية أي المرونات القطاعية (بالنسبة للناتج المحلي لكل قطاع) و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الجدول رقم (53): مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية
الفترة (1990-1998)

القطاع	(PIB) بالأسعار الثابتة المحلية	حجم العمالة (ألف عامل)	مرونة الطلب على العمل (مرونة مباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
الصناعة	215440690000	519.2	0.558	0.558
الفلاحة	21372605235	1090	0.254	0.259
البناء و الأشغال العمومية	23336800786	709.33	0.314-	0.297-
التجارة و الإدارة و الخدمات	77139432789	2316.33	1.401	1.393

المصدر: دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ، ص ص: 199-200 .

تشير مرونة القطاع الفلاحي إلى أنه يتميز بعدم الاستقرار و هذه النتيجة كانت متوقعة باعتبار أن هذا القطاع يعتمد على العمالة الموسمية ، كما أن مرونته جاءت منخفضة نتيجة انخفاض فائض العمالة في هذا القطاع الناتج بدوره عن ارتفاع الإنتاج الحاصل عن المكينة ، و بالنسبة للقطاع الصناعي فكانت مرونته ضعيفة على الرغم من أن هذا القطاع ذو كثافة عمالية مرتفعة إذا ما استخدمت التقنيات المناسبة ، و يعود هذا إلى البيئة الداخلية و الخارجية الغير مواتية التي ينشط فيها هذا القطاع ، و تبقى قدرة القطاع الصناعي على النمو السريع و على استيعاب اليد العاملة بشكل أكبر منوطة بالإصلاحات التي يحتاجها لتطويره[1].

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201 .

أما فيما يتعلق بقطاع التجارة ، الإدارة و الخدمات فجاءت مرونته مرتفعة فهو بطبيعته قطاع كثيف العمالة خاصة في مجال خدمات التشييد ، البناء ، الخدمات المهنية و الخدمات الإنتاجية الأخرى على غرار ، النقل ، التوزيع ، الاتصالات ، السياحة و السفر[1].

1-2/ سوق العمل الغير رسمي

صحيح أن القطاع الغير رسمي لا يقدم حلولا جذرية للخروج من حالة البطالة إلا أنه يلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشة الكثير من الفئات البطالة ، فسبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة في ظل غياب أنشطة هذا القطاع .

و قد مر القطاع الغير رسمي في الجزائر بثلاث مراحل أساسية ، بحيث تعود المرحلة الأولى التي تمثل بداية ظهور هذا القطاع في الجزائر إلى الفترة (1962-1985) و قد عرفت هذه المرحلة بمرحلة القطاع الغير رسمي الخفي ، و تعود المرحلة الثانية إلى الفترة (1986-1998) التي عرفت استفحال في النشاط الغير رسمي ، أما المرحلة الثالثة فهي تمتد من سنة 1999 إلى يومنا هذا و قد عرفت توسيع في مجالات القطاع الرسمي .

و عادة ما يتم الاعتماد على مجموعة من المعايير من أجل تحديد أشكال التشغيل الغير رسمي الممارسة في الاقتصاد الجزائري و التي نذكر من بينها الاشتراك في الضمان الاجتماعي ، حجم المؤسسة الاقتصادية و مكان نشاطها ، الوضعية القانونية للمؤسسة و طريقة تسجيل نشاطها و حسب التقييم الذي قام به المجلس الوطني فإن سوق التشغيل الغير رسمي في الجزائر يتبع دالة متزايدة في السنوات الأخيرة و قد تم إدراج هذا القطاع منذ بداية عشرية التسعينات ضمن الحسابات الاقتصادية الوطنية ، و نستعرض فيما يلي الجدول رقم (54) الذي يوضح مساهمة كل من القطاع الرسمي و الغير رسمي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1992-1997) .

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201 .

الجدول رقم (54): توزيع التشغيل حسب القطاع الرسمي و الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (1992-1997)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ألف عامل						
1- التشغيل الرسمي	4967	4273	4312	4505	4641	4707
2- التشغيل الغير رسمي	688	769	829	931	984	1131
3- إجمالي التشغيل	4974	5102	5141	5436	5626	5838
نصيب 2 من 3 (%)	13.8	15.3	16.1	17.2	17.5	19.3

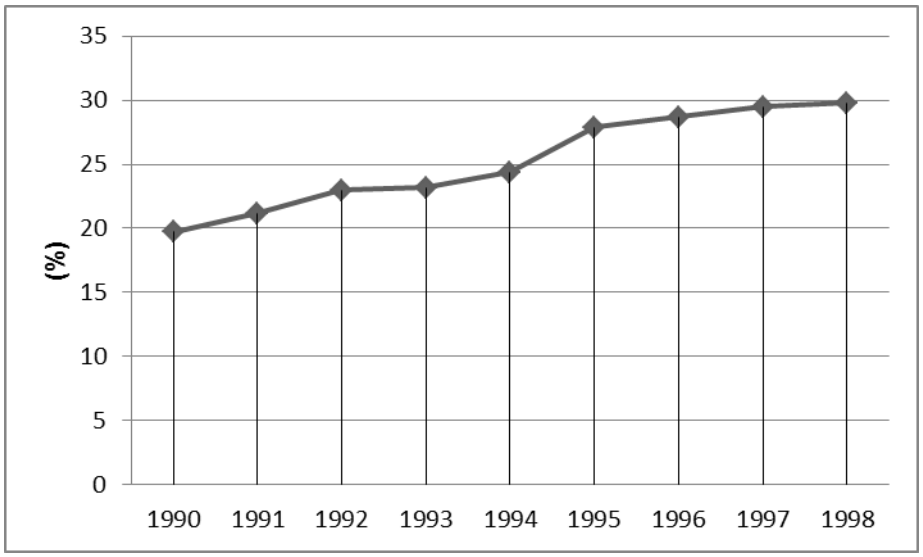
المصدر: سعدية قصاب ، **اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)** أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص: 153 .

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الفترة (1990-1998) قد تميزت بتطور التشغيل في القطاع الغير رسمي الذي بدأ يظهر بشكل ملفت للنظر و الانتباه ، حيث انتقلت نسبة مساهمته في إجمالي التشغيل من (13.8%) سنة 1992 إلى (17.2%) سنة 1995 لتبلغ بعدها (19.3%) سنة 1997 ، و نفسر الزيادة التي عرفها هذا القطاع بالنقص المسجل في مناصب العمل في القطاعات الرسمية الذي دفع بالأفراد إلى الإقبال على القطاعات الغير رسمية كونها تؤمن لهم دخلا و إن كان مؤقتا .

2- اتجاهات البطالة خلال الفترة (1990-1998)

لقد أدى الاختلال الكبير الذي عرفه سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) إلى مجرى جديد و غير مسبوق في ظاهرة البطالة ، حيث أثر هذا الاختلال سلبا على هذه الأخيرة التي أخذت معدلاتها في الارتفاع إلى حد التفاقم أين انتقلت من (19.7%) سنة 1990 إلى (27.9%) سنة 1995 ، و واصلت بعد ذلك في مسيرة الارتفاع لتبلغ أعلى نسبة لها على الإطلاق في سنة 1998 أين قدرت بـ (29.8%) تماما كما هو موضح من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم 35) .

الشكل رقم (35): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

و يمكن أن نحصر أهم أسباب البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة في تراجع النشاط الاستثماري و التنموي إثر أزمة سنة 1986 التي أطاحت بأسعار البترول في الأسواق العالمية ، الإجراءات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكلي و التي أدت إلى عمليات تسريح جماعي للعمال بالإضافة إلى كون أن الوافدين الجدد لسوق العمل في عشرية التسعينات هم من مواليد فترة السبعينات التي عرفت معدلات نمو سكانية مرتفعة ما شكل ضغطا أكبر على سوق العمل من خلال ارتفاع عدد السكان الناشطين بوتيرة عالية .

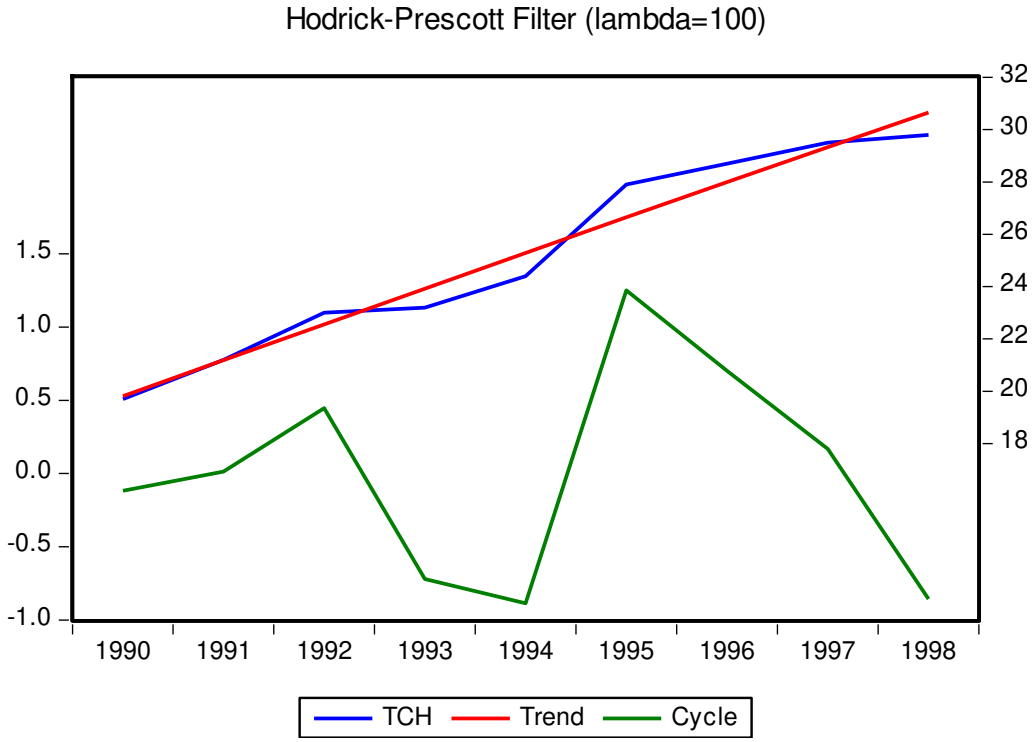
و بعد تفحص هيكل البطالة خلال سنة 1998 وجد أن (80%) من البطالين الذين عرفتهم هذه السنة هم شباب في مقتبل العمر لا يتجاوز سنهم الـ 30 سنة ، كما أن أغلب هؤلاء البطالين ما يعادل نسبة (45%) لا يتعدى مستواهم الدراسي المستوى المتوسط و (50%) ليس لهم أي تأهيل و هو ما يعكس عدم الانسجام الموجود بين منظومة التعليم و التكوين من جهة و سوق العمل من جهة أخرى ، كما برزت خلال هذه الفترة فئة جديدة من البطالين و هم خريجي الجامعات و المعاهد العليا حيث أن 80000 من هؤلاء البطالين لديهم مستوى جامعي لكنهم لم يتمكنوا من

إيجاد منصب عمل نظرا لتجميد التوظيف ، و قد سجل أيضا ارتفاع في معدل البطالة الخاص بالنساء التي قدرت خلال سنة 1998 بـ (29.72%)[1].

و ما يعد أمرا خطيرا أيضا في هذه البطالة هو طول مدتها حيث انتقلت هذه المدة من 23 شهرا في سنة 1989 إلى 27 شهرا في سنة 1996 ، لتقدر بعدها في سنة 1998 مدة البحث عن وظيفة في المتوسط 30 شهرا .

و لتحليل البطالة حسب بنيتها إلى طبيعية هيكلية أم دورية قمنا بالاستعانة بمرشح **(HP Filter)** الذي سبق و أن تناولناه بالتعريف ، و بعد إدخال البيانات في برنامج (Eviews 8) تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (36): تطور كل من معدل البطالة الفعلي و الاتجاه العام و البطالة الدورية خلال الفترة (1990-1998) باستعمال طريقة HP Filter



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

[1]- أحمين شفير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 211 .

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن معدل البطالة في الجزائر يتذبذب و بشكل قريب حول الاتجاه العام طويل الأجل (أي حول معدل البطالة الطبيعية) و أن معدل البطالة الدورية أقل من معدل البطالة الطبيعية ، كما نلاحظ أيضا من خلال شكل الاتجاه العام أن البطالة قد تزايدت و بشكل مستمر خلال فترة التسعينات لتصل إلى أعلى نسبة لها في سنة 1998 أين قدرت بـ (29.8%) ، و بناء على هذا نستنتج أن معدل البطالة الطبيعية كان مرتفع في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) و هو يرتبط في معظمه بالبطالة الهيكلية ، و يفسر هذا بمحدودية فعالية السياسة الاقتصادية (المالية و النقدية) في التخفيف من حدة البطالة الهيكلية في الجزائر حيث يكاد تأثيرها يكون منعدم على البطالة الطبيعية و يبقى تأثيرها فعالا في المدى القصير فقط على مستوى البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالمعتبر من البطالة الكلية .

الفرع الثاني: تقييم سياسة التشغيل المعتمدة خلال الفترة (1990-1998)

لمواجهة التدهور الذي عرفه سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) أنشأت السلطات العمومية أجهزة ، برامج و آليات بديلة جديدة لإدماج الشباب مهنيا و لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية و التي سبق و أن تطرقنا إليها سابقا ضمن سياسة التشغيل و سنحاول فيما يلي إجراء تقييم لمدى فعالية مختلف هذه البرامج و الآليات .

1- تقييم برنامج الإدماج المهني للشباب (DIPJ)

يتم الحديث هنا عن تقييم كل من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة ، الإدماج المهني عن طريق التكوين و التعاونيات الجماعية و الفردية التي جاءت في إطار برنامج الإدماج المهني للشباب ، و لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن مدى فعالية هذا الأخير بمختلف محاوره في تحقيق الأهداف التي وضع في الأساس من أجل تحقيقها سنقوم بالاعتماد على المعطيات الملخصة في الجدول رقم (55) .

الجدول رقم (55): تطور عدد المستفيدين من برنامج الإدماج المهني للشباب خلال الفترة (1994-1998)

البرنامج	العدد	حصة المعوقين
الوظائف المأجورة بمبادرة محلية	332003	3313
الإدماج المهني عن طريق التكوين	11002	264
التعاونيات الجماعية و الفردية	51334	1233
إدماج آخر	13703	-
المجموع	**408042**	**4810**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .

لقد تمكن برنامج الإدماج المهني للشباب من توفير 412852 منصب عمل خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوي قدره 82750 منصب ، (98.8%) منها كانت لصالح الأشخاص العاديين أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (1.2%) أي ما يعادل 4810 منصب عمل فكانت لصالح فئة المعوقين ، و قد ساهم برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية بتوفير الجزء الأكبر من هذه المناصب ما يعادل نسبة (81.2%) ، تليه التعاونيات الجماعية و الفردية التي ساهمت بنسبة (12.7%) ، أما الإدماج المهني عن طريق التكوين فقد ساهم بنسبة (2.7%) لتبقى النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (3.4%) لصالح عقود أخرى من الإدماج .

هذه النتائج تم تحقيقها بمساعدة مالية قدمت لمندوبي تشغيل الشباب قدرت قيمتها بـ 9641212 ألف دج خلال الخمس سنوات موزعة بـ (53.8%) للتشغيل المأجور ، (41.9%) للتعاونيات (0.9%) للتكوين أما القيمة المتبقية فتم توزيعها على الدراسات ، بناء المحلات و متفرقات أخرى و تشكل هذه المساعدات (0.12%) من الناتج الداخلي الخام و قد حدد متوسط الدعم لكل مستفيد بـ 12600 دج للتشغيل المأجور ، 68000 دج للتعاونيات و 3800 دج للتكوين[1].

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 186 .

1-1/ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL)

لقد لاقى هذا البرنامج استحسانا و إقبالا من قبل الشباب و الجماعات المحلية على حد سواء فهو يقدم للشباب فرصة التشغيل و لو مؤقتا في ظروف تتميز بندرة مناصب العمل الدائمة و المؤقتة أما بالنسبة للجماعات المحلية فهو يغطي احتياجاتها من اليد العاملة التي تحتاج إليها و تتوزع المناصب المنشأة في إطار هذا البرنامج و الموارد المخصصة له كما يلي:

الجدول رقم (56): تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية و الموارد المخصصة له خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تشغيل مؤقت (ألف منصب)	67	123.3	64.7	81.8	115.6	141.6	138.1	181	152
تشغيل دائم (ألف منصب)	33.5	61.5	32.4	40.9	57.8	52.6	64.8	86.1	72.2
الكلفة المالية (مليار دج)	2.2	2.0	1.5	2.2	2.0	2.5	2.5	2.6	2.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .

يظهر من خلال الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات الوصية للشباب قصد حمايتهم من البطالة و الإقصاء الاجتماعي ، فقد استفاد هذا البرنامج على امتداد الفترة (1990-1998) من مبلغ إجمالي قدره 17.35 مليار دج بمتوسط 2 مليار دج سنويا ، و قد تمكن البرنامج خلال هذه الفترة من استحداث 1566.9 ألف منصب عمل و هو أمر يحسب لصالح هذا البرنامج ، نسبة (32%) منها هي دائمة ما يعادل 501.8 ألف منصب عمل أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (68%) فهي تمثل مناصب مؤقتة ما يعكس المرونة الشديدة في علاقات العمل خلال فترة الدراسة أين تم التوجه بشكل أكبر نحو سوق العمل المؤقتة التي تتصف

بعدم الاستقرار المهني .

1-2/ الإدماج المهني عن طريق التكوين

يتعلق الأمر بتكوين المقاولين أصحاب التعاونيات لمدة نصف سنة داخل مراكز أو منشآت مختصة كما تمت الإشارة إليه سابقا ، و استفاد من هذا البرنامج ما مجموعه 18642 شاب على امتداد الفترة (1991-1994) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (57): توزيع مناصب التكوين المهني خلال الفترة (1991-1994)

السنة	1991	1992	1993	1994	المجموع
تكوين / إدماج	6550	7339	2291	2462	18642

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .

و قدر الدعم المالي المخصص لهذا البرنامج خلال نفس الفترة بـ 9641 ألف دج و قد ساهم في توظيف قرابة 150 ألف شخص بشكل دائم[1].

1-3/ التعاونيات الجماعية و الفردية

استنادا إلى التقييم الذي قام به المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي للفترة (1990-1994) فقد برز إلى الوجود 19000 مشروع اقتصادي مجسد على أرض الواقع ، منها (66%) في شكل تعاونيات جماعية و (34%) المتبقية عبارة عن مؤسسات فردية تضم قطاع الحرف التقليدية الخدمات و التجارة بنسبة (71%) ، قطاع الفلاحة بنسبة (17.9%) و (11.1%) بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية ، و رغم أن هذا الأخير يشكل المحرك الأساسي للتشغيل إلا أنه حاز على نسبة ضئيلة نظرا لارتباطه الكبير بالواردات الشيء الذي دفع بالشباب إلى التوجه نحو باقي القطاعات ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع التعاونيات حسب قطاع النشاط الاقتصادي و هذا خلال الفترة (1990-1994) .

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 184 .

الجدول رقم (58): توزيع التعاونيات حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990-1994)

القطاع	الفلاحة	البناء و الأشغال العمومية	الحرف و الخدمات	المجموع
تعاونيات جماعية	2628	2038	7810	12476
تعاونيات فردية	762	76	5696	6534
إدماج عن طريق التعاونيات الجماعية	10295	6607	34432	51334

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي .

و فيما يتعلق بعدد المناصب التي استطاع إنشاؤها كل قطاع اقتصادي فقد ساهم قطاع الخدمات و الحرف بـ 34432 منصب ، و ساهم قطاع الفلاحة بـ 10295 منصب أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد ساهم بـ 6607 منصب[1].

و في إطار تقييم وضعية هذه التعاونيات و آثارها على التشغيل قامت الوكالة الوطنية لتنمية الشغل سابقا في سنة 1995 بإجراء تحقيق مع عينة من هذه المؤسسات على مستوى 43 ولاية و قد شملت العينة 10335 تعاونية ، و كنتائج لهذا التحقيق تبين أن هذه المؤسسات تعرضت لمشاكل عديدة أدت إلى توقف (24%) منها لأسباب تمويلية إضافة إلى أسباب أخرى تموينية تتعلق بنقص المواد الأولية ، أما النسبة المتبقية من العينة أي ما يعادل 7888 مؤسسة فقد تمكنت من الاستمرار في مزاولة نشاطها[2].

2- تقييم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

و يدخل في إطار هذه الوكالة عدة برامج أساسية من أهمها الشبكة الاجتماعية (برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة و المنحة الجزافية للتضامن) ، التنمية الجماعية بالإضافة إلى الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة .

---

[1]- سعدية قصاب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 185 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

2-1/ تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المستفيدين من برنامج التعويضات ذات المنفعة العامة الذي تم إطلاقه منذ سنة 1994 بالإضافة إلى مناصب العمل المستحدثة في إطاره و هذا خلال الفترة (1995-1998) .

الجدول رقم (59): تطور عدد المستفيدين من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة خلال الفترة (1995-1998)

السنة	1995	1996	1997	1998
عدد المستفيدين	588200	283100	114000	129680
عدد الورشات	31500	17200	8500	-
المبالغ المنفقة (ألف دج)	-	-	3820325	4372840
مناصب العمل المستحدثة	40000	105000	124900	134600

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن هناك تراجع في عدد المستفيدين من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة حيث تراجع عدد المستفيدين من 588200 مستفيد سنة 1995 إلى 289100 مستفيد سنة 1996 لينخفض بعدها إلى 126980 مستفيد في سنة 1998 ، و حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي فإن هذا التراجع يعود إلى انخفاض عدد الورشات المفتوحة كما أنه يعود أيضا إلى عمليات تطهير القوائم التي كانت تحمل عدد كبير من المستفيدين بسبب الغموض في الأهداف في ظل انعدام الرقابة و المتابعة .

و قد تمكن هذا البرنامج في ظل الظروف الاقتصادية الجد قاسية التي سادت فترة التسعينات من المساهمة و لو بشكل طفيف في توفير فرص عمل و الحد من البطالة ، حيث أنه ساهم باستحداث 134600 منصب عمل دائم خلال سنة 1998 .

2-2/ الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة (TUP-HMO)

نستعرض من خلال الجدول الموالي الموارد المالية المخصصة لبرنامج **(TUP-HMO)** و المناصب المستحدثة في إطاره و هذا خلال الفترة (1997-1998) .

الجدول رقم (60): الموارد المالية المخصصة لبرنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة و المناصب المستحدثة في إطاره خلال الفترة (1997-1998)

السنة	الموارد المالية (مليار دج)	مناصب العمل المستحدثة	الدائمة منها
1997	1.2	69500	30100
1998	1.3	83842	34600

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .

لقد سمح برنامج **(TUP-HMO)** بتوفير 69500 منصب عمل خلال سنة 1997 أي بداية الانطلاق في هذا البرنامج ، (43.3%) منها عبارة عن مناصب دائمة أي ما يعادل 30100 منصب كما يوضح الجدول أعلاه أما النسبة المتبقية و التي تعد الأكبر فجاءت في شكل مناصب مؤقتة ، و استمر البرنامج بنفس الوتيرة خلال سنة 1998 أين ساهم في توفير 83842 منصب عمل (41.2%) منها عبارة عن مناصب دائمة .

3- تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

لقد تمكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من تحقيق قفزة نوعية من خلال مناصب العمل التي قامت باستحداثها مع السنوات الأولى لانطلاقها و التي قدرت بـ 23942 منصب عمل في سنة 1998 بعدما كانت تقدر بـ 179 منصب خلال سنة 1997 كما توضح الأرقام الموضحة في الجدول أسفله ، و تبقى الفترة (1997-1998) فترة وجيزة جدا و غير كافية للحكم على مدى فعالية هذا الجهاز في الرفع من نسبة التشغيل و المساهمة في الحد من البطالة و ستتسنى لنا فرصة تقييم هذا الجهاز خلال فترة أطول لاحقا ضمن العناصر القادمة .

الجدول رقم (61): تطور عمليات إنشاء المشاريع في إطار (ANSEJ) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (1997-1998)

السنة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	مناصب العمل	قيمة الاستثمارات	المساهمة الشخصية	مساهمة (ANSEJ)	القرض البنكي
				دج	دج	دج	دج
1997	16961	11445	179	130052	27003	23275	79773
1998	44278	33149	23942	12349250	1829823	2206266	8313161

Source: L'Office Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ) , disponible sur: http://www.ansej.org.dz , consulté le: 14/10/2015 .

4- تقييم وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSI)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى **(APSI)** مناصب العمل المتوقع استحداثها منها و الأغلفة المالية التي خصصت لها و هذا خلال الفترة (1993-1998) .

الجدول رقم (62): تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار خلال الفترة (1993-1998)

السنة	عدد المشاريع	عدد المناصب	الغلاف المالي (مليار دج)
1994/1993	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2075	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
المجموع	**17736**	**916736**	**1861**

Source: L'agence Nationale du Développement de l'Investissement (ANDI) disponible sur: http://www.andi.dz , consulté le: 14/10/2015 .

لقد سجل عدد المشاريع المصرح بها لدى **(APSI)** تطورا ملحوظا خلال الفترة (1993-1998) حيث انتقل من 694 مشروع سنة 1993 إلى 2075 مشروع سنة 1996 ، و استمر بعد ذلك في الارتفاع ليبلغ 9144 مشروع في سنة 1998 ما يعني أن هذا التوجه قد لاقى قبــولا و استحســانا

لدى المقاولين الجزائريين هذا من جهة ، و نفسر هذه الزيادة في عدد المشاريع المصرح بها من جهة أخرى أيضا بقانون الاستثمار لسنة 1993 الذي قدم حوافز مالية و ضريبية ، ضمانات و تسهيلات للاستثمار الأجنبي على خلاف قانون النقد و القرض لسنة 1990 الذي لم يول اهتماما بهذا الجانب ما جعل المستثمر الأجنبي يقبل على الاستثمار في الجزائر ، هذا و يتوقع من الـ 17736 مشروع التي غطت فترة الدراسة أن تستحدث 916736 منصب عمل .

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

نستعرض من خلال الجدول الموالي عدد العمال المتكفل بهم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و هذا خلال الفترة (1994-1998) .

الجدول رقم (63): تطور عدد العمال المتكفل بهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (1994-1998)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	المجموع
التأمين ضد البطالة	1146	34802	12045	80703	76938	**205634**
التقاعد المسبق	1017	11813	7685	15072	4944	**40531**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .

لقد عرفت فترة الإصلاح الاقتصادي تزايدا كبيرا في عدد العمال الذين تم الاستغناء عن خدماتهم كما تمت الإشارة إليه سابقا ، و قد جاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 1994 كإجراء لحماية الأجراء من مخاطر التسريح الإجباري من خلال آليتين التقاعد المسبق و التأمين ضد البطالة ، و قد تمكن هذا الصندوق كما تبين معطيات الجدول أعلاه من معالجة 40531 حالة في إطار التقاعد المسبق على امتداد الفترة (1994-1998) ، كما أنه تمكن من تسوية وضعية 205634 عامل في إطار التأمين ضد البطالة من خلال تأمينهم اجتماعيا .

المبحث الثاني: تشخيص وضعية سوق العمل في إطار المنهجية الحديثة للتنمية (1999-2014)

بعد مرور أكثر من 14 سنة على بداية تنفيذ مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي لازالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى التوافق بين النتائج المحققة منها و الأهداف التي سطرت لها و التي نذكر على رأسها انعاش النمو الاقتصادي ، التغلب على النقص المسجل في الهياكل القاعدية و بيئة الاستثمار ، زيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، تحسين ظروف المعيشة ، رفع مستوى التشغيل و الحد من نسبة البطالة) ، و مدى قدرة الاقتصاد الوطني و بالتحديد الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام و المتزايد (الخاص و العمومي ، الاستهلاكي و الاستثماري) .

كما تطرح تساؤلات حول جدوى بعض الاستثمارات العمومية ، أولوياتها مقارنة بكلفتها المالية المعتبرة ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المنتظرة منها ، كما يجري التساؤل أيضا عن مدى استدامة هذه السياسة على المديين المتوسط و الطويل خاصة في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة تؤدي إلى انهيار أسعار البترول) ، كما تطرح تساؤلات أيضا حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة و ترشيدها و بالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد و كفاية ، و هذا في ظل الاختلالات التي تميز بها الجهاز الإداري المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف هذه البرامج (ضعف المنظومة الرقابية و عدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية ، غياب التقييم الموضوعي و المنهجي لمختلف البرامج و المشاريع المنجزة)[1].

[1]- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 30 .

المطلب الأول: حصيلة برامج الانعاش الاقتصادي

في محاولة منا لتقييم حصيلة برامج الانعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها في الجزائر سنقوم بعرض مختلف النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لها و هذا خلال فترة تطبيقها أي الفترة (1999-2014) .

الفرع الأول: النتائج الاقتصادية لبرامج الانعاش الاقتصادي

لقد حاولنا رصد اتجاهات الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر في إطار تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من خلال عرض مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن هذا الأداء خلال الفترة (1999-2014) .

1- معدل النمو الاقتصادي

لقد توجهت الجزائر خلال الفترة (1999-2014) كما سلف الذكر إلى تبني استراتيجية تنموية جديدة الهدف الأساسي منها كان الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى عدة أهداف أخرى و لمعرفة مدى تحقق هذا الهدف نستعرض الجدول الموالي الذي يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

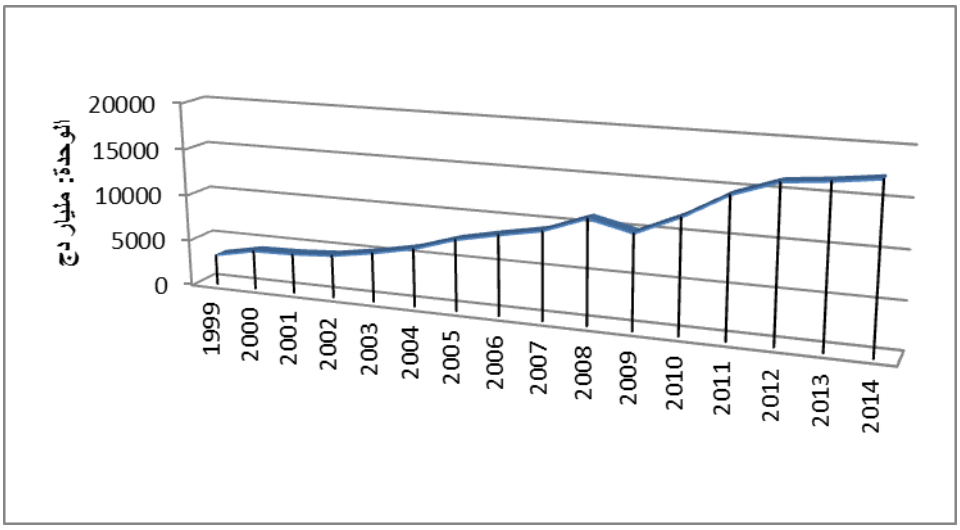
الجدول رقم (64): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المعدل	3.20	3.82	3.00	5.61	7.20	4.30	5.91	1.68
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	3.37	2.36	1.63	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 , 2003 2010 , 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

كما نستعرض أيضا الشكل الموالي الذي يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (37): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



Source: Made by the student depending on: The world bank , **GDP** available on: http://www.data.worldbank.org , consulted the: 12/10/2015 .

لقد سجلت الفترة (1999-2014) تحسن طفيف و نسبي في معدلات النمو الاقتصادي كما يبين الجدول السابق و الشكل أعلاه ، حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 3238 مليار دينار سنة 1999 إلى 11044 مليار دينار سنة 2008 ليبلغ بعدها 17229 مليار دينار سنة 2014 و بالرغم من هذا التحسن إلا أن هذه المعدلات تبقى متذبذبة ، فقد قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2014) بـ (3.68%) و هو معدل نمو ضعيف نسبيا كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في الفترة السابقة (2.4%) ، مع تسجيل سنة 2006 لأدنى معدل على الإطلاق و الذي قدر بـ (1.68%) ، أما سنة 2003 فقد سجلت معدل نمو الأعلى على الإطلاق و الذي قدر بـ (6.90%) .

كنا قد أشرنا سابقا إلى أن سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية معينة ، و هذا ما جسدته السلطات الجزائرية فعلا على أرض الواقع من خلال السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها خلال الفترة (1999-2014) و التي نوضحها من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 65) .

الجدول رقم (65): تطور حجم النفقات الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	نفقات التجهيز (مليار دج)	السنة	نفقات التجهيز (مليار دج)
1999	187	**2007**	1434.6
2000	321.9	**2008**	1973.3
2001	357.4	**2009**	1946.3
2002	453.0	**2010**	1807.9
2003	628.1	**2011**	1974.4
2004	640.7	**2012**	2275.5
2005	806.9	**2013**	1892.6
2006	1015.1	**2014**	2793.9

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 , 2003 2010 , 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن الفترة (1999-2014) قد سجلت ارتفاع كبير و محسوس في حجم النفقات الاستثمارية ، حيث أنها تضاعفت بأكثر من 14 مرة في ظرف 14 سنة أين انتقلت من 187 مليار دينار سنة 1999 إلى 2793.9 مليار دينار سنة 2014 و نفسر هذا الارتفاع في حجم الانفاق الحكومي الاستثماري بالمبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية تنفيذ و تطبيق مختلف مخططات و برامج الانعاش الاقتصادي ، و بهذا نستنتج أن مقدار الانفاق الاستثماري في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي كان مرتفع جدا إلا أن معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها لا تتناسب و لا تتوافق مع الأغلفة المالية الضخمة التي خصصت لها ، حيث أجمع الكثير من الخبراء و توقعوا أن تحقق المبالغ الطائلة التي تم إنفاقها معدل نمو نسبته على الأقل (9%) أو (10%) ، و عليه يبقى الإشكال هنا مطروح حول الأسباب التي حالت دون تحقيق هذه البرامج لمعدلات النمو الاقتصادي التي كانت موجوة منها ؟

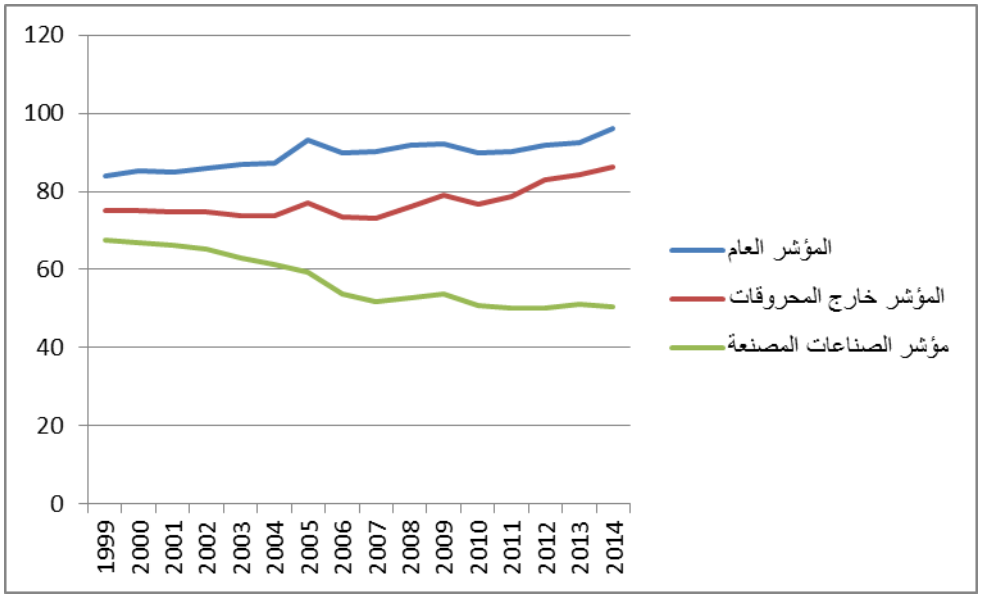
إن القطاعات التي كانت من المحتمل أن تتأثر إيجابا بسياسة الانعاش الاقتصادي تتمثل في قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي ، و عليه نستعرض من خلال الجدول رقم (66) و الشكل رقم (38) المواليين تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (66): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

سنة الأساس 1989: 100						
السنة	المؤشر العام	نسبة التغير (%)	المؤشر خارج المحروقات	نسبة التغير (%)	مؤشر الصناعات المصنعة	نسبة التغير (%)
1999	83.8	0	75.1	-0.5	67.7	-1.3
2000	85.2	1.4	75.0	-0.1	66.8	-0.9
2001	85.0	-0.2	74.8	-0.2	66.2	-0.6
2002	86.0	1	74.8	0	65.2	-1.6
2003	87.0	1	73.8	-1	62.9	-2.3
2004	87.3	1.3	73.8	0	61.4	-1.5
2005	93.0	5.7	77.0	3.2	59.4	-2
2006	89.9	-4	73.3	-3.7	53.9	-5.5
2007	90.1	0.2	73.1	-0.2	51.8	-2.1
2008	91.8	1.7	76.2	3.1	52.8	1
2009	92.2	0.4	78.9	2.7	53.6	0.8
2010	89.9	-2.3	76.8	-2.1	50.7	-2.9
2011	90.3	0.4	78.7	1.9	50.2	-0.5
2012	91.7	1.4	83.0	4.3	50.1	-0.1
2013	92.6	0.9	84.4	1.4	51.0	0.9
2014	96.2	3.6	86.2	1.8	50.4	-0.6

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
(1999-2011) : L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) industrie** , p: 165-166 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .
(2012-2014) : La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2012 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

الشكل رقم (38): التمثيل البياني لتطور مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة .

لقد عرف المؤشر العام للإنتاج الصناعي تحسنا طفيفا في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 83.8 سنة 1999 إلى 87 سنة 2003 و استمر بعد هذه السنة في الارتفاع لكن بشكل متباطئ جدا ليبلغ 96.2 خلال سنة 2014 ، و قد سجل مؤشر الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات تحسنا طفيفا هو الآخر لنجد أنه انتقل من 75.1 سنة 1999 إلى 86.2 سنة 2014 و بالرغم من هذا التحسن الطفيف الذي سجله المؤشر العام إلا أن هذا التسحن لا يعكس وضعية إيجابية حيث أن الأرقام المسجلة لا تختلف كثيرا عن تلك المحققة في الفترة السابقة ، فمتوسط المؤشر العام للإنتاج الصناعي خلال الفترة (1999-2014) قدر بـ 89.5 بينما قدر هذا المتوسط بالنسبة للفترة (1990-1998) بـ 89.8 .

أما بالنسبة لمؤشر الصناعات المصنعة فقد عرف تراجعا مستمرا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 67.7 سنة 1999 إلى 52.8 سنة 2008 و استمر بعدها في الانخفاض ليبلغ 50.4 خلال سنة 2014 ، و تأتي في مقدمة الصناعات الأكثر تضررا من هذا الانخفاض صـــناعــة النسـيـج

و الجلود ، تليها صناعة الخشب ، الفلين و الورق ، ثم تأتي بعد ذلك الصناعات الحديدية الميكانيكية و الالكترونية و أخيرا نجد الصناعات الكيماوية و البلاستيكية و هنا نلاحظ أنا الوضع بقي مشابها لما كان عليه في الفترة السابقة .

إن تأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و هو ما يتطلب زيادة العرض الكلي ، هذا الأخير الذي يستلزم مرونة الجهاز الإنتاجي من أجل زيادة الإنتاج ما يعني استغلال أكثر للطاقات الإنتاجية المتاحة على المستوى المحلي ، و باعتبار أن الحكومة الجزائرية قد طبقت هذه السياسة خلال الفترة (1999-2014) فمن المفروض أن يكون هناك استخدام أكثر للطاقات الإنتاجية خلال هذه الفترة ، و لاختبار صحة هذا الافتراض نستعرض الجدول رقم (67) .

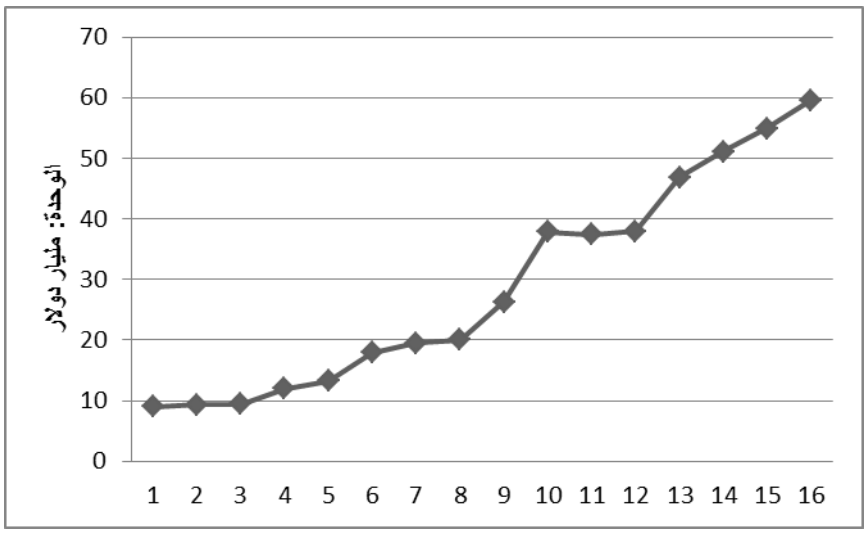
الجدول رقم (67): تطور معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

السنة	المجموع العام (%)	المجموع خارج المحروقات (%)	الصناعات المصنعة (%)
2002	46.8	46.4	51.0
2003	46.0	45.5	50.7
2004	46.3	45.8	50.1
2005	45.6	44.8	49.7
2006	49.0	47.1	53.5
2007	48.3	46.1	53.4
2008	48.2	45.7	52.8
2009	52.1	49.8	56.2
2010	49.8	47.5	54.5
2011	50.2	47.2	54.2
2012	50.2	50.1	53.6
2013	50.1	49.5	52.3
2014	49.7	48.6	50.1

Source: ONS , **collections statistiques N°180/2013 (statistiques économiques N° 74)** 2013 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد عرف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في الجزائر ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2002-2014) إلا أن هذا التحسن مازال بعيد كل البعد عن القدرات المتاحة للاقتصاد الوطني ففي سنة 2014 أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني يشتغل في مجموعه بـ (49.7%) من مجموع طاقاته الإنتاجية بعد أن كان يشتغل بـ (57.1%) سنة 1990 ، و الوضع نفسه تماما إذا تحدثنا عن مدى استخدام الطاقات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات و في الصناعات المصنعة ، و هذا ما يعكس استمرار الوضع المأساوي في الجهاز الإنتاجي الوطني ، و هذا دليل أيضا على أن هذا الجهاز لم يستطع مواكبة الزيادة في الطلب الكلي ما دفع بالحكومة إلى القيام بالمزيد من عمليات الاستيراد من أجل تغطية هذه الزيادة في الطلب و هو ما يفسر الارتفاع الكبير الذي شهدته قيمة الواردات خلال الفترة (1999-2014) و التي نمثل تطورها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): التمثيل البياني لتطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 , 2003 , 2006 , 2009 , 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

كما هو موضح من خلال الشكل أعلاه فإن حجم الواردات قد عرف ارتفاعا كبيرا و محسوسا خلال

الفترة (1999-2014) حيث أنه انتقل من 8.96 مليار دولار سنة 1999 إلى 13.3 مليار دولار سنة 2013 ، و استمر بعدها في الارتفاع ليبلغ 59.6 مليار دولار سنة 2014 ، و يعتبر هذا أمر سلبي يحسب لسياسة الانعاش الاقتصادي الذي يبدو أنها لا تتوافق و بنية الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي ما حال دون إمكانيته لمواجهة الطلب الإضافي .

و كما سلف الذكر فإن العنصر الثاني بعد القطاع الصناعي الذي يعكس لنا الواقع الحقيقي لأداء الاقتصاد الوطني هو القطاع الفلاحي ، و عليه نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور الإنتاج النباتي في الجزائر و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (68): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المعدل	63.8	89.1	85.9	128.1	135.2	134.7	135.7	126.4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	117.7	178.5	184.2	196.7	195.3	196.2	197.4	192.1

Source: ONS , **collections statistiques N°180/2013 (statistiques économiques N° 74)** 2013 , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

يبدو أن الإنتاج النباتي قد عرف تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة التي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد ، فمن خلال القراءة الموجزة لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في الإنتاج النباتي الذي بلغت قيمته في سنة 2010 حوالي 196.7 مليون قنطار بعدما كان يقدر بـ 63.8 مليون قنطار سنة 1999 ، و قد استمر الإنتاج النباتي على نفس الوتيرة و استقر على هذا التحسن ليبلغ 197.4 مليون قنطار سنة 2013 .

و يعزى هذا التحسن الذي عرفه الإنتاج النباتي إلى استمرار تطبيق السياسات الفلاحية التي من شأنها تعزيز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري و التي نذكر على رأسها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية **(PNDAR)** الذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 2002

خاصة في مجال تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعية ، بالإضافة إلى تكثيف الإنتاج في مجال الحبوب نتيجة للدعم الذي تلقاه المزارعون من طرف الدولة عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية ، دون أن ننسى القوانين التشجيعية لزيادة حجم الإنتاج و تحسين مردوديته كالسعر التحفيزي للإنتاج و نظام ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج .

و فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فقد عرف هو الآخر تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من 2.5 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4.2 مليون قنطار سنة 2011 أي بمعدل نمو سنوي قدره (5.7%) ، كما ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء من حوالي 1.9 مليون قنطار سنة 2000 إلى 3.4 مليون قنطار سنة 2011 بمعدل نمو سنوي قدره (6.8%) ، أما فيما يتعلق بإنتاج الحبوب فقد عرف تزايدا هو الآخر حيث أنه ارتفع من 1.6 مليار لتر سنة 2000 إلى 2.9 مليار لتر سنة 2011[1].

و على الرغم من هذا الارتفاع في قيمة الإنتاج الفلاحي إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب كما لوحظ أيضا أن هناك تباينا في حجم هذا الناتج من موسم إلى آخر ، و يعزى هذا بشكل أساسي إلى الظروف المناخية الغير المواتية و المتمثلة في اعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري مما يصعب من عملية التحكم في إنتاجيتها المحصولية[2]، بالإضافة إلى عدم فعالية التدابير و الإجراءات المتخذة في هذا الإطار (هنا لا نقصد أن الإجراءات في جانبها النظري هي السبب و إنما نقصد غياب الصرامة في المتابعة الميدانية) .

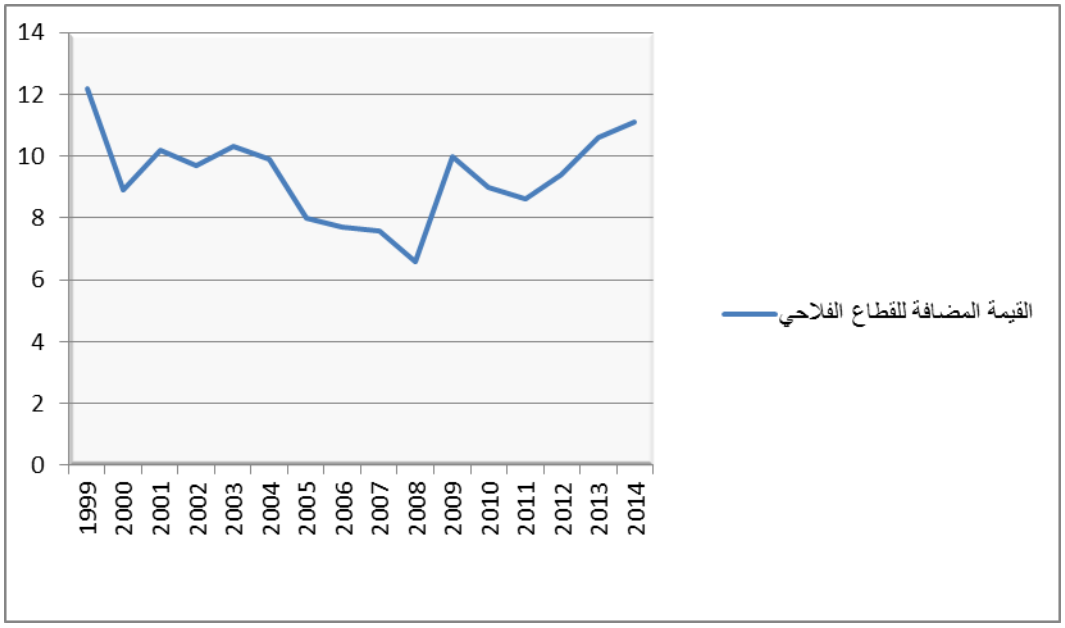
---

[1]- خير الدين معطى الله و سفيان عمراني ، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)** ، مجلة الحقيقة ، العدد 31 ، ديسمبر 2014 ص: 124 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 116 .

و نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (40): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

La banque mondiale , **data (agriculture - valeur ajoutée)** , disponible sur: http://www.donnee.banque mondiale.org , consulté le: 12/11/2015 .

كما يوضح الشكل أعلاه فإن القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي لم تسجل تحسنا خلال الفترة (1999-2014) بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة و هذا بالمقارنة مع الفترة السابقة (1990-1998) ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية (10.3%) في حين قدرت هذه النسبة للفترة السابقة (1990-1998) بـ (11.1%) .

و الملاحظ أيضا هو أن مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة ، حيث أنها ترتفع مرة و تنخفض مرة أخرى و هذا أمر طبيعي بالنظر إلى التذبذب الذي عرفه الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة .

و نستعرض من خلال الجدول الموالي مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين معدل النمو الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (69): تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة	2.0	-5.0	13.2	-1.3	17.0	3.1	1.9	4.9	2.5
الصناعة	0.4	1.7	-0.3	1.1	-3.3	-1.3	-4.5	-3.4	0.3
البناء و الأشغال العمومية	1.4	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	8.9
الخدمات	5.6	5.1	5.8	8.3	8.8	11.7	9.3	9.8	10.1
المحروقات	6.2	4.9	-1.6	3.7	8.4	3.3	5.8	-2.5	-0.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
الفلاحة	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5		
الصناعة	1.9	0.4	-2.5	0.4	1.6	0.9	3.8		
البناء و الأشغال العمومية	8.7	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8		
الخدمات	8.6	7.7	7.3	7.1	6.4	7.8	8.1		
المحروقات	-3.2	-8.0	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6		

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 , 2003 2010 , 2013 , 2014**) , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

و من أجل تحليل أفضل لمصادر تكوين النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاثة نستعين أيضا بالجدول الموالي الذي يعطي لنا صورة رقمية عن تطور تركيبة القيمة المضافة حسب مساهمة كل قطاع اقتصادي (الفلاحة ، الصناعة ، البناء و الأشغال العمومية ، الخدمات و أخيرا قطاع المحروقات) .

الجدول رقم (70): تطور تركيبة القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	الفلاحة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات الغير سوقية	المحروقات
	(%)					
2000	9.0	7.5	8.7	21.9	11.0	41.9
2001	10.5	8.0	9.1	23.5	12.0	36.7
2002	10.1	8.1	9.9	24.2	12.0	35.7
2003	10.6	7.3	9.2	22.9	11.4	38.6
2004	10.2	6.8	8.9	22.9	10.6	40.7
2005	8.2	5.9	8.0	21.5	8.9	47.4
2006	8.0	5.6	8.4	21.0	8.5	48.5
2007	8.0	5.4	9.4	21.8	9.1	46.4
2008	7.0	5.0	9.2	20.8	10.3	48.1
2009	10.1	6.2	11.8	25.4	12.9	33.6
2010	9.0	5.5	11.2	24.0	14.1	37.2
2011	8.6	4.8	9.7	21.4	17.3	38.2
2012	9.4	4.8	9.9	21.9	17.4	36.6
2013	10.7	5.0	10.6	25.0	16.5	32.3
2014	11.1	5.2	11.2	26.3	16.9	29.2
متوسط الفترة	9.37	6.07	9.68	22.88	12.59	39.41

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 2003 , 2010 , 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz consulté le: 14/11/2015 .

و انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يمكن لنا ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي و الأكثر مساهمة في معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

- **قطاع المحروقات:** قدرت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014) بـ (39.41%) ، مما يعني أن هذا القطاع مازال الرائد و الموجه للاقتصاد

الوطني حيث أنه يعتبر المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ، و هو ما تؤكده معطيات الجدول أعلاه التي توضح أن انخفاض معدل نمو القطاع خلال السنوات 2006 2008 ، 2010 قد أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال هذه السنوات مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004) التي عرفت تسارعا في معدلات النمو نتيجة لتحسن أداء قطاع المحروقات .

و عليه يعزى الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق مختلف برامج الانعاش الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى الزيادة في معدل نمو قطاع المحروقات مدعما بالارتفاع و الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية .

- **قطاع الخدمات السوقية:** لقد حاز هذا القطاع على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ، حيث بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج خلال الفترة محل الدراسة (22.88%) ، و يعزى هذا التحسن في قطاع الخدمات السوقية إلى الأثر الإيجابي لسياسة الانعاش الاقتصادي التي أدت إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية .
- **قطاع الخدمات الغير سوقية:** يأتي هذا القطاع بالدرجة الثالثة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت نسبة مساهمته من (11%) سنة 2000 إلى (16.9%) سنة 2014 ، و قد بلغ متوسط مساهمته في تكوين الناتج خلال فترة الدراسة (12.59%) ما يجعله ثاني مصدر في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات .
- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية أكثر قطاع استفاد و بشكل مباشر من برامج الانعاش الاقتصادي نظرا لما تضمنته هذه الأخيرة من مشاريع ضخمة رصدت لتحسين البنية التحتية ، و هو يعد ثالث مصدر في تشكيل القيمة المضافة خارج قـطــاع

المحروقات حيث بلغ متوسط معدل مساهمته في تكوين الناتج (9.68%) ، و على الرغم من ذلك فإن مساهمته تظل متواضعة حيث نجد أنها تتراوح بين (9-11)% مع تسجيل بعض السنوات لمعدلات دون ذلك بسبب مشاكل التموين بمواد البناء و الإسمنت التي أثرت على تكاليف إنجاز المشاريع و وتيرة إنجازها .

- **قطاع الفلاحة:** لقد سجل هذا القطاع مساهمة محدودة في معدلات النمو الاقتصادي و هي تعد ضعيفة إذا ما قورنت بكل من قطاعي المحروقات و الخدمات ، حيث لم تتعدى نسبة مساهمته (9.37%) من إجمالي القيمة المضافة المشكلة على الرغم من البرامج المكثفة و الإمكانيات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع ، سواء أكانت برامج مستقلة على غرار **(PNDAR)** أو من خلال الدعم المرصود له في إطار برامج الانعاش الاقتصادي المتعاقبة ، و لم يتمكن هذا القطاع على نحو مقنع من رفع إنتاجيته و ظل مرتبطا إلى حد كبير بالظروف المناخية بعيدا عن أهداف الأمن الغذائي .
- **قطاع الصناعة:** لم تتحسن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سواء المتعلقة منها بالمؤسسات العمومية أو الخاصة ، هذه الأخيرة التي لم تنجح مختلف البرامج في تحفيزها و دفعها للمبادرة ، فدور القطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة سجل تراجعا مستمرا خلال الفترة (2000-2014) أين انتقل من (8.1%) سنة 2002 إلى (4.8%) سنة 2012 ليبلغ بعدها (5.2%) سنة 2014 و قد بلغ متوسط معدل مساهمته في الناتج (6.07%) و هي حصة جد ضعيفة بالنسبة لهذا القطاع الذي من المفترض أن يشكل محور عملية التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري .

هذا و قد سجل القطاع متوسط نمو سلبي قدره (-0.21%) خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي حيث سجلت أغلب الصناعات نسب نمو سلبية باستثناء قطاعات الحديد ، الميكانيك

الإلكترونيك و مواد البناء التي سجلت نسب نمو إيجابية و هي القطاعات التي تأثرت إيجابا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الانعاش الاقتصادي ، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد سجل هذا الأخير نسب نمو إيجابية خلال فترة تطبيق البرامج إلا أن هذا يظل غير كافيا بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع[1].

و إن كان القطاع الصناعي العمومي لم يحظ بالاهتمام ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي ركز أكثر على تهيئة المناطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية فإن هذا القطاع لم يتجاوب على نحو ملائم حتى في ظل الدعم المخصص له ضمن البرنامجين اللاحقين بسبب جملة من المشاكل الهيكلية التي يعاني منها ، و التي نذكر على رأسها الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية لاسيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة و كذا تهميش القطاع الخاص ، التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات ، تخلف وسائل الإنتاج ، التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة .

و على ضوء التحليل الذي قمنا به سابقا حول معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها في إطار برامج الانعاش الاقتصادي يمكن التأكيد على أن هذه المعدلات هي هشة و ضعيفة نسبيا خاصة و أنها مدفوعة بشكل أساسي بقطاع المحروقات ، كما أنها مدفوعة أيضا بشكل ثانوي بالاستثمار العمومي الضخم لاسيما في مجال البنية التحتية . من جهة أخرى فإن النتائج التي تم تحقيقها لا ترقى و لا تتناسب مع حجم المبالغ المالية التي تم إنفاقها و عليه تأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف ، ظرفي و غير مستدام .

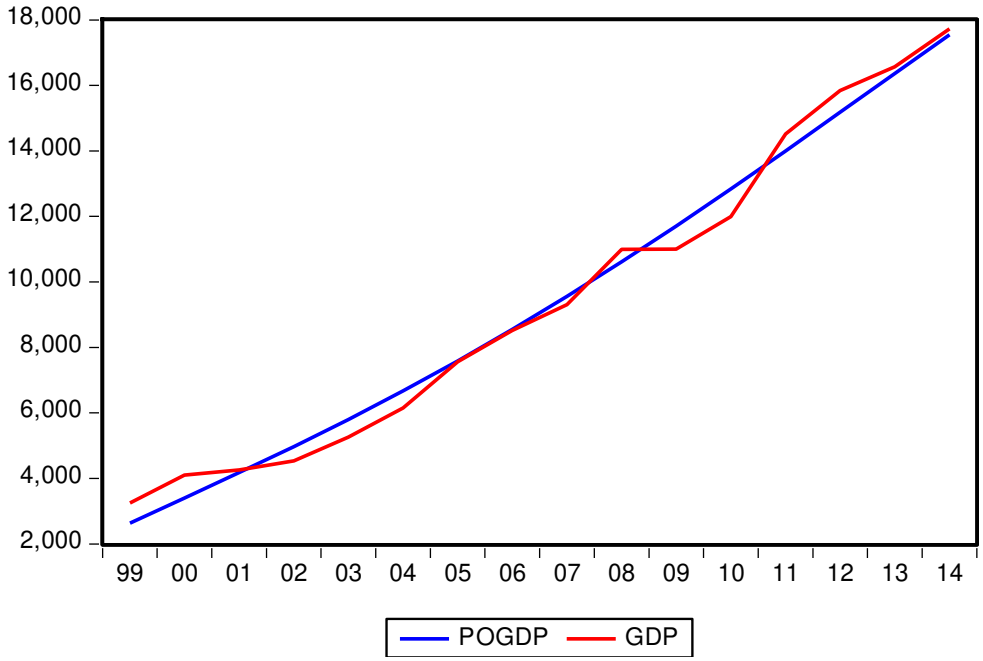
---

[1]- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** مرجع سبق ذكره ، ص: 50 .

2- الناتج المحلي الإجمالي المحتمل

نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور الناتج الفعلي و الناتج المحتمل في الجزائر مقاسا بأسلوب **(HP Filter)** و هذا خلال الفترة (1990-1998) .

الشكل رقم (41): تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و المحتمل خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

خلال الفترة (1999-2014) تضاءلت الفروقات بين الناتج المحلي الفعلي و المحتمل كما هو موضح في الشكل أعلاه و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الإنتعاش الكبير الذي عرفته أسعار البترول ، حيث انتقل سعر البرميل من البترول الجزائري من 17.48 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 94.50 دولار أمريكي سنة 2008 ، و قد سجلت الفترات (1999-2001) (2011-2014) فجوات إنتاج موجبة ما يعني أن الاقتصاد الجزائري قد تجاوز طاقته الممكنة خلال هذه السنوات بينما سجلت الفترات (2002-2004) ، (2007-2010) فجوات إنتاج سالبة

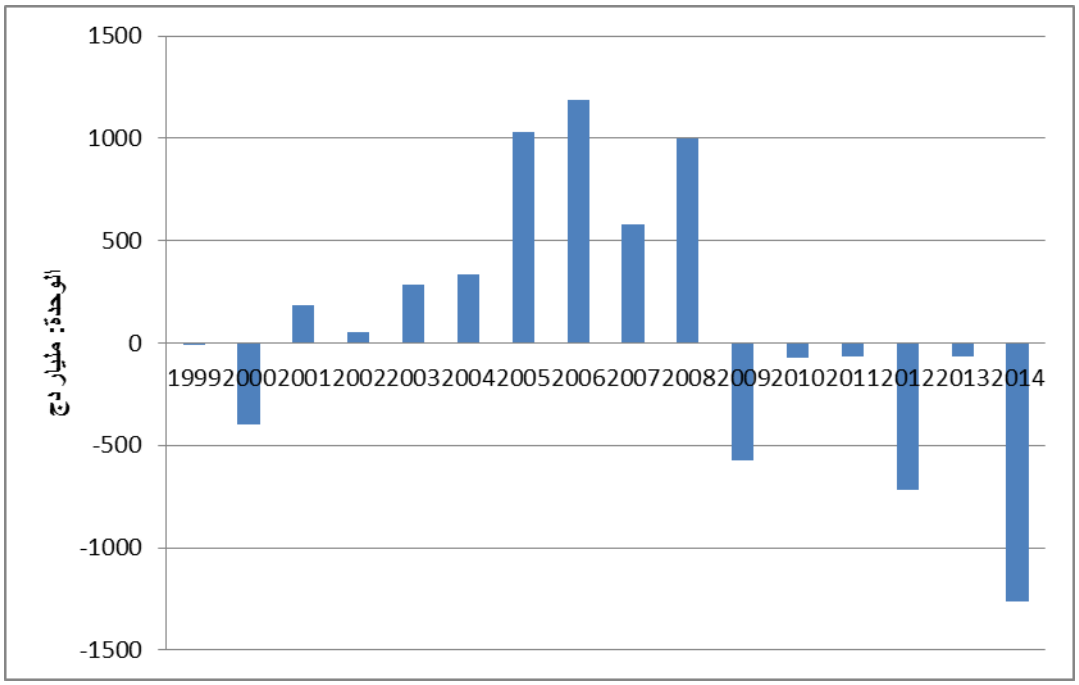
أما الفترة (2005-2006) فقد سجلت تقريبا تطابقا ما بين الناتج المحلي الفعلي و المحتمل ما يعني أن الاقتصاد قد استغل جميع إمكانياته المتاحة دون تجاوزها خلال هذه الفترة .

و بشكل عام يمكن القول أن أداء الاقتصادي الجزائري كان جيد خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي مع الإشارة إلى أن التفاوت ما بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و الممكن يصل إلى حده الأقصى خلال دورات الإزدهار أو الكساد الاقتصادي ، و يرجع ذلك في الأساس إلى تأثيرات التحركات المفاجئة لأسعار النفط على مستوى الإنفاق الحكومي و على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام .

3- الميزانية العامة

نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (42): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1999-2014)



Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2000 2003 , 2010 , 2013 , 2014)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz consulté le: 14/11/2015 .

يبدو أن الانتعاش في الإيرادات المالية الذي رافق السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة قد انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة للدولة كما هو موضح في الجدول أعلاه ، فبعدما كان رصيد الموازنة سالبا سنة 1999 بمقدار 11.18 مليار دينار جزائري تحول هذا العجز إلى فائض خلال السنوات الموالية و بالتحديد الفترة (2000-2008) ، حيث حققت سنة 2000 فائضا بمقدار 40 مليار دينار جزائري و ارتفع بعدها هذا الفائض ليصل إلى 1030.6 مليار دينار جزائري خلال سنة 2005 ليبلغ بعدها في سنة 2006 قيمة 1186.8 مليار دينار جزائري ، بعدها تراجع هذا الفائض نسبيا خلال سنتي 2007 و 2008 .

و قد مثلت سنة 2009 نقطة تحول في رصيد الميزانية ، فبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 شهد العالم ركودا اقتصاديا و انخفض الطلب العالمي على النفط و هو ما أثر سلبا على إيرادات الجباية البترولية التي انخفضت من 5190.5 مليار دينار سنة 2008 إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 ، مع تحقيق الميزانية لسلسلة من الأرصدة السالبة التي أخذت في التناقص انطلاقا من سنة 2010 بعدما عادت أسعار النفط إلى الانتعاش مرة أخرى ليبلغ بهذا رصيد الميزانية عجزا خلال سنة 2013 قدر حجمه بـ 66.6 مليار دينار جزائري .

4- ميزان المدفوعات

عرفت المؤشرات الرئيسية للوضع المالي الخارجي خلال الفترة (1999-2014) تطورا انعكس بشكل إيجابي من خلال التحسن المتواصل في ميزان المدفوعات ، حيث سجل هذا الأخير فوائضا لمدة 14 سنة متتالية ليشهد في سنة 2014 أول عجز له منذ سنة 1999 .

و لمعرفة الوضعية التفصيلية ميزان لمدفوعات في إطار البرامج التنموية التي تم تطبيقها ضمن سياسة الانعاش الاقتصادي نستعرض الجدول الموالي الذي يضم تطور سلسلة موازين المدفوعات خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (71): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.81	34.0	34.24
الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.7	60.59
المحروقات	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.6	59.61
بضائع أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98
الواردات	8.96-	9.35-	9.48-	12.0-	13.3-	17.9-	19.5-	20-	26.3-
تحويلات صافية	0.79	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	1.99	1.61	2.22
رصيد الحساب الجاري	0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.1	21.72	28.9	30.54
رصيد حساب رأس المال	2.42-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11-	0.99-
رصيد ميزان المدفوعات	2.38-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.7	29.55

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	40.60	7.78	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45
الصادرات	78.59	45.19	57.1	72.88	71.73	64.86	60.12
المحروقات	77.19	44.41	56.12	61.66	70.58	63.81	58.46
بضائع أخرى	1.40	0.77	0.97	1.22	1.15	1.05	1.66
الواردات	37.9-	37.4-	38.0-	46.9-	51.1-	54.9	59.6
تحويلات صافية	2.78	2.63	2.65	2.64	3.16	2.79	3.21
رصيد الحساب الجاري	34.45	0.41	12.16	17.76	12.45	1.15	9.27-

رصيد حساب رأس المال	2.54	3.46	3.18	2.37	0.36-	1.02-	3.39
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.05	0.13	5.88-

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2003 , 2006 2010 , 2013 , 2015)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

لقد سجلنا على العموم من خلال سلسلة موازين المدفوعات المعروضة في الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- **على مستوى الميزان التجاري:** لقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا طول الفترة (1999-2014) مع تحقيق ارتفاع معتبر في أرصدته خلال هذه الفترة ، و قد كان هذا المقابل لارتفاع حصيلة الصادرات التي انتقلت من 11.91 مليار دولار سنة 1999 إلى 60.12 مليار دولار سنة 2014 ، مع تسجيل سنة 2008 لأعلى قيمة على الإطلاق و التي قدرت بـ (78.59 مليار دولار) .

إن هذا التحسن المعتبر و الملحوظ في قيمة الصادرات سببه ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بطبيعة الحال و هذا ما يبين الارتباط الوثيق بين الصادرات الجزائرية و أسعار النفط ، و على هذا الأساس يمكن أن نفسر التغيرات التي طرأت على قيمة الصادرات من المحروقات ، قيمة الصادرات الإجمالية ، رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة عبر المراحل التالية:

(2000-2005): تعتبر هذه المرحلة البداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة ، حيث شهدت أزمات عديدة أثرت على السوق النفطية منها أحداث 11 سبتمبر 2001 و العدوان الأمريكي على العراق 2003 ، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من 23.12 دولار للبرميل سنة

2001 إلى 50.64 دولار للبرميل سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت بأكثر من (100%)[1]، و نتيجة لهذا التحسن المعتبر في سعر البرميل من النفط تحسنت قيمة الصادرات من المحروقات حيث انتقلت من 18.53 مليار دولار سنة 2001 إلى 45.59 مليار دولار سنة 2005 و كنتيجة لهذا ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات .

(2006-2010): استمر ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة ليصل إلى 97.5 مليار دولار سنة 2008 ، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973 ، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و التي عرفت بأزمة الرهن العقاري حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61.0 دولار للبرميل[2]، و كنتيجة لذلك حققت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها خلال سنة 2008 أين قدرت بـ 77.19 مليار دولار و استجابت بعد ذلك للانخفاض في سعر النفط لتقدر بـ 41.41 مليار دولار و هذا خلال سنة 2009 .

(2011-2014): شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية ، تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي لسنة 2011 أين تجاوزت أسعار النفط حدود 105 دولار للبرميل ، و استمر الوضع على هذا الحال إلى غاية سنة 2014 أين عادت أسعار النفط إلى الانخفاض مرة أخرى نتيجة لعدة أسباب نذكر من أهمها ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حيث وصل إلى 12 مليون برميل يوميا سنة 2014 ، انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية[3]، و كنتيجة لما سبق ارتفعت

---

[1]- حمزة بن الزين و وليد قرونقة ، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، العدد 03- 2016 ، ص: 88 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

[3]- حمزة بن الزين و وليد قرونقة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 88 .

الصادرات من المحروقات إلى 77.19 مليار دولار سنة2011 ثم انخفضت بعد ذلك لتبلغ 58.46 مليار دولار خلال سنة 2014 .

أما فيما يتعلق بالواردات فنلاحظ أنها قد تأثرت هي الأخرى أيضا بالتقلبات في أسعار النفط خلال فترة الدراسة ، فأسعار النفط تؤثر بطريقة غير مباشرة في حجم الواردات من خلال وسائل الدفع الخارجية ، و بهذا سجلت قيمة الواردات ارتفاعا مستمرا طول الـ 16 سنة التي غطت الدراسة حيث انتقلت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008 مع تسجيل أعلى قيمة لها خلال سنة 2014 أين قدرت بـ 59.6 مليار دولار ، و نفسر هذا الارتفاع في قيمة الواردات بارتفاع أسعار النفط الذي عزز من قدرة الحكومة على تغطية الحاجات المحلية من الواردات بالإضافة إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الحكومة خلال هذه الفترة و المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد بشكل أساسي على تشجيع الطلب الكلي و هو ما يتطلب الرفع من حجم الواردات من أجل تغطية هذا الطلب .

- **على مستوى ميزان رأس المال:** لقد حقق حساب رأس المال عجزا أخذ في التوسع منذ سنة 2002 و قد بلغ هذا العجز أعلى قيمة له في سنة 2006 أين قدر بـ 11.22 مليار دولار و هذا نتيجة لاستخدام رؤوس الأموال في تسديد الديون الخارجية .

و بشكل عام حتى في ظل التحسن الذي عرفته أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2014) لا يمكن لنا أن نقول بأن هذا الوضع هو حالة إيجابية ، فصادرات المـحروقات مثلت ما نسبته (98%) من مجموع الصادرات أما حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات فبقيت مستوياتها ضعيفة جدا و بعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال حيث أنها لم تتعدى في المتوسط نسبة (2.9%) ، فقله تنوع الصادرات من السلع و الخدمات خارج المحروقات و الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع و الخدمات مثلت أهم نقاط ضعف ميزان

المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) ، و هذا يعكس عدم وجود سياسة حقيقية لدى الحكومة الجزائرية لتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة لصادرات المحروقات و بالتحديد أسعار البترول .

5- المديونية الخارجية

لرصد وضعية المديونية الخارجية و قصد معرفة مختلف التطورات التي طرأت عليها خلال الفترة (1999-2014) و هي الفترة التي تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي نستعرض الجدول الموالي (الجدول رقم 72) .

الجدول رقم (72): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	ديون متوسطة و طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	المجموع (مليار دولار)
1999	28.140	0.175	**28.135**
2000	25.088	0.173	**25.261**
2001	22.441	0.260	**22.701**
2002	22.540	0.102	**22.641**
2003	23.203	0.150	**23.353**
2004	21.411	0.410	**21.821**
2005	16.485	0.707	**17.192**
2006	5.062	0.550	**5.612**
2007	5.286	0.509	**5.795**
2008	4.841	1.080	**5.921**
2009	4.356	1.331	**5.687**
2010	3.758	1.778	**5.536**
2011	3.268	1.142	**4.410**
2012	2.489	1.205	**3.694**
2013	2.068	1.328	**3.396**
2014	1.760	1.975	**3.735**

Source: La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2003 , 2006 2010 , 2013 , 2015)** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

لقد عرفت المديونية الخارجية مسارا جديدا و غير مسبوق خلال الفترة (1999-2014) و قد سجلنا على العموم انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- سجلت الفترة (1999-2014) انخفاضا معتبرا و غير مسبوق في قيمة الدين الخارجي الإجمالي حيث أنه انتقل من 28.13 مليار دولار سنة 1999 إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005 ، ليبلغ بعد ذلك 3.73 مليار دولار سنة 2014 محققا بذلك انخفاضا قياسيا بسبعة أضعاف قدرت نسبته بـ (24.40%) ؛
- سجلت الديون قصيرة الأجل ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (1999-2014) حيث أنها انتقلت مـن 0.175 مليار دولار سنة 1999 إلى 1.97 مليار دولار سنة 2014 ؛
- لقد سجلت الديون متوسطة و طويلة الأجل تناقصا محسوسا و معتبرا بشكل متواصل طول فترة الدراسة ، حيث أنها انخفضت من 24.18 مليار دولار سنة 1999 إلى 1.76 مليار دولار سنة 2014 أي أنها انخفضت بـ 15 مرة ما يعادل نسبة (26.38%) ، ما يعطينا فكرة عن أن هذا النوع من الديون هو مصدر انخفاض إجمالي الدين الخارجي و ليس الديون قصيرة الأجل .

و يعزى هذا الانخفاض السابق لنوعه في إجمالي الديون الخارجية إلى التحسن و الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمية خلال هذه الفترة ، حيث انتقل سعر البرميل من النفط من 18.62 دولار سنة 1991 إلى 109.45 دولار سنة 2012 محققا بذلك زيادة قدرت نسبتها بـ (90.83%) ، و تبعا لذلك سجلت الصادرات الوطنية من المحروقات زيادة بنسبة (59.33%) حيث انتقلت من 12.4 مليار دولار سنة 1991 إلى 71.73 مليار دولار سنة 2012 ، ما أعطى أريحية كبيرة للحكومة الجزائرية من خلال تعزيز مداخيلها من العملة الصعبة و هو ما جعلها تفكر في التسديد المسبق لديونها الخارجية قبل حلول الآجال المتفق عليها و قد بادرت في تجسيد ذلك فعلا على أرض الواقع .

6- احتياطات الصرف الأجنبي

تتمثل أهمية عرض مؤشر كفاية احتياطي الصرف الأجنبي في تحديد مدى قدرة الاحتياطات الأجنبية على تحمل الصدمات التي قد تواجه الاقتصاد الوطني ، و الجدول الموالي يوضح تطور هذه الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (73): تطور احتياطي الصرف الأجنبي (دون الذهب) في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	4.7	12.5	18.2	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
القيمة	143.10	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93		

Source: La banque d'Algérie , **rapport (2002 , 2004 , 2005 , 2014) évolution économique et monétaire** , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

لقد شهدت الفترة (2000-2014) قفزة نوعية في قيمة احتياطات الصرف الأجنبي حيث انتقلت هذه الأخيرة من 12.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 178.93 مليار دولار سنة 2014 محققة بذلك زيادة قياسية قدرت نسبتها بـ (166.4%) ، و نفسر هذا الأداء الجد إيجابي في مؤشر احتياطي الصرف الأجنبي بالفوائض التي حققها ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة مدعما بالمستويات العالية لأسعار النفط في السوق الدولية ، فنظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194.01 مليار دولار مع نهاية سنة 2013 ما يمثل أكثر من 35 شهرا من الواردات من السلع و الخدمات .

و بشكل عام استقر مؤشر عدد أشهر تغطية الواردات عن طريق احتياطات الصرف الأجنبي في حدود (35-36) شهر خلال الفترة (2000-2014) ، و هي نسب مبالغ فيها مقارنة بمعايير

كفاية الاحتياطات التي يوصي بها خبراء الاقتصاد في هذا المجال أي ما يعادل 3 أشهر ، ما يعني أن هناك ضياع في الفرص البديلة لاستغلال تلك الاحتياجات المجمدة .

الفرع الثاني: النتائج الاجتماعية لبرامج الانعاش الاقتصادي

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (74): تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	نصيب الفرد من PIB (دولار أمريكي)	معدل الفقر (%)	الأجر الوطني الأدنى (دينار جزائري)	مؤشر أسعار الاستهلاك (100 :2001)
1999	1581.00	-	6000	-
2000	1757.01	-	6000	-
2001	1732.85	-	8000	-
2002	1774.03	-	8000	101.43
2003	2094.33	-	8000	105.75
2004	2598.90	-	10000	109.95
2005	3100.12	-	10000	111.47
2006	3464.61	-	10000	124.05
2007	3935.18	-	12000	118.42
2008	4905.25	11.1	12000	123.98
2009	3868.83	9.8	12000	131.10
2010	4463.39	6.2	15000	136.23
2011	5432.11	5.55	15000	142.40
2012	5565.13	5.20	18000	155.05
2013	5471.12	5.03	18000	160.10
2014	5466.42	5.04	18000	164.77

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
L'Office National des Statistiques (ONS) , **rétrospective (1962-2011) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .
La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2012 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

لقد عرف معدل الفقر انخفاضا محسوسا خلال فترة الدراسة حيث أنه انتقل من (11.1%) سنة 2008 إلى (5.04%) سنة 2014 ، و شكليا يعتبر هذا مؤشر إيجابي يحسب لفائدة برامج الانعاش الاقتصادي التي انخفض مؤشر الفقر في إطارها إلا أننا لا يمكن أن نحكم بشكل نهائي في هذا الأمر إلا بعد أن نتعرض إلى اتجاهات أهم محدد من محددات الفقر خلال فترة الدراسة ألا و هو المداخيل و الأجور .

ابتداء من سنة 1999 عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا كما توضح معطيات الجدول أعلاه ، حيث انتقل من 1581 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 3100.12 دولار أمريكي سنة 2005 ، و استمر في الارتفاع بعدها ليبلغ أعلى قيمة له في سنة 2013 أين قدر بـ 5471.12 دولار أمريكي مسجلا بذلك زيادة معتبرة مقارنة بسنة 1999 ، و يرجع هذا التحسن في نصيب الفرد من الناتج بالدرجة الأولى إلى استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت بدورها في ارتفاع إيرادات الموازنة العامة .

الأجر الوطني الأدنى هو الآخر قد عرف تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث أنه انتقل من 6000 دينار جزائري سنة 1999 إلى 12000 دينار جزائري سنة 2007 ، و استمر هذا التحسن في الحد الوطني الأدنى للأجور أين بلغ 15000 دينار جزائري سنة 2011 ليستقر بعدها في حدود 18000 دينار جزائري خلال سنة 2014 .

إن هذا التحسن في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الأجر الوطني الأدنى يعد غير كاف للحكم على تحسن مستوى معيشة أفراد المجتمع الجزائري ، ففي ظل تضخم الأسعار ستنخفض القدرة الشرائية لنصيب الفرد من الدخل الوطني كما أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور ستبقى ضعيفة و غير كافية لتلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري ، و هو ما تؤكده الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه حيث عرف المؤشر العام للاستهلاك سلسلة متواصلة من الزيادات

لينتقل من 101.43 سنة 2002 إلى 164.77 سنة 2014 ، و السبب في ارتفاع هذا المؤشر هو ارتفاع أسعار المواد الأساسية و ليس كميات الاستهلاك ، حيث أن الفترة (2000-2014) شهدت ارتفاعا في أسعار جميع المواد الغذائية بدون استثناء .

و بشكل عام فإن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر عرفت تحسنا خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاثة التي تضمنتها سياسة الانعاش الاقتصادي و هذا بالمقارنة مع الفترة السابقة (1990-1998) ، إلا أن هذا التحسن يبقى طفيفا و هو بعيد كل البعد عن ما تم تخطيطه كما أنه لا يرقى إلى مستوى التطلعات .

المطلب الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي

بعد الوقوف على مختلف النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج الانعاش الاقتصادي سنقوم فيما يلي بدراسة تحليلية (بالاعتماد على مختلف الإحصائيات التي توفرها الجهات الرسمية) نقف من خلالها على مدى فعالية هذه البرامج في توفير فرص عمل و التخفيف من حدة البطالة و هذا بعد أن نعرج على الاتجاهات الديمغرافية لفترة الدراسة .

الفرع الأول: الاتجاهات الديمغرافية للفترة (1999-2014)

هل كانت هناك تحولات ديمغرافية جديرة بالذكر أثناء فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ذات أثر خاص على البطالة و بالتحديد سوق العمل أم أن الوضع بقية نفسه تماما كما في الفترة السابقة (1990-1998) ؟ للإجابة عن هذا الإشكال سنقوم فيما يلي بعرض تطور مختلف المؤشرات الديمغرافية ذات الصلة بالموضوع و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

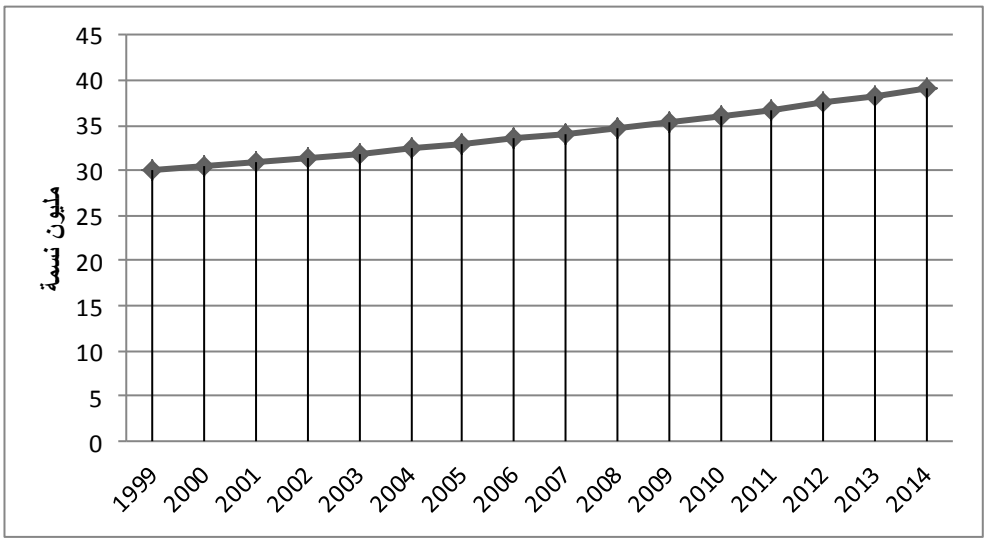
1- المميزات الديمغرافية للسكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

لاستقصاء المميزات الديمغرافية للسكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) سنقوم فيما يلي بالوقوف على أهم المؤشرات التي تعكس هذه المميزات .

1-1/ تطور حجم السكان و النمو الطبيعي خلال الفترة (1999-2014)

لرصد تطور حجم السكان خلال الفترة (1999-2014) نستعرض الشكل رقم (43) الذي يمثل تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) .

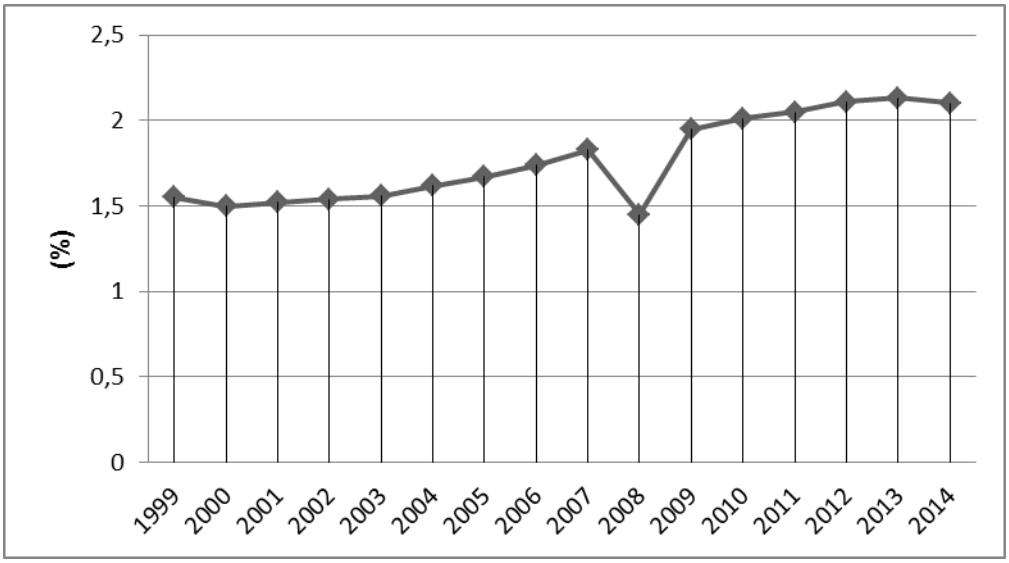
الشكل رقم (43): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

كما نستعرض أيضا الشكل الموالي الذي يمثل تطور الزيادة الطبيعية في حجم الســـــكان و هذا خلال نفس الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (44): تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

يبدو أن الوضع بقي شبيها لما كان عليه خلال الفترة السابقة (1990-1998) و هذا بالنظر إلى الشكلين أعلاه ، فبالرغم من عودة الزيادة الطبيعية في عدد السكان إلى الارتفاع مرة أخرى بعد سلسلة من الانخفاضات حيث انتقلت من (1.50%) سنة 2000 إلى (2.10%) سنة 2014 إلا أن هذه الزيادة كانت تنمو بشكل متباطئ جدا ، فقد لاحظنا أن متوسط معدل نمو السكان طول الفترة (1999-2014) قدر بـ (1.77%) ، هذا و قد بلغ عدد السكان حسب التعداد العام للسكان الذي أجري بتاريخ 16 أفريل 2008 حوالي 34.5 مليون نسمة ، أما في سنة 2014 فقد قدر عدد سكان الجزائر حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بـ 39.1 مليون نسمة .

و نفسر هذا التباطؤ في نمو حجم السكان الذي أخذ نوعا من الاستقرار بالرغم من تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية بتراجع معدل المواليد و انخفاض معدل الوفيات نتيجة لعدة أسباب نذكر من بينها الانتقال من المجتمعات الريفية التقليدية إلى المجتمعات الحضرية التي غيرت قيم الإنجاب ، الانتشار الواسع لموانع الحمل ، تحسن ظروف المرأة و تغير دورها في المجتمع حيث أصبحت تساهم بشكل أكبر في سوق العمل .

1-2/ تركيبة السكان خلال الفترة (1999-2014)

سنحاول فيما يلي تقديم التركيب النوعي و العمري للسكان في الجزائر و هذا خلال الفترة (1999-2014) نظرا لما لهذه المعايير من علاقة وطيدة مع سوق العمل .

1-2-1/ التركيب العمري للسكان

لقد تميز المجتمع الجزائري خلال الفترة (1999-2014) بتركيب عمري فتي كما يوضح الجدول في الأسفل ، حيث تمثل فيه الفئة العمرية (0-14) سنة نسبة (29.5%) من مجموع السكان و تمثل هذه الفئة عبئا على المجتمع لتوفير ما يلزمها من السلع و الخدمات الاجتماعية ، الصحية و التعليمية ، و ليس لها أي تأثير على سوق العمل في المدى القصير مادامت تقع تحت السن

القانوني للعمل ، و تمثل الفئة العمرية (15-64) سنة النسبة الأكبر من مجموع عدد السكان على امتداد الفترة (1999-2014) و التي تقدر بـ (65.2%) ، و هي تمثل فئة السكان في سن العمل تأثيرها يكون مباشر على سوق العمل كما أشرنا إليه سابقا فنسبة معتبرة منها ستمثل القوة العاملة هذا و تمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 و 30) سنة حوالي ثلث السكان و هذا ما يعكس المكانة الهائلة للشباب في تكوين المجتمع الجزائري و في تكوين القوة العاملة ، لكنه في المقابل ينعكس سلبا عليهم في سوق العمل أين ستقل فرصهم في التوظيف كلما ارتفع حجم هذه الفئة العمرية .

أما الفئة العمرية (65 سنة و أكثر) فهي تمثل النسبة الأقل من إجمالي عدد السكان حيث قدرت نسبتها خلال فترة الدراسة (5.30%) ، و هي تمثل فئة الشيوخ التي ليس لها أي تأثير على سوق العمل لأن الجزء الأكبر منها هو في حالة تقاعد أو عدم القدرة على العمل .

الجدول رقم (75): تركيب السكان وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	(0-14) سنة (ألف نسمة)	(15-64) سنة (ألف نسمة)	65 سنة و أكثر (ألف نسمة)
1999	10511	18096	1358
2000	10315	18707	1394
2001	10125	19304	1450
2002	9963	19889	1505
2003	9783	20475	1590
2004	9634	21083	1648
2005	9510	21688	1708
2006	9502	22217	1762
2007	9468	22817	1811
2008	9738	23009	1843
2009	9931	23457	1880

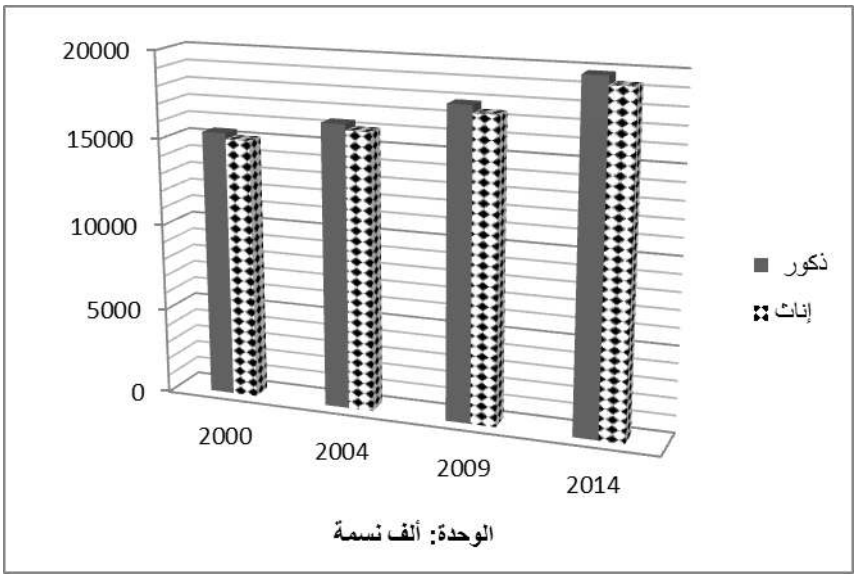
1953	24041	9984	**2010**
2016	24534	10168	**2011**
2073	24976	10446	**2012**
2151	25388	10758	**2013**
2239	25765	11110	**2014**
28381	**355446**	**160946**	**المجموع**
5.30	**65.2**	**29.5**	**(%)**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2002 , 2003 2004 , 2005 , 2008 , 2010 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

1-2-2/ التركيب النوعي للسكان

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب السكان في الجزائر وفقا لمعيار الجنس و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (45): تركيب السكان وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال سنوات مختارة من الفترة (1999-2014)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2003 2004 , 2005 , 2008 , 2010 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

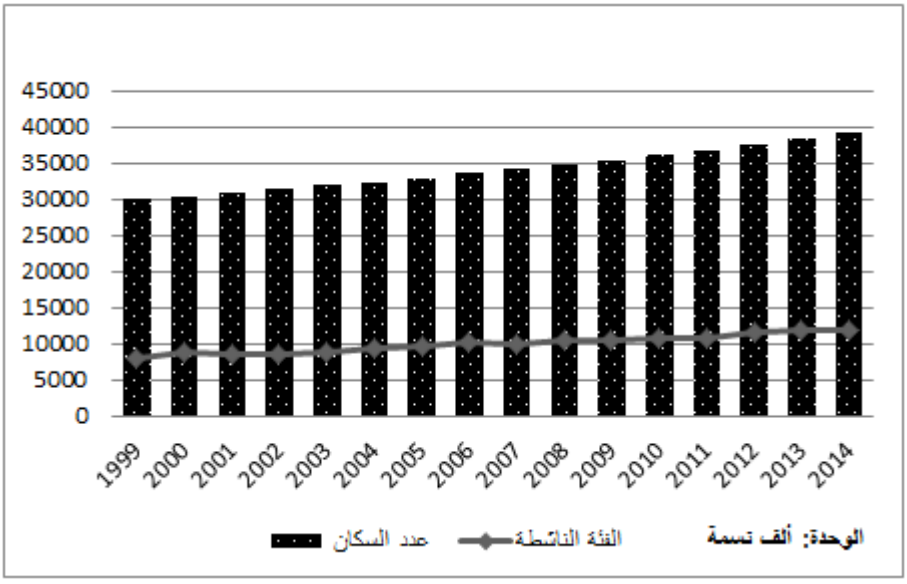
كما يوضح الشكل أعلاه فإن المجتمع الجزائري مازال يتصف بتوزيع شبه متساوي بين الجنســين

و قد مثل الذكور خلال الفترة (2000-2014) نسبة (51.23%) من مجموع السكان بينما مثل الإناث نسبة (48.77%) .

1-3/ اتجاهات الفئة الناشطة خلال الفترة (1999-2014)

نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور الفئة الناشطة في الجزائر بالتوازي مع تطور عدد السكان و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الشكل رقم (46): تطور الفئة الناشطة بالتوازي مع تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2003 2004 , 2005 , 2008 , 2010 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد تميزت الفترة (1999-2014) بنمو سريع أيضا في حجم الفئة الناشطة إلا أنه بطيئ نوعا ما إذا ما قورن بذلك المسجل في الفترة السابقة ، و قد انتقل عدد السكان الناشطين خلال هذه الفترة من 8.05 مليون ناشط سنة 1999 إلى 11.71 مليون ناشط سنة 2014 مع تسجيل متوسط معدل النشاط للفترة (كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل) قدرت نسبته بـ (44.8%) .

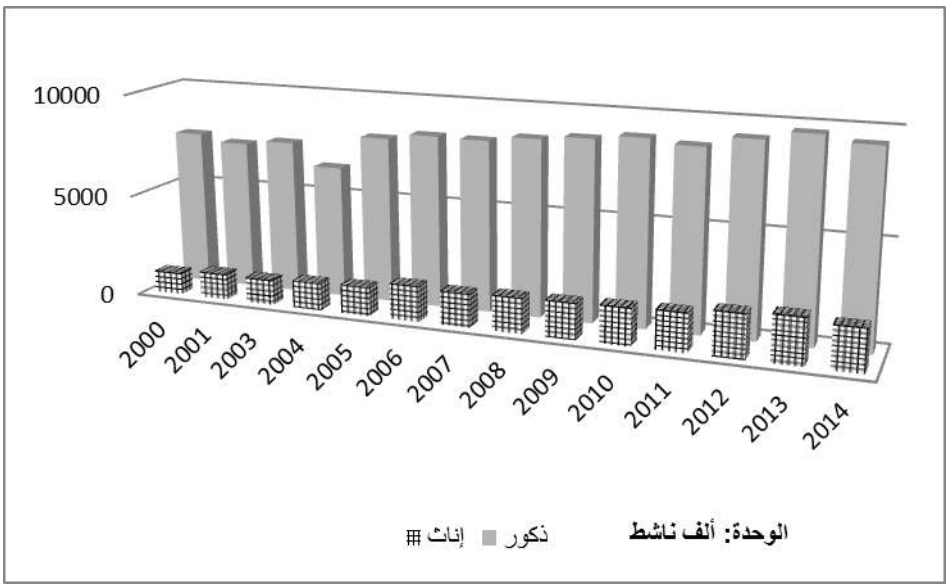
و يرجع هذا الارتفاع في حجم الفئة الناشطة إلى نفس أسباب الفترة السابقة إضافة إلى أسباب

أخرى نذكر على رأسها ظاهرة التسرب من الجهاز التربوي ، حيث أن هذا الأخير لم يعد قادرا على استيعاب كل الطاقات الطلابية و الخارج من الجهاز التربوي سيتوجه حتما إلى سوق العمل و يضاف إلى قائمة الفئة الناشطة ، بالإضافة إلى ظهور فئة جديدة من الناشطين و هي فئة حاملي الشهادات الجامعية التي تواجدت بقوة نتيجة للسياسة الماضية القاضية بتكثيف عدد التلاميذ و الطلبة ، فهذه الفئة الجديدة لم تكن سابقا تعد ضمن الفئة الناشطة لأنها كانت تنتمي لقطاع التعليم ، و بعد نهاية الدراسة ستتوجه حتما إلى سوق العمل[1].

1-3-1/ التركيب النوعي للفئة الناشطة

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب الفئة الناشطة في الجزائر وفقا لمعيار الجنس و هـــذا خلال الفترة (2000-2014) .

الشكل رقم (47): هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الجنس في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 1999 , 2003 , 2004 2005 , 2008 , 2010 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 184 .

على خلاف الفترة السابقة (1990-1998) فإن الفترة (2000-2014) قد شهدت كما يوضح الشكل أعلاه مساهمة أكبر للمرأة في تشكيل الفئة الناشطة و هو ما يعكس الإقبال الهائل للنساء على سوق العمل خلال هذه الفترة ، فخلال سنة 2006 شكلت النساء نسبة (17.3%) من مجموع الفئة الناشطة التي بلغت 10.1 مليون نسمة مقابل (82.7.7%) لصالح الذكور ، و خلال سنة 2012 شكلت النساء نسبة (18.7%) من إجمالي الفئة الناشطة البالغة 11.42 مليون نسمة مقابل (81.3%) لصالح الذكور ، و استمرت مساهمة المرأة في تشكيل الفئة الناشطة في الارتفاع لتبلغ نسبتها خلال سنة 2014 (19.2%) مقابل (80.8%) لصالح الذكور .

1-3-2/ التركيب العمري للفئة الناشطة

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب الفئة الناشطة في الجزائر وفقا لمعيار السن و هذا خلال الفترة (2003-2014) .

الشكل رقم (76): هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)

السنة	(15-24) سنة	(25-39) سنة	(40-59) سنة	(60-64) سنة
	(%)			
2003	24.89	45.10	27.30	2.71
2004	24.88	45.40	27.40	2.68
2005	23.28	45.20	28.96	2.56
2006	21.84	44.65	30.75	2.76
2013	16.92	47.40	33.16	2.52
2014	16.57	47.30	33.64	2.49
متوسط الفترة	**21.39**	**45.84**	**30.15**	**2.62**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2003 , 2004 2005 , 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .
ONS , **Activité , emploi et chômage (2013 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

لقد تميزت الفئة الناشطة خلال الفترة (2003-2014) بأنها فئة فتية فكما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-39) سنة أكثر من ثلثي المجتمع النشيط أي ما يعادل نسبة (67.23%) كمتوسط لفترة الدراسة ، بينما يمثل الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة (32.77%) من إجمالي الفئة الناشطة لهذه الفترة ، و يمثل هذا الطابع الشباني لقوة العمل محددا أساسيا للطلب على العمل و لطبيعة سياسات التشغيل .

1-3-3/ توزيع الفئة الناشطة وفقا لمعيار الوسط السكني

نستعرض من خلال الشكل الموالي تركيب الفئة الناشطة في الجزائر وفقا لمعيار الوسط السكني و هـــذا خلال الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم (77): هيكل الفئة الناشطة وفقا لمعيار الوسط السكني في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنة	الحضر (نسمة)	النسبة (%)	الريف (نسمة)	النسبة (%)
2000	4876650	59.81	3276997	40.19
2001	5045707	58.89	3522514	41.11
2003	5109407	58.31	3652918	41.69
2004	5542416	58.35	3927530	41.47
2005	5661119	59.64	3831389	40.36
2006	6067961	60.02	4041684	39.98
2013	6476000	54.13	5488000	45.87
2014	7748000	66.13	3968000	33.87
المجموع	**46527260**	**59.5**	**31709032**	**40.5**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2003 , 2004 2005 , 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .
ONS , **Activité , emploi et chômage (2013 , 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

كما توضح معطيات الجدول أعلاه فإن ما نسبته (59.5%) من إجمالي الفئة الناشطة تمركزت في المناطق الحضرية على امتداد الفترة (2000-2014) في المقابل تمركزت النسبة المتبقية التـــي

تقدر بـ (40.5%) في المناطق الريفية ، و نفسر هذا الفرق في التوزيع بالفوارق الكبيرة التي تصل إلى حد الجهوية كما وصفها المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بين المناطق الريفية من جهة و المناطق الحضرية من جهة أخرى ، فالمناطق الريفية تهمش في معظمها من البرامج و المشاريع التنموية في الوقت الذي نجد فيه أن المنشآت الاقتصادية و المؤسسات الصناعية التجارية و الخدمية تتمركز في المناطق الشمالية الحضرية .

فقانون التوزيع الجغرافي تحكمه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لاسيما تلك التي تتعلق بالعمل التشغيل و المنشآت القاعدية ، و كنتيجة لذلك تمركز أغلبية السكان في المناطق الشمالية من الوطن مع تسجيل كثافة جد مرتفعة في المناطق الساحلية و التل[1].

فالشمال الذي يغطي نسبة (4%) من الأراضي يضم ما نسبته (66%) من السكان (40% يتوزعون على الساحل الذي لا يغطي سوى 1.9% من الأراضي) ، و تشتمل منطقة الهضاب العليا التي تمتد على نسبة (9%) من الأراضي على (25%) من مجموع السكان ، في حين أن النسبة المتبقية من إجمالي عدد السكان و التي تقدر بـ (9%) تتوزع على (87%) من الأراضي في الجنوب أي الصحراء[2].

هذا و يظهر تمركز الكثافة السكانية في الولايات ذات المدن الكبرى كالجزائر العاصمة التي تحوي ما يقارب 3 مليون نسمة ، تليها سطيف و وهران بحوالي 1.5 مليون نسمة أما بجاية ، تلمسان مستغانم ، الشلف ، البليدة فتحوي كل ولاية منها 1 مليون نسمة مع تسجيل باقي ولايات الوسط لكثافة أقل من 1 مليون نسمة .

---

[1]- لحسن دردوري و نبيل بن عامر ، **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري** ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص: 05 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

2- تحديد العلاقة بين معدل البطالة و معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

بنفس الطريقة للفترة السابقة أي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون قمنا بتحديد طبيعة العلاقة بين معدل البطالة و معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) ، و التي نفترض أن لا تختلف عن نتائج الفترة السابقة باعتبار معنوية هذه الأخيرة التي أطلقنا حكما بإمكانية تعميمها على باقي السنوات ، و قد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي و هذا بعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرين (معدل البطالة و معدل نمو السكان) في البرنامج الإحصائي **(SPSS 24)** .

الجدول رقم (78): تقدير معامل الارتباط بيرسون بين معدل البطالة و معدل نمو السكان خلال الفترة (1999-2014)

Corrélations

		tch	tap
tch	Corrélation de Pearson	1	-,765**
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	16	16
tap	Corrélation de Pearson	-,765**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	16	16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

لقد تحصلنا خلال هذه الفترة على معامل ارتباط قوي أيضا قدرت قيمته بـ (-0.765) ما يعني وجود ارتباط قوي بين كل من معدل البطالة و معدل نمو السكان في الجزائر خلال هذه الفترة أي أن معدل نمو السكان قد كان له أثر على معدل البطالة و هذا في الاتجاه العكسي دائما خلال الفترة (1999-2014) ، و هذه النتيجة معنوية و دالة إحصائيا انطلاقا من القيمة الاحتمالية

(0.001) التي كانت أصغر من (5%) .

الفرع الثاني: اتجاهات البطالة و تقييم سياسة التشغيل خلال الفترة (1999-2014)

في ظل الإشادة الكبيرة لأرقام الحكومة بالنتائج القياسية الجد إيجابية التي حققتها برامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل و البطالة سنحاول في هذا الجانب التحليلي الوقوف على حقيقة هذا الأمر للفصل في ما إذا كانت هذه البرامج قد نجحت فعلا في التخفيف من حدة البطالة بعيدا عن النتائج و الأحكام التي تطلقها الحكومة و مختلف الجهات الرسمية و هذا عن طريق تحليل مختلف مؤشرات سوق العمل .

1- اتجاهات البطالة و التشغيل خلال الفترة (1999-2014)

سنحاول من خلال هذا الجزء عرض اتجاهات البطالة و التشغيل في الجزائر و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

1-1/ اتجاهات التشغيل خلال الفترة (1999-2014)

لرصد اتجاهات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) سنقوم في مرحلة أولى بعرض تطور مستوى التشغيل في إطار سوق العمل الرسمي ، ثم سنقوم في مرحلة ثانية بعرض تطور مستوى التشغيل في إطار سوق العمل الغير رسمي باعتبار أن هذا الأخير أصبح يشكل جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الجزائري .

1-1-1/ سوق العمل الرسمي

لقد تميزت الفترة (1999-2014) بديناميكية و حركية كبيرة على مستوى سوق العمل الذي سجل ارتفاعا كبيرا و محسوسا في مناصب العمل نتيجة للحركية التي شهدها كل من قطاعي الخدمات البناء و الأشغال العمومية ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور سوق العمل خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (79): تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	التشغيل الفعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
1999	121309	24726	3727	18650	**22377**
2000	100919	24489	3014	19165	**22179**
2001	99913	25662	3191	20205	**23696**
2002	147914	31358	3647	23400	**27047**
2003	234093	47057	6696	32509	**39205**
2004	570736	73311	11689	45357	**57046**
2006	590784	132117	17627	79223	**96850**
2007	749678	168950	19307	106334	**125641**
2008	1176156	213194	21304	133968	**155272**
2009	963016	235606	21286	149572	**170858**
2010	612834	234666	20033	157788	**179821**
2011	742272	253605	18580	163009	**181589**
2012	903134	287110	23007	191805	**214812**
2013	1136447	349179	26627	233527	**260154**
2014	1198088	400734	25202	279181	**304383**
المجموع	-	-	**224937**	**1653693**	**1878630**
(%)	-	-	**11.97**	**88.03**	**100**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2003 , 2004 2005 , 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

تظهر الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه أن الضغط على سوق العمل قد أصبح أقل بكثير من الوضع الذي كان عليه سابقا خلال الفترة (1990-1998) ، ففي الوقت الذي سجل فيه جانب عرض العمل تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة سجل جانب الطلب عل العمل هو الآخر تزايدا مستمرا على امتداد الفترة (1999-2014) أين انتقل من 24726 طلب سنة 1999 إلى 132117 طلب سنة 2006 ، ليستمر بعد ذلك على نفس الوتيرة و يبلغ في سنة 2014

400734 طلب ما يعني أنه خلال الفترة (1999-2014) كانت هناك إمكانية أكبر للتشغيل من خلال الزيادة في مناصب العمل التي تم استحداثها .

هذا و قد استطاع الاقتصاد الجزائري أن يستحدث أزيد من 3 مليون منصب عمل جديد خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) ما يعني أن المعدل السنوي لخلق فرص عمل خلال الفترة ذاتها قد قدر بحوالي 214285 منصب عمل في السنة ، و تدعو مثل هذه النتيجة إلى التساؤل حول الطريقة و الكيفية التي أوجدتها كما أنها تدعو أيضا إلى التساؤل حول نوعية المناصب التي تم استحداثها .

فمعطيات الجدول السابق تشير إلى أن (88.03%) من مجموع المناصب التي تم استحداثها خلال الفترة (1999-2014) هي عبارة عن مناصب مؤقتة في حين أن المناصب الدائمة لم تمثل سوى نسبة (11.97%) أي ما يعادل 224937 منصب عمل ، و هي نسبة ضئيلة جدا توحي لنا بأن هذا التحسن في سوق العمل يخفي حقائق أخرى تظهر من خلال الهشاشة التي تميزه ، ما يعني أن هذه الفترة تمثل فعلا توجه جديد نحو العمل المؤقت .

و لمزيد من التفصيل في الاتجاهات الحديثة التي عرفها سوق العمل خلال (2000-2014) نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع المشتغلين خلال هذه الفترة حسب الحالة المهنية مع رصد تطور كل حالة مهنية عبر الزمن ، علما أن سوق العمل الجزائري يتضمن الأربع حالات مهنية التالية:

- المستخدمين و المستقلين ؛
- الأجراء الدائمين ؛
- الأجراء الغير دائمين و المتدربين ؛
- المساعدات العائلية .

الجدول رقم (80): تطور بنية التشغيل حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
مستخدمين و مستقلين	1645897	1826020	1855361	2471805	2183000	2846217	2515977
(%)	26.63	29.32	27.76	31.7	27.14	32.09	29.28
أجراء دائمين	3017956	2570793	2829197	2902364	3076181	2900503	2908861
(%)	48.83	41.27	42.33	37.22	38.24	32.7	33.85
أجراء غير دائمين	1213054	1306407	1515442	1784641	2202844	2429620	2679977
(%)	19.63	20.97	22.67	22.88	27.38	27.4	31.18
مساعدات عائلية	303095	525552	484057	639602	582047	692463	489428
(%)	4.9	8.44	7.42	8.2	7.24	7.81	5.69
التشغيل الكلي	**6179993**	**6228772**	**6684056**	**7798412**	**8044220**	**8868804**	**8594243**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
مستخدمين ومستقلين	2655000	2762000	2875000	2963000	2882000	3117000	2811000
(%)	29.03	29.16	29.5	30.86	28.33	28.89	29.49
أجراء دائمين	3198000	3136000	3208000	3456000	3675000	3878000	3640000
(%)	34.97	33.11	32.9	36.0	36.14	35.94	35.83
أجراء غير دائمين	2816000	3101000	3250000	2978000	3396000	3562000	3623000
(%)	30.79	32.74	33.4	31.02	33.39	33.01	33.20
مساعدات عائلية	477000	473000	404000	202000	217000	231000	165000
(%)	5.22	4.99	4.1	2.12	2.14	2.14	1.48
التشغيل الكلي	**9146000**	**9472000**	**9735000**	**9599000**	**10170000**	**10788000**	**10239000**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

إن القراءة في تركيبة مناصب العمل الجديدة حسب الوضعية ضمن المهنة يعتبر مؤشر جيدا لتحليل نوعية و طبيعة المناصب التي تم استحداثها ، و يظهر جليا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن العمل المأجور بنوعية الدائم و الغير دائم قد استحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي التشغيل ، مع تسجيل انخفاض في نسبة العمل المأجور الدائم الذي تراجع من (58%) سنة 1992 إلى (35.82%) سنة 2014 ، هذا التراجع سببه العرض الكبير من اليد العاملة في الوقت الذي انخفض فيه الطلب على العمالة الدائمة من قبل المؤسسات و الإدارات .

في المقابل سجل العمل المأجور الغير دائم ارتفاعا على امتداد فترة الدراسة أين انتقلت مساهمته في إجمالي التشغيل من (19.63%) سنة 2000 إلى (33.2%) سنة 2014 ، و إذا أضفنا له المتواجدين في حالة تكوين و الأشكال الخاصة للعمل يصبح العمل الغير مأجور المسؤول الرئيسي عن التشغيل خلال فترة الدراسة ، و يعتبر هذا من أبرز الاتجاهات الحديثة لسوق العمل في الجزائر الذي أصبح يعتمد بشكل أساسي على التشغيل المؤقت ، كما أنه يعتبر أيضا تكريس للعمل الغير لائق الذي يمثل خطرا مولدا للتوترات الاجتماعية سببه عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة .

و يعتبر العمل المؤقت بطالة جزئية مؤجلة لفئة معينة من المجتمع بالرغم من بعض المزايا التي يحملها ، فهو يسهل اندماج الشباب في الحياة المهنية[1] كما أنه يعتبر فرصة لهم لاكتساب خبرة و تكوين في انتظار الحصول على المنصب اللائق ، إلا أن وجود أشخاص في وضعية تشغيل مؤقتة لفترة طويلة و طغيان التشغيل المؤقت على التشغيل الدائم هو ما يعتبر مشكلة تهدد سوق العمل فهي تعكس تدهور بنية هذا الأخير .

و يأتي في المرتبة الثانية العمل المستقل الذي ساهم في المتوسط بنسبة (29.22%) من إجمـــالي

[1]- حماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 197 .

التشغيل للفترة (2000-2014) مع تسجيل سلسلة مستمرة من الزيادات على امتداد هذه الفترة أين انتقل من (26.63%) سنة 2000 إلى (29.49%) سنة 2014 ، ما يعني توجه فئة من العاطلين عن العمل إلى تأسيس النشاط الخاص بهم و اعتمادهم على المبادرات الشخصية من أجل إيجاد منصب عمل ملائم في الوقت الذي تعجز الحكومة عن توفيره .

و لرصد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال فترة الدراسة نستعرض الجدول الموالي الذي يمثل تطور مساهمة كل من القطاعين (الخاص و العام) في التشغيل في الجزائر و هذا خلال الفترة (2005-2014) .

الجدول رقم (81): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع العام	2964000	2746000	2987000	3149000	3235000
القطاع الخاص	5080000	6123000	5607000	5996000	6238000
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
القطاع العام	2346000	3843000	4354000	4440000	4100000
القطاع الخاص	6390000	5390000	5816000	6349000	6139000

Source: ONS , **Activité , emploi et chômage 2014**) **,** disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

كما توضح معطيات الجدول أعلاه فإن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل قد عرفت تطورا ملحوظا طيلة فترة الدراسة ، فخلال سنة 2005 قام هذا القطاع باحتواء 5080 ألف عامل لتتطور قدرته بعدها على التشغيل في شكل زيادات مستمرة في عدد العمال فنجد أنه في سنة 2011 قام بتشغيل 5390 ألف عامل ، أما في سنة 2014 فقد تمكن القطاع الخاص من احتواء 6139 ألف عامل ، هذا و يعتبر القطاع الخاص أهم منشأ لمناصب العمل في الجزائر ، فخلال سنة 2006 ساهم هذا القطاع بنسبة (69.03%) من إجمالي التشغيل مقابل (33.97%) لصالح القطاع العام

و خلال سنة 2010 بلغت مساهمته في إجمالي اليد العاملة المشغلة (73.1%) مقابل (26.9%) لصالح القطاع العام ، و قد ساهم هذا القطاع على امتداد الفترة (2005-2014) بـ (63.4%) من إجمالي التشغيل مقابل (36.6%) لصالح القطاع العام .

و بشكل عام يوفر القطاع الخاص ثلثي مناصب العمل في الجزائر ما يعطي لنا صورة واضحة عن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري ، حيث أن نسبة (99%) من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعود لهذا القطاع الذي هو مسؤول عن توفير (85%) من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات .

إن حالة التحول في بنية و شكل سوق العمل تقتضي منا تحليل بنية توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ، هذا المعيار الذي يمكننا من الإجابة عن إشكالية مصدر الزيادة في المؤشرات الإيجابية للتشغيل في الجزائر ، و عليه نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور العمالة في الجزائر في مختلف القطاعات الاقتصادية .

الجدول رقم (82): بنية التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
(ألف عامل)							
الفلاحة	1185	1328	1438	1565	1617	1683	1780
الصناعة	497	502	504	510	523	523	525
البناء و الأشغال العمومية	781	803	860	907	980	1050	1160
الخدمات	1074	1109	1157	1213	1439	1439	1510
الإدارة	1440	1456	1503	1546	1512	1527	1542
العمالة	**4977**	**5198**	**5462**	**5741**	**5981**	**6222**	**6517**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
(ألف عامل)							

الفلاحة	1841	1242	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	530	1194	1337	1967	1335	1407	1290
البناء و الأشغال العمومية	1371	1718	1886	1595	1663	1791	1826
الخدمات	1688	5318	5377	5003	6260	6449	6224
الإدارة	1572	–	–	–	–	–	–
العمالة	**7002**	**9472**	**9736**	**9599**	**10170**	**10788**	**10239**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

يبدو جليا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن قطاع التجارة و الخدمات قد استحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي حجم التشغيل خلال الفترة (2000-2012) حيث قدرت نسبة مساهمته بـ (53.5%) على امتداد هذه الفترة ، و قد شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة مع تسجيل ثبات حصته من العمالة ، و لا يعتبر هذا القطاع منتجا للقيمة المضافة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج ، يليه قطاع الفلاحة الذي ساهم بنسبة (17.56%) من إجمالي العمالة ، و قد شهدت مساهمته نوعا من التذبذب و عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة ، فخلال الفترة (2000-2008) سجل حجم التشغيل في القطاع الفلاحي سلسلة من الزيادات المستمرة أين انتقل من 1185 ألف عامل في سنة 2000 إلى 1841 ألف عامل خلال سنة 2008 ، و نفسر هذه الزيادة بالنتائج الإيجابية نوعا ما للإصلاحات التي مست هذا القطاع بالإضافة إلى التسهيلات التي منحتها الدولة خلال هذه الفترة إلى الفلاحين و صغار المستثمرين . و بحلول سنة 2009 عاد حجم التشغيل إلى الانخفاض مرة أخرى في القطاع الفلاحي و استمر على هذه الوتيرة ليبلغ عدد العاملين في هذا القطاع حوالي 899 ألف عامل خلال سنة 2014 ما يعني أن القطاع الفلاحي مازال مرهونا بالظروف المناخية .

و بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية فبعد موجة من التذبذب و الركود شهد هذا القطـــاع

انتعاشا كبيرا تزامنا مع تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة التي منحت لهذا الأخير في إطار هذه البرامج ، فقد استحوذ هذا القطاع على نسبة (40%) من إجمالي الأغلفة المالية المخصصة لمختلف هذه البرامج ، و قد انعكس هذا بشكل جد إيجابي على هذا القطاع الذي ساهم بنسبة (17.15%) من إجمالي التشغيل على امتداد فترة الدراسة ، مع تسجيل تطور ملحوظ في مناصب العمل التي يستحوذ عليها هذا القطاع سنويا ، فبعدما كان يساهم في تشغيل 781 ألف عامل في سنة 2000 أصبح يستوعب في سنة 2014 حوالي 1826 ألف عامل .

أما عن قطاع الصناعة الذي يعول عليه كثيرا في عملية التنمية في الاقتصاديات المتقدمة و كنتيجة للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع جاءت مساهمته في إجمالي التشغيل ضئيلة نوعا ما (11.79%) خاصة إذا ما قورنت بالنتائج المسجلة في باقي القطاعات .

و نستعرض من خلال الجدول الموالي مرونة الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية أي المرونات القطاعية (بالنسبة للناتج المحلي لكل قطاع) و هذا خلال الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم (83): مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الفترة (2000-2014)

القطاع	(PIB) بالأسعار الثابتة المحلية	حجم العمالة (ألف عامل)	مرونة الطلب على العمل (مرونة مباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
الصناعة	22413311542	785.93	1.525	1.313
الفلاحة	31191248031	1331.46	1.285-	1.213-
البناء و الأشغال العمومية	21258453202	1226.06	0.053	0.066
التجارة و الإدارة و الخدمات	128132459436	3823.87	3.352	2.865

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

توحي الأرقام المعروضة في الجدول أعلاه إلى أن القطاع الفلاحي قد كانت مرونته أكبر خلال هذه الفترة (1.285) عن تلك المسجلة في الفترة السابقة (0.254) ، و نفسر هذا بالارتفاع النسبي في فائض العمالة الذي عرفه هذا القطاع كما أشرنا إليه سابقا ، و قد عرفت مرونة القطاع الصناعي هي الأخرى ارتفاعا خلال الفترة (2000-2014) و بالرغم من هذا الارتفاع الطفيف المسجل على مستوى هذا القطاع إلا أن مرونته تبقى ضعيفة بالنظر إلى قدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة .

أما بالنسبة لقطاع التجارة ، الإدارة و الخدمات و نظرا لطاقته الهائلة على استيعاب اليد العاملة فقد تضاعفت مرونته خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة السابقة أين أصبحت تقدر بـ (3.352) .

و نستعرض من خلال الجدول الموالي بنية التشغيل في الجزائر حسب النوع الاجتماعي خلال سنوات مختارة من الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم (84): بنية التشغيل في الجزائر حسب النوع الاجتماعي خلال الفترة (2002-2014)

البيان	2004			2006		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المشتغلون	6439158	1359254	**7798412**	7372000	1497000	**8869000**
(%)	82.57	17.43	**100**	83.12	16.88	**100**
البيان	2008			2010		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المشتغلون	7717000	1428000	**9145000**	8261000	1474000	**9735000**
(%)	84.38	15.62	**100**	84.86	15.14	**100**
البيان	2012			2014		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المشتغلون	8393000	1778000	**10170000**	8517000	1722000	**10239000**
(%)	82.52	17.48	**100**	83.18	16.82	**100**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد عرفت مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، فبعدما كانت تقدر مساهمتها بـ (10.17%) في سنة 1987 أصبحت تقدر بـ (16.82%) خلال سنة 2014 مع ثبات نصيب المرأة من إجمالي التشغيل حيث أنها استقرت في حدود (16-17)% خلال السنوات التي اخترناها كعينة للدراسة ، و بالرغم من هذا التطور في عدد النساء العاملات إلا أن مساهمة المرأة تبقى ضعيفة أمام مساهمة الرجل في سوق العمل ، فخلال سنة 2012 ساهمت النساء بـ (17.48%) من إجمالي اليد العاملة المشغلة مقابل (82.52%) لصالح الرجال ، أما خلال سنة 2014 فقد ساهمت النساء بـ (16.82%) من إجمالي اليد العاملة مقابل (83.18%) لصالح الرجال .

1-1-2/ سوق العمل الغير رسمي

يمثل العمل الغير رسمي النشاط الأكثر بروزا في سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2000-2014) و لهذا تسلط المعطيات الحديثة للتحقيقات حول الشغل في الجزائر الضوء على هذا القطاع الذي بقي لمدة طويلة يمثل الجزء الغير مرئي في الاقتصاد الوطني ، فقد أصبح النشاط الغير رسمي يحتل مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري كما أصبحت له أهمية كبرى ضمن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية .

و هناك العديد من الدراسات التي قام بها نخبة من الباحثين توصلوا من خلالها إلى تقديم عدة إضافات من أجل فهم دقيق لطبيعة القطاع الغير رسمي ، إدراك مقوماته و مراميه ، تفسير مسبباته ، الوقوف عند إيجابياته و سلبياته ، بالإضافة إلى الدعوة إلى أخذه بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات الإنمائية على الرغم من تشكيله مصدر قلق لدى السلطات الجزائرية التي ترى بأنه يمثل عقبة رئيسية أمام تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر[1].

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 206 .

و لضبط التوجهات الحديثة للعمل الغير رسمي سنعتمد على مقياس واحد متمثل في عامل الانخراط في الضمان الاجتماعي ، و عليه نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور كل من التشغيل الرسمي و التشغيل الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (2003-2014) .

الجدول رقم (85): بنية التشغيل حسب القطاع الرسمي و الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ألف عامل						
1- التشغيل الرسمي	3343	3774	4092	4159	4322	4567
2- التشغيل الغير رسمي	2398	4024	3953	4709	4272	4579
3- إجمالي التشغيل	5741	7798	8044	8869	8594	9195
نصيب 2 من 3 (%)	41.8	51.6	49.1	53.1	49.7	50.1
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ألف عامل						
1- التشغيل الرسمي	4694	4856	5227	5922	6211	5972
2- التشغيل الغير رسمي	4778	4879	4372	4249	4577	4267
3- إجمالي التشغيل	9472	9735	9599	10170	10788	10239
نصيب 2 من 3 (%)	50.4	50.1	45.6	41.8	42.4	41.7

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

كما يوضح الجدول أعلاه فإن العمالة في القطاع الغير رسمي أظهرت ارتفاع و تقدم بشكل سريع خلال فترة الدراسة ، فبعدما كانت تمثل هذه العمالة نسبة (19.3%) من إجمالي التشغيل خلال سنة 1997 أصبحت خلال سنة 2014 تمثل نسبة (41.7%) ، هذا و قد تجاوزت نسبتها الـ (50%) في بعض السنوات على غرار سنة 2010 ما يعني أن عدد الأفراد الذين ينتمون لهذا القطاع قد تضاعف بمرتين خلال هذه الفترة .

فضلا على ما سبق فإن توزيع هذه العمالة حسب النشاط يظهر أن حوالي (45.3%) مـن هـــذه

العمالة تنتمي إلى القطاع التجاري و الخدماتي ، (37.4%) تنتمي إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية في حين تبين أن القطاع الصناعي لا يضم سوى نسبة (17.3%) ، كما وجد أيضا أن كل فرد من بين خمس عمال في هذا القطاع يتراوح سنه بين (15-24) سنة بينما سن الفرد الواحد بين أربعة عمال يتراوح بين (25-29) سنة ما يعادل النصف (44.5% من العمال المنتمون لهذا القطاع يقل سنهم عن 30 سنة) و هو ما يعكس المشاكل التي تواجه الشباب للولوج إلى سوق العمل الرسمي ، أما من حيث التعليم ، التكوين و التأهيل فقد وجد أن هذا القطاع يضم شريحة معتبرة من المجتمع الأقل تعلما (79.8% من هذه الفئة لا يتجاوز مستواهم الدراسي المستوى المتوسط)[1].

1-2/ اتجاهات البطالة خلال الفترة (1999-2014)

لقد انعكست المستويات الجد مرتفعة في التشغيل خلال الفترة (2000-2014) بشكل إيجابي على مستوى البطالة التي شهدت انخفاضا محسوسا بشكل غير مسبوق على امتداد هذه الفترة ، حيث أنها تراجعت من (30%) سنة 1999 إلى (9.5%) سنة 2014 ، لكننا نتساءل هنا « هل انخفاض معدل البطالة إلى (9.5%) يعني في المقابل أن (90.5%) من اليد العاملة مشغلة ؟ » .

في الواقع يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما إذا ما تم الإكتفاء بقراءته بصفة مطلقة و مجردة إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية و تقنيات حسابه و ما تخلفه من انتقادات و معارضات ، لذلك يتم اللجوء عادة إلى مؤشرات أخرى مساعدة خاصة بسوق العمل لاستجلاء هذا الغموض الذي يلف معدل البطالة[2]، و نذكر من بين هذه المؤشرات معدل النشاط و معدل

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 207 .

[2]- أحمد لعمى و محمد مسعى ، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية 2001-2010)** ، مجلة الباحث ، العدد 14 ، ديسمبر-2014 ، ص: 215 .

التشغيل ، و عليه نستعرض فيما يلي تطور معدل البطالة بالتزامن مع تطور كل من معدل النشاط و معدل التشغيل في الجزائر و هذا خلال الفترة (2001-2014) .

الجدول رقم (86): تطور معدل البطالة في الجزائر بالتزامن مع تطور معدل النشاط و معدل التشغيل خلال الفترة (2001-2014)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي			
السنة	معدل البطالة (%)	معدل النشاط (%)	معدل التشغيل (%)
2001	27.3	41.0	29.8
2003	23.7	39.8	30.4
2004	17.7	42.1	34.7
البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي			
السنة	معدل البطالة (%)	معدل النشاط (%)	معدل التشغيل (%)
2005	15.3	41.0	34.7
2006	12.3	42.5	37.2
2007	13.8	40.9	35.2
2008	11.3	41.7	37.0
2009	10.2	41.4	37.2
برنامج توطيد النمو الاقتصادي			
السنة	معدل البطالة (%)	معدل النشاط (%)	معدل التشغيل (%)
2010	10.0	41.7	37.6
2011	10.0	40.0	36.0
2012	11.0	42.0	37.4
2013	9.8	43.2	39.0
2014	9.5	40.7	36.4

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نلاحظ التناقص المستمر في معدل البطالة و هذا بالتوازي مع ارتفاع نسبة التشغيل حيث أنه تراجع من (27.3%) سنة 2001 إلى (17.7%) سنة

2004 ، و في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حققت البطالة معدل قياسي بانخفاضها من (15.3%) سنة 2005 إلى (10.2%) سنة 2009 و هذا بالموازاة أيضا مع ارتفاع نسبة المشتغلين ، أما بالنسبة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي ففي ظل تطبيقه عرفت معدلات التشغيل أعلى نسبة لها حيث أنها بلغت (39%) خلال سنة 2013 ما نتج عنه انخفاض معدل البطالة الذي استقر في حدود (9.5%) خلال سنة 2014 ، و عليه يمكن القول أن مناصب الشغل التي تم استحداثها في إطار البرامج التنموية الثلاثة قد ساهمت فعلا في التخفيف من حدة البطالة ، إلا أن هذه المساهمة تبقى ظرفية و آنية نظرا لطبيعة و نوعية المناصب التي تم استحداثها ، فمعظم هذه المناصب هي هشة و مؤقتة ما يعني أن الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب هم في حالة بطالة جزئية مؤجلة ، و معدلات البطالة ستعود إلى الارتفاع مرة أخرى بمجرد زوال هذه المناصب ، و هو ما يفسر عودة معدلات البطالة إلى الارتفاع مرة أخرى بحلول سنة 2015 أين قدرت بـ (11.2%) .

و فيما يتعلق بمعدل التشغيل فبعد ارتفاعه من (29.8%) سنة 2001 إلى (34.7%) سنة 2004 عرف نوعا من الاستقرار و الجمود حيث بلغ معدل التشغيل كمتوسط للفترة نسبة (35%) و يشير معدل التشغيل لسنة 2014 على سبيل المثال إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل هناك 36 شخصا فقط يعملون ، و بهذا يعتبر معدل التشغيل في الجزائر من أضعف معدلات التشغيل في العالم خاصة إذا ما قورن بمعدل التشغيل العالمي الذي قدر في سنة 2014 حسب منظمة العمل الدولية بـ (60.5%) .

أما عن معدل النشاط الاقتصادي فنلاحظ استقرار هذا الأخير في الجزائر خلال السنوات الأخيرة في حدود (41%) ، و يتميز هذا المعدل بعدم التجانس بين الرجال و النساء مانحا بذلك الأغلبية العظمى للرجال .

1-2-1/ تحليل البطالة حسب معيار النوع الاجتماعي

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور معدل البطالة في الجزائر وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (إناث ، ذكور) و هذا خلال سنوات مختارة من الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم (87): تحليل البطالة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي في الجزائر خلال سنوات مختارة من الفترة (2000-2014)

البيان	2004			2006		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
المعدل (%)	17.5	18.1	**17.7**	11.8	14.4	**12.3**
البيان	2008			2010		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
المعدل (%)	10.1	17.4	**10.1**	8.1	19.1	**10.0**
البيان	2012			2014		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
المعدل (%)	9.6	17.0	**11.0**	9.2	17.1	**9.5**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد أثر الإقبال الكبير للمرأة على سوق العمل خلال العشرية الأخيرة بالإيجاب على معدلات البطالة لدى الإناث التي عرفت انخفاضا خلال الفترة (2000-2014) أين قدرت في المتوسط بـ (16.6%) و هذا قياسا على الفترة السابقة أين كانت معدلات البطالة لديهن تقدر في المتوسط بـ (36.5%) ، و بالرغم من هذا التحسن إلا أن هذه المعدلات تبقى قياسية خاصة إذا ما قارناها بتلك الخاصة بالذكور ، فخلال سنة 2010 قدرت نسبة البطالة لدى الإناث بـ (19.1%) و هي بهذا تمثل أكثر من ضعفي تلك المسجلة لدى الذكور و التي قدرت بـ (8.1%) ، و خلال سنة 2014 قدرت نسبة البطالة لدى الإناث بـ (17.2%) مقابل نسبة (9.2%) مسجلة لدى الذكور و يمكن أن نفسر هذا التفاوت في معدلات البطالة بين الجنسين و الارتفاع في معدلات البطالة

لدى الإناث بجملة من الأسباب التي نلخصها في النقاط التالية:[1]

- إقبال المرأة الجزائرية بقوة على التعليم فضلا عن تغير بعض العادات و التقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة و خاصة في المناطق الريفية ، مما رفع من مشاركة المرأة في سوق العمل و بالتالي زيادة عرض العمل من طرفهن ؛
- تحيز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم و الصحة مما جعل هذه القطاعات تتخم بالعمل النسوي و بالتالي قل الطلب عليهن فيها ، و هو ما انعكس في شكل بطالة إضافية لهن ما عمق من التفاوت في معدلات البطالة بين الجنسين .

1-2-2/ تحليل البطالة حسب معيار السن

نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع فئة العاطلين عن العمل في الجزائر وفقا لمعيار السن و هذا خلال الفترة (2013-2014) .

الجدول رقم (88): توزيع العاطلين وفقا لمعيار السن في الجزائر خلال الفترة (2013-2014)

السنة	2013	(%)	2014	(%)
سنة (15-29)	808000	64.02	834000	68.58
سنة (30-39)	250000	19.88	266000	21.89
سنة (40-65)	204000	16.1	116000	9.53

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Collections Statistiques N° 185/198 (Enquète emploi auprés des ménages 2013 / 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

كما تبين معطيات الجدول أعلاه فإن أغلبية العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب ، فخلال سنة 2013 قدر عدد البطالين بـ 808 ألف بطال (64.02%) منهم يقل سنهم عن 30 سنة ، و خلال

[1]- صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (مشاركة المرأة العربية في سوق العمل)** ، الفصل العاشر ، 2004 ، ص: 13 .

سنة 2014 ارتفعت هذه النسبة أكثر لتبلغ (68.58%) ، هذا و تشير الإحصائيات إلى أن هذه النسبة استقرت في حدود (70%) على امتداد الفترة (2000-2014) ما يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة شباب ، مع العلم أن الجزء الأكبر منهم يبحث عن فرصة عمله للمرة الأولى بدون أي خبرة مهنية ما ترتب عنه نوع من الشعور بالحرمان و الاستبعاد الاجتماعي لدى هذه الفئة الفتية من المجتمع التي تتوجه في معظمها نحو طرق أبواب الأنشطة الغير رسمية و الأنشطة الغير مشروعة .

1-2-3/ تحليل البطالة حسب معيار المستوى الدراسي

نستعرض من خلال الجدول الموالي تحليلا للبطالة في الجزائر وفقا لمعيار المستوى الدراسي و هذا خلال الفترة (2010-2014) .

الجدول رقم (89): تحليل البطالة وفقا لمعيار المستوى الدراسي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2013	2014
	(%)			
بدون تأهيل	1.9	2.5	2.7	2.7
إبتدائي	7.6	6.3	6.7	7.0
متوسط	10.7	12.6	11.1	12.0
ثانوي	8.9	8.6	9.7	9.7
عالي	20.3	15.2	14.0	15.4

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Collections Statistiques N° 170/173/185/198 (Enquète emploi auprés des ménages 2010 , 2011 , 2013 , 2014)** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى أن أصحاب الشهادات و الجامعيين هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة ، فبعدما كانت تعاني من بطالة أميين عقب الاستقلال هاهي الجزائر تتجه اليوم نحو نوع جديد من البطالة و هي بطالة حاملي الشهادات الجامعية ، فخلال سنة 2010 قدرت البطالة لدى

خريجي الجامعات و المعاهد العليا بـ (20.3%) في حين أنها لم تتجاوز نسبة (9%) كمتوسط عند باقي الأصناف (ثانوي ، متوسط ، إبتدائي) ، و خلال سنة 2014 قدرت البطالة في صفوف خريجي الجامعات و المعاهد العليا بـ (15.4%) و هي تتجاوز أيضا بهذا تلك المسجلة عند باقي الأصناف ، هذا و تشير المعطيات و الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن نسبة بطالة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية قد استقرت في حدود (17-20)% على امتداد الفترة (2000-2014) .

و تعكس بطالة حاملي الشهادات الجامعية وضعية عميقة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ، و نلخص أهم أسباب تطور البطالة لدى خريجي الجامعات و المعاهد العليا في النقاط التالية:

- يمثل الشباب في الجزائر نحو ثلاثة أرباع السكان معظمهم من خريجي الجامعات ما يجعل من الطبيعي أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة ؛
- التهافت الكبير لدى العائلات على قطاع التعليم العالي و استجابة السلطات لهذا التهافت من خلال اهتمامها بالكم دون الاهتمام بالكيف في صفوف الطلبة من حاملي شهادة البكالوريا و خريجي الجامعات ، فخلال الدخول الجامعي (2014/2013) بلغ عدد الطلبة الجامعيين في مختلف الأطوار 1.248 مليون طالب أكثر من 237 ألف منهم عبارة عن طلبة جدد ما انعكس بشكل أكيد على الزيادة الكبيرة في عدد خريجي الجامعات ، هذا و قد شهدت السنة الجامعية (2014/2013) على سبيل المثال تخرج 271430 طالب ؛
- عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل و مخرجات مؤسسات التعليم العالي نظرا لأن هذه الأخيرة لا تهتم بالقيام بدراسة خاصة لسوق العمل من أجل التعرف على مختلف خصائصه و متطلباته ، و بالتالي تكييف مخرجاتها مع هذه المتطلبات ؛

- نظام الـ (ل م د) الذي سرع بشكل كبير في تخريج الدفعات ما حال دون إمكانية مواكبة سوق العمل لوتيرة هذا التسارع و للأعداد الهائلة من الطلبة الذين يتم تخرجهم سنويا ؛
- وجود خلل واضح في هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعجز عن استيعاب المؤهلات و الكفاءات ما يعني أن هذا الاقتصاد غير قائم على رأس المال البشري[1]؛
- ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل ما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار و لا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم ، و في ظل شح فرص العمل ساعد هذا الوضع على انتشار ظواهر سلبية كالرشوة ، المحاباة و توريث المناصب ، فغاب معيار الكفاءة و برز وسطاء وهميون في مجال التوظيف[2]؛
- ضعف فعالية سياسات التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة و التي تعرف في معظمها بسياسات دعم تشغيل الشباب لاسيما تلك الموجهة منها لحاملي الشهادات الجامعية ، حيث أنها ترجح المعالجة الاجتماعية قصيرة الأمد لمشكلة البطالة بدلا من المعالجة الاقتصادية طويلة الأمد و التي لم تحظ منها فئة خريجي الجامعات في الأغلب إلا بما يعرف بعقود ما قبل التشغيل[3].

من جهة أخرى فإن وجود عدد كبير من حاملي الشهادات الجامعية في حالة بطالة ستكون له حتما آثار سلبية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و التي نوجزها فيما يلي:

- إن هذه الفئة من المجتمع لن تساهم في تكوين النمو الاقتصادي مما يعني أن قطاع التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد المالية التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري ، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في حجم الإنفاق على هذا القطاع الذي تضاعف بأكثر من

---

[1]- حسين رحيم ، **سياسات التشغيل في الجزائر (تحليل و تقييم)** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 61-62 شتاء – ربيع 2013 ، ص: 138 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

[3]- نفس المرجع السابق ، ص: 139 .

3 مرات خلال الفترة (2005-2014) ، حيث انتقلت ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي من 78.4 مليار دج سنة 2005 إلى 270.8 مليار دج خلال سنة 2014 مشكلة بذلك حوالي (6%) من ميزانية تسيير الدولة ، و هنا نتساءل « ما الحاجة إلى زيادة الإنفاق على قطاع التعليم العالي إذا كنا لن نتحصل على العائد المقابل لهذه الزيادة في الإنفاق » ما يعني أنه لابد من ترشيد الإنفاق على هذا القطاع ؛

- بطالة الخريجين حاملي الشهادات تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم فهي تولد التوقعات المتشائمة لديهم .

1-2-4/ تحليل البطالة حسب معيار المدة

نستعرض من خلال الجدول الموالي توزيع فئة العاطلين عن العمل في الجزائر وفقا لمدة البحث عن العمل و هذا خلال الفترة (2008-2014) .

الجدول رقم (90): توزيع العاطلين وفقا لمدة البحث عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

السنة	2008		2013		2014	
المدة	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
أقل من 12 شهر	267000	**24.9**	417000	**35.4**	447000	**36.7**
(12-24) شهر	181000	**16.88**	238000	**20.3**	259000	**21.4**
أكثر من 24 شهر	531000	**49.53**	475000	**40.5**	484000	**39.9**
غير محددة	93000	**8.67**	45000	**3.8**	24000	**2.0**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **Collections Statistiques N° 185/198 (Enquète emploi auprés des ménages 2008 2013 / 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لا تزال معدلات البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب و هذا ما يدعو إلى القلق و التشاؤم حيث أن العروض المقدمة تفوق بكثير الطلب عليها ما يزيد من مدة البحث عن العمل[1]، و هذا ما تـأكـده

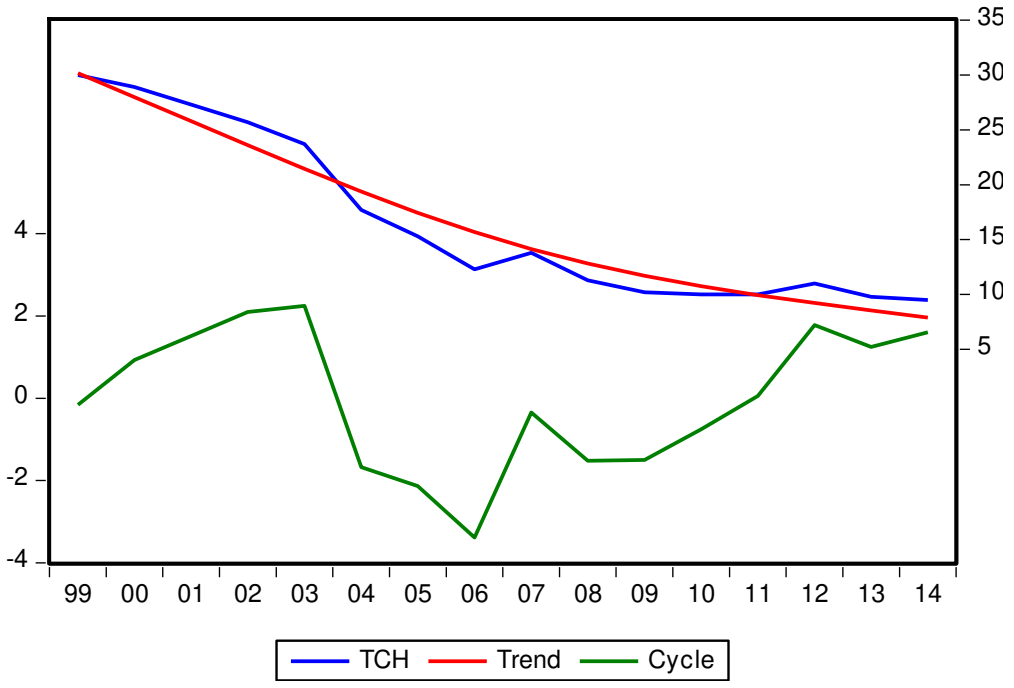
[1]- دحماني محمد ادريوش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 215 .

معطيات الجدول أعلاه ، فخلال سنة 2008 قدرت نسبة الأشخاص الذين تطلب منهم الأمر سنتين أو أكثر لإيجاد وظيفة (66.4%) في حين بلغت نسبة العاطلين الذين انتظروا لأقل من سنة قبل حصولهم على وظيفة بـ (24.9%) ، و خلال سنة 2014 قدرت نسبة الأشخاص الذين انتظروا لسنتين أو أكثر حتى توظفوا بـ (61.2%) أما الأشخاص الذين انتظروا لمدة تقل عن السنة فقدرت نسبتهم بـ (36.7%) ، و هذا ما يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأجل ما يزيد من خطورتها فضلا عن كونها بطالة شباب من حاملي الشهادات الجامعية .

1-2-5/ البطالة الهيكلية و البطالة الدورية

و لتحليل البطالة حسب بنيتها إلى طبيعية هيكلية أم دورية قمنا بالاستعانة بمرشح **(HP Filter)** و بعد إدخال البيانات في البرنامج (Eviews 8) تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (48): تطور كل من معدل البطالة الفعلي و الاتجاه العام و البطالة الدورية خلال الفترة (1999-2014) باستعمال طريقة HP Filter



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

كما يبين الشكل أعلاه فإن معدل البطالة في الجزائر بقي يتذبذب و بشكل قريب حول الاتجاه العام طويل الأجل (أي حول معدل البطالة الطبيعية) تماما كما حدث في الفترة السابقة ، كما أن معدل البطالة الدورية هو أقل من معدل البطالة الطبيعية ، و نلاحظ أيضا من خلال شكل الاتجاه العام أن البطالة قد تناقصت و بشكل مستمر خلال الفترة (1999-2014) لتصل إلى أدنى نسبة لها في سنة 2014 أين قدرت بـ (9.5%) ، و بناء على هذا نستنتج أن معدل البطالة الطبيعية قد عرف انخفاضا محسوسا في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) إلا أن هذه البطالة لازالت في معظمها بطالة هيكلية ، و هنا نستنتج أن السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة عن طريق التوسع في الإنفاق العام لم تكن فعالة ، حيث أنها لم تنجح في التخفيف من حدة البطالة الهيكلية و تأثيرها قد يكون إيجابيا على البطالة الاحتكاكية فقط التي ترتبط بالبطالة الدورية و تشكل جزءا بسيطا من البطالة ككل .

و بشكل عام نقول أن مشكلة البطالة هي هيكلية في الجزائر و هي تنتج بشكل أساسي عن عـــدم تطور هياكل اقتصادها بما يتناسب مع طبيعة النمو .

1-2-6/ معدل البطالة الرسمي و معدل البطالة المصحح

لإضفاء قدر أكبر من الموضوعية على الإحصائيات المعلنة من قبل الجهات الرسمية في مجال البطالة و التي اعتمدنا عليها بشكل رئيسي لتأسيس هذه الدراسة قمنا بحساب معدل البطالة المصحح الذي يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية:[1]

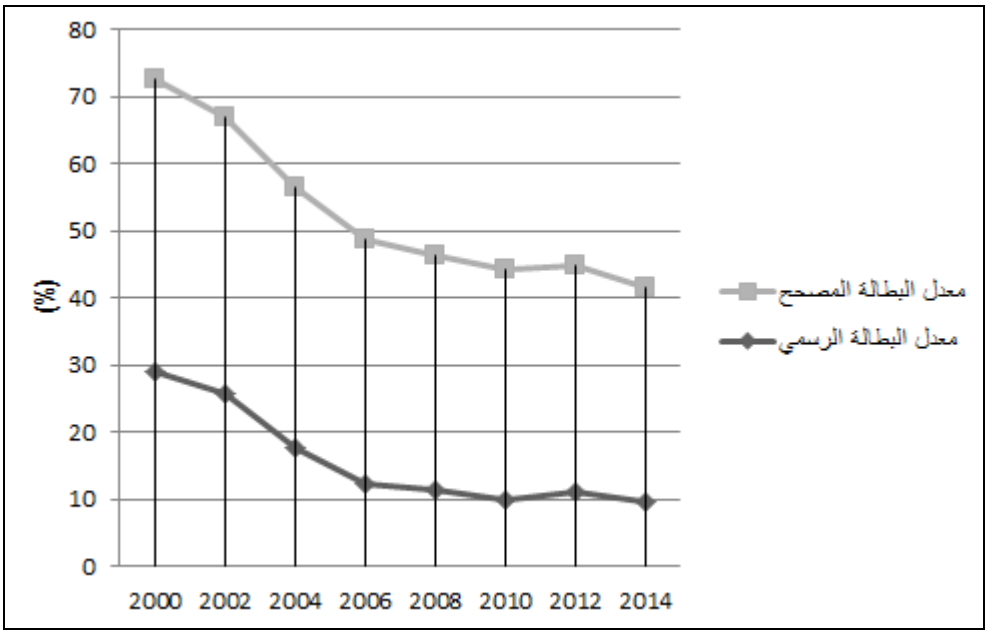
معدل البطالة المصحح = (فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منتظمين) / الفئة الناشطة

و بهذا يختلف معدل البطالة المصحح عن ذلك الرسمي و الذي يقوم بإصداره الديـــــوان الوطـني

[1]- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** مرجع سبق ذكره ، ص: 51 .

للإحصائيات في كونه يضم فئة العمال الغير منتظمين إلى فئة العاطلين عن العمل ، علما أن هذه الفئة تتمثل في العمال الغير رسميين مضافا إليهم الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية[1] و نستعرض من خلال الشكل الموالي تطور معدل البطالة المصحح و هذا بالتوازي مع تطور معدل البطالة الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) .

الشكل رقم (49): تطور معدل البطالة الرسمي و معدل البطالة المصحح في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة .

كما يوضح الشكل أعلاه فقد تم تسجيل انخفاض في كل من معدل البطالة الرسمي و معدل البطالة المصحح خلال الفترة (2000-2014) ، حيث انخفض معدل البطالة الرسمي بـ (19.4) نقطة مئوية في حين انخفض معدل البطالة المصحح بـ (11.6) نقطة مئوية بتراجعه من (43.76%) سنة 2000 إلى (32.10%) سنة 2014 ، ما يعني أن الإنخفاض المسجل على مستوى المعدل الرسمي كان أكبر من ذلك المسجل على مستوى المصحح ، و نفسر هذا التفاوت في نسب

[1]- نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** مرجع سبق ذكره ، ص: 51 .

الانخفاض بين المعدلين بارتفاع حجم القوى العاملة من جهة و الزيادة في حجم فئة العمال الغير منتظمين من جهة أخرى التي يقصيها المعدل الرسمي .

2- تقييم سياسة التشغيل المعتمدة خلال الفترة (1999-2014)

سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم مختلف البرامج ، الآليات و السياسات التي تم تبنيها خلال الفترة (1999-2014) من أجل دعم التشغيل و سوق العمل في الجزائر و الانطلاقة تكون من برامج سياسة الانعاش الاقتصادي .

2-1/ تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي

من أجل تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور مناصب العمل المتوقع إنشاؤها بالمقارنة مع مناصب العمل التي تم استحداثها فعلا في إطار كل برنامج من برامج الإنعاش الاقتصادي و هذا خلال الفترة (2001-2014) .

الجدول رقم (91): مناصب العمل المتوقع إنشاؤها بالمقارنة مع مناصب العمل المستحدثة فعلا في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي		
مناصب العمل المتوقعة	مناصب العمل المستحدثة	نسبة تحقيق الهدف
713150	728666	%102.2
البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي		
مناصب العمل المتوقعة	مناصب العمل المستحدثة	نسبة تحقيق الهدف
2000000	5031692	%251.6
برنامج توطيد النمو الاقتصادي		
مناصب العمل المتوقعة	مناصب العمل المستحدثة	نسبة تحقيق الهدف
3000000	5642312	%188.1

المصدر: من إعداد الطالبة .

بالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و الذي غطى الفترة (2001-2004) كان من المتوقع منه أن يستحدث 713150 منصب عمل و قد تجسد هذا فعلا على أرض الواقع حيث أنه فـــاق

التوقعات بتمكنه من استحداث 728666 منصب عمل ما يعني أنه تـــــم تحقيق الهدف منه بنسبة (102.2%) ، و فيما يخص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة (2005-2009) فقد فاق التوقعات بأكثر بكثير مما جاء في الإلتزام الرئاسي الذي تضمن من خلاله توفير 2 مليون منصب عمل ، حيث تمكن هذا البرنامج من استحداث أكثر من 5 مليون منصب عمل ما يعني أنه تم تحقيق الهدف منه بنسبة (251.6%) .

أما فيما يتعلق ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي و الذي غطى الفترة (2010-2014) فقد تمكن هذا الأخير من تحقيق الهدف المنتظر منه بنسبة (188.1%) بتوفيرة لـ 5.64 مليون منصب عمل محققا بذلك زيادة بـ 2.64 مليون منصب عن تلك المتوقع إنشاؤها .

و تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن برامج الإنعاش الاقتصادي قد حققت الأهداف المرجوة منها في مجال التشغيل ، إلا أن هذه النتائج لا يعول عليها كثيرا باعتبار أن أغلب المناصب المستحدثة في إطارها هي عبارة عن مناصب مؤقتة و هشة تنعدم فيها صفة الديمومة ، و يتمثل المصدر المسؤول عن توفيرها في قطاعات الفلاحة ، الخدمات و البناء و الأشغال العمومية التي تتميز باعتمادها على العمالة المؤقتة أكثر من الدائمة بالإضافة إلى عقود التشغيل المؤقت بمختلف أنواعها .

و عادة ما تلجأ الدولة إلى مثل هذه الحلول لمعالجة البطالة من أجل تغطية الفجوة المتنامية بين وتيرة نمو اليد العاملة و وتيرة نمو الاقتصاد و التي تنطوي في الوقت عينه على ضغوط اجتماعية حقيقية أو كامنة ، ما جعل الحكومة تسعى إلى اختلاق مناصب و لو خارج الاحتياجات الحقيقية للسوق مع دفع أجور هذه المناصب من الخزينة العمومية و أحسن مثال على ذلك هو عقود الإدماج المهني[1]، و هو ما أدى بدوره إلى تكريس البطالة المقنعة .

[1]- حسين رحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 142 .

2-2/ تقييم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

لقد طرأت تعديلات على بعض البرامج التي تشرف على تسييرها وكالة التنمية الاجتماعية حيث تم وضع برنامج جديد بتاريخ 1 جويلية 2011 سمي بجهاز نشاط الإدماج الاجتماعي **(DAIS)** الذي أدمج فيه جميع عمال الشبكة الاجتماعية بمعنى أنه جاء كبديل عن برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة **(IAIG)** ، كما أدمج فيه أيضا كل من عقد قد تشغيل الشباب و الوظائف المأجورة بمبادرة محلية **(ESIL)** ، و قد حددت منحته بـ 5460 دج .

و سنقوم فيما يلي بتقييم أهم البرامج التي تشرف عليها وكالة التنمية الاجتماعية من حيث مساهمتها في التشغيل و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

2-2-1/ جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار **(DAIS)** الذي كان يتمثل في **(IAIG)** و **(ESIL)** سابقا و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (92): تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار جهاز (DAIS) خلال الفترة (1999-2014)

السنة	ESIL (1990-جوان 2011)	IAIG (1994-جوان 2011)	DAIS (جويلية 2011- إلى يومنا)
1999	79000	128000	-
2000	72500	125000	-
2001	89000	132255	-
2002	70500	155814	-
2003	72500	180000	-
2004	72500	180100	-
2005	62581	185275	-
2006	104408	217590	-
2007	126266	252980	-

2008	131516	262655	-
2009	130976	267601	-
2010	62161	259872	-
2011	-	-	92838
2012	-	-	488609
2013	-	-	502842
2014	-	-	512818

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2000 , 2004 , 2006 , 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد تمكن برنامج **(ESIL)** من استحداث 1.073 مليون منصب عمل خلال الفترة (1999-2010) بمعدل استحداث 89493 منصب سنويا ، و يقدم لنا هذا تشريحا واضحا عن مساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة إلا أن هذا التشغيل لا يحمل صفة الديمومة فالمناصب التي تم استحداثها في إطار هذا البرنامج هي مناصب مؤقتة لا تتعدى مدتها الـ 12 شهرا ، ما يعني أن الفئة التي تم تشغيلها في إطاره ستعود إلى شبح البطالة مرة أخرى بمجرد انتهاء المدة المحددة .

و فيما يتعلق ببرنامج **(IAIG)** فقد تمكن هذا الأخير من استحداث أزيد من 2.34 مليون منصب عمل خلال الفترة (1999-2010) بمعدل استحداث 195595 منصب سنويا ، و تعكس هذه الأرقام القدرة الهائلة لهذا البرنامج على التشغيل إلا أن هذا النوع من الشغل لا يشكل علاقة عمل بل هو مجرد حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن ، ناهيك عن الأجر الزهيد الذي يتضمنه (3000 دج) .

أما عن جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي الذي جاء كبديل عن البرنامجين السابقين و الذي تم اعتماده انطلاقا من سنة 2011 فقد تمكن خلال 4 سنوات فقط من اعتماده من استحداث 1.6 مليون منصب عمل بمعدل استحداث 399276 منصب سنويا ، إلا أن هذا الجهاز لا يمـــكـــــن

التعويل عليه كثيرا في مجال التشغيل فهو الآخر يشكل شكلا من أشكال التشغيل المؤقت ، حيث أن مدة العقد في إطار هذا الجهاز محددة بسنتين قابلة للتجديد مرتين فقط ، أي المدة الكاملة لعقد التشغيل هي 6 سنوات ما يعني أن هناك أزيد من 900000 عامل مهدد بالتسريح بحلول الفاتح من جانفي 2017 .

2-2-2/ الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة (TUP-HMO)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد مناصب المستحدثة في إطار برنامج **(TUP-HMO)** و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (93): تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (TUP-HMO) خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب العمل المستحدثة	41650	17314	11811	17257	16745	11797	10820	19936
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
مناصب العمل المستحدثة	19131	12973	15964	12098	12220	21987	36327	44827

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2000 , 2004 , 2006 , 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد تمكن برنامج **(TUP-HMO)** من استحداث 322857 منصب عمل خلال الفترة (1999-2014) بمعدل استحداث 20178 منصب سنويا ، و هو يساهم في المتوسط بنسبة (0.22%) من إجمالي التشغيل و هي نسبة ضعيفة خاصة إذا ما قورنت بتلك المحققة في باقي البرامج ، و يقدم هذا البرنامج حلولا مؤقتة للتشغيل فهو لا يعدو عن كونه نوع من المساعدة الاجتماعية لفئة محرومة من المجتمع ، حيث يتم إدماجها اجتماعيا من خلال تشغيلها بشكل مؤقت .

2-2-3/ عقود ما قبل التشغيل (CPE)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل (**CPE**) و هذا خلال الفترة (1999-2011) .

الجدول رقم (94): تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج (CPE) خلال الفترة (1999-2011)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مناصب العمل المستحدثة	14006	11543	6614	4683	4805	52172
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2011**
مناصب العمل المستحدثة	48718	41375	62382	55977	21929	48784

المصدر: دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ص: 223 .

لقد تم إدماج في إطار عقود ما قبل التشغيل حوالي 372988 شاب على امتداد الفترة (1999-2014) بمعدل 31082 شاب سنويا ، وتبقى مساهمة هذا البرنامج ضئيلة في إجمالي التشغيل حيث أنها لا تتجاوز في المتوسط نسبة (0.35%) فضلا عن أن المناصب التي يوفرها هذا النوع من العقود هي مؤقتة بأغلبية ساحقة ، ما يعني أن الفئة المستفيدة من هذا البرنامج سيبقى مصيرها مجهولا و منوطا بمسيري المؤسسات حيث أنه في أغلب الحالات تنتهي صلاحية العقد دون إدماجهم خاصة في ظل عدم وجود قوانين واضحة تلزم المستخدمين بإدماج الموظفين في إطار عقود ما قبل التشغيل .

2-3/ تقييم جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)

يسعى جهاز المساعدة على الإدماج المهني كما تمت الإشارة إليه سابقا إلى إقامة علاقة عمل بين المستفيد و المؤسسة عن طريق التنصيبات التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل لدى مختلف

المؤسسات و الإدارات ، و هذا مقابل تحمل الجهاز للأعباء المالية المترتبة عن فتح مناصب مالية لهؤلاء المتعاقدين طول فترة العقد ، و الجدول الموالي يوضح عدد التنصيبات التي قامت بها الوكالة الوطنية في إطار هذا الجهاز .

الجدول رقم (95): الوظائف المستحدثة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني خلال الفترة (2008-2014)

DAIP				
السنة	**CID**	**CIP**	**CFI**	**المجموع**
2008	48002	29721	86573	**164296**
2009	89101	75973	112544	**277618**
2010	99691	85114	88336	**273141**
2011	269769	226284	164780	**660810**
2012	75671	95333	70989	**241973**
2013	68134	24155	46684	**138973**
2014	53260	34180	26977	**114417**
المجموع	703628	570760	596883	**1871271**
النسبة (%)	**37.6**	**30.5**	**31.9**	**100**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد عرفت التنصيبات المحققة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني تطورا ملحوظا خلال الفترة (2008-2011) و هذا بالنسبة للأنواع الثلاثة من العقود ، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك و بالتحديد انطلاقا من سنة 2012 أين عرف معدل التنصيب انخفاضا بالنسبة للأصناف الثلاثة دائما ، هذا و قد كانت النسبة الأكبر من عدد التنصيبات من نصيب حاملي الشهادات الجامعية و التي قدرت بـ (37.6%) مقابل (31.9%) لصالح خريجي التعليم الثانوي و المراكز الوطنية الذين تلقوا تربصا تكوينيا و (30.5%) لصالح الفئات الغير مؤهلة ، و هذا ما يعكس

حاجة سوق العمل الملحة إلى اليد العاملة المؤهلة من خريجي مؤسسات التعليم العالي و معاهد التكوين للاستثمار فيها قصد ضمان البقاء في عالم سريع التطور .

هذا و قد استطاع الجهاز بشكل عام امتصاص نسبة لا بأس بها من البطالة من خلال الوظائف و التنصيبات التي قام بتحقيقها ، إلا أن هذه السياسة تبقى ظرفية في ظل المناصب المؤقتة التي تقوم بتوفيرها ، فهذه السياسة كانت لتكون فعالة أكثر لو تم تثبيت المستفيدين كعمال أجراء بعد مرورهم بجهاز المساعدة على الإدماج المهني ، و لهذا يجب أن يدعم هذا الجهاز بجملة من القرارات التي تمكن المستفيد من الاحتفاظ بمنصب عمله خاصت إذا ما أثبت قدراته المهنية و في هذا الصدد نذكر أن الجهاز قد تمكن من تثبيت 165 ألف مستفيد و هذا على امتداد الفترة (2008-2013) .

2-4/ تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الممولة من خلال **(ANSEJ)** و مناصب العمل المستحدثة في إطارها و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (96): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المشاريع الممولة	14725	10359	7279	7087	5664	6691	10549	8645
مناصب العمل المستحدثة	39260	28735	20152	19631	14771	19077	30376	24500
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المشاريع الممولة	8102	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856
مناصب العمل المستحدثة	22685	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93233

Source: L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ) , disponible sur: http://www.ansej.org.dz , consulté le: 14/10/2015 .

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال سنة 2000 حوالي 10359 مؤسسة ، ليشهد بعد ذلك عدد هذه المؤسسات تطورا محلوظا و يبلغ 93233 مؤسسة خلال سنة 2014 ، أما فيما يخص الحصيلة الإجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الإنطلاق الفعلي خلال السداسي الثاني من سنة 1997 إلى غاية ديسمبر 2014 فقد تم إنشاء 333042 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاثة لاسيما صيغة التمويل الثلاثي ، بمبلغ إجمالي قدره (1007058251898) دج .

هذا و قد ساهمت المشاريع الممولة في إطار هذه الوكالة في توفير 779900 منصب عمل على امتداد الفترة (1999-2014) بمعدل استحداث 48743 منصب عمل سنويا ، أما الحصيلة الإجمالية للتشغيل في إطار الوكالة منذ إنطلاقها إلى غاية تاريخ 12 ديسمبر 2014 فقد قدرت بـ 803928 منصب عمل ، و تعتبر هذه النتيجة ضعيفة نوعا خاصة إذا ما قارناها بإجمالي الغلاف المالي الذي مولت من خلاله ، و يرجح مختلف الباحثين السبب الحقيقي لضعف النتائج المحققة على مستوى هذه الوكالة إلى عدم الصرامة في الرقابة و المتابعة لمختلف المشاريع التي تم تمويلها ، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من القروض التي منحت لم توجه حقيقة إلى المشروع الأساسي الذي قدمت من أجله و إنما وجهت لغرض الاستهلاك الشخصي لأنهم قدموا في الأساس ملفات لمشاريع وهمية ، و نسبة أخرى من المستفيدين اضطروا إلى توقيف نشاطهم نتيجة لعدم خبرتهم في مجال الاستثمار ، فهذه المشاريع كان من المفروض أن تشرف على تمويلها بنوك خاصة التي تتميز بالصرامة و الجدية في دراسة الملفات و تقديم القروض بدل البنوك العمومية التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي ، و قد انعكس هذا بشكل سلبي على المستفيدين بشكل خاص و على التشغيل بشكل عام ، فبعدما كان الشخص المستفيد بطالا أصبح بعد حصوله على هذه القروض بطالا و مدانا .

2-5/ تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نستعرض من خلال الجدول الموالي حصيلة المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و مناصب العمل المستحدثة في إطارها و هذا خلال الفترة (2002-2012) .

الجدول رقم (97): حصيلة المشاريع المنجزة في إطار (ANDI) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2002-2012)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمة المالية (مليون دج)	مناصب العمل المستحدثة
القطاع الخاص	31638	1378385	264964
القطاع العام	328	777220	31024
مختلط	38	391235	3127
المجموع	**32004**	**2546840**	**299115**

Source: L'Agence Nationale de Développement de l'investissement (ANDI) disponible sur: http://www.andi. dz , consulté le: 14/10/2015 .

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص و الاستثمار بشكل عام و هذا نظرا للصلاحيات الواسعة التي منحت لها ، هذا و قد شهد عدد المشاريع المصرح بها من طرف هذه الوكالة زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة ، و فيما يتعلق بالحصيلة الإجمالية للمشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2012) فقد قدرت بـ 32004 مشروع بملغ استثمار قيمته (2546840) مليون دج ، أما فيما يتعلق بحصيلة التشغيل على مستوى الوكالة فقد تم تقديرها بـ 299115 منصب و هي تساهم بهذا و لو بشكل نسبي في التخفيف من البطالة .

2-6/ تقييم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع التي تم تمويلها في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**) و مناصب العمل المستحدثة في إطاره و هذا خلال الفترة

. (2014-2004)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الممولة من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **(CNAC)** و مناصب العمل المستحدثة في إطاره و هذا خلال الفترة . (2014-2004)

الجدول رقم (98): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (CNAC) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2004-2014)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المشاريع الممولة	13	1901	2236	2574	2429	4221
مناصب العمل المستحدثة	34	5159	6078	6949	5781	9574
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	
المشاريع الممولة	7465	18490	34801	21412	18823	
مناصب العمل المستحدثة	15804	35953	59125	41786	37921	

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2008 , 2010 2014) ,** disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد عرف عدد المشاريع في إطار هذا الصندوق الذي تحول دوره من مجرد صندوق لتقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار تقدما ملحوظا خلال فترة الدراسة ، فبعدما كان هذا الجهاز يمول 1901 مشروعا في سنة 2005 أصبح يمول 18823 مشروعا خلال سنة 2014 و قد قدرت حصيلة المشاريع التي تم تمويلها في إطاره على امتداد الفترة (2004-2014) بـ 114365 مشروع ، أما فيما يتعلق بحصيلة التشغيل لفترة الدراسة فقد تمكن هذا الصندوق من توفير 224164 منصب عمل بمعدل 20379 منصب سنويا ما يعطي لنا عن مدى مساهمة هذا الصندوق في التخفيف من البطالة و لو نسبيا .

2-7/ تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الممولة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)** و مناصب العمل المستحدثة في إطارها و هذا خلال الفترة (2004-2014) .

الجدول رقم (99): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار (ANGEM) و مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2004-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
المشاريع الممولة	3329	22221	17231	42099	60734
مناصب العمل المستحدثة	4994	33331	25847	63148	91101
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المشاريع الممولة	51956	107611	146427	110702	117543
مناصب العمل المستحدثة	77934	161417	219641	166053	176315

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2008 , 2010 2014)**
disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .

لقد عرفت المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تطورا ملحوظا على امتداد الفترة (2005-2014) ، حيث انتقل عددها من 3329 مشروع سنة 2005 إلى 117543 مشروع خلال سنة 2014 ، و كنتيجة لذلك عرفت مناصب العمل المستحدثة في إطار هذه المشاريع تطورا هي الأخرى في شكل سلسلة من الزيادات أين قدرت بـ 176315 منصب عمل خلال سنة 2014 بعدما كان تقدر بـ 4994 منصب عمل خلال سنة 2005 ، أما حصيلة التشغيل للفترة فتقدر بـ 1019 ألف منصب عمل و هي تساهم في المتوسط بـ (2.5%) من إجمالي التشغيل سنويا و تعد هذه النسبة ضعيفة نوعا ما .

هذا و نشير إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و يتم الحديث هنا عن بعض المشاريع الوهمية التي لا يتم إقامتها في الأساس بالرغم من حصول المستفيد على التمويل ، إضافة إلى عدم تمكن البعض الآخر من تسديد الديون ما دفع بالوكالة إلى إعادة جدولة هذه الديون .

2-8/ تقييم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور مناصب العمل المستحدثة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية **(PNDAR)** و هذا خلال الفترة (2000-2014) .

الجدول رقم (100): تطور مناصب العمل المستحدثة في برنامج إطار (PNDAR) خلال الفترة (2000-2014)

البرنامج	PNDA		PNDAR				
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المناصب المستحدثة	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323
البرنامج	PNDAR						
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014
عدد المناصب المستحدثة	111318	109243	145310	132318	122430	125890	151108

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(2000-2006): دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2013/2012 ص: 226 .

(2000-2006): محمد لدهم ، **دراسة تقييمية للمخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية** ، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات الأمن الغذائي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 28-29 أكتوبر 2014 ، ص: 12 .

يبدو أن البرنامج الوطني للفلاحة و التنمية الريفية قد استطاع أن يساهم و لو بشكل نسبي في التخفيف من حدة البطالة ، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا الجهاز حوالي 2

مليون منصب عمل على امتداد الفترة (2000-2014) ، بمتوسط استحداث 139760 منصب سنويا و هي عبارة عن مناصب مؤقتة في معظمها ، و يكون بهذا قد ساهم بنسبة (2.18%) من إجمالي التشغيل كمتوسط لفترة الدراسة .

2-9/ تقييم صندوق الزكاة

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الشاب البطال و المستحق للزكاة يمكن أن يمنح قرضا حسنا بهدف إنشاء مؤسسة مصغرة ، فبعد دراسة الملف الخاص بهذا الشخص البطال و بعد تقديم الموافقة على المشروع من اللجنة الولائية يتم تحويل الطلب إلى بنك البركة الجزائري لإتمام إجراءات الاستفادة من هذا القرض ، مع العلم أن الاستفادة لا تكون في شكل مبالغ مالية و إنما تكون في شكل عتاد تبعا للنشاط الذي تم اختياره و تحول الأموال إلى الممول الذي اختاره الشخص المستفيد[1] و نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المستفيدين من القرض الحسن في الجزائر و هذا خلال الفترة (2003-2014) .

الجدول رقم (101): تطور عدد المستفيدين من القرض الحسن على المستوى الوطني خلال الفترة (2004-2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الطلبات	7	1193	1786	2167	1855	1951
عدد المستفيدين	7	186	516	1855	814	652
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الطلبات	2073	2602	3447	5080	6439	6850
عدد المستفيدين	715	859	1123	1340	1297	1425

المصدر: مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية تيبازة .

بلغ إجمالي عدد المستفيدين من القرض الحسن خلال الفترة (2003-2014) حـــوالـــــي 9664

[1]- زكية مكتفي ، **دراسة تقييمية للقرض الحسن في صندوق الزكاة الجزائري (دراسة حالة تجربة ولاية البليدة)** مجلة الاقتصادية و التنمية البشرية ، العدد 11- جوان 2014 ، ص: 35 .

مستفيد كما توضح معطيات الجدول أعلاه ، و قد سجل عدد الطلبات تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ما يعني أن هناك إقبال كبير على هذا النوع من القروض و هو ما حال دون إمكانية الاستجابة لجميع هذه الطلبات حيث أن الحصيلة المتواضعة لصندوق الزكاة لم تتمكن من تغطيـــة هذا الطلب الإضافي بشكل كلي ، هذا و قد تمكن صندوق الزكاة من توفير منصب عمل لأزيد من 10000 شخص و هذا خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 .

2-10/ تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تختص في إنتاج السلع و الخدمات ، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري ، كما أنها تستوفي معيار الاستقلالية[1]، و قد قام هذا المشرع بالفصل في تحديد حجم هذه المؤسسات بناء على معياري عدد العمال و قيمة الأصول في الميزانية ، و بناء على هذا التصنيف نستعرض من خلال الجدول الموالي مختلف أحجام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الجدول رقم (102): تصنيف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	(1- 9) أشخاص	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	(10- 49) شخصا	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	(50- 250) شخصا	(400 - 4000) مليون دج	(200 - 1000) مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون التوجيهي رقم (17-02) المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، تاريخ الصدور: 11 جانفي 2017 ، ص: 06 .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون التوجيهي رقم (17-02) المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، تاريخ الصدور: 11 جانفي 2017 ، ص: 05 .

و سعيا منها إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت السلطات بإعطاء دفعة قوية لهذه المؤسسات من خلال تسخير هيئات تقدم الدعم المالي لهذه الأخيرة ، منها المباشرة (صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة ، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جهاز القرض المصغر ، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة **ANGEM**) و منها الغير مباشرة (**ANDI** ، **ANSEJ** ، المجلس الوطني للاستثمار البرنامج الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) .

و للوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد هذه المؤسسات و هذا خلال الفترة (1999-2014) .

الجدول رقم (103): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنة	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2007
عدد المؤسسات	159507	179893	188893	288587	312959	342788	410959
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات	519526	625069	619072	659309	711832	777816	852053

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
Ministère de l'industrie et des mines (Direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information) , **bulletin d'information statistique de la PME (2012-2014)** , disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz , consulté le: 13/10/2015 .

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة (1999-2014) ، حيث أنه تضاعف بأكثر من 5 مرات في ظرف 14 سنة لنجد بهذا أنه انتقل من 159507 مؤسسة خلال سنة 1999 إلى 852053 مؤسسة خلال سنة 2014 ، و يعكس التطور في عدد هذه المؤسسات الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه السلطات في الآونة الأخيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف الهيئات و الأجهزة التي سخرتها لدعمها ماديا و تقنيا ، هذا و تتوزع هذه المؤسسات خلال الفترة (2013-2014) بين

القطاعين الخاص و العام كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (104): مساهمة القطاع العام و الخاص في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013-2014)

السنة	2013	(%)	2014	(%)
القطاع العام	557	0.08	542	0.07
القطاع الخاص	777259	99.92	851511	99.93
المجموع	**777816**	**100**	**852053**	**100**

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
Ministère de l'industrie et des mines (Direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information) , **bulletin d'information statistique de la PME (2014)** , disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz , consulté le: 13/10/2015 .

تكاد تكون مساهمة القطاع العام معدومة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدرت خلال سنة 2013 بـ (0.08%) لتتراجع أكثر خلال سنة 2014 أين أصبحت تقدر بـ (0.07%) ما يعني أن القطاع الخاص هو المسؤول تقريبا بشكل كلي عن إنشاء هذا النوع من المؤسسات حيث قدرت نسبة مساهمته بـ (99.93%) خلال سنة 2014 ، و نفسر هذه الزيادة الكبيرة التي عرفها القطاع الخاص في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتسهيلات التي عرفتها إجراءات إنشاء هذا النوع من المؤسسات خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001 من جهة و انتشار ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى .

كما نفسر هذه الزيادة أيضا بالنتائج الطيبة لمختلف البرامج التنموية اتي اعتمدتها الحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا على عدة مستويات من تأهيل ، تكوين القدرة على المنافسة و التمويل ، حيث استفاد هذا القطاع من برنامج وطني للتأهيل بقيمة 1 مليار دج غطى الفترة (2010-2013) ، بالإضافة إلى عدة برامج أخرى نذكر من أهمها البـــرنـــامـــــج الأورو متوسطي لتنمية هذه المؤسسات بتغطية مالية قدرت قيمتها بـ 70 مليون دج و خط التمويل الذي تم فتحه بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية .

و رغم صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإمكانيات المحدودة التي تتوفر لديها إلا أن لها قدرة كبيرة على استحداث مناصب عمل جديدة ، حيث أثبتت العديد من التجارب الدولية فعاليتها في مجال التشغيل إما بطريقة مباشرة بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو بطريقة غير مباشرة بالنسبة للأشخاص الذين توظفهم هذه المؤسسات ، و نستعرض من خلال الجدول الموالي مناصب العمل التي تم استحداثها في إطار المؤسسات الصغيرة المتوسطة الناشطة على امتداد الفترة (2009-2014) .

الجدول رقم (105): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

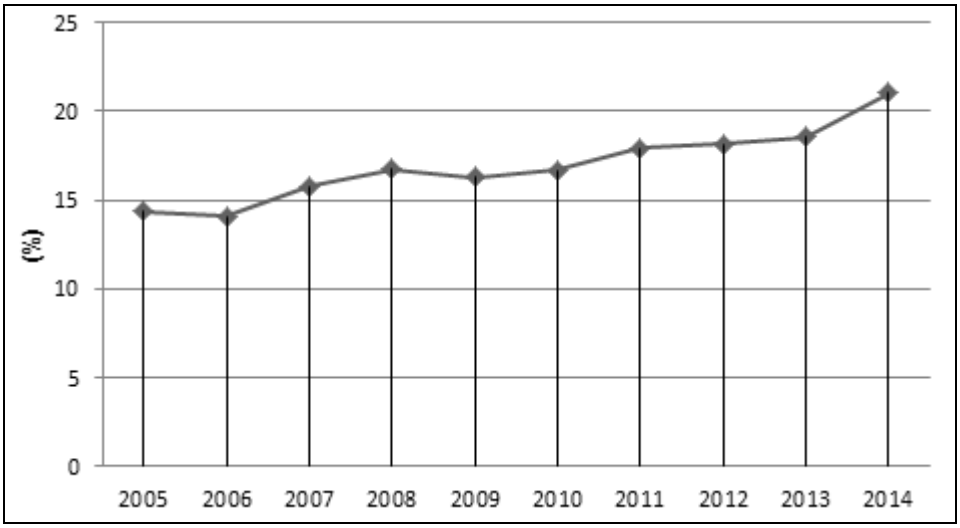
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال	1157856	1252707	1355399	1540209	1546584
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
Ministère de l'industrie et des mines (Direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information) , **bulletin d'information statistique de la PME (2012-2014)** , disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz , consulté le: 13/10/2015 .

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه فإن حجم العمالة في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تطور بشكل جد ملحوظ خلال فترة الدراسة ، فبعدما كانت هذه المؤسسات البالغ عددها 342788 مؤسسة خلال سنة 2005 تشغل 1.15 مليون عامل أصبحت تشغل أزيد من 2.15 مليون عامل خلال سنة 2014 و هذا بالتزامن مع ارتفاع عددها أين قدرت بـ 852053 مؤسسة ما يمثل نسبة (19%) من إجمالي الفئة الناشطة لهذه السنة ، و هذا ما يعكس القدرة الهائلة لهذه المؤسسات على التشغيل و استحداث مناصب عمل .

هذا و قد سجلت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا هي الأخرى كما هو موضح من خلال الشكل رقم (50) .

الشكل رقم (50): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة .

فقد ساهمت هذه المؤسسات خلال سنة 2005 بنسبة (14.39%) من إجمالي التشغيل المحقق في هذه السنة ثم تطورت هذه النسبة بعد أن عرفت سلسلة مستمرة من الزيادات ، لتصبح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2014 مصدر تشغيل (21.06%) من إجمالي اليد العاملة المشغلة خلال هذه السنة ، و على الرغم من هذه النتائج التي تعبر عن الأداء الإيجابي الذي يحسب لهذه المؤسسات في مجال التشغيل إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تلك النتائج المحققة في دول أخرى رائدة في هذا المجال .

فالتجربة اليابانية تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط فيها تستوعب (64.4%) من اليد العاملة الإجمالية ، كما تدعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية التكامل مع كبرى المؤسسات فيها من خلال تغطية احتياجاتها من مستلزمات الصناعات المعدنية الصناعات الهندسية بالإضافة إلى توفير مستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية و هي تساهم أيضا بنسبة (84.4%) من إجمالي العمالة الصناعية .

أما التجربة الإيطالية و التي تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال فتشير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستوعب نسبة (52%) مـن اليد العاملة الإجمالية ، و تمثل المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 50 عامل فيها نسبة (97.5%) من مجموع المؤسسات الصناعية كما أنها توظف (53%) من العمال في القـــــطاع الصناعي .

المطلب الثالث: الدراسة الميدانية

للوقوف أكثر على واقع و حقيقة مشكلة البطالة في الجزائر كان علينا القيام باستقصاء ميداني كان الهدف منه استخلاص المعلومات المطلوبة في البحث من أفراد المجتمع المستهدف مباشرة و هذا بالاستعانة باستبانة صممت خصيصا لهذا الغرض .

و عادة ما تتيح لنا الدراسة الميدانية إمكانية إسقاط الجانب النظري للدراسة على أرض الواقع كما تهدف هذه الدراسات أيضا إلى التأكد من مدى مصداقية النتائج التي تحصلنا عليها في الجانـــب التطبيقي التحليلي للدراسة .

الفرع الأول: منهجية الدراسة الميدانية

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف خصائص و أبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين يتم من خلاله تجميع البيانات و المعلومات ثم القيام بعد ذلك بتنظيمها ، تحليلها و تفسيرها وفقا لأسلوب معين .

1- أداة الدراسة

لقد استخدمنا في هذه الدراسة أداة الاستبانة لجمع مختلف البيانات التي تتطلبها الدراسة الميدانية فهذه الأداة عادة ما يتم اعتمادها من أجل الحصول على معلومات ، بيانات و حقائق غير معروفة سوى لدى الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان ، كما لا يمكن الحصول على هذه المعلومات بواسطة أداة أخرى .

و تعرف الاستبانة على أنها مجموعة من الأسئلة المرتبة و المتنوعة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ، مع إرفاق هذه الأسئلة بالأجوبة المحتملة لها و التي ترد في شكل خيارات كما يمكن أيضا أن تعطى للأفراد الحرية في وضع الإجابات التي يرونها مناسبة .

و قد اخترنا أن يكون الاستبيان الخاص بنا إلكترونيا حيث قمنا بإنشائه عن طريق خدمات الغوغل درايف **(google drive)** ، و يتميز الاستبيان الإلكتروني عن غيره من الاستبيان التقليدي في كونه اقتصادي من حيث التكلفة و الوقت خاصة إذا شملت الدراسة عينة كبيرة الحجم و مناطق جغرافية واسعة ، كما يعتبر الاستبيان الإلكتروني أكثر سهولة بالتحليل حيث أن عملية إدخال البيانات لمختلف الاستفتاءات و جدولتها يمكن أن تتم بسهولة بالغة مع أي حزمة من تطبيقات البرامج الإحصائية المتعارف عليها **(SPSS)** على سبيل المثال .

كما تتميز الاستبيانات الإلكترونية بالحيادية لاحتوائها على طريقة عرض موحدة للأسئلة تحد من تأثير الباحث على المستجيبين سواء بالتلميحات الشفوية أو الصورية ، دون أن ننسى سهولة نشر هذا النوع من الاستبيانات و سهولة تعبئته .

هذا و يتكون استبيان الدراسة الذي قمنا بإعداده بعد مراجعة مختلف الأدبيات و المقاييس ذات العلاقة بالموضوع من جزأين أساسيين ، الجزء الأول يتضمن المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة و هو يتكون من أربعة أسئلة ، أما الجزء الثاني فهو يتضمن أربعة محاور وظيفية المحور الأول يتضمن تحليل الوضعية الوظيفية لأفراد العينة و هو يتكون من ثمانية أسئلة المحور الثاني جاء تحت عنوان مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل و هو يتضمن ثمانية فقرات ، المحور الثالث جاء تحت عنوان أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري و هو يتضمن تسعة فقرات أما المحور الرابع و الأخير فقد جاء تحت عنوان البطالة و الآثار المصاحبة لها و هو يتكون من أربعة فقرات .

2- مجتمع الدراسة

بعد تحديد الباحث لمشكلة الدراسة و فرضياتها لابد له من تحديد مجتمع الدراسة ، و يعرف هذا الأخير على أنه[1] " عبارة عن مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا تجمعها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر و التي يجري عليها البحـــث " .

و ببساطة يمكننا القول أن مجتمع الدراسة هو جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ، و عملية اختيار مجتمع الدراسة عادة ما تحظى بأهمية كبيرة فصحة الدراسة الميدانية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى دقة و صحة اختيار هذا الأخـــير. بالنسبة لهذه الدراسة فقد اخترنا الفئة الناشطة التي يطلق عليها أيضا إسم القوة العاملة كمجتمع للدراسة ، و هي تتكون حسب نظام المعلومات الجزائري من السكان العاملون (الأجراء و غير الأجراء) زائد السكان العاطلون عن العمل .

3- عينة الدراسة

بعد تحديد المجتمع تحديدا واضحا ننتقل الآن إلى الخطوة التالية و هي اختيار عينة الدراسة و الأصل في وجود هذه العينة هو أن الباحث لا يستطيع القيام بالحصر الشامل و الذي يقصد به إشراك جميع أفراد المجتمع في دراسته نظرا لضخامة هذا المجتمع (الباحث إما لا يستطيع الوصول إلى جميع أفراد المجتمع الذي قام باختياره ، و إما عملية إدراج جميع أفراد هذا المجتمع تتطلب وقتا و جهدا كبيرين ، كما قد يتطلب الحصر الشامل نفقات مرتفعة لا يستطيع الباحث أن يتحملها) ، و لهذا عادة ما يلجأ الباحثون إلى اختيار عينة من المجتمع الأصلي لدراستها .

---

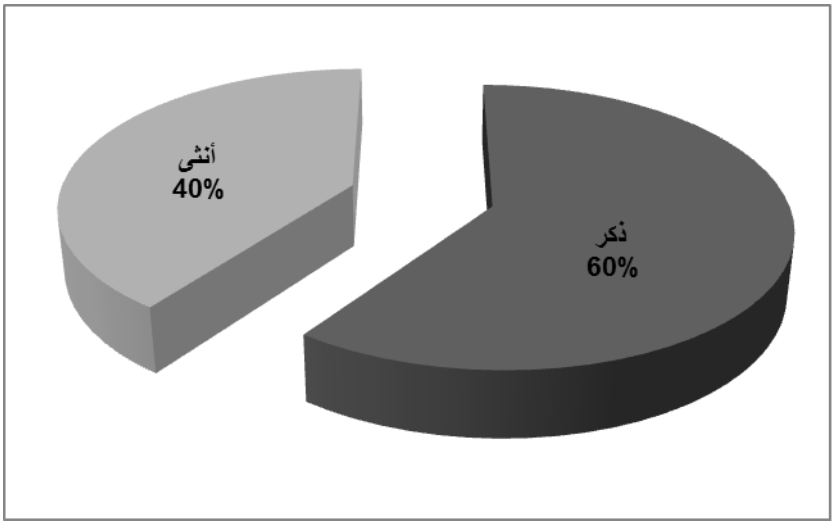
[1]- موريس أنجرس ، ترجمة سعيد سبعون و آخرون ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2006 ، ص: 298 .

بالنسبة لعينة هذه الدراسة فبعد نشر و توزيع الاستبيان الإلكتروني عبر مختلف المواقع الإلكترونية المتخصصة تمكنا من تحصيل 300 استبانة ، هذه الإستبانات تم الاطلاع عليها بشئ من التفصيل حيث قمنا بإلغاء 50 استبانة نظرا لما تحتويه من تناقض و عدم دقة في الإجابة ، و بهذا تتشكل العينة العشوائية التي أخذناها بالدراسة و التحليل من 250 شخص يعبرون تماما عن المجتمع الأصلي للدراسة .

4- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

قبل الشروع في تحليل نتائج الدراسة لابد لنا من التعرف على تركيبة عينة الدراسة من خلال القيام بالوصف الإحصائي لها ، و قد تشكلت هذه العينة حسب معيار الجنس من النسب الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (51): توزيع أفراد العينة حسب معيار الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن العنصر الذكوري قد غلب على عينة الدراسة حيث أن ما نسبته (60%) من هذه العينة عبارة عن ذكور أي ما يعادل 150 شخص ، في حين أن النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (40%) هي عبارة عن إناث .

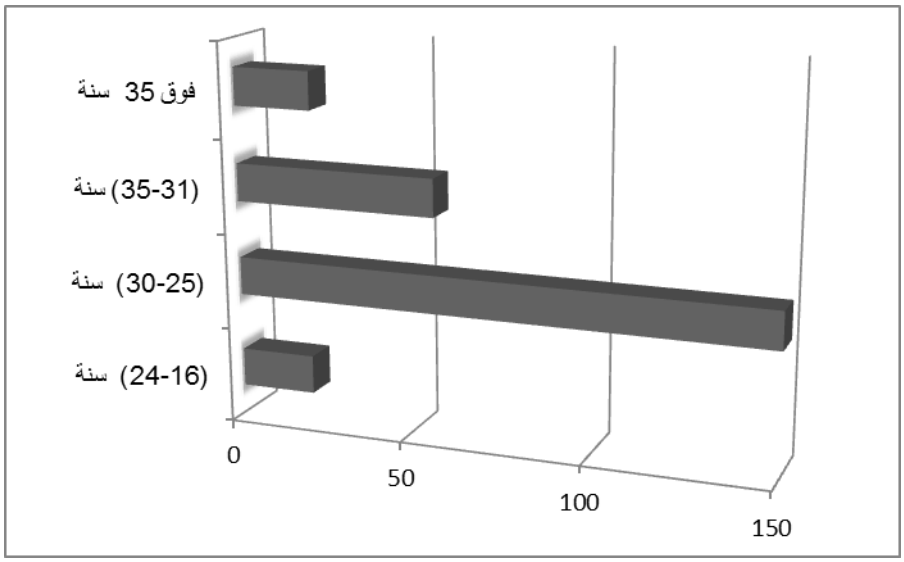
و لمعرفة تركيبة عينة الدراسة من حيث معيار السن نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار السن .

الجدول رقم (106): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب معيار السن

الفئة العمرية (سنة)	(24-16)	(30-25)	(35-31)	فوق 35	المجموع
النسبة (%)	8.4	60.0	22.8	8.8	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبة .

الشكل رقم (52): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار السن



المصدر: من إعداد الطالبة .

تشير نتائج الشكل و الجدول أعلاه إلى أن ما يعادل (60%) من المجيبين عن الاستبيان يتراوح سنهم ما بين (25 و 30) سنة أي أكثر من نصف مجموع عينة الدراسة ، أما الفئة (31-35) سنة فهي تمثل ما يعادل (22.8%) من مجموع العينة ، و يأتي بالمرتبة الرابعة و الثالثة على التوالي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 و 24) سنة و (فوق 35) سنة و هم يساهمون في عينة الدراسة بنسب (8.4%) ، (8.8%) على الترتيب .

و هذا دليل على أن مجتمع الدراسة هو مجتمع فتي يكاد يتكون بشكل كلي من فئة الشباب حيث

تمثل هذه الأخيرة نسبة تفوق (91%) من المجموع الكلي لعدد أفراد العينة ، و يعتبر هذا أمر إيجابي يتماشى مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها حيث أظهر الجانب التحليلي أن فئة الشباب هي الأكثر عرضة للبطالة .

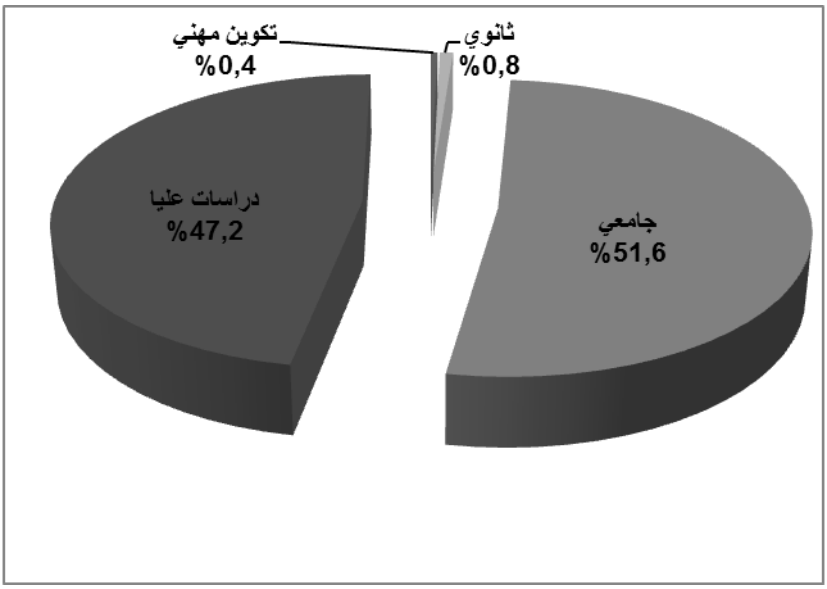
و لمعرفة تركيبة عينة الدراسة من حيث المستوى الدراسي لأفرادها نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي .

الجدول رقم (107): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي

المستوى	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	تكوين مهني	المجموع
العدد	02	129	118	01	**250**

المصدر: من إعداد الطالبة .

الشكل رقم (53): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالبة .

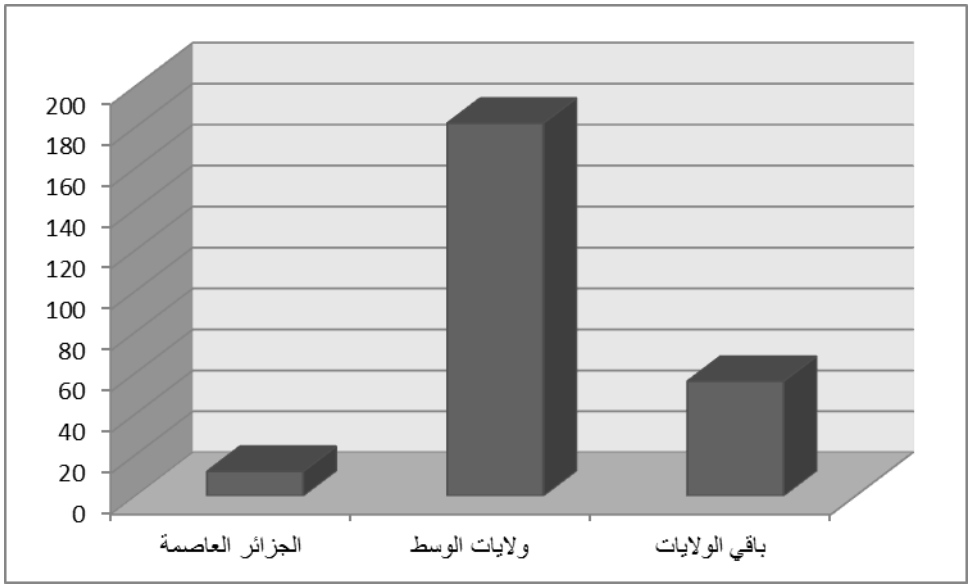
يتضح من خلال الشكل و الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يتوزعون عبر أربع مستويات دراسية و بنسب مختلفة ، حيث يمثل الأشخاص الجامعيون أكبر نسبة على الإطلاق (51.6%) ، يليهم الأشخاص الذين قاموا بدراسات عليا بنسبة (47.2%) ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة و بنسبة ضئيلة

جدا (0.8%) الأشخاص الذين اكتفوا بالتعليم الثانوي ، أما في المرتبة الرابعة و الأخيرة فيأتي الأشخاص الذين قاموا بتكوين مهني و الذين قدر عددهم بشخص واحد فقط من المجموع الكـلـــي لعينة الدراسة .

و بشكل عام مثل الأشخاص الذين لديهم مستوى جامعي نسبة كبيرة جدا (98.8%) من المجموع الكلي لعينة الدراسة و هم بهذا يشكلون تقريبا كل العينة ، و للمرة الثانية يعتبر هذا أمر إيجابي حيث أظهر لنا الجانب التحليلي سابقا أن الفئة الأكثر عرضة للبطالة في الجزائر هي فئة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .

كما نستعرض من خلال الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب الولاية ، حيث قمنا بتقسيم الولايات إلى ولاية الجزائر العاصمة ، ولايات الوسط و باقي الولايات .

الشكل رقم (54): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الولاية



المصدر: من إعداد الطالبة .

نلاحظ مما سبق أن ولايات الوسط بما في ذلك الجزائر العاصمة قد استحوذت على العدد الأكبر من أفراد العينة بنسبة تفوق (77.5%) أي ما يعادل 194 شخص ، أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (22.4%) فهي تعود لأفراد من باقي الولايات .

5- صدق و ثبات أداة الدراسة

قبل توزيع الاستبيان على عينة الدراسة النهائية و المتكونة من 250 شخص كما أشرنا إليه سابــقا لابد لنا من التأكد من أنه صالح و جاهز للتوزيع من خلال اختبار صدقه و ثباته .

5-1/ صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة أن يكون الاستبيان الذي قمنا بصياغته قادرا على إنجاز و قيـــــاس ما ما وضع لأجله ، بمعنى أن العبارات التي يتضمنها هذا الاستبيان ستمكننا من تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على مختلف تساؤلاتها ، و عادة ما يتم اختبار صدق استبيان ما عن طريق عرضه في صورته الأولى على مجموعة من الخبراء و المختصين ، حيث يقوم هؤلاء المحكمــين بالاطلاع على عنوان الدراسة ، أهدافها و فرضياتها ثم يبدون بعد ذلك رأيهم و ملاحظاتهم حول مدى ملاءمة فقرات الاستبيان لموضوع الدراسة ، مدى وضوح الفقرات ، مدى سلامة و دقة الصياغة اللغوية و العلمية لعبارات الاستبيان ، لينتهوا في الأخير بتقديم اقتراحات لتحسين هذا الاستبيان بالإشارة إلى حذف بعض الفقرات ، تعديل البعض منها أو الإبقاء عليها كما هي في الأصل ، و يسمى هذا الصدق بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين .

بعد اختبار الصدق الظاهري للاستبيان تأتي المرحلة الثانية ألا و هي اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ، و يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه .

بالنسبة للدراسة الخاصة بنا و قصد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا بعرضه في صورته الأولية على أربع أساتذة للتعليم العالي ، ثلاثة منهم مختصين في المجال الاقتصادي بما في ذلك الأستاذ المشرف و الشخص الرابع مختص في المجال الاجتماعي ، و استنادا إلى الملاحظات

و التوجيهات التي أبداها المحكمون أجرينا التعديلات اللازمة من خلال إعادة النظر في بعض العبارات بين الحذف و التعديل إلى أن أخرجنا الاستبيان في صورته النهائية .

بعد ذلك قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة المتكونة من 250 شخص ، ثم قمنا باختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على هذه العينة الأساسية من خلال حساب معامل الارتباط **(Pearson)** بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ، بالنسبة للمحور الأول تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 108) .

الجدول رقم (108): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول
(تحليل الوضعية الوظيفية)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الأول	ما هو وضعك الحالي	0.930	0.000
	مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف	0.862	0.000
	ما هو مجال عملك	0.963	0.000
	هل تمارس حاليا وظيفة	0.942	0.000
	طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي	0.918	0.000
	طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك	0.923	0.000
	هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك	0.904	0.000
	هل تواجه في عملك بطالة مقنعة	0.825	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الأول هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الأول متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه .

بالنسبة للمحور الثاني ، تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 109) .

الجدول رقم (109): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني
(مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الثاني	تمتلك الحكومة الجزائرية خطة واضحة للحد من مشكلة البطالة	0.310	0.000
	استراتيجية الحكومة الجزائرية مناسبة للمجتمع الجزائري	0.155	0.004
	لجوء الحكومة إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام ساعد على الحد من البطالة	0.863	0.001
	برامج التشغيل المؤقت التي بادرت الحكومة في إطلاقها ساهمت في الحد من البطالة	0.754	0.000
	لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساعد على الحد من البطالة	0.268	0.000
	الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار ساهمت في الحد من البطالة	0.825	0.000
	صندوق الزكاة الجزائري ساعد على الحد من البطالة	0.803	0.002
	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ساعد على الحد من البطالة	0.541	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت في معظمها مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الثاني متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه .

بالنسبة للمحور الثالث ، تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 110) .

الجدول رقم (110): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث
(أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الثالث	تعتبر الحكومة الجزائرية المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة	0.330	0.000
	الشباب الجزائري يساهم في البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب	0.802	0.000
	البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري	0.761	0.000
	عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل ساهم في ارتفاع البطالة	0.235	0.000
	استقدام العمالة الأجنبية له دور في ارتفاع معدلات البطالة	0.653	0.004
	تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة يعتبر أيضا من مسببات البطالة	0.796	0.000
	السبب الرئيسي في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية هو ارتفاع عدد الحاملين لشهادة البكالوريا	0.618	0.001
	نظام ل م د ساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية	0.702	0.000
	عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي لو دور كبير في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية	0.223	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت في معظمها مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الثالث متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه أي أنها تعبر فعلا عن أسباب البطالة في المجتمع الجزائري .

بالنسبة للمحور الرابع ، تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 111) .

الجدول رقم (111): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (البطالة و الآثار المصاحبة لها)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الرابع	البطالة يمكن أن تسبب فساد إداري	0.508	0.000
	البطالة تزيد من نسبة البطالة و الفقر	0.637	0.000
	البطالة تزيد من انتشار الانحرافات و الجريمة بمختلف أنواعه	0.789	0.000
	البطالة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الصحة النفسية	0.551	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت في معظمها مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الرابع متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه .

5-2/ ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة الاستقرار في النتائج ، بحيث يعطي الاختبار قراءات متقاربة إذا ما أعيد أكثر من مرة على نفس العينة تحت نفس الظروف و هذا خلال فترات زمنية معينة ، فالثبات يشير إلى مدى إمكانية الاعتماد على أداة القياس ، ففي حالة ما إذا كانت هذه الأداة متذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها و لا الأخذ بنتائجها لأنها تؤدي إلى نتائج مضللة . و هناك عدة طرق لقياس ثبات أداة الدراسة و قد اخترنا الاعتماد على الطريقة الأكثر شيوعا و استخداما ألا و هي حساب معامل ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach**) .

و يعتبر معامل ألفا كرونباخ مؤشر إحصائي تم إنشاؤه من قبل البروفيسور الأمريكي "**Lee Cronbach** " الذي كان مختصا في مجال علم النفس التربوي[1]، حيث يقيس هذا المعامل مدى ثبات و اتساق مجموعة من الأسئلة لأداة معينة لجمع المعلومات كالاستبيان مثلا ، و قد كان استخدامه في البداية حكرا على الاختبارات النفسية ثم شاع بعد ذلك استعماله ليشمل الاختبارات الاجتماعية و الاقتصادية .

و يتم حساب معامل ألفا كرونباخ من خلال المعادلة الرياضية التالية:[2]

$$\alpha = \frac{N.\bar{C}}{\bar{V} + (N-1).\bar{C}}$$

حيث أن:

α : تمثل معامل ألفا كرونباخ

N : تمثل عدد العناصر

$\bar{C}$: متوسط التباين الداخلي بين العناصر

$\bar{V}$: متوسط التباين الكلي للعناصر

و يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح ما بين الصفر و الواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات فإن قيمة معامل ألفا كرونباخ تكون مساوية للصفر أما إذا كان هناك ثبات تام فإن قيمته تكون مساوية للواحد الصحيح ، و بشكل عام كلما زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ كلما زادت درجة الثبات و الصدق بين أسئلة الاستبيان ، و قد اتفق أغلب الباحثين استنادا على الدراسات العديدة السابقة التي تمت في هذا المجال على أنه يكفي أن تكون قيمة هذا المعامل على الأقل (60%) حتى نحكم على الأداة بالصدق و الثبات .

---

[1]- Santé médecine , **Coefficient Alpha Cronbach (définition)** , Juin 2014 , disponible sur : http://www.sante-medecine.journaldesfemmes.com , consulté le : 19/11/2017 .

[2]- Pour plus d'informations consultez le site : http://SPSS.espaceweb.usherbrooke.ca .

و من أجل تقدير درجة الثبات للدراسة الخاصة بنا قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لأداة الدراسة ككل كما قمنا بحسابه أيضا بالنسبة لكل محور من محاور هذه الأداة ، و قد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (112): نتائج اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
تحليل الوضعية الوظيفية	08	0.957
مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل	08	0.713
أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري	09	0.853
البطالة و الآثار المصاحبة لها	04	0.778
الإتجاه العام	**29**	**0.861**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

من خلال النتائج المستعرضة في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

إن معامل الثبات للمحور الأول الخاص بتحليل الوضعية الوظيفية لعينة الدراسة كانت قيمته (0.957) ، و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات قوية جدا ؛

إن معامل الثبات للمحور الثاني الخاص بمدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل كانت قيمته (0.713) ، و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات مقبولة ؛

- إن معامل الثبات للمحور الثالث الخاص بأسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري كانت قيمته (0.853) ، و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات قوية جدا ؛
- إن معامل الثبات للمحور الرابع الخاص بالبطالة و الآثار المصاحبة لها كانت قيمته (0.778) و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات مقبولة ؛
- بالنسبة لمعامل ثبات الدراسة ككل فقد قدرت قيمته بـ (0.861) و هي قيمة ممتازة جدا تدل على درجة ثبات قوية جدا تتمتع بها الدراسة .

و بهذا نكون قد تأكدنا من صحة و سلامة الاستبيان الموجه للدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة من صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بهذه الدراسة .

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل الحصول على نتائج الدراسة قمنا باستخدام الإصدار رقم 24 لبرنامج " **SPSS** " الذي هو اختصار للعبارة " **Statistical Package for Social Sciences** " أي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، و هو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تحليلها ، عادة ما يستخدم في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية و لا يقتصر فقط على البحوث الاجتماعية بالرغم من أنه أنشأ أصلا لهذا الغرض .

أما من أجل تحليل نتائج الدراسة فقد قمنا باستخدام العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي و الاستدلالي ، و التي نلخصها فيما يلي:

- **النسب المئوية:** يلجأ الباحث إلى حساب النسب المئوية لمتغيرات سؤال معين من أجل القدرة على المقارنة و من ثم إعطاء التفسيرات المناسبة .
- **التكرارات:** يتم حسابها للتعرف بشكل تفصيلي على مدى انجذاب أفراد عينة الدراسة نحو كل عبارة من عبارات الاستبيان .
- **المتوسط الحسابي:** يتم حسابه عن طريق إيجاد مجموع قيم المشاهدات و من ثم قسمة الناتج على عدد المشاهدات[1]، و هو يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في مختلف المجالات و بالتحديد الاجتماعية ، و هو معلومة إحصائية تتأثر بوجود أي عينات شادة في المجموعة الهدف من حسابه هو الحكم على بقية القيم في العينة .

[1]- محمد عبيدات و آخرون ، **منهجية البحث العلمي (القواعد ، المراحل و التطبيقات)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 1999 ، ص: 12 .

• **الانحراف المعياري:** يتم حسابه عن طريق إقامة الجذر التربيعي للتباين بغية التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو البعد عنها ، و هو يوضح أيضا مدى التشتت في استجابات أفراد الدراسة بحيث كلما كانت قيمته تقارب الصفر فهذا يعني تركز الإجابات و عدم تشتتها ، أما في حالة ما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح أو أكبر منه فهذا يعني عدم تركز الإجابات و تبعثرها .

7- طريقة قياس الاتجاهات

لقد قيمت النتائج وفقا لسلم ليكرت لأن الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان الخاص بهذه الدراسة صممت في الأساس وفقا لهذا السلم ، و يعرف هذا السلم على أنه أسلوب لقياس السلوكيات و التفضيلات كان استعماله بداية حكرا على المجال النفسي نظرا لاستنباطه من قبل عالم النفس الأمريكي " **Rensis Likert** " ثم شاع بعد ذلك استخدامه في باقي المجالات .

و قد جاءت الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة مغلقة و مصممة وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي حيث كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة (غير موافق ، لا أعلم ، موافق) ، و أعطي لكل خيار من هذه الخيارات الأوزان الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (113): الأوزان المقابلة لخيارات الإجابة

خيارات الإجابة	الوزن
غير موافق	1
لا أعلم	2
موافق	3

المصدر: من إعداد الطالبة .

و قد تم حساب طول خلايا مقياس ليكرت الثلاثي من خلال المعادلة التالية:

طول الخلية = (الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدني للمقياس) / عدد الفئات المطلوبة

طول الخلية = (3-1) /3 = 0.66

بعد ذلك قمنا بإضافة طول الخلية أي العدد 0.66 إلى أقل قيمة في المقياس ألا و هي العدد 1 و استمرت الإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس و هي العدد 3 ، و بهذا نكون قد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (114): المتوسطات المرجحة و الاتجاهات الموافقة لها

المتوسط المرجح	الاتجاه
(1- 1.66)	غير موافق
(1.67- 2.33)	لا أعلم
(2.34- 3)	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة .

و انطلاقا من الجدول أعلاه فإنه يمكن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة الميدانية وفقا للآلية التالية:

- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (1- 1.66) فهذا يعني أن إجابة أفراد العينة تتجه نحو غير موافق .
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (1.67- 2.33) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه نحو لا أعلم .
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح يتراوح ما بين (2.34- 3) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه نحو موافق .

الفرع الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض منهجية الدراسة الميدانية ننتقل الآن إلى الخطوة الموالية ألا و هي معالجة نتائج هذه الدراسة من خلال تحليلها و إعطاء مختلف التفسيرات المنطقية لها ، بغية الإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل عام و الوقوف على واقع مشكلة البطالة و آثار مختلف البرامج الحكومية عليها من وجهة نظر عينة الدراسة ، و هذا بالتركيز على الأبعاد الأربعة الأساسية التي تضمنها الاستبيان مع استبعاد الجزء الأول الخاص بالمعلومات الشخصية .

1- تحليل الوضعية الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 250 شخص نحو السؤال الأول (ما هو وضعك الحالي) نستعرض الجدول رقم (115) الذي يضم التكرارات و المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (موظف/غير موظف) .

الجدول رقم (115): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الأول (ما هو وضعك الحالي)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
موظف	142	56.8
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

كما يبين الجدول أعلاه فإن نسبة (56.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة موظفون أما النسبة المتبقية (43.2%) أي ما يعادل 108 أشخاص فلم يتمكنوا من الحصول على وظيفة و مازالوا يحملون صفة العاطلين عن العمل ، و هذا ما له دلالة على مدى حجم المشكلة المتمثلة في صعوبة الحصول على وظيفة حتى لو كانت مؤقتة نتيجة للواقع الاقتصادي الصعب الذي حال دون إمكانية خلق فرص عمل سواء كانت دائمة أو مؤقتة خاصة في ظل وفرة عدد خريجي الجامعات من مختلف التخصصات (باعتبار أن الأشخاص الذين لديهم مستوى جامعي يشكلون تقريبا كل مجتمع الدراسة) .

و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال الثاني: (مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف) نستعرض الجدول رقم (116) الذي يضم التكرارات و المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول خمسة خيارات مختلفة .

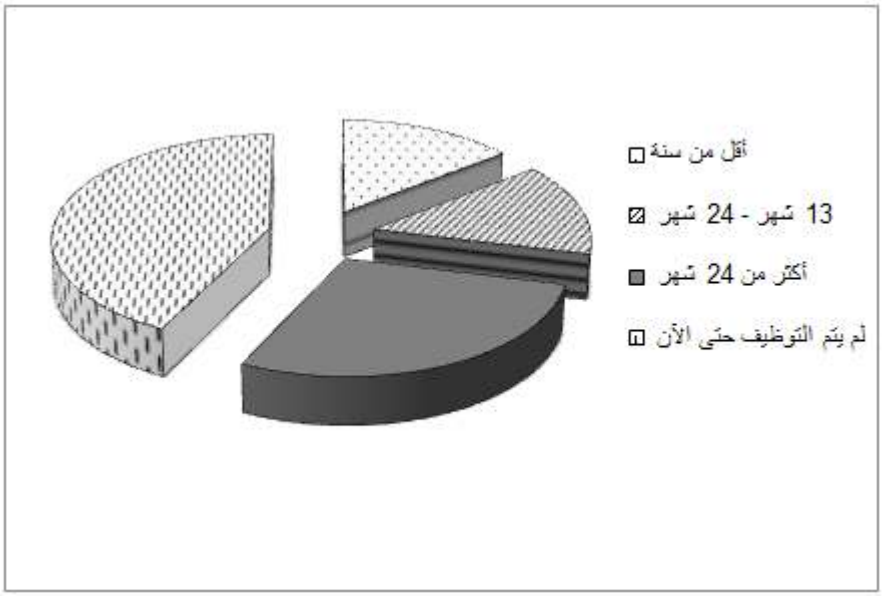
الجدول رقم (116): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثاني (مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف)

المدة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 6 أشهر	18	7.2
6 أشهر – 12 شهر	18	7.2
13 شهر – 24 شهر	36	14.4
أكثر من 24 شهر	70	28.0
لم يتم التوظيف حتى الآن	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

كما نستعرض أيضا الشكل الموالي الذي يمثل المدة الذي قضاها أفراد مجتمع الدراسة قبل حصولهم على وظيفة .

الشكل رقم (55): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثاني (مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف)



المصدر: من إعداد الطالبة .

إن الغرض الأساسي من وضع السؤال السابق ضمن أسئلة الاستبيان هو التعرف على المدة الـتي

يقضيها الشخص عادة قبل حصوله على وظيفة في المجتمع الجزائري ، و كما يبين الجدول السابق و الشكل أعلاه فإن نسبة (14.4%) من أفراد مجتمع الدراسة قد تطلب منهم الأمر مدة تتراوح ما بين شهر و سنة واحدة من أجل إيجاد وظيفة ، و نسبة (14.4%) قضوا مدة تتراوح ما بين سنة واحدة و سنتين حتى تمكنوا من إيجاد وظيفة ، و ما نسبته (28%) أي ما يعادل 70 شخص وجدوا وظيفة بعد انقضاء أكثر سنتين على عملية البحث ، أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (43.2%) فقد قضوا مدة طويلة في البحث عن وظيفة و لم يتمكنوا من إيجادها حتى الآن و هنا يمكن أن نستنتج ببساطة طول فترة التوظيف في المجتمع الجزائري حيث أن نسبة (85.6%) قضوا فترة طويلة في عملية البحث أي ما يعادل 214 شخص ، ما يعني أن هذه الفئة كانت تعاني أو مازالت تعاني من بطالة هيكلية و ليست احتكاكية .

من جهة أخرى لا يمكن لنا أن نهمل آثار و تداعيات طول فترة البطالة على الفرد ، فوجود شخص في حالة بطالة لمدة طويلة سيكون له حتما آثار فيزيولوجية و سيكولوجية مدمرة ، و تزداد هذه الآثار خطورة كلما طالت فترة البحث ، كما أن هذا الأمر سيؤثر لا محالة على إنتاجية الفرد فالإنسان بطبيعته يكون أكثر استعدادا للمرونة و التدريب في بداية حياته .

و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال الثالث: (ما هو مجال عملك) نستعرض الجدول رقم (117) الذي يضم التكرارات و المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (قطاع عام/ قطاع خاص) .

الجدول رقم (117): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثالث
(ما هو مجال عملك)

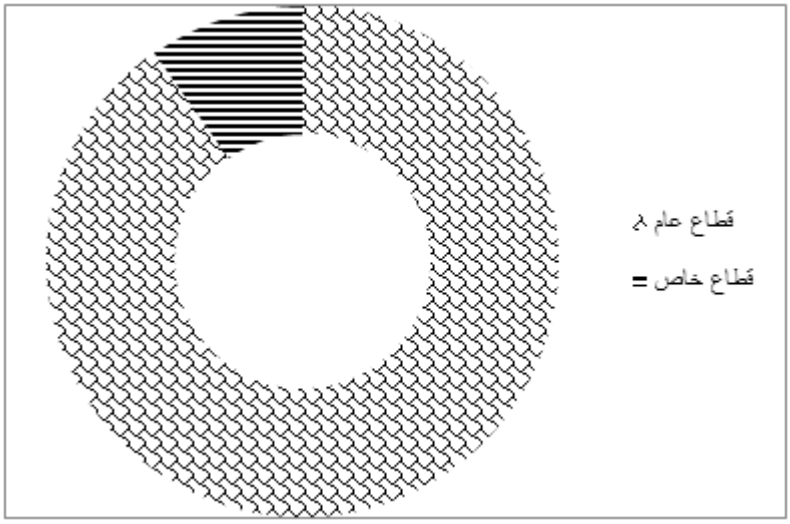
الحالة	التكرار	النسبة (%)
قطاع عام	128	51.2
قطاع خاص	14	5.6

غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

كما نستعرض أيضا الشكل الموالي الذي يمثل اتجاهات أفراد العينة الموظفين فقط نحو السؤال الثالث .

الشكل رقم (56): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الثالث (ما هو مجال عملك)



المصدر: من إعداد الطالبة .

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول و الشكل السابقين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة الموظفين (90%) يعملون في القطاع العام ، أما باقي النسبة و التي تقدر بـ (10%) أي ما يعادل 14 شخصا فيعملون في القطاع الخاص ، و هنا نستنتج محدودية مساهمة القطاع الخاص في تشغيل أفراد عينة الدراسة بالرغم من القدرة الكبيرة لهذا على الأخير على استيعاب اليد العاملة فعادة ما يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تنطوي على إيجاد قطاع خاص رائد ، فعال و ذو قدرة تنافسية عالية ، بحيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني لأي دولة كما يعمل أيضا على توفير فرص عمل للمواطنين و يتحمل مسؤولـياتـه

الاجتماعية و البيئية[1].

و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددها 250 شخص نحو السؤال الرابع: (هل تمارس حاليا وظيفة دائمة أم مؤقتة) نستعرض الجدول رقم (118) .

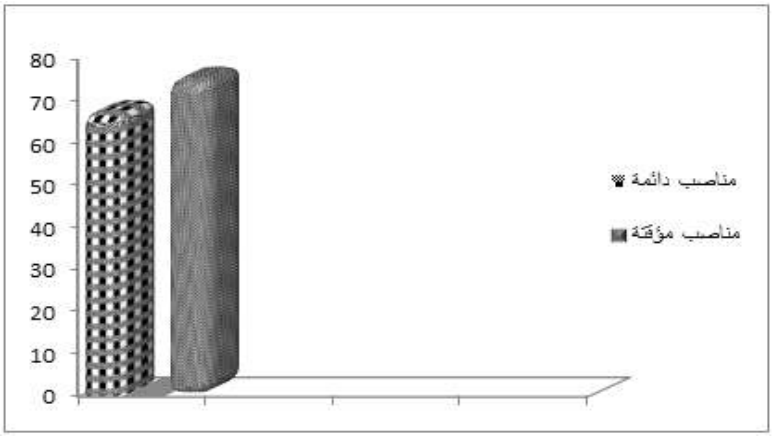
الجدول رقم (118): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الرابع
(هل تمارس حاليا وظيفة دائمة أم مؤقتة)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
دائمة	67	26.8
مؤقتة	75	30.0
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

كما نستعرض أيضا الشكل رقم (57) الذي يوضح اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين فقط و البالغ عددهم 142 شخص نحو السؤال الرابع .

الشكل رقم (57): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الرابع
(هل تمارس حاليا وظيفة دائمة أم مؤقتة)



المصدر: من إعداد الطالبة .

[1]- عابد شريط و ياسين جلول بن الحاج ، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)** مجلة الاستراتيجية و التنمية ، العدد 06 ، ص: 247 .

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة (47.2%) من أفراد عينة الدراسة الموظفين قد تحصلوا على وظائف دائمة أي ما يعادل67 شخص ، أما النسبة المتبقية من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين و التي تعد الأكبر (52.8%) فقد قاموا بالالتحاق بوظائف لكنها مؤقتة و غير دائمة أي تنتفي عنها الصفة التنموية و هي لا تعدو كنوع مخدر لهؤلاء الأشخاص كما تمت الإشارة إليه سابقا في الجانب التحليلي .

و تجدر بنا الإشارة إلى أن أفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت سيفقدون بعد فترة زمنية تلك الوظائف التي يشغرونها فهم حاليا في حالة بطالة لكنها مؤجلة ، و يمكن أن نقوم بحساب معدل البطالة المؤجلة لعينة الدراسة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد أفراد عينة الدراسة الغير الموظفين}}{\text{العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة}} \times 100$$

$$= (108 / 250) \times 100 = 43.2\%$$

$$\text{معدل البطالة المؤجلة} = \frac{\text{عدد أفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت}}{\text{العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة}} \times 100$$

$$= (75 / 250) \times 100 = 30\%$$

بعد انقضاء فترة التوظيف المؤقتة لأفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت و بافتراض أن هذه الفترة هي نفسها بالنسبة للجميع يفترض أن يرتفع معدل البطالة لعينة الدراسة ليصبح 73.2% (43.2% + 30%) .

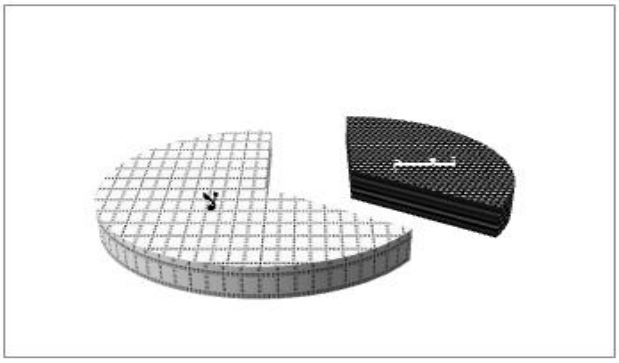
و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال الخامس: (طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي) نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (نعم/ لا) .

الجدول رقم (119): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الخامس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
نعم	49	19.6
لا	93	37.2
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الشكل رقم (58): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الخامس (طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي)



المصدر: من إعداد الطالبة .

كما يبين الجدول و الشكل أعلاه فإن نسبة (65.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين أي ما يعادل 93 شخص يعملون في وظائف لا تتناسب و مؤهلاتهم العلمية و يعتبر هذا الأمر سلبي فقد أثبتت دراسات عديدة أجريت حول الموضوع أن مزاولة الأشخاص لوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم يؤدي إلى فقدان هؤلاء الأشخاص لجزء كبير من مهاراتهم العملية كما تقل متابعتهم لتطور مجالهم بشكل ملحوظ .

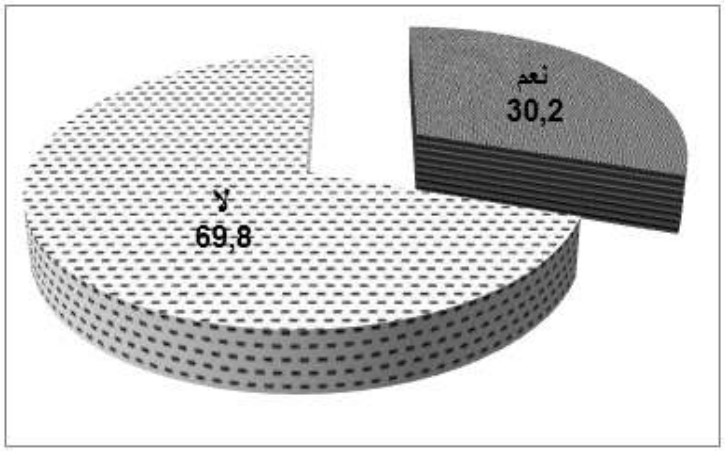
و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال السادس: (طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك) نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (نعم/ لا) .

الجدول رقم (120): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال السادس
(طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
نعم	43	17.2
لا	99	39.6
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الشكل رقم (59): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال السادس
(طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك)



المصدر: من إعداد الطالبة .

لقد أجابت نسبة (69.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين بـ " لا " ما يعني أنه هؤلاء الأشخاص يعملون خارج مجال تخصصاتهم ، فهذه الفئة من المجتمع فضلت امتهان وظائف مغايرة لتخصصاتها و أبدت مجموعة من التنازلات بحثا عن الأمان الوظيفي أو بحثا عن تحقيق عائد أفضل ، و يعتبر هذا أمر سلبي أيضا فمزاولة الأشخاص لوظائف خارج مجال تخصصاتهم سيؤدي لا محالة إلى غياب الابداع لدى هؤلاء الأشخاص ، كما أنه يبقي أمنياتهم في إثراء معرفتهم حول التخصصات الخاصة بهم حبيسة الواقع .

من جهة أخرى و باعتبار أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة الخاص بنا هم من حاملي شهادة التعليم العالي ، و بما أن نسبة معتبرة منهم يعملون خارج مجال التخصصات التي درسوها فهذا يعني أن مخرجات التعليم العالي في الجزائر لا تتوافق و متطبات سوق العمل ، نظرا لأنه لا يتم دراسة هذا الأخير أي سوق العمل بشكل علمي صحيح ، و هذا دليل أيضا على أن الإنتاجية هي المطلب الوحيد لسوق العمل الجزائري .

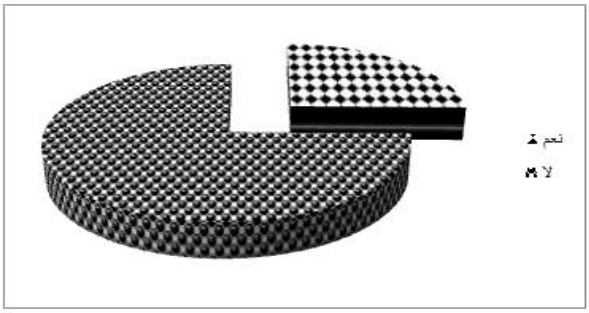
و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال السابع: (هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك) نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (نعم/ لا) .

الجدول رقم (121): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال السابع (هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
نعم	36	14.4
لا	106	42.4
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الشكل رقم (60): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال السابع (هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك)



المصدر: من إعداد الطالبة .

لقد أجابت نسبة (74.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين بـ " لا " ما يعني أن ما يعادل 106 أشخاص لا يتناسب أجرهم مع طبيعة العمل الذي يقومون بمزاولته ، و يعطي لنا هذا صورة عن مدى التناسب في الجزائر بين الأجور و طبيعة العمل و الذي يمكن أن يكون السبب الرئيسي لضعف الأداء في وسط العمال الجزائريين ، فمن المعروف أن الأجر من أهم العوامل المؤثرة على دقة أداء العامل و إنتاجيته كما أنه يؤثر أيضا على الحد من دوران العمل .

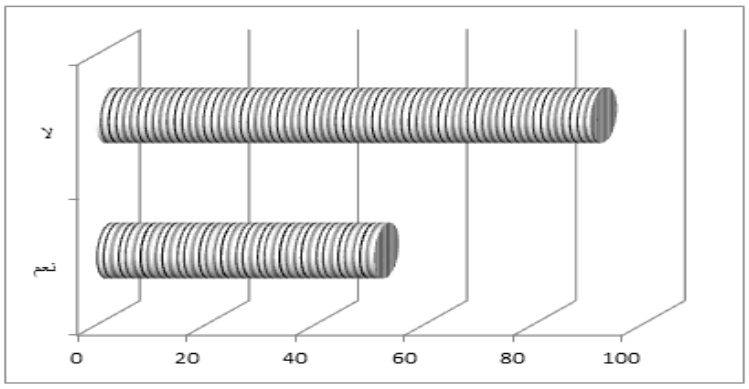
و لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو السؤال الثامن: (هل تواجه في عملك بطالة مقنعة) نستعرض الجدول و الشكل المواليين اللذان يمثلان المساهمة النسبية لمجتمع الدراسة حول الخيارين (نعم/ لا) .

الجدول رقم (122): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو السؤال الثامن (هل تواجه في عملك بطالة مقنعة)

الحالة	التكرار	النسبة (%)
نعم	51	20.4
لا	91	36.4
غير موظف	108	43.2
المجموع	**250**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الشكل رقم (61): اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة الموظفين نحو السؤال الثامن (هل تواجه في عملك بطالة مقنعة)



المصدر: من إعداد الطالبة .

نسبة (64.1%) من أفراد عينة الدراسة الموظفين قد أجابوا بـ " لا " عن السؤال الثامن ما يعني أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة لا يواجهون في عملهم بطالة مقنعة ، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة معينة في هذه الوضعية و التي تقدر بـ (35.9%) ما يعادل 51 شخصا ، أي أن كل فرد من الـ51 شخصا يمارس عملا جماعيا كان من الممكن أن يؤديه فرد واحد فقط ، و هذا له دلالة على تكدس العاملين في الجهاز الحكومي الجزائري بما يفوق احتياجات هذا الجهاز ، و نفسر هذا بالتزام الحكومة الجزائرية بتعيين الخريجين و توظيفهم دون أن تكون هناك حاجة حقيقية لهم و عادة ما تلجأ الدولة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات نتيجة لعدم قدرتها على خلق مناصب عمل حقيقية لهذه الفئة من المجتمع .

2- تحليل المحور الثاني

بغرض تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المحور الثاني (مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل) نستعرض الجدول الموالي الذي يضم التكرارات ، النسب المئوية المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

الجدول رقم (123): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني
(مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل)

رقم العبارة	المقياس	موافق	غير موافق	لا أعلم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التكرار	26	201	23	1.300	0.647	غير موافق
	النسبة (%)	10.4	80.4	9.2			
02	التكرار	27	200	23	1.308	0.656	غير موافق
	النسبة (%)	10.8	80.0	9.2			
03	التكرار	35	170	45	1.460	0.728	غير موافق
	النسبة (%)	14.0	68.0	18.0			
04	التكرار	20	200	30	1.280	0.602	غير موافق
	النسبة (%)	8.0	80.0	12.0			

05	التكرار	29	181	40	1.392	0.687	غير موافق
	النسبة (%)	11.6	72.4	16.0			
06	التكرار	55	175	20	1.520	0.832	غير موافق
	النسبة (%)	22.0	70.0	8.0			
07	التكرار	150	50	50	2.400	0.801	موافق
	النسبة (%)	60.0	20.0	20.0			
08	التكرار	90	120	40	1.880	0.910	لا أعلم
	النسبة (%)	36.0	48.0	16.0			
الاتجاه العام					**1.56**	-	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول أعلاه استطعنا استخلاص اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مختلف عبارات المحور الثاني و التي كانت كالآتي:

العبارة الأولى: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.300 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الحكومة الجزائرية لا تمتلك خطة و استراتيجية واضحة للحد من ظاهرة البطالة .

العبارة الثانية: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.308 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن استراتيجية الحكومة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري .

العبارة الثالثة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.460 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن لجوء الحكومة الجزائرية إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام لم يساهم في الحد من ظاهرة البطالة .

العبارة الرابعة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.208 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن برامج التشغيل المؤقت التي بـــادرت

الحكومة الجزائرية في إطلاقها في الفترة الأخيرة (جهاز المساعدة على الإدماج المهني على سبيل المثال) لم تساهم في الحد من ظاهرة البطالة .

العبارة الخامسة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.392 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة (CGCI ، FGAR ، CNAC ANSEJ ، ANGEM) لم يساعد كثيرا في الحد من ظاهرة البطالة .

العبارة السادسة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.520 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSI) لم تساعد كثيرا في الحد من نسبة البطالة .

العبارة السابعة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 2.400 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن صندوق الزكاة الجزائري قد ساعد على الحد من نسبة البطالة .

العبارة الثامنة: لقد كانت نتيجة هذه العبارة لا أعلم و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.880 ، ما يعني أن عينة الدراسة كانت محايدة اتجاه هذا السؤال نظرا لأنها لا تملك معلومة حول ما إذا كان البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) قد ساعد على الحد من نسبة البطالة أم لا .

و بشكل عام لم توافق عينة الدراسة على معظم المقترحات التي جاءت في المحور الثاني أي أن النتيجة النهائية لهذا المحور هي غير موافق ، و قد أكد لنا هذه النتيجة أيضا المتوسط الحسابي العام الذي قدرت قيمته بـ 1.56 ، ما يعني أنه من وجهة نظر عينة الدراسة استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل هي غير فعالة .

3- تحليل المحور الثالث

بغرض تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المحور الثالث (أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري) نستعرض الجدول الموالي الذي يضم التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

الجدول رقم (124): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث
(أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري)

رقم العبارة	المقياس	موافق	غير موافق	لا أعلم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التكرار	160	50	40	2.440	0.805	موافق
	النسبة (%)	64.0	20.0	16.0			
02	التكرار	181	30	39	2.604	0.693	موافق
	النسبة (%)	72.4	12.0	15.6			
03	التكرار	175	50	25	2.500	0.807	موافق
	النسبة (%)	70.0	20.0	10.0			
04	التكرار	144	50	56	2.376	0.798	موافق
	النسبة (%)	57.6	20.0	22.4			
05	التكرار	40	190	20	1.400	0.749	غير موافق
	النسبة (%)	16.0	76.0	8.0			
06	التكرار	177	45	28	2.528	0.782	موافق
	النسبة (%)	70.8	18.0	11.2			
07	التكرار	149	51	50	2.390	0.805	موافق
	النسبة (%)	59.6	20.4	20.0			
08	التكرار	161	46	43	2.460	0.786	موافق
	النسبة (%)	64.4	18.4	17.2			
09	التكرار	181	20	49	2.644	0.625	موافق
	النسبة (%)	72.4	8.0	19.6			
الاتجاه العام					**2.37**	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول أعلاه استطعنا استخلاص اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مختلف عبارات المحور الثالث و التي كانت كالآتي:

العبارة الأولى: وافق المبحوثون على محتوى العبارة الأولى و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.440 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الحكومة الجزائرية هي المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة نظرا لعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي تقوم باعتمادها .

العبارة الثانية: وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثانية و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.604 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الشباب الجزائري هو مسؤول أيضا عن البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب أو عدم تأهيله للحصول عليها .

العبارة الثالثة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثالثة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.500 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري (تعيين مثلا من لا يستحق يؤدي إلى بطالة من يستحق) .

العبارة الرابعة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة الرابعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.376 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن عدم التوافق (من حيث الكم و النوع) بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل ساهم بشكل كبير في ارتفاع البطالة في أوساط المجتمع الجزائري .

العبارة الخامسة: لم يوافق المبحوثون على محتوى العبارة الخامسة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 1.400 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن استقدام العمالة الأجنبية ليس له دور في ارتفاع معدلات البطالة في أوساط المجتمع الجزائري .

العبارة السادسة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة السادسة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.528 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة (خاصة فيما يتعلق بضمان الحد الأدنى للأجور) يعتبر أيضا من مسببات البطالة .

العبارة السابعة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة السابعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.390 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن التزايد الكبير و الغير طبيعي في عدد الحاملين لشهادة البكالوريا يعتبر من بين أسباب ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .

العبارة الثامنة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثامنة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.460 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن نظام الـ (ل م د) يساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية نظرا لسرعة تخرج الدفعات في إطار هذا النظام .

العبارة التاسعة: وافق المبحوثون على محتوى العبارة التاسعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.644 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي له دور كبير في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .

و بشكل عام وافقت عينة الدراسة على معظم المقترحات التي جاءت في المحور الثالث أي أن النتيجة النهائية لهذا المحور هي موافق ، و قد أكد لنا هذه النتيجة أيضا المتوسط الحسابي العام الذي قدرت قيمته بـ 2.37 ، ما يعني أنه من وجهة نظر عينة الدراسة تعود مشكلة البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر من بينها فشل السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة ، عـــدم

فعالية إجراءات و برامج التشغيل ، عزوف الشباب عن بعض المناصب أو عدم امتلاكه للمؤهلات المناسبة لمزاولة هذه المناصب ، غياب التخطيط السليم بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .

4- تحليل المحور الرابع

بغرض تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المحور الرابع (البطالة و الآثار المصاحبة لها) نستعرض الجدول الموالي الذي يضم التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

الجدول رقم (125): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الرابع (البطالة و الآثار المصاحبة لها)

رقم العبارة	المقياس	موافق	غير موافق	لا أعلم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التكرار	190	20	40	2.680	0.615	موافق
	النسبة (%)	76.0	8.0	16.0			
02	التكرار	188	30	32	2.632	0.688	موافق
	النسبة (%)	75.2	12.0	12.8			
03	التكرار	184	31	35	2.612	0.698	موافق
	النسبة (%)	73.6	12.4	14.0			
04	التكرار	192	30	28	2.648	0.685	موافق
	النسبة (%)	76.8	12	11.2			
الاتجاه العام					**2.64**	-	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول أعلاه استطعنا استخلاص اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مختلف عبارات المحور الرابع و التي كانت كالآتي:

العبارة الأولى: وافقت عينة الدراسة على مضمون العبارة الأولى و قد لاحظنا هذا من خلال قيمة

المتوسط الحسابي التي قدرت بـ 2.680 ، و عليه من وجهة نظر عينة الدراسة البطالة يمكن أن تسبب فساد إداري كلجوء شخص ما إلى طرق غير شرعية للحصول على وظيفة .

العبارة الثانية: وافقت عينة الدراسة على مضمون العبارة الثانية و قد لاحظنا هذا من خلال قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت بـ 2.632 ، و عليه من وجهة نظر عينة الدراسة البطالة تزيد فعلا من نسبة الفقر و الحاجة .

العبارة الثالثة: وافقت عينة الدراسة على مضمون العبارة الثالثة و قد لاحظنا هذا من خلال قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت بـ 2.612 ، و عليه من وجهة نظر عينة الدراسة البطالة تزيد من نسبة انتشار الانحرافات و الجريمة بمختلف أنواعها .

العبارة الرابعة: وافقت عينة الدراسة على مضمون العبارة الرابعة و قد لاحظنا هذا من خلال قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت بـ 2.648 ، و عليه من وجهة نظر عينة الدراسة البطالة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الصحة النفسية للفرد .

و بشكل عام وافقت عينة الدراسة على معظم المقترحات التي جاء بها المحور الرابع أي أن النتيجة النهائية لهذا المحور هي موافق ، و قد أكد لنا هذه النتيجة أيضا المتوسط الحسابي العام الذي قدرت قيمته بـ 2.64 ، ما يعني أنه من وجهة نظر عينة الدراسة البطالة يمكن أن تخلف آثار سلبية متنوعة على الفرد الذي يعاني منها ، هذه الآثار قد تظهر من الناحية الاقتصادية الاجتماعية و النفسية .

الخلاصة

لقد أبرز هذا الفصل الذي حاولنا من خلاله تحليل وضعية البطالة و التشغيل في إطار البرامج التنموية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة الجزائرية لتغطية الفترة (1990-2014) أن البطالة ظهرت كمشكلة حقيقية في الجزائر في منتصف التسعينات ، أي تزامنا مع تطبيق سياسات التعديل الهيكلي و التحرير الاقتصادي أين تم تسريح أكثر من 600000 عامل إثر غلق العديد من المؤسسات العمومية ، و مما زاد الوضع سوء الظروف السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة ، لتشكل هذه الوقائع و الأحداث خللا هيكليا في الخارطة العاملة للشغل أين سجلت البطالة مستويات قياسية ببلوغها نسبة (30%) خلال سنة 1998 .

بعد ذلك و سعيا منها إلى تدارك الوضع المأساوي الذي شهده سوق العمل خلال الفترة السابقة أدرجت الحكومة الجزائرية برامج الإنعاش الاقتصادي التي أشادت مختلف الجهات الرسمية بنجاحها في التخفيف من حدة البطالة تأسيسا على التراجع الكبير في معدلات هذه الأخيرة التي بلغت نسبة (9.5%) خلال سنة 2014 ، إلا أن هذه النتائج لا يمكن التعويل عليها كثيرا ، فبعيدا عن أرقام الحكومة يشير واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) إلى الابتعاد عن مضامين العمل اللائق ، فمعظم المناصب التي تم توفيرها خلال هذه الفترة مصدرها برامج التشغيل المؤقت بمختلف أشكالها (**DAIS ، DAIP ، CPE ، TUP-HMO**) فـــهذه العقود فضلا عن كونها حلولا مؤقتة لبطالة شريحة معتبرة من الشباب فهي تمثل أيضا تدميرا لكفاءات هذه الفئة من المجتمع خاصة مع الأجور الزهيدة التي تتضمنها ، فهي تمس بكرامة المعنيين إلى درجة تسميتها عند البعض بعقود الاستعباد ، و في هذا السياق يمكن إدراج الكثير من عقود التشغيل هذه ضمن العمل القسري كون أن المتعاقد يكون مكرها فيها و غير راض عن وضعيته المهنية .

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية

تمهيد

إن المتتبع للدراسات و الأبحاث الاقتصادية الجيدة المنشورة في وقتنا الراهن سيلاحظ حتما أنها لا تكاد تخلو من تطبيقات الاقتصاد القياسي ، فهذا الأخير أصبح اليوم من أساسيات علم الاقتصاد المعاصر الذي يعتمد عليه في تحديد و تفسير طبيعة العلاقة التي تربط بين مختلف الظواهر الاقتصادية ، و تماشيا مع ما سبق اخترنا القيام باستخدام هذا الأسلوب المعاصر في دراستنا هذه فبعد التحليل النظري الذي قمنا به حول ظاهرة البطالة و بعد دراسة هيكلها و خصائصها في الاقتصاد الجزائري و تحليل آثار مختلف البرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال الفترة (1990-2014) عليها ، سنحاول من خلال هذا الفصل تدعيم النتائج التي تحصلنا عليها في الجانب التحليلي من خلال الإجابة عن الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة عن طريق دراسة ، قياس و تحليل العلاقة التي تربط بين البرامج التنموية من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى ، و حتى نتمكن من تجسيد هذا على مستوى دراستنا سنقف من خلال هذا الفصل على المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي ؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين البرامج التنموية و معدل البطالة في الجزائر .

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

لقد تمخض نتيجة لتطور علم الاقتصاد ظهور نظريات عديدة حاولت تفسير الظواهر الاقتصادية و التنبؤ بأثر التغير في بعض المتغيرات على بعضها الآخر ، و لكون هذه النظريات تتصف بطابع المعرفة النوعية (الوصفية) فإنه يتعذر استخدامها للتنبؤ و اتخاذ القرارات ، إضافة إلى أنها عبارة عن استنتاجات منطقية معينة غير معروف مقدما فيما إذا كانت تنطبق أو لا على الواقع الذي تزعم النظرية تفسيره هذا من جهة ، و من جهة أخرى إن الصياغات التي تقدمها النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي هي صياغات مضبوطة لا يمكن قياسها مباشرة من واقع البيانات المتوفرة ، من هنا نشأت الحاجة إلى إدخال تعديلات معينة على هذه الصياغات لجعلها تأخذ طابعا احتماليا قابلا للتقدير[1].

و مما سبق يتضح أنه يمكن النظر إلى البحث الاقتصادي التطبيقي على أنه بناء متكامل يقوم على ركيزتين هما الاقتصاد الرياضي و الإحصاء الرياضي ، و هذا بدوره يعني أن هناك حاجة لنوع من الباحثين الذين يجمعون بين المعرفة الاقتصادية في شكلها الرياضي (الاقتصاد القياسي) من جهة و المعرفة الإحصائية و بالذات الإحصاء الرياضي من جهة أخرى ، و بمرور الزمن و اتساع مجالات البحث الاقتصادي التطبيقي ازداد التداخل بين هذين النوعين من المعرفة و تزايد معه الشعور بالحاجة إلى المزج و التكامل بينهما في إطار موحد ، و قد أخذ في التبلور شيئا فشيئا حتى فرض وجوده المستقل في صورة علم اجتماع جديد و هو ما يعرف اليوم بعلم القياس الاقتصادي أو كما يسميه البعض الاقتصاد القياسي[2]، و الذي أصبح رمزا لجودة البحوث الـعلمية التطبيقية التي تعتمد في إنجازها على تطبيق هذا الأسلوب المعاصر .

---

[1]- هادي كاظم أموري الحسناوي ، **مقدمة في القياس الاقتصادي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2013 ص: 01 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

المطلب الأول: ماهية و طبيعة الاقتصاد القياسي

إن أو ظهور للاقتصاد القياسي كان في سنة 1930 عند إنشاء جمعية القياس الاقتصادي **(Econometric Society)** حيث كانت هذه أول بوادر رسمية للاهتمام بهذا الموضوع ، بعد هذا و في سنة 1933 تم إصدار مجلة دورية متخصصة في نشر الدراسات القياسية و التي جاءت تحت إسم **(Econometrica)** ، حيث نشر محرر هذه المجلة **(Ranger Frisch)** مقالا حدد فيه الإطار و الطرق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي كما أكد فيه أيضا على أن النظرية الاقتصادية الطرائق الإحصائية و العلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية للاقتصاد القياسي[1].

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي و أهدافه

إن مصطلح الاقتصاد القياسي (**Econometric**) هو يوناني الأصل و تتكون هذه العبارة من جزئين ، الجزء الأول " **Econo** " و الذي يعني اقتصاد أما الجزء الثاني فهو " **Metric** " و الذي يعني القياس و عند جمع هاتين الكلمتين نتحصل على عبارة القياس الاقتصادي و تعكس هذه التسمية طبيعة هذا العلم الذي يختص بقياس المتغيرات الاقتصادية .

1- مفهوم الاقتصاد القياسي

يعرف الاقتصاد القياسي على أنه استخدام الأساليب الرياضية بغية التقدير أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية من أجل المساعدة على بناء قرار قائم على أسس علمية[2]، و يعرف أيضا على أنه مجموعة من التقنيات الإحصائية التي يتم استعمالها بهدف تقدير العلاقات الاقتصادية تقييم السياسات العامة أو الصناعية و التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال لا الحصر ، كما يمكن استعماله أيضا بشكل واسع خارج مجال الاقتصاد الكلي

---

[1]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89 .

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي** ، الدار الجامعية ، مصر ، ص: 04 .

من أجل تقدير الطلب على سلعة معينة مثلا أو تقييم آثار إصلاح معين[1]، و هناك من يعرف الاقتصاد القياسي على أنه العلم الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية ، الرياضيات و الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ، التقدير و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية[2].

و بناء على ما سبق يمكن لنا إطلاق مفهوم عام للاقتصاد القياسي على أنه فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بالتحليل الكمي للسلوك الاقتصادي من خلال الدمج بين النظرية الاقتصادية الرياضيات و الأساليب الإحصائية ، و هذا من أجل إما تحليل الظواهر الاقتصادية ، تقدير العلاقات الاقتصادية أو التنبؤ بمستقبل بعض المتغيرات الاقتصادية .

2- أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية و تطبيقية يختص بها حيث تم تأسيسه في الأساس من أجل تحقيقها و عادة ما يسعى الاقتصاد القياسي بمختلف مناهجه إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- **اختبار النظريات الاقتصادية:** لقد قام الاقتصاديون ببناء النظريات الاقتصادية على أساس مجموعة من الفرضيات التي تمثل السببية و التحليل المنطقي لمختلف الظواهر الاقتصادية و الاقتصاد القياسي هو الذي يمكننا من اختبار صحة هذه النظريات ، فلا يمكن اعتبار هذه الأخيرة صحيحة و مقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج و يفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .
- **رسم السياسات و اتخاذ القرارات:** إن نمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تسمح بمعرفة قيم معالم النموذج التي توضح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات و اتجاهاتها في المستقبل ، و هذا ما يسمح لمتخذي القرار على مستوى المنشأة أو الدولة باتخاذ القرارات المناسبة كما يساعدهم أيضا

---

[1]- Pauline Givord , **introduction à l'économétrie** , école centrale de Paris , France 2006/2007 , p: 03 , disponible sur: http://www.crest.fr , consulté le: 21/12/2015 .

[2]- سالفاتور دومينيك ، ترجمة سعدية حافظ منتصر ، **نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي** ، دار ماكجروهيل للنشر ، الطبعة الثانية ، 1983 ، ص: 07 .

على رسم مختلف السياسات الاقتصادية .

• **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:** يعتبر أهم هدف للاقتصاد القياسي ، حيث يقوم هذا الأخير بالتنبؤ بمستقبل الظواهر الاقتصادية عن طريق إيجاد القيم العددية للمعلمات التي تعبر عن المتغيرات الاقتصادية[1]، و هذا ما يساعد المؤسسات على اتخاذ القرارات المناسبة كما يسمح لها أيضا بأخذ الاحتياطات اللازمة خاصة في مجال توفير الموارد .

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

لقد لوحظ أن الاقتصاد القياسي هو مزيج و حاصل تفاعل ثلاث علوم أساسية تتمثل في الاقتصاد الإحصاء و الاقتصاد الرياضي .

1- علاقة الاقتصاد القياسي بالاقتصاد

يستمد الاقتصاد القياسي علاقته بالاقتصاد من النظرية الاقتصادية التي يعتمد عليها هذا الأخير في تفسير الظواهر الاقتصادية ، فالنظرية الاقتصادية تقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، فإذا كانت مثلا الزيادة في سعر سلعة ما تسبب انخفاضا في الطلب عليها فإن النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر هذه السلعة و الكمية المطلوبة منها إلا أن النظرية الاقتصادية لم تعطي قياسا عدديا للعلاقة بين هذين المتغيرين ، حيث أنها تعجز عن تحديد مقدار الانخفاض في الكمية المطلوبة عند تغير السعر بمقدار معين و قد أصبحت هذه المهمة من مهام الاقتصاد القياسي بعد توصيفه رياضيا[2]، فالاقتصاد القياسي هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية و لا يختلف عنها سوى في كونه يعبر عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر

---

[1]- وليد اسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل ، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 ، ص: 28 .

[2]- حافظ أمين بوزيدي ، **استخدام منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** ، رسالة ماجستير ، تخصص أساليب كمية في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2014/2013 ، ص: 50 .

الاقتصادية و تحويلها إلى علاقات كمية يمكن قياسها باستخدام مختلف التقنيات الإحصائية و الرياضية .

2- علاقة الاقتصاد القياسي بالاقتصاد الرياضي

يقتصر دوره على صياغة العلاقة التي تم تحديدها سابقا بالاعتماد على النظرية الاقتصادية في شكل رموز و معادلات رياضية ، و تبقى مسألة قياس متغيرات هذه المعادلات و إثبات مدى ملاءمتها للظاهرة المدروسة من مهمات الاقتصاد القياسي[1].

3- علاقة الاقتصاد القياسي بالإحصاء

ينقسم علم الإحصاء بشكل عام إلى إحصاء اقتصادي و إحصاء رياضي و يختلف كل منهما عن الاقتصاد القياسي ، فالإحصاء الاقتصادي يهتم بالجانب الوصفي من خلال جمع بيانات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية ، جدولتها و محاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية محددة ، كما يقوم أيضا باشتقاق بعض العلاقات التي تربط بين المتغيرات دون اللجوء إلى تقييمها أي أنه لا يقيس المعلمات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات ، في المقابل وجد أن الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي بهدف قياس و تفسير تلك المعلمات الاقتصادية[2].

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يهتم بتقييم مؤشرات التغيرات الاقتصادية التي تم الحصول عليها بعد القيام بتجارب مختبرية و تثبيت العوامل المؤثرة عليها ، و يقوم الاقتصاد القياسي باستخدام الطرق الإحصائية بعد تكييفها مع المشاكل و العلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى طرق قياسية تتلاءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي عليها[3].

---

[1]- حافظ أمين بوزيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 50 .

[2]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 91 .

[3]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

الفرع الثالث: تطبيقات الاقتصاد القياسي

لقد لوحظ مع مرور الزمن تطور استخدامات الاقتصاد القياسي نتيجة لتطور العلم نفسه و مع تغير المشكلات الاقتصادية ، و بشكل عام تتمثل مجالات تطبيق الاقتصاد القياسي فيما يلي:

- على مستوى الاقتصاد الجزئي يمكن استخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي لتحديد دوال الإنتاج و التكاليف على مستوى المنشأة و كافة اشتقاقاتها مثل دوال الناتج المتوسط ، الناتج الحدي التكلفة المتوسطة و التكلفة الحدية ؛
- على مستوى الاقتصاد الجزئي أيضا يمكن استخدام تطبيقاته لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج كمياً مع إمكانية تحديد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى إمكانية تحديد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل مردود ؛
- على مستوى الاقتصاد الكلي يمكن باستخدام النماذج القياسية تقدير دوال الاستهلاك و الطلب للسلع المختلفة ، كما يمكن أيضا بناء نماذج قياسية بسيطة (معادلة واحدة) و مركبة (متعددة المعادلات) تصف الاقتصاد ككل مثل دوال الدخل القومي ، الاستثمار ، الاستخدام ، الاستهلاك و التجارة الخارجية ؛
- يمكن استخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي في بعض الدراسات الاجتماعية ؛
- تحليل الدورات الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية بهدف التعرف على أسبابها و التنبؤ بمواعيدها ؛
- التصدي للأزمات الاقتصادية ، تفاديها ، معالجتها ، أو على الأقل التقليص من النتائج التي قد تنتج عنها و التخفيف من حدتها ، و قد كانت جامعة هارفرد تحتل المركز الأول لهذا النوع من الأبحاث إلى أن تراجعت أهميتها عندما عجزت عن التنبؤ بحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 .

المطلب الثاني: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معاملات النموذج ، هذا الأخير الذي يستخدم للتقدير و التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية ما يتطلب اتباع منهجية معينة في القياس لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تكون في أغلب الأحيان سببية ، حيث أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى[1]، و عادة ما يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل أساسية: مرحلة تعيين النموذج مرحلة تقدير معلمات النموذج ، مرحلة تقييم المعلمات المقدرة و أخيرا مرحلة تقييم مدى القدرة التنبؤية للنموذج .

الفرع الأول: مرحلة تعيين النموذج القياسي

إن مرحلة تعيين النموذج لا تعتبر المرحلة الأولى فقط من مراحل البحث القياسي و إنما هي تعتبر الأهم و الأصعب أيضا ، فخلال هذه المرحلة يتم تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ، بعد ذلك تتم صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتمكن الباحث من قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية ، و عليه لتحقيق هذه المرحلة كما لاحظنا يجب المرور بعدة خطوات نلخصها فيما يلي:[2]

- تحديد متغيرات النموذج ؛
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج ؛
- تحديد التوقعات القبلية .

هذا و يجب على الباحث التأكد من وجود علاقة جدلية حقيقية واضحة بين الظاهرة المدروسة و العوامل المؤثرة فيها .

---

[1]- حافظ أمين بوزيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 52 .

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 16 .

الفرع الثاني: مرحلة تقدير معلمات النموذج القياسي

بعد الانتهاء من مرحلة تعيين النموذج ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية ألا و هي تقدير معلمات النموذج ، أين تتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع و العينة رياضيا و إحصائيا لاستخراج قيم المعلمات و المتغير العشوائي ، هذه الأخيرة التي يفترض أن تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية لنحصل في الأخير على الصيغة الرقمية للنموذج[1]، و عليه تتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:[2]

- تجميع البيانات ؛
- حل مشاكل التجميع ؛
- اختيار أنسب طريقة للقياس .

الفرع الثالث: مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج القياسي

بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج بالاستناد على بيانات واقعية يشرع في تقييم المعلمات المقدرة ، و المقصود هنا بتقييم المعلمات تحديد ما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية[3] و هناك ثلاث معايير يتم الرجوع إليها لإجراء عملية التقييم هذه نلخصها فيما يلي:[4]

- **معايير اقتصادية:** تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية و تتعلق هذه المعايير بحجم و إشارة المعلمات المقدرة ، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم و إشارة المعلمات بالاعتماد على منطق معين ، فإذا ما جاءت هذه

---

[1]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 94 .

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 21 .

[3]- نفس المرجع السابق ، ص: 32 .

[4]- سليم عقون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 95 .

المعلمات مناقضة لما قررته مسبقا النظرية الاقتصادية فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة ما لم يوجد مبررات منطقية لهذا التناقض .

- **معايير إحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ، يطلق عليها البعض باختبارات الدرجة الأولى و من أهمها نذكر معامل التحديد و اختبارات المعنوية .
- **معايير قياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية تتصف بالواقعية أي أنها مطبقة في الواقع ، فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز و الاتساق ، أما في حالة العكس فإن هذا يفقد المعلمات السابقة بعض الصفات ، و بهذا يمكن القول أن المعايير القياسية هي اختبار للمعايير الإحصائية ما جعل البعض يسميها باختبارات الدرجة الثانية ، و من أمثلة المعايير القياسية نذكر الارتباط الذاتي ، الامتداد الخطي المتعدد ، الثبات و التباين .

الفرع الرابع: مرحلة تقييم القدرة التنبؤية للنموذج القياسي

و هي المرحلة المستهدفة من جميع العمليات و المراحل السابقة ، فبعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع و استخدامها في عملية التنبؤ إذ لا يوجد اعتراض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل و التعرف عليه مسبقا في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، و لمختلف الفترات القصيرة ، المتوسطة و الطويلة .

و من الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لا يكون صالحا للتنبؤ ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب ، فإذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع فالنموذج القياسي قد لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات الحديثة .

و لاختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن كما يجب أيضا اخـتبــار مدى حساسيتها للتغير في حجم العينة[1].

المطلب الثالث: أساسيات حول السلاسل الزمنية

تتعرض الظواهر بمختلف أنواعها و مجالاتها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية إلى تغيرات مستمرة لا تتوقف عبر الزمن ، و تحليل السلاسل الزمنية هو الأداة الإحصائية التي يتم استخدامها لدراسة تطور هذه الظواهر عبر الزمن أو التنبؤ بشكلها في المستقبل .

الفرع الأول: مفهوم السلاسل الزمنية و مركباتها

تعرف السلسلة الزمنية على أنها[2] " مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الزمن " كما تعرف أيضا على أنها[3] " مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث أن كل فترة زمنية تقابلها قيمة عادية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة " ، كما يعرفها البعض الآخر على أنها عدد من المشاهدات الإحصائية التي تصف تغير و تطور ظاهرة معينة عبر الزمن .

و انطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات مرتبة ترتيبا تصاعديا ، قد تكون أزمنة حدوثها باليوم ، الأسبوع ، الشهر ، الفصل أو السنة ، و تكتب هذه المشاهدات وفقا للصيغة التالية:

$$(y_1 , y_2 , y_3 , \dots , y_n)$$

حيث أن (y_1) تمثل قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن (t_1) ،(y_2) تمثل قيمة المشاهدة الــتي

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الحديث في الاقتصاد القياسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34 .

[2]- مركز التعليم لجامعة بنها ، **السلاسل الزمنية** ، ص: 195 .

[3]- محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات)** ، دار الحامد ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2011 ، ص: 195 .

وقعت في الزمن (t_2) ، و (y_n) تمثل قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن (t_n) .

و تأخذ السلاسل الزمنية أنواعا مختلفة حسب المعيار الذي تصنف على أساسه ، فحسب معيار نوعية قيم السلسلة نجد سلاسل زمنية متقطعة و أخرى مستمرة ، و حسب طبيعة الزمن الذي تحدث فيه قيم السلسلة الزمنية نجد سلسلة زمنية نقطية و أخرى غير نقطية ، و حسب معيار عدد القيم التي تأخذها السلسلة عند كل قياس نجد سلاسل زمنية ثنائية و أخرى غير ثنائية ، و أخيرا حسب معيار استقرار السلسلة الزمنية نجد سلاسل زمنية مستقرة و أخرى غير مستقرة[1].

هذا و تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة تحديد مقدار تغيراتها ، إدراك طبيعتها و اتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة و التنبؤات الضرورية ، و تتمثل هذه المركبات في مركبة الاتجاه العام ، المركبة الفصلية أو الموسمية و المركبة العشوائية .

1- مركبة الاتجاه العام

هو النمط الطبيعي للظاهرة حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب ، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ، و تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية ، و هذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالا مختلفة[2].

و فكرة الاتجاه العام تفيد كثيرا في حالات التخطيط طويل الأجل و بشكل خاص الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر فيها عوامل ثابتة ، مستمرة و تطورية كمعدل النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي .

---

[1]- فريد بختي ، **محاضرات و تطبيقات على الحاسوب في السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة إفيوز7.0** 2015/2014 ، ص ص: 23-24 .

[2]- محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 196 .

2- مركبة التغيرات الموسمية

هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة ، فهي تبين تغير الظاهرة المدروسة في المدى القصير ، و من أمثلة ذلك العطل ، الإجازات ، الإقبال على منتوج معين في فصل ما و استهلاك المدفئة في فصل الشتاء .

3- مركبة التغيرات العشوائية

مسمياتها كثيرة كالتغيرات العرضية ، الطارئة أو الفجائية ، و هي تغيرات غير منتظرة ، شاذة و طارئة من الوجهة النظرية ما حال دون إمكانية الاقتصاديين لتفسيرها لأنها تنشأ من عوامل غير متوقعة ، أمثلتها كثيرة كالحروب ، الزلازل و الكوارث الطبيعية[1].

الفرع الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد على الباحث أن يتأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية التي تمثل هذه الظاهرة ، و حسب طبيعة نمو السلسلة يمكن لنا أن نميز بين السلاسل الزمنية المستقرة (Stationary Time Series) و السلاسل الزمنية الغير مستقرة (Non Stationary Time Series) .

1- السلاسل الزمنية المستقرة

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها و هذا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، فهذه السلسلة لا يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان ، و بشكل عام نقول عن سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت أوساطها

[1]- العجال عدالة ، **استخدامات العمليات العشوائية و نماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الاقتصادي و دورها في دراسة الآفاق المستقبلية للواقع التقني و التسويقي للمؤسسة الصناعية** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تقنيات كمية مطبقة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران ، 2011/2010 ، ص: 22 .

تبايناتها و تبايناتها المشتركة ثابتة أي أنها تتميز إحصائيا بالخصائص التالية:[1]

- متوسط حسابي ثابت عبر الزمن و نكتب رياضيا:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

- تباين ثابت عبر الزمن و نكتب رياضيا:

$$Var(Y_t) = Var(Y_{t+k}) = \delta^2$$

- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ، أي على الفرق بين الفترة (t_1 t_2) و ليس على t_1 أو t_2 و نكتب رياضيا:

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

2- السلاسل الزمنية الغير مستقرة

على العكس من السلاسل الزمنية المستقرة فإن هذه السلاسل لها متوسط متغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان ، فهي تتميز إحصائيا بما يلي:

- متوسط حسابي متغير عبر الزمن و نكتب رياضيا:

$$E(Y_t) \neq E(Y_{t+k})$$

- تباين متغير عبر الزمن و نكتب رياضيا:

$$Var(Y_t) \neq Var(Y_{t+k})$$

- تباين مشترك متغير عبر الزمن و نكتب رياضيا:

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) \neq Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

---

[1]- أحمد بن أحمد ، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988:10 – 2007:03)** ، رسالة ماجستير ، فرع الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص: 76 .

و عادة ما يكمن الإشكال في وجود مصادر مختلفة لعدم الاستقرارية و لكل مصدر طريقة لمعالجته ، فحسب " **Charles Irving Plosser** " و " **Charles Nelson** " هناك قسمان للسير الغير مستقر[1]، السير TS **(Time Stationary)** الذي يوافق سير غير مستقر ذو طابع محدد و نقول عن سلسلة زمنية غير مستقرة (X_t) أنها سلسلة زمنية عشوائية من النوع (TS) إذا أمكن كتابتها من الشكل التالي:

$$X_t = f(t) + Z_t$$

حيث أن:

F(t) هي دالة للزمن و Z_t هي سيرورة عشوائية مستقرة .

أما النوع الثاني فهو السير DS **(Differency Stationary)** الذي يوافق سير غير مستقر ذو طابع عشوائي ، و نقول عن سلسلة زمنية غير مستقرة (X_t) أنها سلسلة زمنية عشوائية من النوع (DS) من الدرجة (d) إذا تطلب الأمر إجراء فروقات من الدرجة الأولى (d) مرة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة ، و في هذه الحالة نقول عن السلسلة الناتجة عن هذه العملية أنها متكاملة من الدرجة (d) و نرمز لها بـ I(d) .

الفرع الثالث: طرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات في شكل سلاسل زمنية تفترض أن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة ، لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الإنحدار الذي سوف نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون انحدارا زائفا أو وهميا ، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا بطبيعة الحال هو كيف يمكن لنا الكشف عن خاصية الاستقرار ؟

نظريا كما تمت الإشارة إليه سابقا نقول عن سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا تذبذبت حول وســـــط

[1]- لخضر عدوكة و يحي بوشتة ، **اختبارات الجذر الأحادي (دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر)** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 06– ديسمبر 2016 ، ص: 137 .

حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن ، أما عمليا فإنه يمكن التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال القيام ببعض الاختبارات الإحصائية .

و في حقيقة الأمر قبل استخدام أي اختبار إحصائي يمكن لنا أن نأخذ فكرة أولية عن مدى استقرار السلسلة الزمنية قيد الدراسة من خلال التمثيل البياني لها ، حيث يعبر هذا الأخير عن تغيرات قيم السلاسل المدروسة بدلالة الزمن ، و في حالة ظهور اتجاه عام في هذا التمثيل أو مركبات فصلية أو دورية فإن هذا يعطي انطباعا بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة[1].

و قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أم غير مستقرة) بالملاحظة البسيطة أو حتى الرسم البياني و هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة ، و أبسط هذه المقاييس و أكثرها استعمالا هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم على حدى ، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو متقاربين من بعضهما نقول أنه لا يوجد اتجاه عام في السلسلة الزمنية و بالتالي فهي مستقرة ، أما إذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فهذا يعني أن هناك اتجاه في السلسلة و بالتالي هي غير مستقرة[2].

1- دالة الارتباط الذاتي (ACF)

في حالة ما إذا فشل الباحث في تحديد استقرار السلسلة عن طريق الرسم البياني أو باستخدام أحد المقاييس السابقة يمكن له أن يلجأ إلى دالة الارتباط الذاتي أو اختبارات الجذر الوحدوي ، و تعد دالة الارتباط الذاتي من أهم الأدوات الإحصائية التي يتم اعتمادها للتعرف على الخصائص الجوهرية لسلسلة زمنية عشوائية ، فهي توضح طبيعة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفـتـــرات

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 102-103 .

[2]- محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201 .

زمنية مختلفة ، و تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k في المعادلة التالية:

$$\hat{P}(k)_k = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^{T}(y_t - \bar{y})^2}$$

$$t = 1,2,3, \dots, T$$

حيث أن:

T: تمثل حجم العينة ، k: تمثل طول الفجوة الزمنية

P(k): تمثل معامل الارتباط

و تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي بين (−1) و (+1) ، و نقول عن سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي الخاص بها مساويا للصفر أو قريبا منه لأي فجوة تكون أكبر من العدد صفر .

2- اختبارات الجذر الأحادي

إن كل من الدراسة البيانية (التمثيل البياني) و دالة الارتباط الذاتي يمكن أن تعطي لنا فكرة مبدئية عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية لكنها لا يمكن أن تفصح لنا عن سبب عدم الاستقرارية في حالة وجودها ، و من أجل سد هذه الثغرة كان لابد من استعمال اختبارات بديلة تسمى باختبارات الجذر الأحادي[1]، و هي عبارة عن اختبارات إحصائية كمية بحتة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل هذه السلاسل مستقرة و من أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج الغير مستقرة التي سبق و أن تطرقنا إليها ألا و هي النموذج (TS) و النموذج (DS) .

و اختبارات الجذر الأحادي كثيرة و متنوعة نذكر من بينها و من أهمها اختبار ديكي فولر البسيط

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 104 .

(Dickey-Fuller test :1979) ، اختبار فيلبس و بـــيرون (Phillips and Perron test :1988) اختبار KPSS (KPSS test :1992) بالإضافة إلى الاختبار الذي اعتمدنا عليه لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات هذه الدراسة ألا و هو اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller test :1981) .

2-1/ اختبار ديكي فولر البسيط (DF)

تعتبر اختبارات ديكي فولر من أقوى الاختبارات الإحصائية التي تستخدم للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية ، فهي تسمح بالكشف عن ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام كما أنها تتعدى ذلك أيضا من خلال توضيح أفضل الطرق لجعل هذه السلسلة مستقرة[1].

لعرض هذا الاختبار نستعرض نموذج السير العشوائي الذي يسمى أيضا بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR_1) ، و الذي يكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي

حد الخطأ العشوائي يفترض فيه وسط حسابي معدوم ، تباين ثابت و قيم غير مرتبطة (و يسمى عندئذ حد الخطأ بالتشويش الأبيض) ، و نلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن معامل الانحدار يساوي الواحد ما يعني وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يفسر بعدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ، و نقوم الآن بتقدير الصيغة التالية:

$$y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1]- خلود جمال عوض الله ، **استخدام نماذج Sarima و Holt Winters في التنبؤ بالسلاسل الزمنية** ، رسالة ماجستير ، فرع الإحصاء التطبيقي ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة غزة ، 2017/2016 ، ص: 22 .

بعد إجراء عملية التقدير إذا تحصلنا على النتيجة (Ø= 1) فهذا يعني أن المتغير (Y_t) له جذر وحدوي و هو يعاني من مشكل عدم الاستقرار .

تتمثل الخطوة الموالية في طرح (Y_{t-1}) من طرفي المعادلة السابقة لنتحصل على ما يلي:[1]

$$\nabla y_t = (\phi - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بوضع $(\phi - 1) = \lambda$ تصبح المعادلة كما يلي:[2]

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ففي حالة ما إذا كانت $(\lambda = 0)$ فإن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة و بهذا تكون السلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة I(1) ، أما إذا كانت سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى غير مستقرة فلابد من إجراء فروقات من الدرجة الثانية حتى تصبح السلسلة مستقرة و في حالة ما إذا أجرينا فروقات من الدرجة الثانية و لم تكن السلسلة مستقرة فإننا نستمر في نفس العملية حتى نصل إلى الفرق الذي تكون عنده السلسلة مستقرة ، و بشكل عام نقول عن سلسلة ما مستقرة بعد الحصول على فروقات من الدرجة n أنها متكاملة من الرتبة I(n) . و في حالة ما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة من دون إجراء أية فروقات فإننا نقول عنها أنها متكاملة من الرتبة I(0) .

و من أجل اختبار استقرار سلسلة زمنية ما نقوم بحساب المعلمة τ بعد تقدير الصيغة $(y_t = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t)$ ، حيث أن:

$$\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$$

من ثم نقوم بالبحث عن τ الجدولية في جداول أعدت خصيصا من قبـــــل (Dickey and Fuller)

---

[1]- محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 207 .

[2]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

و لهذا سمي الاختبار تيمنا بهما باختبار ديكي – فولر ، بعد ذلك و من أجل اتخاذ القرار حول استقرارية سلسلة زمنية ما من عدمها نقارن τ المحسوبة بـ τ الجدولية و نختبر صحة إحدى الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \lambda = 0$$
$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت τ المحسوبة (τ_t) أكبر من τ الجدولية (τ_c) نرفض فرضية العدم (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) و عليه السلسلة مستقرة ، أما إذا كانت τ المحسوبة (τ_t) أقل من τ الجدولية (τ_c) فهنا نقبل فرضية العدم (H_0) و نرفض الفرضية البديلة (H_1) ما يعني أن السلسلة في هذه الحالة غير مستقرة[1].

و لقد قام ديكي و فولر بوضع ثلاث أنواع من النماذج كما يلي:[2]

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$
$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots (2)$$
$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots (3)$$

حيث نلاحظ أنه تم إدخال الحد الثابت (C) في النموذج رقم (2) كما تم إدخال حد للاتجاه العام متمثلا في الزمن (t) في النموذج رقم (3) ، و في كل نموذج من النماذج الثلاثة يتم اختبار نفس الفرضيتين السابقتين كالتالي:

$$H_0: \lambda = 0$$
$$H_1: \lambda \neq 0$$

و مبدأ الاختبار بسيط جدا حيث أنه إذا تحققت الفرضية (H_0) في أحد النماذج الثلاثة السابقة فإن السلسلة تكون غير مستقرة .

---

[1]- محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 208 .

[2]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص: 106 .

2-2/ اختبار ديكي فولر المطور(ADF)

إن اختبار ديكي فولر البسيط بنماذجه الثلاثة يتم في ظل افتراض ضمني مفاده غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في هذه النماذج ، لكن في الواقع لا يوجد أي ضمان لتحقق هذه الفرضية مسبقا خاصة إذا علمنا أن هذه النماذج تتضمن إهمال العديد من التأخيرات المتعلقة بالمتغيرة محل الدراسة و التي قد يكون بعضها مهم جدا لتفسير الظاهرة التي تعبر عنها هذه المتغيرة[1].

و تفاديا لهذا الإشكال طور كل من ديكي و فولر اختبارا جديدا تمت تسميته باختبار ديكي فولر المطور الذي يتم مع مراعاة إمكانية عدم تحقق الفرضية السابقة أي عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء و هذا عن طريق إضافة قيم مؤخرة لفروقات المتغيرة المختبرة (Y_t) ، و تأخذ النماذج في هذا الاختبار الشكل التالي:[2]

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j-1} + \varepsilon_t \quad ...(4)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j-1} + C + \varepsilon_t \quad ...(5)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j-1} + C + bt + \varepsilon_t \quad ...(6)$$

بعد تحديد عدد التأخيرات (P) يتم إجراء اختبار **(ADF)** بنفس طريقة إجراء اختبار **(DF)** حيث يتم الاعتماد على نفس الاستراتيجية التتابعية انطلاقا من النموذج رقم (4) وصولا إلى النموذج رقم (6) ، كما يتم استخدام نفس الجداول الخاصة باختبار **(DF)** و هذا من أجل الحصول على القيم الحرجة للإحصائية τ .

---

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 106-107 .

[2]- محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 210 .

المبحث الثاني: التقدير القياسي لأثر البرامج التنموية على البطالة في الجزائر (1990-2014)

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا و المتمثلة في دراسة أثر البرامج التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية على معدل البطالة خلال الفترة الممتدة من (1990-2014) استعنا بدراسة قياسية كان الهدف الأساسي منها قياس العلاقة التي تربط بين هذه البرامج التنموية و معدل البطالة بالإضافة إلى تحديد طبيعتها ، و قد قمنا بالاعتماد على المنهج القياسي من خلال استخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء **(VECM)** ، و يتطلب تطبيق هذا الأخير المرور عبر المراحل و الخطوات التالية:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ؛
- اختبار السببية لغرنجر بين متغيرات الدراسة ؛
- اختبار جوهانسن لتحديد علاقات التكامل ؛
- تقدير النموذج **(VECM)** ؛
- اختبار صلاحية النموذج ؛
- تفكيك التباين و تحليل الصدمات .

المطلب الأول: تقديم النموذج و دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي يجب علينا أولا أن نقوم بتحديد النموذج القياسي الذي يعبر عن هذه الإشكالية و الذي يعتبر أساس الدراسة القياسية ، و نقوم بتوصيف النموذج القياسي استنادا إلى النظرية الاقتصادية و الدراسات التجريبية التي تمكننا من أخذ فكرة أولية عن طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج .

الفرع الأول: تقديم النموذج القياسي

سنقوم في مرحلة أولى بتحديد متغيرات النموذج و معطيات الدراسة ، ثم سنقوم بعد ذلك بتحديد العلاقة النظرية التي تربط بين هذه المتغيرات و التحليل الوصفي لها لنتمكن في الأخير من صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة .

1- تحديد متغيرات الدراسة

عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية ينبغي على كل باحث تحديد متغيرات النموذج التي تؤثر في هذه الظاهرة قيد الدراسة و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى و الدراسات السابقة بالدرجة الثانية ، فالنموذج القياسي المقترح هو بغرض محاولة الإجابة عن الإشغال الأساسي لموضوع دراستنا و المتمثل في تحديد مدى تأثير البرامج الحكومية على البطالة في الجزائر ، و ترتبط مقدرة النموذج على الإجابة عن الانشغال السابق من عدمها على قدرة هذا النموذج في حد ذاته على استيعاب مختلف جوانب الإشكالية .

أما قدرة النموذج فتستند هي الأخرى على ما يتضمنه هذا الأخير من معلومات حول إشكالية البحث ، و كما هو شائع فإن الجزء الأكبر من نظام المعلومات لجل النماذج القياسية يتمثل في ماهية متغيرات هذا النموذج و كذا طبيعة و قوة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات ، فالتحديد الجيد للمتغيرات الاقتصادية من شأنه أن يمنح النموذج المقترح مقدرة كبيرة على تقديم الإجابة الصحيحة لهذه الإشكالية على أن يتم اختيار التقنية القياسية المناسبة التي تتكفل بتحديد شكل و حجم العلاقة بين هذه المتغيرات[1].

و على عكس وضوح المتغيرة التي يمكن أن تعبر عن ظاهرة البطالة فإننا بحاجة إلى التحديد الجيد للمتغيرات التي تعبر عن البرامج الحكومية ، و بعد التفكير الجيد و الاطلاع على مختلف

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 125-126 .

الدراسات السابقة فإن اختيارنا لمتغيرات الدراسة جاء كالتالي:

معدل البطالة: لقد قمنا باختيار هذا المتغير الأساسي ليعبر عن ظاهرة البطالة و نرمز له بالرمز **(Tch)** .

النفقات العامة: تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية ، و يتعلق الأمر بالتقلبات الـــتـــي تحدث في النفقات العمومية و التقلبات التي تحدث في الإيرادات العمومية باعتبارهما المكونين الرئيسيين للمتغيرات المالية ، فهذا الإجماع ينبع من كون أن معظم السياسات المالية خاصة التوسعية منها تكون موصوفة بتوليفة لهذين النوعين من الصدمات الأساسية[1]، و تأسيسا على ما سبق قمنا باختيار متغير النفقات العامة كممثل عن البرامج الحكومية و نرمز له بالرمز **(Dep)** و قد قمنا باستبعاد متغير الإيرادات العامة من أجل الحفاظ على مقدرة النموذج في الحصول على نتائج صحيحة و غير مضللة نظرا لوجود ارتباط خطي قوي جدا بين الإيرادات العامة و النفقات العامة .

الناتج المحلي الإجمالي: لقد اخترنا هذا المتغير ليعبر عن البرامج الحكومية و هو يعد من أكثر المتغيرات تأثيرا على ظاهرة البطالة و أحسن معبر عن مدى نجاح البرامج التنموية و نرمز له بالرمز **(PIB)** .

معدل التضخم: لقد سبق و أن تناولنا هذا المتغير بالدراسة و التعريف و قد اخترناه ليكون متغيرا مساعدا في نموذج الدراسة ، و نرمز له بالرمز **(Tinf)** .

حيث يمثل معدل البطالة المتغير التابع أما باقي المتغيرات و المتمثلة في كل من النفقات العامة الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم فهي تمثل المتغيرات المستقلة ، و قـد ســبــق و أن قمنا

---

[1]- ياسين نذير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 126 .

بتعريف هذه المتغيرات ضمن الجانب النظري لهذه الدراسة .

2- معطيات الدراسة

بالنسبة لدراستنا هذه فقد أسسناها بالاعتماد على بيانات سنوية في شكل سلاسل زمنية تحتوي على 25 مشاهدة خاصة بمتغيرات الدراسة ، و قد تحصلنا على هذه البيانات من مصادر رسمية مختلفة تتمثل أساسا في البنك الدولي ، بنك الجزائر ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و الديوان الوطني للإحصائيات .

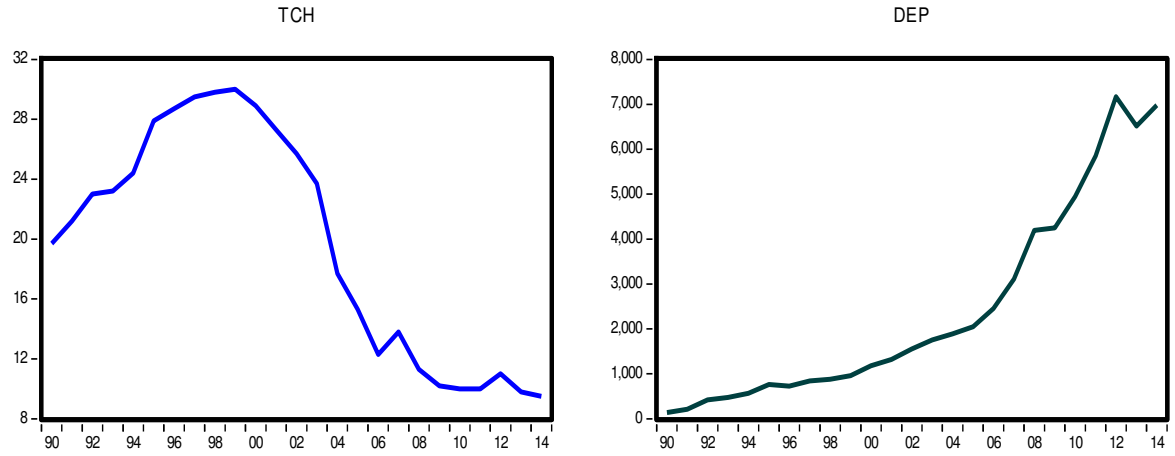
3- التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية

سنقوم فيما يلي بالتحليل الوصفي للسلاسل الزمنية التي تعبر عن متغيرات الدراسة من خلال التمثيل البياني لها و هذا قصد استقصاء و التعرف مسبقا على اتجاه العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية المدرجة في الدراسة .

3-1/ التحليل الوصفي لسلسلة النفقات العامة

نستعرض من خلال الشكل الموالي التمثيل البياني لسلسلتي النفقات العامة و معدل البطالة و هذا خلال الفترة (1990-2014) .

الشكل رقم (62): التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال التمثيل البياني لسلسلة الإنفاق العام نلاحظ أنه في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة مع وجود بعض التذبذبات و يمكن أن نميز هنا بين مرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى (1990-1998) حيث شهدت هذه المرحلة زيادة طفيفة جدا في حجم الإنفاق العام الذي انتقل من 140.01 مليار دج سنة 1990 إلى 876 مليار دج سنة 1998 ، و هذا راجع بطبيعة الحال إلى تزامن هذه الفترة مع تطبيق سياسة إنفاقية تقشفية من قبل الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي ، هذه الأخيرة التي نصت على ضرورة تخفيض مختلف أبواب الإنفاق العمومي ، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تغطي الفترة (1999-2014) و التي عرف خلالها حجم الإنفاق العام ارتفاعا كبيرا و محسوسا و هذا أمر بديهي باعتبار أن هذه الفترة تتزامن و تطبيق سياسة إنفاقية توسعية من قبل الحكومة الجزائرية ، فسنة 2008 سجلت نمو في حجم الإنفاق العام قدر بـ (293.5%) مقارنة بسنة 1999 ، و سنة 2011 سجلت ارتفاعا في حجم الإنفاق العام قدرت نسبته بـ (502.4%) بينما سجلت سنة 2014 أعلى معدل نمو على الإطلاق و الذي قدر بـ (596.9%) و هذا بالمقارنة أيضا مع سنة 1999 .

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف هذا الأخير اتجاهين مختلفين خلال فترة الدراسة ، حيث اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع المستمر خلال الفترة (1990-1998) لأسباب قمنا بذكرها سابقا و قد بلغت أعلى نسبة لها في سنة 1999 أي قدرت بـ (30%) ، و انطلاقا من سنة 2000 اتجهت معدلات البطالة نحو الانخفاض المستمر لتبلغ أدنى نسبة لها في سنة 2014 أين قدرت بـ (9.5%) .

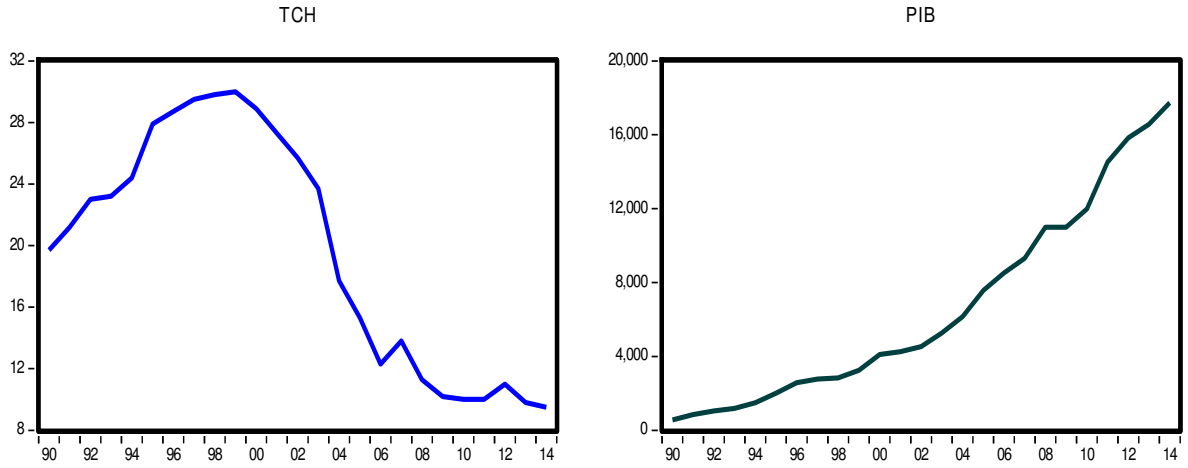
من جهة أخرى نلاحظ أن منحنى الإنفاق العام و منحنى معدل البطالة يتجهان في اتجاهين متعاكسين طول فترة الدراسة ، ففي الوقت الذي ينتعش فيه حجم الإنفاق العام تتراجع معدلات البطالة و عند انخفاض حجم الإنفاق العام ترتفع معدلات البطالة ، و هذا لا يتنافى مع مضمون

النظرية الاقتصادية و إنما يتطابق تماما مع منطقها الذي ينص على أن العلاقة بين معدل البطالة و حجم الإنفاق العام هي علاقة عكسية ، فكينز قد أشار في نظريته إلى قدرة التوسع في الإنفاق الحكومي على تنشيط و تفعيل الاقتصاد الوطني ، حيث أنه يمكن للحكومة الاعتماد على سياستها المالية التوسعية متمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي للإنخراط في سياسة موسعة للأشغال و المشاريع الكبرى ، و هذا ما سيخلق طلب داخلي إضافي على السلع و الخدمات الذي تتحرك الآلة الإنتاجية لتغطيته مما سيفتح الأبواب أكثر للتشغيل الذي يؤثر إيجابا على البطالة عن طريق تخفيضها و بناء على ما سبق يمكن القول أن معدل البطالة هو عبارة عن دالة في حجم الإنفاق العام بإشارة سالبة .

3-2/ التحليل الوصفي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

نستعرض من خلال الشكل الموالي التمثيل البياني لسلسلتي الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة في الجزائر و هذا خلال الفترة (1990-2014) .

الشكل رقم (63): التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

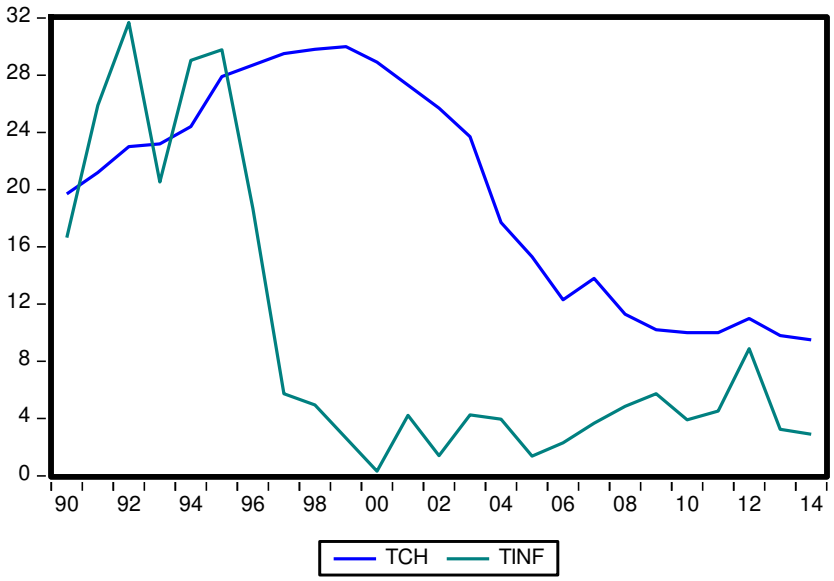
لقد سبق و أن تناولنا بالدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال الفصل السابق و عليه

سنركز هنا على طبيعة العلاقة التي تجمع بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي و نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه و خلال الفترة (1990-1998) عرفت معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا بالتزامن مع ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي ، أما الفترة (1999-2014) فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي قابله انخفاضا محسوسا و مستمرا في معدلات البطالة . عادة ما يستعمل معدل النمو الاقتصادي كممثل عن الناتج المحلي الإجمالي و تشير النظرية الاقتصادية إلى أن البطالة تستجيب للنمو الاقتصادي انطلاقا من الدراسة التي قام بها الباحث الأمريكي أوكيون و التي كنا قد تعرضنا لها سابقا ، حيث اكتشف هذا الأخير أن هناك علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة ، و عليه نتوقع في هذه الدراسة أن معدل البطالة هو دالة في الناتج المحلي الإجمالي بإشارة سالبة .

3-3/ التحليل الوصفي لسلسلة معدل التضخم

نستعرض من خلال الشكل الموالي التمثيل البياني لسلسلتي النفقات العامة و معدل البطالة و هذا خلال الفترة (1990-2014) .

الشكل رقم (64): التمثيل البياني لسلسلتي معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

لقد سبق أن تناولنا بالدراسة من خلال الفصل السابق تطور كل من معدل البطالة و معدل التضخم خلال الفترة (1990-2014) ، و لهذا سنكتفي هنا فقط بتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين .

عادة ما يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ، و قد ساد الاعتقاد على نطاق واسع و لفترة من الزمن أن العلاقة الوحيدة التي تربط بين معدل البطالة و معدل التضخم هي علاقة عكسية ، فعند ارتفاع الطلب الكلي يعمل المنتج على زيادة الإنتاج لمقابلة هذا الارتفاع في الطلب الأمر الذي يتطلب استعمال أكثر لعناصر الإنتاج و من بينها اليد العاملة ، و بزيادة الطلب على العمال ترتفع الأجور التي يطلبها هؤلاء العمال مما يرفع من تكلفة الإنتاج ، و ارتفاع هذه الأخيرة هو ما يدفع بالمنتج إلى رفع أسعار السلع و الخدمات حتى يحافظ على هامش الربح الذي يرغب في تحقيقه و هنا يخلق التضخم ، و بناء على هذا تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية تجريبية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي و معدل البطالة ما يعني أيضا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم[1]، و بهذا إما تكون البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم أو يكون التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للحد من البطالة .

و بحلول عام 1970 انهارت هذه العلاقة بين التضخم و البطالة بعد فشل المحاولة التي قام بها الرئيس الأمريكي سعيا منه إلى تخفيض معدل التضخم ، حيث أن النتائج التي تحصل عليها كانت معاكسة و منافية تماما للفكرة التي قام عليها منحنى فليبس ، فحجم الإنتاج الصناعي الأمريكي انخفض بنسبة تفوق (5%) ، في حين أن معدل البطالة تضاعف كما أن المستوى العام للأسعار

---

[1]- فائزة لعراف و نجوى سعودي ، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة (2003-2011)** ملتقى علمي دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص: 05 .

بقي مرتفعا ، و قد لوحظ نفس الأمر بالنسبة للدول الأوروبية الرأسمالية التي سجلت ارتفاعا مستمرا في معدلات التضخم مع نمو واضح في معدلات البطالة و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي و هنا تأكد الاقتصاديون الرأسماليون أن هذه الحالة هي عبارة عن ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل يتزامن فيها نمو معدل البطالة مع نمو معدل التضخم ، و قد تم الاتفاق على تسميتها بالتضخم الركودي الذي لا يحدث إلا في حالات الركود الاقتصادي[1].

و بناء على ما سبق تم الإقرار على أن هناك إمكانية بأن تكون العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم علاقة طردية ، و قد تم تقديم عدة تفسيرات لهذه العلاقة التي شدت كـثيـرا اهتـمـام الاقتصاديين من أهمها نذكر ارتفاع أسعار المواد الأولية الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات ، كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة هي علاقة مؤقتة وليست ثابتة ، ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة .

بالنسبة للجزائر نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن معدل البطالة و معدل التضخم يتجهان في اتجاهين متعاكسين تقريبا طول الفترة (1990-2014) ، باستثناء بعض الحالات أين سار هذين المتغيرين في نفس الإتجاه و عليه نتوقع أن تكون العلاقة عكسية بينهما أي أن معدل البطالة هو دالة في معدل التضخم بإشارة سالبة .

4- صياغة النموذج القياسي

بعد تحديد متغيرات الدراسة و تحديد طبيعة العلاقة التي تربطها من الناحية النظرية نقوم بصياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (البطالة) ، و النموذج هو من الشـكـل

[1]- هشام لبزة و محمد الهادي ضيف الله ، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)** ، مجلة رؤي اقتصادية ، العدد 07 - ديسمبر 2014 ، ص: 11 .

$$Tch = f(Dep, PIB, Tinf)$$

و نفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة للدراسة و بناءا على هذا فإن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد هو الذي يعبر عن معدلات البطالة كدالة في كل من حجم النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم ، و عليه سيأخذ هذا النموذج الصيغة الخطية التالية:

$$Tch_i = \beta_0 + \beta_1 Dep_i + \beta_2 PIB_i + \beta_3 Tinf_i + e_i$$

حيث أن:

i : تمثل الزمن

Tch_i : تمثل معدل البطالة في السنة i

Dep_i : تمثل حجم النفقات العامة في السنة i

PIB_i : تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة i

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معالم النموذج

e_i : تمثل سلسلة البواقي

سلسلة البواقي أو حد الخطأ العشوائي تمت إضافتها لأن النموذج ذو طابع احتمالي و هي تنوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة و لم يتم إدراجها في النموذج .

و نظرا لعدم تجانس وحدة بيانات السلاسل الزمنية (سلسلتي معدل البطالة و معدل التضخم عبارة عن نسب مئوية أما سلسلتي النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي فهي مقدرة بالمليار دينار) فإننا سنتعامل مع اللوغاريتم العشري لهذه السلاسل حيث أن:

$$Lx = \log(x)$$

و عليه تصبح معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$LTch_i = \beta_0 + \beta_1 LDep_i + \beta_2 LPIB_i + \beta_3 LTinf_i + e_i$$

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في حالة ما إذا كانت متغيرات النموذج في شكل سلاسل زمنية فمن المعروف أن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الإنحدار يقضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع معامل التحديد (R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات و هذا ما يوصف بالانحدار الزائف كما تمت الإشارة إليه سابقا ، و تفاديا من الوقوع في مثل هذه المشاكل كان لابد لنا من التأكد من سكون و استقرارية هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدى عن طريق إجراء مختلف الاختبارات التي سبق و أن قمنا بعرضها سابقا ضمن الإطار النظري للاقتصاد القياسي .

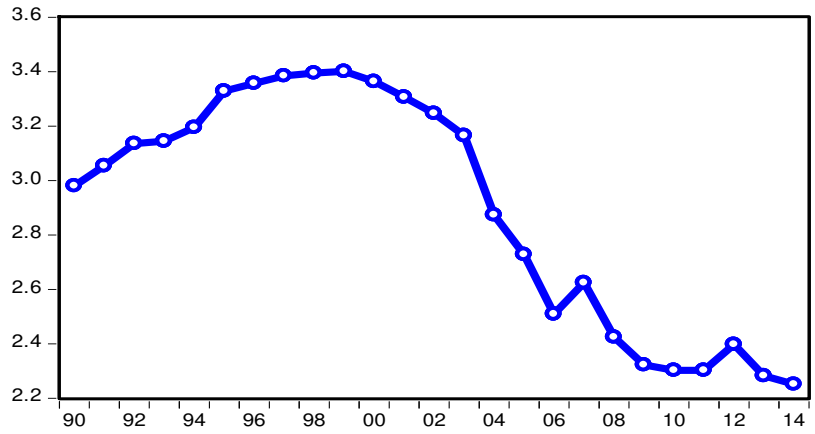
1- دراسة استقرارية سلسلة معدل البطالة

لدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم معدل البطالة نقوم أولا بالتمثيل البياني لهذه السلسلة ثم نقوم بعد ذلك بتحديد درجة التأخر لمسارها لننتهي أخيرا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)** على هذه السلسلة .

1-1/ التمثيل البياني للسلسلة (LTch)

لتمثيل سلسلة لوغاريتم معدل البطالة قمنا بإدخال معطيات هذا المتغير و التي تغطي الفترة (1990-2014) في برنامج (Eviews 8) و قد تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (65): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة (LTch)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8).

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة غير مستقرة في مستواها الأصلي و عليه سنقوم فيما يلي بإجراء بعض الاختبارات التي تثبت لنا صحة هذه النتيجة .

1-2/ تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTch)

بعد إدخال البيانات الخاصة بسلسلة لوغاريتم معدل البطالة في برنامج **(Eviews 8)** تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (126): تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTch)

Correlogram of LTCH

Date: 12/19/16 Time: 04:28
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.921	0.921	23.834	0.000
		2	0.823	-0.157	43.732	0.000
		3	0.714	-0.126	59.361	0.000
		4	0.575	-0.250	69.975	0.000
		5	0.412	-0.232	75.693	0.000
		6	0.229	-0.248	77.554	0.000
		7	0.064	0.002	77.705	0.000
		8	-0.073	0.099	77.919	0.000
		9	-0.223	-0.203	80.010	0.000
		10	-0.335	0.093	85.056	0.000
		11	-0.417	-0.031	93.457	0.000
		12	-0.446	0.213	103.79	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول رقم (126) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة هي عمود واحد فقط و هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(LTch)** هي درجة واحدة فقط ، و بالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبار **(ADF)** .

1-3/ نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت السلسلة **(LTch)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4 ، 5 ، 6) ، و بعد إدخال البيانات في برنامج **(Eviews 8)**

تحصلنا على النتائج التي نقوم باختصارها في الجدول رقم (127) .

الجدول رقم (127): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LTch)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	2.21	3.61
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	0.36	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	1.30	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم المحسوبة لجميع النماذج هي أقل من القيمة الحرجة و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني وجود جذر أحادي ، و هنا نستنتج أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت هذه السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى .

الجدول رقم (128): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LTch)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	3.87	3.62
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	3.59	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	3.37	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لجميع النماذج و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني أن السلسلة **D(LTch)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

2- دراسة استقرارية سلسلة معدل التضخم

لدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم معدل التضخم نقوم أولا بالتمثيل البياني لهذه السلسلة ثم نقوم بعد ذلك بتحديد درجة التأخر لمسارها لننتهي أخيرا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)** على هذه

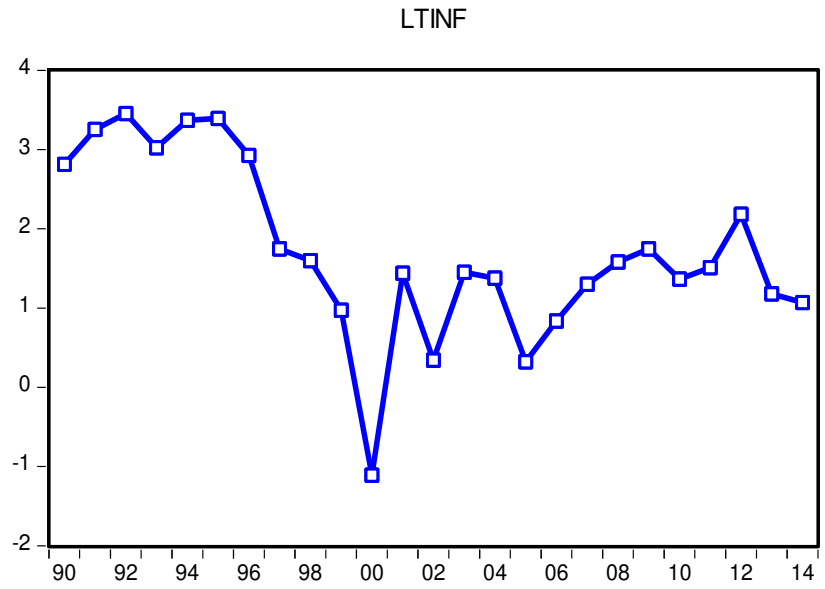
السلسلة وفقا للنماذج الثلاثة التالية:

- **النموذج 6:** بقاطع و اتجاه عام
- **النموذج 5:** بقاطع و بدون اتجاه عام
- **النموذج 4:** بدون قاطع و بدون اتجاه عام

2-1/ التمثيل البياني للسلسلة (LTinf)

لتمثيل سلسلة لوغاريتم معدل التضخم قمنا بإدخال معطيات هذا المتغير و التي تغطي الفترة (1990-2014) في برنامج (**Eviews 8**) و قد تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (66):التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LTinf)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8).

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن سلسلة لوغاريتم معدل التضخم غير مستقرة في مستواها الأصلي و عليه سنقوم فيما يلي بإجراء بعض الاختبارات التي تثبت لنا صحة هذه النتيجة .

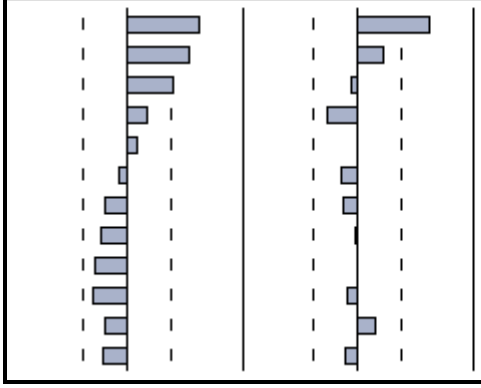
2-2/ تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTinf)

بعد إدخال البيانات الخاصة بسلسلة لوغاريتم معدل التضخم في برنامج (**Eviews 8**) تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (129) .

الجدول رقم (129): تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LTinf)

Correlogram of LTINF

Date: 12/19/16 Time: 04:22
Sample: 1990 2014
Included observations: 25



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.654	0.654	12.019	0.001
		2	0.562	0.236	21.299	0.000
		3	0.408	-0.050	26.403	0.000
		4	0.176	-0.272	27.397	0.000
		5	0.097	0.003	27.713	0.000
		6	-0.079	-0.140	27.935	0.000
		7	-0.197	-0.123	29.386	0.000
		8	-0.238	-0.019	31.644	0.000
		9	-0.289	-0.005	35.175	0.000
		10	-0.314	-0.095	39.610	0.000
		11	-0.199	0.168	41.514	0.000
		12	-0.224	-0.105	44.117	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول رقم (129) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة هي عمود واحد فقط و هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(LTinf)** هي درجة واحدة فقط ، و بالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبار **(ADF)** .

2-3/ نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت السلسلة **(LTinf)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4 ، 5 ، 6) ، و بعد إدخال البيانات في برنامج **(Eviews 8)** تحصلنا على النتائج التي نقوم باختصارها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (130): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LTinf)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	2.46	3.61
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	2.15	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	1.46	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم المحسوبة لجميع النماذج هي أقل من القيمة الجدولية و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني وجود جذر أحادي ، و هنا نستنتج أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت هذه السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى .

الجدول رقم (131): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LTinf)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	7.21	3.62
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	7.33	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	7.38	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لجميع النماذج و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني أن السلسلة **D(LTinf)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

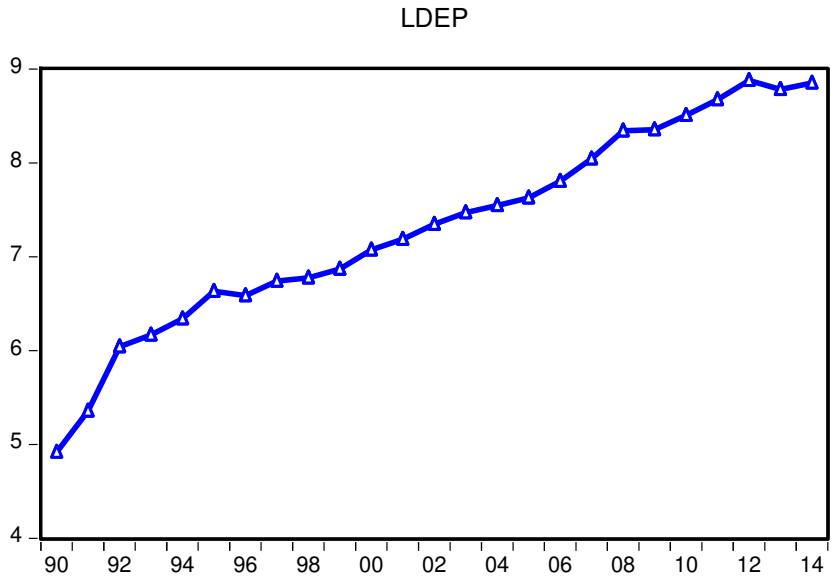
3- دراسة استقرارية سلسلة النفقات العامة

لدراسة استقرارية لوغاريتم سلسلة النفقات العامة نقوم أولا بالتمثيل البياني لهذه السلسلة ثم نقوم بعد ذلك بتحديد درجة تأخر مسارها لننتهي أخيرا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)** على هذه السلسلة .

3-1/ التمثيل البياني للسلسلة (LDep)

لتمثيل سلسلة لوغاريتم النفقات العامة قمنا بإدخال معطيات هذا المتغير و التي تغطي الفترة (1990-2014) في البرنامج الإحصائي **(Eviews 8)** و قد تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل رقم (67) .

الشكل رقم (67): التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة (LDep)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن سلسلة لوغاريتم النفقات العامة غير مستقرة في مستواها الحقيقي و عليه سنقوم فيما يلي بإجراء بعض الاختبارات التي تثبت لنا صحة هذه النتيجة .

3-2/ تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LDep)

بعد إدخال البيانات الخاصة بسلسلة لوغاريتم النفقات العامة في برنامج **(Eviews 8)** تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (132): تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LDep)

Correlogram of LDEP

Date: 12/19/16 Time: 04:46
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.837	0.837	19.714	0.000
		2	0.690	-0.036	33.697	0.000
		3	0.577	0.030	43.929	0.000
		4	0.467	-0.057	50.930	0.000
		5	0.365	-0.035	55.424	0.000
		6	0.283	-0.005	58.268	0.000
		7	0.185	-0.111	59.549	0.000
		8	0.104	-0.015	59.980	0.000
		9	0.024	-0.078	60.005	0.000
		10	-0.050	-0.053	60.120	0.000
		11	-0.116	-0.048	60.764	0.000
		12	-0.179	-0.075	62.419	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول رقم (132) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة هي عمود واحد فقط و هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(LDep)** هي درجة واحدة فقط ، و بالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبار **(ADF)** .

3-3/ نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت السلسلة **(LDep)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4 ، 5 ، 6) ، و بعد إدخال البيانات في برنامج **(Eviews 8)** تحصلنا على النتائج التي نقوم باختصارها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (133): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LDep)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	4.54	3.61
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	2.93	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	4.29	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة للنموذج الخامس هي أقل من القيمة الحرجة و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني وجود جذر أحادي ، و هنا نستنتج أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى .

الجدول رقم (134): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LDep)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	4.16	3.62
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	3.94	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	2.75	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لجميع النماذج و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني أن السلسلة **D(LDep)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

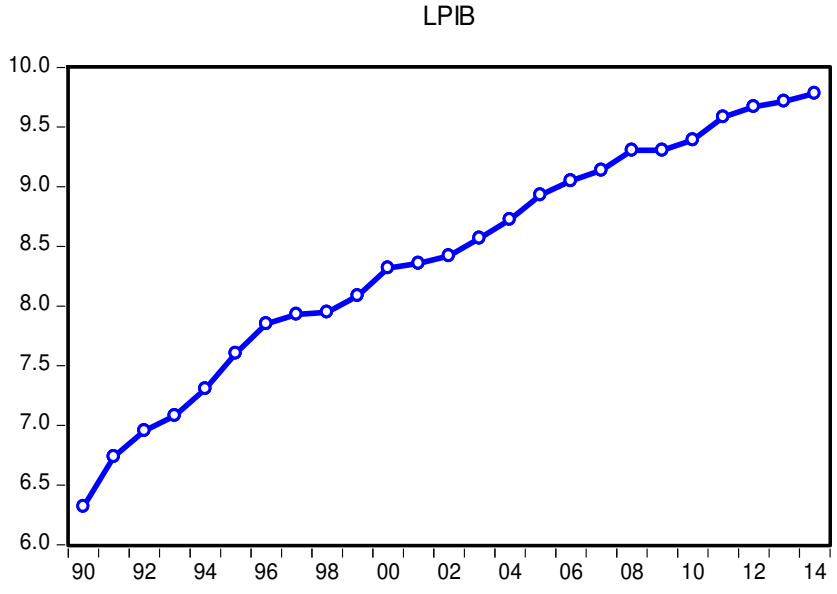
4- دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

لدراسة استقرارية سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي نقوم أولا بالتمثيل البياني لهذه السلسلة ثم نقوم بعد ذلك بتحديد درجة التأخر لمسارها لننتهي أخيرا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)** على هذه السلسلة .

4-1/ التمثيل البياني للسلسلة (LDep)

لتمثيل سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي قمنا بإدخال معطيات هذا المتغير و التي تغطي الفترة (1990-2014) في برنامج **(Eviews 8)** و قد تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (68): التمثيل البياني لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لسلسلة (LPIB)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة في مستواها الأصلي و عليه سنقوم فيما يلي بإجراء بعض الاختبارات التي تثبت لنا صحة هذه النتيجة .

4-2/ تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LPIB)

بعد إدخال البيانات الخاصة بسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في برنامج (Eviews 8) تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (135): تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (LPIB)

Correlogram of LPIB

Date: 12/19/16 Time: 04:54
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.856	0.856	20.627	0.000
		2	0.732	-0.007	36.335	0.000
		3	0.612	-0.050	47.811	0.000
		4	0.489	-0.082	55.492	0.000
		5	0.377	-0.040	60.299	0.000
		6	0.280	-0.024	63.084	0.000
		7	0.192	-0.036	64.463	0.000
		8	0.109	-0.052	64.934	0.000
		9	0.018	-0.105	64.948	0.000
		10	-0.067	-0.072	65.150	0.000
		11	-0.130	-0.005	65.968	0.000
		12	-0.192	-0.066	67.891	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول رقم (135) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة هي عمود واحد فقط و هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة (LPIB) هي درجة واحدة فقط ، و بالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبار (ADF) .

4-3/ نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LPIB) مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي (ADF) عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4 ، 5 ، 6) ، و بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (Eviews 8) تحصلنا على النتائج التي نقوم باختصارها في الجدول الجدول رقم (136) .

الجدول رقم (136): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (LPIB)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	3.38	3.61
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	3.72	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	6.13	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة للنموذج السادس هي أقل من القيمة الحرجة و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني وجود جذر أحادي ، و هنا نستنتج أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى .

الجدول رقم (137): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(LPIB)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
6: بقاطع و اتجاه عام	4.70	3.62
5: بقاطع و بدون اتجاه عام	4.33	2.99
4: بدون قاطع و بدون اتجاه عام	2.67	1.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لجميع النماذج و هذا عند مستوى معنوية (5%) ، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ما يعني أن السلسلة **D(LPIB)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

المطلب الثاني: اختبار السببية لغرنجر

يعتبر اختبار السببية لغرنجر من بين أهم الاختبارات في تفسير اتجاه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ، حيث أنه يساعد على معرفة التأثيرات التي يسببها متغير على الآخر أو احتمال وجود سببية بين المتغيرين أي كلاهما يسبب الآخر .

و طبقا لغرنجر إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان (x) ، (y) تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن (t) ، و إذا كانت السلسلة (x) تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة (y) في هذه الحالة نقول أن المتغير (x) يسبب المتغير(y) و العكس يمكن أن يكون صحيح أيضا ، و هنا نقول أن هناك سببية في الاتجاهين أي كلاهما يسبب الآخر ، كما يمكن أن يكون العكس خطأ و في هذه الحالة نقول أن هناك سببية في اتجاه واحد فقط .

لاختبار العلاقة السببية لغرنجر لابد من تحديد عدد الفجوات (P) للنموذج VAR(P) للسلاسل المستقرة و هذا من خلال مؤشري Akaike و Shwarz حيث نختار قيمة (P) التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz ، و بعد إدخال البيانات في برنامج (eviews 8) تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (138): تحديد عدد درجات التأخر في النموذج VAR

درجات التأخر	0	1	2	3	4
مؤشر Akaike	1.35-	5.49-	5.44-	5.20-	5.74-
مؤشر Schwarz	0.90-	4.10-	4.59-	3.42-	3.51-
مؤشر Hannan-Quinn criterion	1.25-	5.13-	5.28-	4.78-	5.21-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- إن (P = 4) هي التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر (Akaike)
- إن (P = 2) هي التي تعطي أدنى قيمة لمؤشر (Shwarz)

و على هذا الأساس نقوم بالتحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر (Hannan-Quinn criterion) الذي يوافق (P = 2) كأدنى قيمة له ، و منه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر بـ (P = 2) .

و بعد إدخال البيانات في برنامج (eviews 8) و بعد تطبيق اختبار السببية لغرانجر تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (139): نتائج اختبار السببية لـ (Granger)

الفرضية الصفرية (H_0)	قيمة إحصائية فيشر (F-statistic)	القيمة الاحتمالية (Prob)	الملاحظة
LDep لا يسبب **LTch**	3.35635	0.0477	وجود علاقة سببية في اتجاهين بين النفقات العامة و معدل البطالة
LTch لا يسبب **LDep**	5.82053	0.0112	
LPIB لا يسبب **LTch**	3.22868	0.0135	وجود علاقة سببية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي اتجاه معدل البطالة
LTch لا يسبب **LPIB**	0.32543	0.7264	
LTinf لا يسبب **LTch**	2.23788	0.1355	عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل التضخم و معدل البطالة
LTinf لا يسبب **LTch**	0.44428	0.6481	
LPIB لا يسبب **LDep**	2.09562	0.1520	عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي
LDep لا يسبب **LPIB**	1.26444	0.3063	
LTinf لا يسبب **LDep**	0.42999	0.6570	عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل التضخم و النفقات العامة
LDep لا يسبب **LTinf**	2.21922	0.1376	
LPIB لا يسبب **LTinf**	0.29945	0.3014	عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي
LTinf لا يسبب **LPIB**	1.28306	0.2548	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

لقد سجلنا من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نتائج اختبار السببية لغرانجر بين متغيرات الدراسة مجموعة من الملاحظات لخصناها في النقاط القادمة .

العلاقة السببية بين معدل البطالة و النفقات العامة: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير النفقات العامة على معدل البطالة نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 3.35635$) و هي أكبر من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.0477 و هي أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في النفقات العامة يسبب التغير في معدل البطالة أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير معدل البطالة على النفقات فنلاحظ أيضا أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 5.82053$) و هي أكبر من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.0112 و هي أقل من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا أيضا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية H_1 أي أن التغير في معدل البطالة يسبب هو الآخر التغير في النفقات العامة ، و كنتيجة نقول أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل البطالة و النفقات العامة .

العلاقة السببية بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 3.22868$) و هي أكبر من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.0135 و هي أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغير في معدل البطالة ، أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير معدل البطالة على الناتج فنلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 0.32543$) و هي أقل من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) ، و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.7264 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة

H_1 أي أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، و كنتيجة نقول أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد فقط بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي .

العلاقة السببية بين معدل البطالة و معدل التضخم: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير معدل التضخم على معدل البطالة نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_c = 2.23788) و هي أقل من القيمة المجدولة (F_t = 3.072) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.1355 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير معدل البطالة على معدل التضخم فنلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_c = 0.44428) و هي أقل من القيمة المجدولة (F_t = 3.072) و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.6481 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن التغير في معدل البطالة لا يسبب هو الآخر التغير في معدل التضخم ، و كنتيجة نقول أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل البطالة و معدل التضخم .

العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير معدل الناتج المحلي الإجمالي على النفقات العامة نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_c = 2.09562) و هي أقل من القيمة المجدولة (F_t = 3.072) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.1520 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغير في النفقات العامة ، أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير النفقات العامة على معدل الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_c = 1.26444)

و هي أقل من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.3063 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن التغير في النفقات العامة لا يسبب هو الآخر التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، و كنتيجة نقول أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة .

العلاقة السببية بين معدل التضخم و النفقات العامة: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير معدل التضخم على النفقات العامة نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 0.42999$) و هي أقل من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.6570 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في النفقات العامة ، أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير النفقات العامة على معدل التضخم فنلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 2.21922$) و هي أقل من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.1376 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن التغير في النفقات العامة لا يسبب هو الآخر التغير في معدل التضخم ، و كنتيجة نقول أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل التضخم و النفقات العامة .

العلاقة السببية بين معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي: بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير معدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($F_c = 0.29945$) و هي أقل من القيمة المجدولة ($F_t = 3.072$) ، كما نلاحظ أيضا أن القيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.3014 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه

نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية H_1 ما يعني أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير الناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم فنلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_c = 1.28306) و هي أقل من القيمة المجدولة (F_t = 3.072) و قد سجلت الإحتمالية المرفقة بالإحصائية قيمة 0.2548 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 أي أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب هو الآخر التغير في معدل التضخم ، و كنتيجة نقول أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج (VECM)

على ضوء اختبار جذر الوحدة الذي قمنا به سابقا اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى أي أن المتغيرات المدرجة في النموذج غير مستقرة في المستوى الأصلي و لكنها مستقرة عند الفرق الأول و هذا ما يدل على إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل .

حيث يقوم تحليل التكامل المتزامن بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية التي ليس لها القدرة على تحقيق ذلك ، و يدل التكامل المتزامن على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل ، إذا بتحقق الشرط الأول لاستقرارية السلاسل الزمنية في دراستنا أين وجدنا أنها مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى يمكن لنا أن نقوم الآن بالكشف عن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل باستعمال اختبار **(Johansen-Juselius)** و منه هناك إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية .

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen–Juselius)

يتفوق هذا الاختبار على اختبار أنجل و جرانجر للتكامل المشترك نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم كما أنه يناسب أكثر الدراسات التي تحتوي على أكثر من متغيرين ، و يتيح هذا الاختبار إمكانية الكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا أي يتحقق التكامل المشتـــــرك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ، و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (r) اقترح كل من (Johansen) و (Juselius) اختبار الإمكانية العظمى (The lambda-Max test) ، كما قاموا في سنة 1988 باقتراح إجراء اختبار الأثر (Trace test) لتحديد عدد المتجهات و الذي قمنا بالاعتماد عليه في هذه الدراسة ، حيث أنه يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر (q) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q= r) ، و يحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\lambda = -\mathrm{n} \sum_{i=r+1}^{k} Ln\,(1-\lambda_i)$$

حيث أن:

λ_i : القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين

k :عدد المتغيرات

r : رقم المصفوفة

بالنسبة لدراستنا هذه و من أجل اختبار وجود تكامل مشترك (the cointegration) بين المتغيرات التي قمنا بإدراجها في الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، قمنا باختبار جوهانسون للتكامل المشترك بدرجة تأخير اثنــان حسب المسار VAR(P) و الجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم (140): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (Johansen–Juselius)

Date: 04/05/17 Time: 22:48
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LTCH LDEP LPIB LTINF
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.923508	98.84124	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.633441	42.28869	29.79707	0.0011
At most 2 *	0.415897	20.20961	15.49471	0.0090
At most 3 *	0.316781	8.380687	3.841466	0.0038

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.923508	56.55255	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.633441	22.07908	21.13162	0.0367
At most 2	0.415897	11.82892	14.26460	0.1172
At most 3 *	0.316781	8.380687	3.841466	0.0038

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية الأثر ترفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج و هذا عند مستوى (5%) ، و تم قبول الفرضية البديلة في المقابل التي تفيد بوجود أربع علاقات تكامل مشترك ما يعني وجود توليفة خطية بين المتغيرات محل الدراسة ، و تؤكد هذه النتيجة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات و عليه ينبغي أن تحضى هذه الأخيرة بتمثيل نموذج أشعة تصحيح الخطأ **(VECM)** الذي يدرس اتجاه العلاقة بين المتغيرات في المديين القريب و البعيد .

الفرع الثاني: تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM)

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني إضافة حد تصحيح الخطأ الذي يعكس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل ، أي أنه يشير إلى

مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة .

و تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة بطريقة المعقولية العظمى لجوهانسن مع وجود علاقتين للتكامل المشترك أعطى النتائج الموضحة في العناصر القادمة .

1- تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستعمال برنامج (eviews 8) قمنا بتقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل و قد تحصلنا على النتائج الملخصة في المعادلة التالية:

$$\underset{\quad}{\mathbf{LTch = 9.10 -0.406LDep -0.27LPIB -0.179LTinf}}$$
$$(1.59) \qquad (2.61) \qquad (8.95)$$

ملاحظة: الأرقام ما بين قوسين تشير إلى إحصائية ستيودنت المحسوبة (T_c) .

انطلاقا من المعادلة أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية ، فجميع المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة أخذت الإشارة السالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و كل من النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم و هذا يتوافق و يتطابق مع النظرية الاقتصادية ، أما من الناحية الإحصائية فنلاحظ أيضا معنوية المتغيرات المفسرة للبطالة فالقيم الإحصائية المحسوبة لستيودنت جاءت أكبر من القيمة المجدولة ($T_t = 2.042$) و هذا عند مستوى معنوية (5%) ما عدا متغير النفقات العامة ، و قد سجلنا على العموم الملاحظات التالية:

- وجود أثر سلبي و غير معنوي للانفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر و هذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية التوسعية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة في تحقيق الأهداف المرجوة ، فإذا عاينا هيكل الاقتصاد الجزائري وجدنا أنه يعاني من خلل هيكلي ، فزيادة الطلب من

خلال السياسة المالية التوسعية لم تقابلها زيادة في الإنتاج بل إن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (زيادة الواردات) ؛

- وجود أثر إيجابي معنوي لكن ضعيف لمتغير الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة في الجزائر في الأجل الطويل و هذا ما يعكس حقيقة تكوين هذا الناتج ، فقطاع المحروقات هو الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري و هو يمثل في المتوسط ما نسبته (40%) من الناتج المحلي الإجمالي و في المقابل هو مسؤول عن توفير أقل من (5%) فقط من مناصب العمل المستحدثة في الاقتصاد ، فهذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالعمل .

2- تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير

باستعمال برنامج (Eviews 8) قمنا بتقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير و قد جاءت نتائج تقدير معادلات نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل القصير كما هي موضحة في الملحق رقم (32) ، و من خلال النتائج المعروضة في هذا الملحق قمنا بصياغة معادلة الأجل القصير و التي جاءت كما يلي:

$$\underset{}{\mathbf{DLTch = -0.499[LTch(-1) + 0.394LDep(-1) + 0.275LPIB(-1) +0.180LTinf(-1)-8.49]}}$$
$$\underset{(2.65-)}{} \quad \underset{(2.53)}{} \quad \underset{(1.56)}{} \quad \underset{(7.96)}{}$$

$$\mathbf{+ 0.408DLTch(-1) -0.679DLTch(-2) -0.401DLDep(-1) +0.428DLDep(-2)}$$
$$\underset{(2.67)}{} \quad \underset{(2.63)}{} \quad \underset{(2.73-)}{} \quad \underset{(1.78-)}{}$$

$$\mathbf{-0.116DLPIB(-1) +0.195DLPIB(-2) +0.067DLTinf(-1) +0.029DLTinf(-2) +0.12}$$
$$\underset{(2.37-)}{} \quad \underset{(0.67-)}{} \quad \underset{(1.54-)}{} \quad \underset{(0.84)}{} \quad \underset{(2.08)}{}$$

$$\mathbf{R^2 = 0.63} \qquad \mathbf{Adj\ R^2 = 0.61} \qquad \mathbf{N= 25} \qquad \mathbf{F_c= 3.42}$$

2-1/ التفسير الإحصائي للنموذج

يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية حسنة حيث أن ($R^2 = 0.63$) كما بلغ معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.61$) ، و هذا يعني أن التقلبات في معدل البطالة مفسرة بنسبة (61%) بقيمه السابقة و بقيم المتغيرات المستقلة إلى غاية تأخير قدره سنتين ، كما يتضح أيضا

من خلال المعادلة أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ الذي يعكس قوة الإرجاع نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) تقدر بـ (−0.449) ما يعني أن سرعة تعديل الاختلال هي (44.9%) سنويا ، كما جاء هذا المعامل سالبا و معنويا حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت بالقيمة المطلقة تساوي 2.65 و هي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 2.06 ، و يعتبر هذا مؤشرا جيدا إذ أنه يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة و باقي المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج ، و هذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير البرامج التنموية على معدل البطالة .

هذا و يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنوية إحصائية حيث أن الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي 3.42 و هي أكبر من الإحصائية الجدولية البالغة 3.07 و هو ما يعني وجود علاقة بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة ، و قد جاءت أربعة معاملات من أصل ثمانية معاملات لمعادلة المدى القريب معنوية .

2-2/ التفسير الإقتصادي للنموذج

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية يمكن لنا المرور الآن إلى التفسير الاقتصادي لهذا النموذج ، و قد لخصنا أهم نتائج التحليل في الملاحظات التالية:

- في هذا النموذج يعرف التغير في معدل البطالة في السنة (t) بدلالة التأخر الأول و الثاني في معدل البطالة ، التأخر الأول و الثاني في النفقات العامة ، التأخر الأول و الثاني في الناتج المحلي الإجمالي و التأخر الأول و الثاني في معدل التضخم مع وجود الثابت ، أي أن معدل البطالة في السنة (t) يعرف بمعدل البطالة و جميع المتغيرات المفسرة في السنة السابقة (t-1) و السنة التي تسبقها (t-2) ؛
- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا طرديا مع معدل البطالة في السنة السابقة (t-1)

و يعتبر هذا منطقي جدا و مقبول من الناحية الاقتصادية ، فعدد البطالين في السنة (t) يساوي مخزون السنة السابقة (t-1) من البطالين مضافا إليه داخلي سوق العمل الجدد الذين لم يوظفوا بعد خلال السنة الحالية (t) ، من جهة أخرى يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة في السنة (t-2) أي أن معدل البطالة في السنة الحالية (t) لا ينخفض إلا بعد مرور سنتين عليه ما يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة المدة هيكلية و ليست احتكاكية و هذه النتيجة تؤكد ما توصلنا إليه سابقا من خلال الجانب التحليلي ؛

- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع النفقات العامة في السنة (t-1) و طرديا مع النفقات العامة في السنة (t-2) ، هذا يعني أن ارتفاع النفقات العامة في السنة الحالية (t) سيعمل على تخفيض معدل البطالة في السنة الموالية و بعد مرور سنتين سيأخذ معدل البطالة في الارتفاع من جديد و هذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية التوسعية التي قامت باعتمادها الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة في التخفيف من معدلات البطالة ، فهذه السياسة التي تعتمد في الأساس على التوسع في الإنفاق العام تبرز فعاليتها على المدى القصير فقط و سرعان ما تفقد هذه الفعالية على المديين المتوسط و البعيد ، و نفسر هذا بطبيعة المناصب التي تم استحداثها في إطار هذه السياسة ، فمعظم هذه المناصب مؤقتة و هشة أي أنها قابلة للزوال ما يجعل تأثيرها على انخفاض معدل البطالة مؤقتا لتأخذ هذه الأخيرة في الارتفاع مرة أخرى بمجرد زوال هذه المناصب المؤقتة ؛

- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا عكسيا مع الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t-1) و طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t-2) ، هذا يعني أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية (t) سيعمل على تخفيض معدل البطالة في السنة الموالية و بعد مرور

سنتين سيأخذ معدل البطالة في الارتفاع من جديد و هذا ما يعكس أيضا عدم فعالية السياسة المالية التوسعية ؛

- يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطا طرديا مع معدل التضخم في السنتين السابقتين أي (t-1) ، (t-2) و هو ما يتنافى مع مدلول النظرية الاقتصادية ، فالتأثير العكسي لمعدل التضخم على معدل البطالة لا يظهر على المدى القريب و هذا ما لا يتوافق مع مضمون نظرية فليبس و هو يجسد أيضا حالة الركود التضخمي الناتجة عن ضعف القطاع الإنتاجي و كذا المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ؛
- الحد الثابت إشارته موجبة و هذه النتيجة مقبولة و منطقية فمن المفترض أن تكون البطالة موجودة حتى لو انعدمت باقي المتغيرات .

الفرع الثالث: اختبار صلاحية النموذج القياسي

يهدف هذا الاختبار إلى معاينة وجود مشاكل قد تطرأ على النموذج بشكل عام ، و عادة ما يتم الكشف عن هذه المشاكل من خلال عدة اختبارات و قد اخترنا الوقوف على أهمها من خلال تحديد التوزيع الاحتمالي للبواقي ، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي ، اختبار عدم ثبات التباين اختبار الجذور المقلوبة ، بالإضافة إلى اختبار معنوية المعالم .

1- التوزيع الاحتمالي للبواقي

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي و سنتحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار **(Jarque-Bera)** الذي وجد خصيصا لهذا الغرض حيث أنه يختبر صحة الفرضية الصفرية التي تفترض أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي مقابل الفرضية البديلة التي تقتضي عكس ذلك ، و تظهر نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول رقم (141) .

الجدول رقم (141): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 04/22/18 Time: 19:02
Sample: 1990 2014
Included observations: 22

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.966357	2	0.2269
2	0.247162	2	0.8838
3	0.580638	2	0.7480
4	3.815798	2	0.1484
Joint	7.609954	8	0.4725

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **(Jarque-Bera)** تساوي 0.22 في المعادلة الأولى ، 0.88 في المعادلة الثانية ، 0.74 في المعادلة الثالثة و 0.14 في المعادلة الرابعة و هي في الحالات الأربعة أكبر من 0.05 ، و عليه لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية و منه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي و هذا عند مستوى معنوية (5%) .

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

الارتباط الذاتي أو كما يسمى أيضا بالارتباط التسلسلي عبارة عن مشكل يظهر في أغلب الدراسات التي تأخذ شكل سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية ، و هو يؤدي إلى فقدان خاصية أفضل أو أصغر تباين كما أنه يؤثر على نتائج تحليل الإنحدار فتعطي الاختبارات (F و T) نتائج أقل دقة و مصداقية ، و هو حالة خاصة من الارتباط بين القيم المتتالية لنفس المتغير خلال فترة زمنية محددة و ليس بين متغيرين أو أكثر ، و من أجل الكشف عن وجود ارتباط ذاتي للبواقي في النموذج الخاص بنا من عدمه نقوم بتحليل دوال الارتباط الجزئي و الكلي ، و قد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (142) .

الجدول رقم (142): دالة الارتباط الكلي و الجزئي لبواقي معادلة البطالة

Date: 03/19/17 Time: 17:10
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.17...	-0.17...	0.8378	0.360
		2	0.072	0.043	0.9861	0.611
		3	-0.03...	-0.02...	1.0315	0.794
		4	0.121	0.112	1.4912	0.828
		5	0.085	0.133	1.7302	0.885
		6	-0.01...	0.014	1.7348	0.942
		7	-0.08...	-0.09...	1.9768	0.961
		8	-0.01...	-0.05...	1.9812	0.982
		9	0.006	-0.02...	1.9829	0.992
		1...	-0.09...	-0.12...	2.4230	0.992
		1...	0.030	0.017	2.4663	0.996
		1...	-0.10...	-0.06...	3.0254	0.995

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

بعد تحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة البطالة التي تظهر نتائجها في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة ، كما أن إحصائية (Ljung-Box) المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة الجدولية عند التأخير (P = 2) ، و منه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء أي أنها مستقرة و غير مرتبطة ذاتيا .

3- اختبار عدم ثبات التباين

إحدى الفرضيات الأساسية في تحليل الانحدار هي ثبات تباين الأخطاء العشوائية ، و يعني ذلك أن متوسط الفرق بين المشاهدات أو القيم المتجاورة يجب ألا يزداد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن و خلافا لذلك يعني أن البيانات تتصف بما يسمى بعدم تجانس التباين .

و للكشف عن ما إذا كان النموذج الخاص بهذه الدراسة يعاني من هذه المشكلة أم لا قمنا بإجراء الاختبار المناسب للكشف عن وجود هذا المشكل من عدمه و الذي يختبر صحة الفرضية الصفرية التي تنص على أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس ، و هذا بعد إدخال الـــبـــيانـــات في برنامج (Eviews 8) و قد تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (143) .

الجدول رقم (143): اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 04/21/18 Time: 19:17
Sample: 1990 2014
Included observations: 22

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
172.5707	180	0.6413

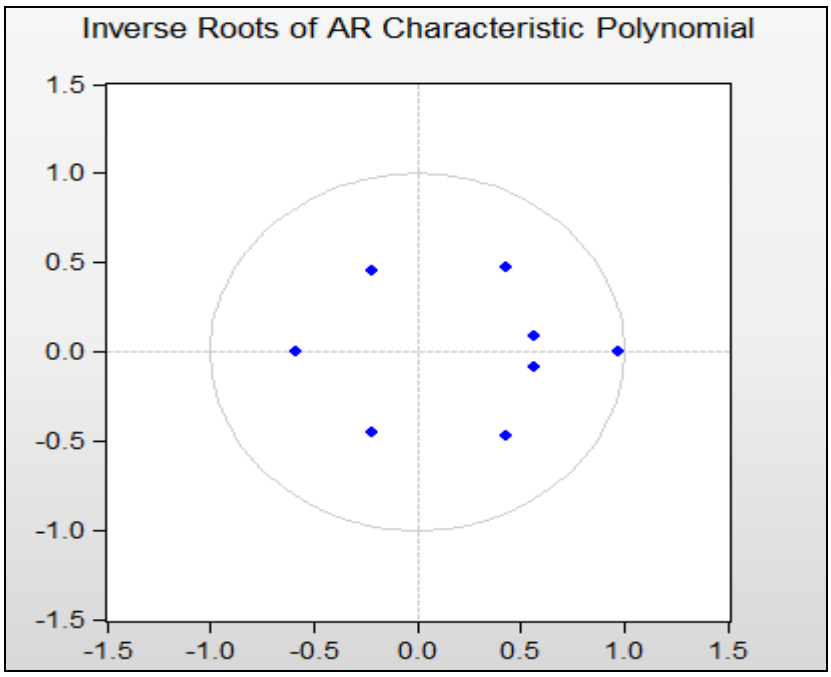
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

كما هو موضح من خلال الجدول أعلاه فإن احتمالية (Chi-sq) تساوي 0.64 و هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ، و عليه نقبل الفرض الصفري H_0 الذي ينص على أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس ما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس .

4- اختبار الجذور المقلوبة

عادة ما يتم اختبار استقرارية النموذج ككل للتأكد مما إذا كان النموذج له جذور وحدوية أم لا و قد جاءت نتائج اختبار جذر الوحدة كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (69): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition) حيث أن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد كما أن جميع الجذور و البالغ عددها ثمانية تقع داخل دائرة الوحدة ، مما يعني أن النموذج مستقر ما له دلالة على أن هذا النموذج لا يعاني فعلا من مشكل ارتباط الأخطاء و لا من مشكل عدم ثبات التباين .

5- اختبار معنوية المعالم

سنقوم هنا باختبار معنوية المعالم في المدى القريب من خلال اختبار **Wald** الذي يساعد في الكشف عن المعلمات المعنوية التي يجب أن تبقى في النموذج كما أنه يحدد أيضا المعلمات الغير معنوية التي يجب أن تحذف من النموذج ، و عليه سنختبر هنا إمكانية انعدام أثر كل من النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في التأخيرين للمدى القريب معا ، و بعد إدخال البيانات في برنامج (Eviews 8) تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول الموالية:

الجدول رقم (144): اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة النفقات العامة

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	21.012196	1	0.0121

Null Hypothesis: C(4) = C(5)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4) - C(5)	0.026962	0.244139

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لـ (Chi-sq) تساوي 0.012 و هي أقل من (5%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية ما يعني أن معلمتي النفقات العامة لا يمكن أن تنعدم في معادلة معدل البطالة و هي معنوية في المدى القريب .

الجدول رقم (145): اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة الناتج المحلي الإجمالي

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	16.456298	1	0.0494

Null Hypothesis: C(6) = C(7)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6) - C(7)	0.312197	0.462172

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لـ (Chi-sq) تساوي 0.049 و هي أقل من (5%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية ما يعني أن معلمتي الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن أن تنعدم في معادلة معدل البطالة و هي معنوية في المدى القريب .

الجدول رقم (146): اختبار (Wald) لمعلمتي متغيرة معدل التضخم

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	15.477039	1	0.0342

Null Hypothesis: C(8) = C(9)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8) - C(9)	0.038237	0.031462

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لـ (Chi-sq) تساوي 0.034 و هي أقل من (5%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية ما يعني أن معلمتي معدل التضخم لا يمكن أن تنعدم في معادلة معدل البطالة و هي معنوية في المدى القريب .

و تأسيسا على ما سبق أين أثبتنا خلو النموذج من مختلف المشاكل القياسية كما أثبتنا معنوية المعالم الخاص به ، و عليه يمكن القول أن النموذج الخاص بهذه الدراسة هو مقبول و صالح لتمثيل أثر البرامج التنموية على معدل البطالة .

الفرع الرابع: تحليل تفكيك التباين

تطبيقا لهذه الآلية سنحاول فيما يلي تحديد الأهمية النسبية لصدمات المتغيرات المستقلة الخاصة بدراستنا في تفسير التقلبات التي يشهدها المتغير التابع ألا و هو معدل البطالة و هذا من خلال عملية تفكيك تباين خطأ التنبؤ بهذه المتغيرة خلال مختلف الآفاق الزمنية ، و الجدول الموالي يوضح نتائج هذا التفكيك بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المدروسة خلال بعد زمني يمتد إلى 10 سنوات .

الجدول رقم (147): نتائج تفكيك التباين لمعدل البطالة

Variance Decomposition of LTCH:

Period	S.E.	LTCH	LPIB	LDEP	LTINF
1	0.098920	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.136525	92.08427	6.410841	0.004564	1.500320
3	0.184965	81.81284	9.957362	1.173269	7.056525
4	0.227784	74.09705	12.97900	2.743433	10.18051
5	0.279169	67.98948	18.57291	3.625899	9.811707
6	0.324859	61.30005	22.84370	4.691218	11.16503
7	0.367649	56.69923	25.23049	5.493771	12.57651
8	0.406932	52.54449	27.14950	6.354909	13.95110
9	0.444902	49.08009	28.92611	7.100138	14.89366
10	0.479950	46.15716	30.44655	7.706396	15.68989

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

يستخدم هذا التحليل لوصف السلوك الحركي للنموذج حيث أنه يسمح بالتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذج ، و يقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج .

و قد أظهرت نتائج تفكيك التباين الخاص بمعدل البطالة المعروضة في الجدول أعلاه أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات البطالة في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها ، فهذه الصدمات سمحت بتفسير ما نسبته (92.08%) من التغيرات التي مست معدل البطالة خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة ، لتتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت و تبلغ أدنى قيمة لها (46.15%) عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة .

من جهة أخرى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة صدمات المتغيرات المفسرة للبطالة بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل البطالة في تفسير تقلباتها الذاتية و نخص بالذكر الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم .

فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن نسبة المساهمة الخاصة به هي في ازدياد في المديين القصير و الطويل ، حيث ترتفع نسبة المساهمة من (2.95%) خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة إلى (32.5%) كحد أقصى تبلغه في السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة ما يعني أن نسبة المساهمة في المدى الطويل تكون أقوى من تلك الخاصة بالمدى القصير .

و نفس الملاحظة سجلناها بالنسبة لمساهمة معدل التضخم التي تتزايد هي الأخرى في المدى القصير و الطويل حيث أنها انتقلت من (1.5%) في الفترة التي تلي حدوث الصدمة إلى (15.68%) في السنة العاشرة التي تحدث فيها الصدمة أي ارتفاع نسبة المساهمة إلى أكثر من 10 أضعاف خلال العشر سنوات .

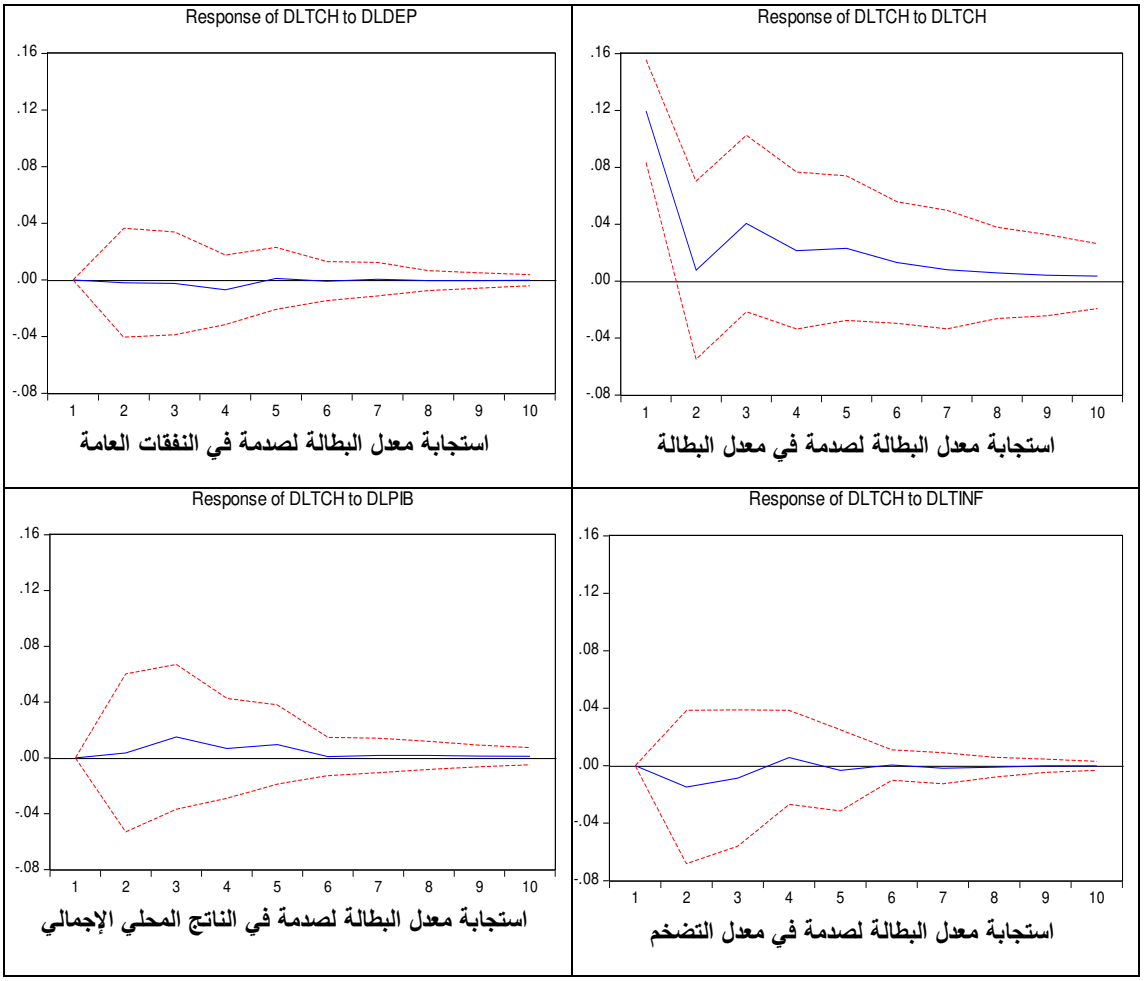
أما فيما يتعلق بمتغيرة النفقات العامة فبالرغم من أن مساهمتها كانت في تزايد تدريجي إلا أنها تبقى ضعيفة جدا ، حيث أنها انتقلت من (1.17%) في الفترة الثالثة التي تلي حدوث الصدمة إلى (7.70%) فقط كحد قياسي في السنة العاشرة ، و هذه النتيجة تدعم النتائج التي توصلنا إليها سابقا حول عدم معنوية النفقات العامة في تفسير التغيرات التي تحدث في معدل البطالة .

الفرع الخامس: دوال الاستجابة الدفعية (تحليل الصدمات)

إن نماذج الانحدار الذاتي **(VAR)** و النماذج الشعاعية لتصحيح الخطأ **(VECM)** تسمح بتحليل الصدمات العشوائية و هذا من خلال دراسة دوال الاستجابة الدفعية التي تمثل تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج ، حيث أنها تسمح بقياس أثر التغير المفاجئ في متغير ما إثر تعرضه لصدمة على باقي المتغيرات التي تكون لها علاقة بهذا المتغير .

و عليه ركزنا في هذه الدراسة على إحداث صدمات في كل من النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم و قياس أثرها على معدل البطالة ، و بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (Eviews 8) تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (70): استجابة معدل البطالة لصدمة في المتغيرات التفسيرية للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

1- استجابة معدل البطالة لصدمة في النفقات العامة

إن حدوث صدمة إيجابية بـ (1%) في النفقات العامة تؤدي إلى استجابة فورية لمعدلات البطالة من خلال انخفاض هذه الأخيرة كما هو موضح من خلال الشكل أعلاه ، إلا أن هذا الأثر العكسي كان ضعيف جدا حيث أنه سرعان ما أصبح طردي أين أخذت معدلات البطالة في الارتفاع مرة أخرى ليزول هذا الأثر بشكل شبه كلي بعد ذلك مع بداية السنة الخامسة ، و هذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي توصلنا إليها سابقا و هي تؤكد على أن السياسة المالية التوسعية المعتمدة خلال فترة الدراسة هي سياسة آنية تظهر نتائجها و فعاليتها على المدى القريب فقط و تفقد هذه الفعالية على المديين المتوسط و البعيد .

2- استجابة معدل البطالة لصدمة في الناتج المحلي الإجمالي

إن حدوث صدمة إيجابية بـ (1%) في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى استجابة فورية متذبذبة في معدلات البطالة تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض ، حيث ارتفعت في السنة الأولى و الثانية (تأثير إيجابي أقصى نسبته 2%) و انخفضت على المدى المتوسط أي خلال السنة الثالثة و يستمر هذا الأداء في التذبذب إلى غاية منتصف السنة السادسة أين يختفي هذا الأثر كليا و يستمر على هذا الوضع إلى نهاية الفترة .

3- استجابة معدل البطالة لصدمة في معدل التضخم

إن حدوث صدمة إيجابية بـ (1%) في معدلات التضخم تؤدي إلى استجابة فورية متذبذبة في معدلات البطالة تتراوح بن الارتفاع والانخفاض ، حيث ارتفعت خلال السنة الأولى (تأثير إيجابي أقصى بنسبة 9% خلال هذه السنة) و انخفضت بعد ذلك على المديين المتوسط و الطويل و على مدار السنوات الثلاثة المتبقية (تأثير سلبي أقصى بنسبة 24% في السنة الثالثة) ليزول الأثر بعد ذلك مع بداية السنة الخامسة و يستمر على هذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة أي نهاية

السنة العاشرة ، إن هذه الاستجابات المتناقضة (زيادة تارة و نقصان تارة أخرى) تفسر عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين ، و هذه النتيجة تؤكد و تدعم النتائج التي توصلنا إليها سابقا من خلال اختبار السببية لغرنجر و من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه .

الخلاصة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة قياسية لأثر البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) على معدل البطالة و هذا باستخدام منهجية و أدبيات الاقتصاد القياسي ، حيث قمنا بإدراج كل من النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات توضيحية تعبر عن البرامج التنموية من جهة و معدل البطالة كمتغير تابع أساسي من جهة أخرى ، كما أدرجنا أيضا معدل التضخم كمتغير توضيحي مساعد نختبر من خلاله مدى صلاحية نموذج فليبس في حالة الاقتصاد الجزائري .

و لتحقيق الهدف من الدراسة القياسية قمنا باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء الموجه **(VECM)** الذي يتطلب تطبيقه المرور على عدة مراحل من دراسة لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، اختبار السببية لغرنجر بين متغيرات الدراسة من أجل تحديد اتجاه العلاقة بينها اختبار جوهانسن لتحديد علاقات التكامل ، تقدير النموذج **(VECM)** ، اختبار صلاحية النموذج المقدر ، تفكيك التباين لننتهي في الأخير بتحليل دوال الاستجابة الدفعية و تحديد آثار الصدمات لمختلف المتغيرات المفسرة على معدل البطالة .

و من خلال اختبار السببية لغرنجر تأكدنا من وجود علاقة في اتجاه واحد بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي ، علاقة في اتجاه واحد أيضا بين معدل و النفقات العامة بالإضافة إلى غياب علاقة في الاتجاهين بين معدل البطالة و معدل التضخم ، أما من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن فقد تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة و باقي المتغيرات المفسرة ما سمح لنا بتقدير النموذج **(VECM)** ، تفكيك التباين و تحليل الصدمات و قد توصلنا من خلال هذه الاختبارات الأخيرة إلى نتيجة أساسية مفادها محدودية كل من النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على معدل البطالة .

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1999–2014) في التخفيف من حدة البطالة ، هذه السياسة التي تضمنت في إطارها برامج تنموية ضخمة و المتمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001–2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة (2005–2009) بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010–2014) ، و التي كان الهدف من وراءها رفع معدلات النمو الاقتصادي و إشراك القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني ، ناهيك عن توفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل للحد من مشكلة البطالة .

وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة مغايرة عن نظيراتها السابقة خاصة من حيث الموارد المالية الضخمة التي خصصت لها ، و كان من المنتظر منها تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية و هو ما لم يتجسد فعلا على أرض الواقع ، فعند المقارنة مع وضعية الاقتصاد الوطني التي سبقت تنفيذ هذه البرامج يمكن القول أن هذه السياسة المالية التوسعية قد ساهمت نوعا ما في إعادة الإنتعاش إلى النشاط الاقتصادي ، حيث أنه لم يسبق و أن سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا مثل ذلك المسجل خلال الفترة (1999–2014) ، إلا أن هذه النتائج لا تعكس حقيقة النجاح في تحقيق التنمية المنشودة .

<u>نتائج الدراسة</u>:

لقد سمحت هذه الدراسة بالإجابة على الإشكالية الرئيسية بالإضافة إلى مختلف الأسئلة الفرعية التي تضمنتها و هذا انطلاقا من الجانب التطبيقي الذي تضمن دراسة تحليلية ، ميدانية و قياسية مع العلم أن التوافق كان شبه كلي بين نتائج الجانبين التحليلي و القياسي .

نتائج الدراسة التحليلية

لقد أسسنا الدراسة التحليلية بالاعتماد على المعطيات و الإحصائيات التي تصدرها مختلف الجهات الرسمية على غرار الديوان الوطني للإحصائيات ، بنك الجزائر ، البنك الدولي و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، كما اعتمدنا أيضا على استقصاء ميداني كان الهدف منه استخلاص المعلومات المطلوبة في البحث من أفراد المجتمع المستهدف مباشرة ، و قد توصلنا من خلال الدراسة التحليلية إلى النتائج التالية:

- إن معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها في إطار برامج الانعاش الاقتصادي لا تتناسب و الأغلفة المالية الكبيرة التي تم إنفاقها ، فهذه البرامج كان من المفروض أن تحقق معدل نمو على الأقل نسبته (10%) .
- رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية و حتى تلك المرتبطة منها بالجانب الاجتماعي ، فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج .
- إن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تحمل في طياتها النظرة الكينزية لا تتناسب و طبيعة الاقتصاد الجزائري ، ففي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني الذي بقي عاجزا أمام الزيادة المسجلة في الطلب الكلي تم اللجوء إلى الاستيراد من أجل تغطية هذه الزيادة في الطلب الكلي التي سببتها زيادة الإنفاق الحكومي ، و هو ما يفسر الزيادة المعتبرة في حجم الواردات تزامنا مع فترة تطبيق هذه البرامج .
- إن المؤسسات الاقتصادية الوطنية لم تتمكن من الاستفادة من البرامج التي تضمنتها سياسة الإنعاش الاقتصادي و استفادت منها في المقابل المجمعات الاقتصادية الأجنبية و المؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر .

- يعد الإنفاق الحكومي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة المرتفعة ، غير أن هذه المقاربة تقوم على افتراض أساسي و هو الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي و هو ما لم تأخذه السلطات المعنية بعين الاعتبار .
- إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الصادرات الغير نفطية كان ضعيف جدا باعتبار أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل المكون الرئيسي لمعدلات النمو الاقتصادي ، و بهذا يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد هشا حيث أنه يعتمد بشكل كلي على مداخيل البرنت الذي يفقد قيمته في كل يوم و ساعة .
- إن النمو الاقتصادي المحقق خارج قطاع المحروقات بقي هشا باعتبار أن مصدر تنشيطه هو الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة ، كما أن مساهمة القطاع الصناعي الذي يعتبر أساس التنمية السليمة المستديمة كانت جد ضعيفة خلال فترة الدراسة .
- إن واقع سياسات التنمية المعتمدة في الجزائر يكمن في السعي للوصول إلى نمط الاقتصاد الغربي دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي الخاص بها ، مما خلق نوع من التنمية المشوهة و هو ما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية .
- إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل تم تحقيقه في معظمه من خلال أجهزة و برامج التشغيل المؤقت ، أما التأثير الغير مباشر لهذه السياسة على التشغيل فقد اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية ، ما يعني أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل هو تأثير ظرفي غير مستديم .
- إن مشكلة البطالة هي هيكلية في الجزائر ، و ما يزيد من خطورتها أنها بطالة شباب من حاملي الشهادات الجامعية و طويلة المدة مع محدودية مشاركة المرأة في سوق العمل .

• إن التراجع الكبير و المحسوس في معدلات البطالة الذي شهدته الفترة (1999-2014) لا يعكس حقيقة النجاح في التخفيف من حدة هذه المشكلة ، حيث أن ارتفاع معدل التشغيل المؤقت هو الذي قلص من معدلات البطالة .

• هناك ارتباط عضوي بين معدلات البطالة و قطاع المحروقات في الجزائر ، حيث ترتفع نسبة البطالة مع انخفاض أسعار البترول و العكس صحيح أيضا .

• إن الحكومة الجزائرية تعتمد على المعالجة الاجتماعية في حلها لمشكلة البطالة دون الاهتمام بالمعالجة الاقتصادية الفعلية .

• لعبت العوامل الديمغرافية دورا كبيرا في التأثير على ديناميكية معدلات البطالة خلال فترة الدراسة فالانخفاض الكبير و المحسوس الذي عرفته هذه الأخيرة خلال هذه الفترة تزامن مع انخفاض معدلات النمو السكاني و تراجع معدلات الخصوبة خلال العقود الثلاثة الماضية .

• أصبح التشغيل الغير رسمي يشكل جزء لا يتجزأ من سوق العمل الجزائري ، حيث أنه مسؤول سنويا عن توظيف نصف إجمالي اليد العاملة تقريبا.

• إن سياسات التشغيل التي تعتمدها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة تكرس فعلا التوجه نحو العمل الغير لائق و البطالة المقنعة .

• تعاني الجزائر من قصور واضح في السياسات التعليمية التي تعتمد على الكم و ليس الكيف في تخريج الشباب من الجامعات ، و التي لا يستطيع أغلبية خريجيها مواكبة متطلبات سوق العمل بعد التخرج .

• إن قطاع التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد المالية التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري .

• هناك حاجة حقيقية إلى ترشيد الإنفاق المتزايد على قطاع التعليم العالي و هذا في ظل عـــــدم

ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل .

- على الرغم من وجود الاستراتيجية و الموارد المالية إلا أن برامج الإنعاش الاقتصادي لم تتمكن من إثبات فعاليتها و لم تحقق النتائج المنتظرة منها نظرا لجملة من الأسباب نذكر من أهمها الفساد سوء التسيير ، البيروقراطية الثقيلة بالإضافة إلى مناخ الأعمال المتدني .
- إن عدم وجود تقييم مستمر و موضوعي للنتائج المحققة في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي حال دون إمكانية تدارك العديد من الانحرافات .
- يواجه سوق العمل حاليا في الجزائر ثلاث تحديات جديدة يمكن أن تؤدي إلى توترات اقتصادية و اجتماعية ، و هي تحدي تدهور نوعية الشغل ، تحدي الديناميكية القوية للقطاع الغير رسمي بالإضافة إلى تحدي قابلية تشغيل الشباب .

نتائج الدراسة القياسية

لقد حاولنا من خلال الدراسة القياسية تقدير أثر البرامج التنموية ممثلة بكل من الناتج الداخلي الإجمالي و النفقات العامة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ، كما قمنا أيضا بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار السببية لغرنجر ، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن العلاقة بين معدل البطالة و النفقات العامة هي علاقة عكسية تبادلية في الاتجاهين حيث وجد أن التغير في النفقات العامة يسبب التغير في معدل البطالة ، إلا أن هذا التأثير هو ضعيف و غير معنوي كما أن مفعوله يزول في المدى الطويل ، و هذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية التوسعية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة في تحقيق الأهداف المرجوة ، كما وجد أيضا أن التغير في معدل البطالة يسبب التغير في النفقات العامة .
- إن العلاقة بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية تسري في اتجاه واحد

فقط ، حيث وجد أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي أما الناتج المحلي الإجمالي فهو يسبب في المقابل التغير في معدل البطالة ، و بالرغم من أن هذه العلاقة تسري في الاتجاه الصحيح حسب ما ينص عليه قانون أوكيون إلا أن تأثير النـــاتـــج كـــان ضعيفا على مستويات البطالة ، و تبدو هذه النتيجة منطقية جدا باعتبار أن قطاع المحروقات الذي تعتبر قدرته على التوظيف و على استيعاب اليد العاملة محدودة جدا هو المكون و المصدر الأساسي لإجمالي الناتج في الجزائر .

- أظهرت الدراسة نوعا من التناقض في تفسير العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم ففي المدى القصير أثبت اختبار السببية لغرنجر غياب علاقة في الاتجاهين بين معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر ، حيث أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم ، و في المقابل أيضا وجد أن معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة و هذا ما لايتوافق مع نظرية فليبس ، أما في المدى الطويل فقد وجد أن التغير في معدل التضخم يسبب التغير في معدل البطالة .
- وجود استقلالية في الاتجاهين بين معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في الناتج ، و في المقابل وجد أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغير في معدل التضخم .
- وجود استقلالية في الاتجاهين بين معدل التضخم و النفقات العامة ، حيث أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في النفقات العامة ، و في المقابل وجد أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغير في معدل التضخم .
- وجود استقلالية في الاتجاهين بين كل من الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة ، حيث أن التغير في الناتج لا يسبب التغير في النفقات العامة ، و في المقابل وجد أيضا أن النفقات العامـــة

لا تسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

- أثبتت عملية تفكيك البطالة باستخدام مصفى هودريك و بريسكوت أن البطالة في الجزائر ليست دورية و إنما هي طبيعية هيكلية ، ما يعني أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجـــزائــر لا يمكن أن تفسر مشكلة البطالة ، حيث أن النمو المحقق لا يساهم في خلق فرص عمل لأنه ناتج عن قطاع المحروقات الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لعامل رأس المال في عملية الإنتاج بدل عنصر العمل .
- يفسر معدل البطالة للسنة الحالية في الجزائر بدلالة التغيرات التي تحدث في معدل البطالة نفسه خلال السنتين السابقتين ، بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في كل من النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم خلال السنة الحالية و السنتين التي تسبقها .
- أثبت الجانب القياسي عدم فعالية السياسة المالية التي تم اعتمادها خلال فترة الدراسة في المدى المتوسط و البعيد ، فهذه السياسة هي آنية ظرفية تصلح للمدى القصير فقط ، حيث أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي في المدى القريب إلى انخفاض معدلات البطالة ، إلا أن هذه المعدلات ستعود إلى الارتفاع من جديد بعد فترة من الزمن .

اختبار الفرضيات:

بناء على الدراسة التي قمنا بها و تأسيسا على مختلف النتائج التي تم التوصل إليها نسقط الفرضية الرئيسية التي أقمنا على أساسها هذه الدراسة بعد التأكد من عدم صحتها ، ففي ظل الوفرة المالية لجأت فعلا الحكومة الجزائرية إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام الذي جاء في صورة برامج تنموية ضخمة من حيث الموارد التي خصصت لها ، إلا أن هذه السياسة المالية التوسعية لم تتمكن من تعديل سوق العمل و إنما أحدثت في المقابل اتجاهات جديدة في هذا السوق من خلال تكريس العمل الغير لائق و البطالة المقنعة .

المقترحات و التوصيات:

بناء على الدراسة التي قمنا بها و مختلف الدراسات حول الموضوع التي قمنا بالاطلاع إليها بالإضافة إلى آراء بعض الخبراء الاقتصاديين حاولنا تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي نحصرها في النقاط التالية:

- على الحكومة الجزائرية الابتعاد عن معالجة مشكلة البطالة من زاوية اجتماعية و الانتقال إلى اعتماد الحلول الفعلية لهذه المشكلة عبر المعالجة الاقتصادية ، و هذا من خلال وضع نموذج ملائم لتحقيق النمو الاقتصادي بمشاركة كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين .
- على السلطات الجزائرية تجسيد التحول الحقيقي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر عن طريق الانتقال من الاقتصاد السياسي أي اقتصاد الدولة إلى الاقتصاد المؤسساتي الذي يرتكز على المؤسسات الاقتصادية .
- على السلطات الجزائرية العمل على تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي باعتبار أن هذا الأخير هو عمود التنمية الاقتصادية ، و يكون هذا من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق توفير بيئة الأعمال المناسبة خاصة فيما يتعلق بسهولة الإجراءات ، مع مراجعة ترتيب الأولويات التنموية و الاستثمارية .
- على الحكومة الجزائرية تشجيع عمليات إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة مع التسويق الجيد لهذه المؤسسات ، إضافة إلى تبني الصرامة و الجدية في تمويل مشاريع تشغيل الشباب عن طريق الدراسة الصحيحة للمشاريع المقترحة ، مع استمرار الرقابة على عملية إقامة هذه المشاريع و المتابعة الميدانية لها ، حيث أثبتت التجربة الجزائرية في هذا المجال أن عددا كبيرا من هذه المشاريع إما باء بالفشل أو أنه لم يجسد فعلا على أرض الواقع لأنه عبارة عن مشروع وهمي في الأساس .

• على السلطات تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال التي تعد من أهم آليات التنمية الاقتصادية كما أنها تعد وسيلة فعالة لخلق فرص عمل جديدة فضلا عن مساهمتها في تطوير مختلف الصناعات القائمة .

• على السلطات الجزائرية إعادة النظر في مختلف برامج التوظيف الإغاثية ، الطارئة و المؤقتة نظرا لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل و ديمومته ، فهي لا تعدو عن كونها حلول مؤقتة كما أنها لا يمكن أن تكون حلا استراتيجيا بقدر ما تكون استنزافا للموارد الريعية .

• على السلطات الجزائرية ربط استراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل مع تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل .

• هناك إمكانية لتأطير التشغيل الغير رسمي من خلال إعادة الاعتبار لمختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الخفاء عبر إدخالها ضمن السوق الرسمي .

آفاق الدراسة:

حتى يبقى النقاش مفتوحا نقترح على الباحثين المهتمين بموضوع البطالة ، التشغيل و سوق العمل التوسع في موضوع الدراسة من أجل تغطية النقاط التي من الممكن أننا لم نتناولها ضمن الدراسة الخاصة بنا ، كما نقترح عليهم إمكانية تبني أحد المواضيع التالية:

• آليات احتواء القطاع الغير الرسمي و تأطيره ضمن القطاع الرسمي مع عرض تجارب دولية في هذا المجال .

• مقاربة تحليلية لضبط سوق العمل مع إدراج مؤشرات العمل في القطاع الغير رسمي ، مدة عقود العمل ، الوقت المخصص للعمل بالإضافة إلى الأجور المطبقة في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم محمود عبد الراضي ، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة (مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الناجحة للشباب)** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2005 .

2. أشرف أحمد العدلي ، **الاقتصاد الكلي (النظرية – التطبيق)** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، مصر ، 2006 .

3. بسام الحجار و عبد الله رزق ، **الاقتصاد الكلي** ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، لبنان 2010 .

4. جلال محمد النعيمي ، **دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات** ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009 .

5. جورج فريدمان و بيار نافيل ، ترجمة يولاند عمانوئيل ، **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 1985 .

6. رونالد ايرنبرج و روبرت سميث ، ترجمة فريد بشير طاهر ، **اقتصاديات العمل** ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1993 .

7. زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية (انجليزي– فرنسي– عربي)** ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ، لبنان ، 1994 .

8. زكي رمزي ، **التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية** ، دار المستقبل العربي ، مصر 1996 .

9. سالفاتور دومينيك ، ترجمة سعدية حافظ منتصر ، **نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي** ، دار ماكجروهيل للنشر ، الطبعة الثانية ، 1983 .

10. سامي خليل ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة** ، الجزء الثاني ، الكويت ، 1994 .

11. صبحي حموي ، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار المشرق ، لبنان 2000 .

12. صلاح محمد عبد الحميد ، **أزمة البطالة (دراسة مقارنة بين مصر ، السعودية و الكويت)** **هبة النيل العربية للنشر و التوزيع** ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2011 .

13. صلاح نجيب العمر ، **اقتصاديات المالية العامة** ، منشورات مطبعة العاني ، 1982 .
14. طارق الحاج ، **علم الاقتصاد و نظرياته** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1998 .
15. عبد الرحمان أحمد يسري ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 .
16. عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع و الآفاق)** ، دار الخلدونية الجزائر ، 2011 .
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الدار الجامعية ، للكتب مصر ، 1997 .
18. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2006 .
19. عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة و السياسة المالية** ، دار النهضة العربية ، لبنان 1972 .
20. عبد الوهاب محمد الوزان و آخرون ، **البطالة في الكويت (الواقع و المستقبل)** ، الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية ، الكويت ، 1998 .
21. علي عبد الوهاب نجا ، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
22. فلح حسين خلف ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث – جدار للكتاب العلمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 .
23. كريم النشاشيبي و آخرون ، **تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق (الجزائر)** منشورات صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1998 .
24. محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني ، الجزائر .
25. محمد شرف إلمان ، **الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال (الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 1999 .
26. محمد شريف إلمان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 .
27. محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات و تطبيقات)** ، دار الحامد ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2011 .
28. محمد طاقة و آخرون ، **اقتصاديات العمل** ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2008 .

29. محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، **اقتصاديات العمل** ، النيل و الفرات للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، مصر ، 2008 .
30. محمد عبد الله الظاهر ، **الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2004 .
31. محمد عبد الله مغازي ، **البطالة و دور الوقف و الزكاة في مواجهتها** ، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر ، 2005 .
32. محمد عبيدات و آخرون ، **منهجية البحث العلمي (القواعد ، المراحل و التطبيقات)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 1999 .
33. محمد علاء الدين عبد القادر ، **البطالة** ، منشأة المعارف ، مصر ، 2003 .
34. محمد علي الليثي و آخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، مصر 1997.
35. محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي ، **الاقتصاد الكلي (تحليل نظري و تطبيقي)** دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 .
36. محمود عبد الفضيل ، **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية** ، دار المستقبل العربي مصر ، 1993 .
37. مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007 .
38. مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 .
39. مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة** ، مجلس الوزراء ، مصر ، 2004 .
40. مكتب العمل الدولي ، **قاموس المصطلحات (نوع الجنس ، العمل و الاقتصاد غير المنظم)** منظمة العمل الدولية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2009 .
41. نادر إدريس التل ، **آفاق اقتصاد السوق** ، مديرية المكتبات و الوثائق الوطنية ، الطبعة الأولى ، 1991 .
42. نادر مريان و آخرون ، **دليل مؤشرات سوق العمل** ، دائرة المطبوعات و النشر ، الأردن 2006 .
43. ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1999.
44. ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
45. نجيب ابراهيم نعمة الله ، **نظرية اقتصاد العمل** ، الدار الجامعية للطباعة ، النشر و التوزيع مصر ، 1997 .

46. نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات)** دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006 .
47. هادي كاظم أموري الحسناوي ، **مقدمة في القياس الاقتصادي** ، دار زهران للنشر و التوزيع 2013 .
48. وليد اسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل ، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 .

ثانيا: الرسائل و الأطروحات الجامعية

49. أحمد بن أحمد ، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988:10 – 2007:03)** ، رسالة ماجستير ، فرع الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 .
50. أحمد ضيف ، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 2015/2014 .
51. أحمين شفير ، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)** رسالة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001/2000 .
52. الطاهر زويتر ، **إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 1997/1996 .
53. العجال عدالة ، **استخدامات العمليات العشوائية و نماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الاقتصادي و دورها في دراسة الآفاق المستقبلية للواقع التقني و التسويقي للمؤسسة الصناعية** أطروحة دكتوراه ، تخصص تقنيات كمية مطبقة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران ، 2011/2010 .
54. الأمين لباز ، **سبل تفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات و الظروف الاقتصادية الحديثة** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود– مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 2 ، 2016/2015 .
55. إيمان زوين ، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل و الإستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قسنطينة ، 2011/2010 .

56. بلقاسم سلاطنية ، **التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، فرع علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 1996/1995 .
57. بوبكر بن العائب ، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر (منهجية التنبؤ باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR)** ، رسالة ماجستير ، فرع القياس الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003/2002 .
58. تركي بن ذيب العتيبي ، **جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة** ، رسالة ماجستير فرع علوم اجتماعية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012/2011 .
59. حافظ أمين بوزيدي ، **استخدام منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)** ، رسالة ماجستير ، تخصص أساليب كمية في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة 2014/2013 .
60. حسين بن الطاهر ، **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)** أطروحة دكتوراه فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2008/2007 .
61. حميد مقراني ، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2015/2014 .
62. خلود جمال عوض الله ، **استخدام نماذج (Sarima و Holt Winters) في التنبؤ بالسلاسل الزمنية** ، رسالة ماجستير ، فرع الإحصاء التطبيقي ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة غزة ، 2017/2016 .
63. خيرة داود ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية **(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008)** ، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2010/2009 .
64. دحماني محمد ادريوش ، **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)** ، أطروحة دكتوراه فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2013/2012 .
65. رشيد شباح ، **ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)** رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2012/2011 .

66. سعدية قصاب ، **اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 .

67. سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)** رسالة ماجستير ، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف ، 2010/2009 .

68. سمية قنيدرة ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)** ، رسالة ماجستير ، فرع تسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2010/2009 .

69. الطيب بتة ، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)** ، رسالة ماجستير ، تخصص العولمة و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 03 ، 2013/2012 .

70. عبد القادر يحي ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة (دراسة حالة ولاية تيارت)** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة وهران ، 2012/2011 .

71. عماد لعلاوي ، **مفهوم العمل لدى العمال و علاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علم النفس ، العمل و التنظيم ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 2012/2011 .

72. فارس شلالي ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)** رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005/2004 .

73. فريد بختي ، **دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) للفترة (1970-2003)** ، رسالة ماجستير ، تخصص طرق كمية ، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، 2006/2005 .

74. كمال بوصافي ، **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (دراسة تحليلية للفترة 1990-2002)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 .

75. لخضر عبد الرزاق مولاي ، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان 2010/2009 .

76. ليلى مكاك ، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع العائلي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، جامعة باتنة ، 2011/2010 .

77. محمد بصديق ، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 .

78. محمد دمان ذبيان ، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير** ، فرع اقتصاد إسلامي ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 .

79. محمد عبد الرؤوف بن سالم ، **دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر (2000-2010)** ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010 .

80. مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)** ، رسالة ماجستير ، فرع إدارة الأعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 01 ، 2014/2013 .

81. مراد يونس ، **محاولة تقييم سياسات التشغيل في الجزائر منذ التسعينات** ، رسالة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013/2012 .

82. مسعود دراوسي ، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)** ، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006/2005 .

83. مليكة يحيات ، **إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)** أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005 .

84. مولود حشمان ، **محددات الأجر في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001/2000 .

85. نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية (دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر)** ، فرع نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2005/2004 .

86. ياسمينة زرنوخ ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)** ، رسالة ماجستير فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005 .

87. ياسين نذير ، **أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة 1970-2010)** ، رسالة ماجستير ، فرع اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ، 2012/2011 .

ثالثا: المجلات و الدوريات

88. أحمد لعمى و محمد مسعى ، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية 2001-2010)** ، مجلة الباحث ، العدد 14 ، ديسمبر-2014 .

89. البشير عبد الكريم ، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، السداسي الثاني 2004 .

90. الهاشمي بوجعدار ، **أزمة المديونية الخارجية أسبابها و آثارها** ، مجلة العلوم ، العدد 12 ديسمبر- 1999 .

91. البنك المركزي المصري ، **تقدير الناتج المحتمل و فجوة الناتج في مصر** ، المجلة الاقتصادية ، العدد4- 2010 .

92. جميلة الجوزي ، **ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** مجلة الباحث ، العدد 11-2012 .

93. حاج قويد قورين ، **ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية - البطالة- التضخم** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 12 ، جوان 2014 .

94. حامد بن الحسين الجبوري ، **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية** ، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية .

95. حسين رحيم ، **سياسة التشغيل في الجزائر (تحليل و تقييم)** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 62/61 ، شتاء / ربيع - 2013 .

96. حمزة بن الزين و وليد قرونقة ، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، العدد 03- 2016 .

97. خير الدين معطى الله و سفيان عمراني ، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)** ، مجلة الحقيقة العدد 31 ، ديسمبر 2014 .

98. رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)** سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ، أكتوبر 1998 .

99. زكية مكتفي ، **دراسة تقييمية للقرض الحسن في صندوق الزكاة الجزائري (دراسة حالة تجربة ولاية البليدة)** مجلة الاقتصادية و التنمية البشرية ، العدد 11- جوان 2014 .

100. عبد الخالق التوهامي ، **الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات 2011/11/19 ، المملكة المغربية .

101. علي بطاهر ، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، السداسي الثاني- 2004 .

102. لخضر عبد الرزاق مولاي ، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000-2011)** مجلة الباحث ، العدد 10 ، 2012 .

103. لخضر عدوكة و يحي بوشتة ، **اختبارات الجذر الأحادي (دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر)** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 06- ديسمبر .

104. محمد الأمين كماسي و عبد الغني دادن ، **تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية (حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970 -2000)** ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 .

105. محمد بن عبد الله البكر ، **البطالة و الآثار النفسية (دراسة ميدانية تحليلية)** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، المجلد 26 ، العدد 51 ، جوان 2010 .

106. محمد صالي و فضيل عبد الكريم ، **النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر** مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 17- ديسمبر .

107. محمد صايب ميزات ، ترجمة فؤاد نوار ، **بانوراما سوق العمل في الجزائر (اتجاهات حديثة و تحديات جديدة)** ، مجلة إنسانيات ، العدد 55-56 ، 2012 .

108. محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث العدد 10 ، 2012 .

109. نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)** ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر- 2012 .

رابعا: المؤتمرات و المنتديات

110. إبراهيم جياب ، **التطورات الدولية في مفاهيم و تعاريف إحصاءات العمل** ، الدورة القطرية الإحصائية حول تطوير إحصاءات العمل ، اليمن ، 28-30 نوفمبر 2010 .

111. أحمد ضيف و إبراهيم بلقلة ، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو على التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 .

112. الطاهر بن يعقوب و أمال مهري ، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل و الإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حالة ولاية سطيف)** ، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) جامعة سطيف 01 ، 11-12 مارس 2013 .

113. زهير عماري و أسامة عامر ، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012)** ، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي و رهان الأمن الغذائي (حالة الجزائر) ، جامعة سطيف 01 4 جوان 2014 .

114. عبد الرحمان تومي و سعيدة تلخوخ ، **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ، جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 .

115. علي بودلال ، **دراسة قياسية تقييمية لتثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار و أثره على التشغيل و النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)** ، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) جامعة سطيف ، 11-13 مارس 2013 .

116. فائزة لعراف و نجوى سعودي ، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة (2003-2011)** ملتقى علمي دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011 .

117. كرمية التوفيق و المومن عبد الكريم ، **برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له و آثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2004)** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 .

118. لحسن دردوري و نبيل بن عامر ، **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري** ، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 .

119. ماجدة مدوخ و عتيقة وصاف ، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005 .

120. محمد لدهم ، **دراسة تقييمية للمخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية** ، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي و متطلبات الأمن الغذائي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 28-29 أكتوبر 2014 .

121. مولود حواس و سامية بوعشاش ، **الجماعات المحلية و إشكالية التشغيل و التنمية المستدامة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ، جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 .

122. مولود حواس و سامية بوعشاش ، **الجماعات المحلية و إشكالية التشغيل و التنمية المستدامة في الجزائر** الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) جامعة البويرة ، 11-12 نوفمبر 2014 .

123. ناصر سليمان و محسن عواطف ، **القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة (دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر)** ، ملتقى دولي حول المالية الإسلامية ، جامعة صفاقص 27-29 جوان 2013 .

خامسا: التقارير

124. الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)** ، **مختلف المسوح حول المستوى المعيشي** .

125. سلطة النقد الفلسطينية ، **الناتج المحتمل و فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني (2015)** ، دائرة الأبحاث و السياسة النقدية ، فلسطين ، ماي 2015 .

126. صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (مشاركة المرأة العربية في سوق العمل)** ، الفصل العاشر ، 2004 .

127. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2001** .

128. مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة** ، أكتوبر 2010 .

129. مصالح رئاسة الحكومة ، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** .

130. مصالح رئاسة الحكومة ، **وثيقة رسمية خاصة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** .

سادسا: وثائق و منشورات صادرة عن جهات رسمية

131. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم (17-84) المتعلق بقوانين المالية** الجريدة الرسمية العدد 28 ، تاريخ الصدور: 10 جويلية 1984 .
132. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون التوجيهي رقم (17-02) المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، تاريخ الصدور: 11 جانفي 2017 .
133. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون رقم (08-13) المتعلق بقانون المالية لسنة 2014** ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 2013 .

المراجع باللغة الأجنبية

A- Les ouvrages:

134. Abdelmadjid Bouzidi , **les années 90 de l'économie Algérienne (les limites des politiques conjoncturelles)** , éditions ENAC , l'Algérie , 1999.
135. Ahmed Zakane , **analyse de l'offre d'emploi (réalités et perspectives cas de l'Algérie)** , mémoire de magister , faculté des sciences économiques sciences commerciales et sciences de gestion , université d'Alger , 1992 .
136. Cristian Guillevic , **psychologie du travail** , éditions Nathan , 2ème édition , France , 1999 .
137. E.Malinvaud , **théorie macroeconomique** , éditions conjoncturelles bondas , Paris , 1982 .
138. Encyclopedia Universalis , **macroéconomie - emploi** , corpus 8 France .
139. Jean-Marie Albertini , **le chômage est-il une fatalité** , presses universitaire de France , France , 1996 .
140. Joël Jalladeau , **introduction à la macroéconomie** , édition de Boeck 2ème édition , Belgique , 1993 .
141. Olivier Bellégo et autres , **dictionnaire des questions sociales (l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux)** , éditions l'Harmattan , France , 2005 .
142. Patrick Artus et Pierre-Alain Muet , **théories du chômage** , éditions Economica , France , 1995 .

143. Pauline Givord , **introduction à l'économétrie** , école centrale de Paris , France , 2007 .
144. Roger Mucchielli , **l'étude des postes de travail** , éditions ESF France , 1997 .
145. Tremblay.R , **macroéconomique modernes (théories et réalité)** éditions études vivantes , Québec , 2008 .

B- Les mémoires et les thèses:

146. Christine Dollo , **quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (l'exemple du chômage)** thèse de doctorat , option éducation , université AIX Marseille , 2000/2001.

147. Lahcène Bouriche , **les déterminants du chômage en Algérie (une analyse économétrique 1980-2009)** , thèse de doctorat , option économie du développement , faculté des sciences économiques , sciences de gestion et sciences commerciales , université de Tlemcen , 2012/2013 .

148. Lamia Benhabib , **chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail Algérien (analyses multidimensionnelles et expérimentation)** , thèse de doctorat , option sciences économiques école doctorale organisations - marchés - institutions , université Paris-Est 2016/2017 .

C- Les revues:

149. André Makutubu Balibwanabo et Oasis Kolida Tedika , **loi d'okun en république démocratique du Congo (evidences empiriques)** , revue congolaise d'économie , vol 50-n°2 , Avril-2011.
150. Olivier Chardon et Dominique Gous , **la nouvelle définition européenne du chômage BIT** , économie et statistiques , n°362 , 2003 .
151. Paul Anthony Samuelson and Robert Merton Solow , **analytical aspects of anti-inflation policy** , American economics reviews , vol 50-n°2 Mai- 1960 .

D- Les rapports:

152. commissariat à la planification et la prospective , **la pauvreté en Algerie 2000** , Septembre 2004 .
153. La Banque d'Algérie , **bulletins statistiques de la banque d'Algérie statistiques monétaires (1964-2011) et statistiques de la balance des paiemants (1992-2011)** .
154. La Banque d'Algérie , **evolution de la dette extérieure de l'Algérie (1994-2004)** .
155. La banque d'Algérie , **rapport (2002 , 2004 , 2005 , 2014) évolution économique et monétaire** .

156. La banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie (2003 2006 2010 , 2013 , 2015)** .
157. La banque mondiale , **data (agriculture - valeur ajoutée)** .
158. L'office national des statistiques (ONS) , **données statistiques (l'emploi et le chômage)** , éditions ONS , n° 226 , Algérie , 1995 .
159. L'office National des Statistiques (ONS) , **premier recensement économiques 2011 (résultats préliminaire de la pr-emière phase)** collections statistiques , N° 168- janvier 2012 .
160. L'Office National des Statistiques (ONS) ,**rétrospective (1962-2011)** .
161. L'organisation des nations unies (ONU) , **rapport mondial sur le développement humain** , de Boeck université , Bruxelles , 2000.
162. Ministère de l'industrie et des mines (Direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information) , **bulletin d'information statistique de la PME (2012-2014)** .
163. ONS , **Activité , emploi et chômage (2000 , 2004 , 2007 , 2009 2013 2014)** .
164. ONS , **Collections Statistiques N° 170/173/185/198 (Enquète emploi auprés des ménages 2010 , 2011 , 2013 , 2014)** .
165. ONS , **collections statistiques N°180/2013 (statistiques économiques N° 74)** .
166. ONS , **l'Algérie en quelques chiffres (résultats : 2000 , 2004 , 2006 2008 , 2010 2014)** .
167. The world bank , **Gross domestic product (GDP)** .
168. The world bank , **inflation and consumer prices data in Algeria** .

E- Les sites internet:

169. http:// www.académie-en-ligne.fr .
170. http://www.andi. Dz .
171. http://www.angem.dz .
172. http://www.ansej.org.dz .
173. http://www.bank-of-Algeria.dz .
174. http://www.cg.gov.dz .
175. http://www.data.worldbank.org .
176. http://www.fcdrs.com .
177. http://www.insaniyat.revues.org .
178. http://www.mdipi.gov.dz .
179. http://www.ons.dz .
180. http://www.sante-medecine.journaldesfemmes.com .
181. http://www.SPSS.espaceweb.usherbrooke.ca .
182. www.cnes.dz .
183. www.minagri.dz .
184. www.mtess.gov.dz .

الملاحـق

الملحق رقم (01): معطيات الدراسة –الجزء الأول –

السنة	الإيرادات العامة (مليار دج)	النفقات العامة (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	سعر النفط (دولار/ البرميل)
1990	152.5	136.5	555.8	22.36
1991	248.9	212.1	844.5	18.62
1992	311.8	420.1	1048.2	18.44
1993	313.9	476.1	1190	16.33
1994	477.1	566.3	1487	15.53
1995	611.7	759.6	2005	16.86
1996	825.1	724.6	2570.7	20.29
1997	926.6	845.1	2780.2	18.86
1998	774.5	876	2830.5	12.38
1999	950.4	961.7	3248.2	17.44
2000	1578.1	1178.1	4098.8	27.60
2001	1505.5	1321	4260.8	23.12
2002	1603.1	1550.6	4537.7	24.36
2003	1974.4	1752.7	5264.2	28.20
2004	2229.7	1891.8	6150.4	36.05
2005	3082.6	2052	7563.6	50.59
2006	3639.8	2453	8520.6	61.00
2007	3687.8	3108.5	9306.2	69.14
2008	5190.5	4191	10993.8	94.10
2009	3676.0	4246.3	10998.8	60.86
2010	4379.6	4944.66	11991.6	77.38
2011	3198.4	5853.56	14519.8	107.46
2012	3469.0	7169.89	15843	109.45
2013	3820.0	6514.1	16566.85	105.87
2014	4218.1	6981.61	17731	96.29

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :

L'Office National des Statistiques (ONS) , disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .

La banque d'Algérie , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .

La banque mondiale , disponible sur: http://www.data.worldbank.org , consulté le: 23/11/2015 .

الملحق رقم (02): معطيات الدراسة – الجزء الثاني –

السنة	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (% من PIB)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (% النمو السنوي)	معدل التضخم (%)
1990	11.35	2.55	16.65
1991	10.16	−1.08	25.88
1992	12.12	−0.47	31.67
1993	12.09	−1.46	20.54
1994	10.05	−2.31	29.04
1995	10.49	2.89	29.78
1996	11.76	3.05	18.67
1997	9.48	3.70	5.73
1998	12.53	4.43	4.95
1999	11.94	4.54	2.64
2000	8.97	4.12	0.33
2001	10.50	0.87	4.22
2002	10.06	5.48	1.41
2003	10.62	6.68	4.26
2004	10.17	4.45	3.96
2005	8.22	6.28	1.38
2006	8.00	2.11	2.31
2007	8.02	2.47	3.67
2008	7.00	1.95	4.86
2009	10.06	0.17	5.73
2010	9.02	2.67	3.91
2011	8.61	1.22	4.52
2012	9.39	2.65	8.89
2013	10.64	1.13	3.25
2014	11.08	3.41	2.91

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
L'Office National des Statistiques (ONS) , disponible sur: http://www.ons.dz consulté le: 13/10/2015 .
La banque d'Algérie , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz , consulté le: 14/11/2015 .
La banque mondiale , disponible sur: http://www.data.worldbank.org , consulté le: 23/11/2015 .

الملحق رقم (03): معطيات الدراسة – الجزء الثالث –

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	الفئة الناشطة (ألف نسمة)	معدل البطالة (%)
1990	25022	5632.169	19.7
1991	25643	5758.883	21.2
1992	26271	5945.454	23
1993	26894	6560.832	23.2
1994	27496	6814.000	24.4
1995	28060	7446.000	27.9
1996	28566	7811.000	28.7
1997	29045	7757.000	29.5
1998	29507	7942.484	29.8
1999	29965	8052.313	30
2000	30416	8690.855	28.9
2001	30879	8568.221	27.3
2002	31357	8594.269	25.7
2003	31848	8762.326	23.7
2004	32364	9469.946	17.7
2005	32906	9492.508	15.3
2006	33481	10109.645	12.3
2007	34096	9968.906	13.8
2008	34591	10315.000	11.3
2009	35268	10544.000	10.2
2010	35978	10812.000	10
2011	36717	10661.000	10
2012	37495	11423.000	11
2013	38297	11964.000	9.8
2014	39102	11716.000	9.5

Source: préparé par l'étudiante sur la base de :
L'Office National des Statistiques (ONS) , disponible sur: http://www.ons.dz , consulté le: 13/10/2015 .
La banque d'Algérie , disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz consulté le: 14/11/2015 .
La banque mondiale , disponible sur: http://www.data.worldbank.org consulté le: 23/11/2015 .

الملحق رقم (04): استبانة الدراسة

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

إستبانة حول:

مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري و مدى فعالية البرامج الحكومية في الحد من هذه المشكلة

أختي الكريمة / أخي الكريم

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى إنجاز بحث علمي لطالبة دراسة عليا حول مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري ، و تأمل الباحثة منكم إعطاءها دقائق بسيطة من وقتكم في تعبئته بمصداقية و موضوعية ، حيث أن إجابتكم عن هذا الاستبيان ستكون مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة .

ملاحظات:

– إذا كان سنك يتجاوز 64 سنة أو يقل عن 16 سنة فأنت غير معني بالإجابة عن هذا الاستبيان لأنه موجه للفئة الناشطة من المجتمع الجزائري .

– إذا كانت حصيلتك العلمية أو مستواك الثقافي لا يسمح لك بالإجابة عن أي سؤال من الأسئلة الوظيفية فنرجو منك الإجابة بكل مصداقية بـ (لا أعلم) .

الجزء الأول: معلومات شخصية

1) الجنس:

- ذكر
- أنثى

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (05): استبانة الدراسة – تابع 1 –

2) السن:

- (16–24) سنة
- (25–30) سنة
- (31–35) سنة
- فوق 35 سنة

3) المؤهل العلمي:

- دون ثانوي
- ثانوي
- جامعي
- دراسات عليا
- تكوين معني

4) الولاية:

- الجزائر العاصمة
- ولايات الوسط
- ولاية أخرى

<u>الجزء الثاني: تحليل الوضعية الوظيفية</u>

1) ما هو وضعك الحالي:

- موظف
- غير موظف
- متقاعد

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (06): استبانة الدراسة – تابع 2 –

2) مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف:

- أقل من 6 أشهر
- 6 أشهر– 12 شهر
- 13 شهر– 24 شهر
- أكثر من 24 شهر
- لم يتم التوظيف حتى الآن

3) ما هو مجال عملك:

- قطاع عام
- قطاع خاص
- غير موظف

4) هل تمارس حاليا وظيفة:

- دائمة
- مؤقتة
- غير موظف

5) طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي:

- نعم
- لا
- غير موظف

6) طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك:

- نعم
- لا
- غير موظف

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (07): استبانة الدراسة – تابع 3 –

7) هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك:

- نعم
- لا
- غير موظف

8) هل تواجه في عملك بطالة مقنعة (بمعنى أنك تقضي ساعات عمل بدون إنتاجية **):**

- نعم
- لا
- غير موظف

<u>الجزء الثالث: مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل و الحد من البطالة</u>

1) تمتلك الحكومة الجزائرية خطة و استراتيجية واضحة للحد من البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

2) استراتيجية الحكومة الجزائرية في الحد من البطالة تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

3) لجوء الحكومة الجزائرية إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام قد ساهم في الحد من مشكلة البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (08): استبانة الدراسة – تابع 4 –

4) برامج التشغيل المؤقت التي بادرت الحكومة الجزائرية في إطلاقها في الفترة الأخيرة (جهاز المساعدة على الإدماج المهني على سبيل المثال) **قد ساهمت في الحد من البطالة:**

- موافق
- معارض
- لا أعلم

5) لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة (CGCI , FGAR , ANSEJ , ANGEM , CNAC) قد ساعد على الحد من البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

6) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ساعدت على الحد من البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

7) صندوق الزكاة الجزائري ساعد على الحد من البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

8) البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) ساهم في الحد من البطالة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (09): استبانة الدراسة – تابع 5 –

<u>الجزء الرابع: أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري</u>

1) تعتبر الحكومة الجزائرية المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة نظرا لعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي تقوم باعتمادها:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

2) إن الشباب الجزائري يساهم في البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب أو عدم تأهيله:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

3) إن البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري (مثلا تعيين من لا يستحق يؤدي إلى بطالة من يستحق) :

- موافق
- معارض
- لا أعلم

4) عدم التوافق (من حيث الكم و النوع) **بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل يساهم بشكل كبير في ارتفاع البطالة في أوساط المجتمع الجزائري:**

- موافق
- معارض
- لا أعلم

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (10): استبانة الدراسة – تابع 6 –

5) استقدام العمالة الأجنبية له دور أيضا في ارتفاع معدلات البطالة في أوساط المجتمع الجزائري:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

6) تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة (خاصة فيما يتعلق بضمان الحد الأدنى للأجور) **يعتبر أيضا من مسببات البطالة:**

- موافق
- معارض
- لا أعلم

7) إن السبب الرئيسي في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية هو التزايد الكبير في عدد الحاملين لشهادات البكالوريا:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

8) نظام الـ (ل م د) قد ساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية (سرعة تخرج الدفعات في إطار هذا النظام):

- موافق
- معارض
- لا أعلم

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (11): استبانة الدراسة – تابع 7 –

9) عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي ساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

<u>الجزء الخامس: البطالة و الآثار المصاحبة لها</u>

1) البطالة يمكن أن تسبب فساد إداري:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

2) البطالة تزيد من نسبة الفقر و الحاجة:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

3) البطالة تزيد من نسبة انتشار الانحرافات و الجريمة بمختلف أنواعها:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

4) البطالة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الصحة النفسية:

- موافق
- معارض
- لا أعلم

المصدر: من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (12): نتائج اختبار الثبات العام للاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,861	**29**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ثبات المحور الأول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,957	**8**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (14): نتائج اختبار ثبات المحور الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,713	**8**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ثبات المحور الثالث

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,509	**9**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (16): نتائج اختبار ثبات المحور الرابع

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,468	**4**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (17): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

المحور الأول (T1): تحليل الوضعية الوظيفية		
T1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	250
ما هو وضعك الحالي	Corrélation de Pearson	,930**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف	Corrélation de Pearson	,862**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
ما هو مجال عملك	Corrélation de Pearson	,936**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
هل تمارس حاليا وظيفة	Corrélation de Pearson	,942**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي	Corrélation de Pearson	,918**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك	Corrélation de Pearson	,923**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك	Corrélation de Pearson	,904**
	Sig. (bilatérale)	0,000

	N	250
هل تواجه في عملك بطالة مقنعة	Corrélation de Pearson	,825**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (18): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

المحور الثاني (T2): مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل و الحد من البطالة		
T2	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	250
تمتلك الحكومة الجزائرية خطة واضحة للحد من مشكلة البطالة	Corrélation de Pearson	,310**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
استراتيجية الحكومة الجزائرية مناسبة للمجتمع الجزائري	Corrélation de Pearson	,155*
	Sig. (bilatérale)	0,014
	N	250
لجوء الحكومة إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام ساعد على الحد من البطالة	Corrélation de Pearson	,863**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
برامج التشغيل المؤقت التي بادرت الحكومة في إطلاقها ساهمت في الحد من البطالة	Corrélation de Pearson	,754**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساعد على الحد من البطالة	Corrélation de Pearson	,268**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار ساهمت في الحد من البطالة	Corrélation de Pearson	,825**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
صندوق الزكاة الجزائري ساعد على الحد من البطالة	Corrélation de Pearson	,803**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
البرنامج الوطني للتنمية	Corrélation de Pearson	,541**

الفلاحية و الريفية ساعد على الحد من البطالة	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (19): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

المحور الثالث (T3): أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري		
T3	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	250
تعتبر الحكومة الجزائرية المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة	Corrélation de Pearson	,330**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
الشباب الجزائري يساهم في البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب	Corrélation de Pearson	,802**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري	Corrélation de Pearson	,761**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل ساهم في ارتفاع البطالة	Corrélation de Pearson	,235**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
استقدام العمالة الأجنبية له دور في ارتفاع معدلات البطالة	Corrélation de Pearson	,653**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة يعتبر أيضا من مسببات البطالة	Corrélation de Pearson	,796**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
السبب الرئيسي في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية هو ارتفاع عدد الحاملين لشهادة البكالوريا	Corrélation de Pearson	,618**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
نظام ل م د ساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من	Corrélation de Pearson	,702**
	Sig. (bilatérale)	0,000

حاملي الشهادات الجامعية	N	250
عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي لو دور كبير في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية	Corrélation de Pearson	,223**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (20): اختبار الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

المحور (T4): البطالة و الآثار المصاحبة لها		
T4	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	250
البطالة يمكن أن تسبب فساد إداري	Corrélation de Pearson	,508**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
البطالة تزيد من نسبة البطالة و الفقر	Corrélation de Pearson	,637**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
البطالة تزيد من انتشار الانحرافات و الجريمة بمختلف أنواعها	Corrélation de Pearson	,789**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250
البطالة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الصحة النفسية	Corrélation de Pearson	,551**
	Sig. (bilatérale)	0,000
	N	250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 24) .

الملحق رقم (21): اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم معدل البطالة (عند المستوى الأصلي و عند الفرق الأول)

النموذج – 4 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.379359	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:28
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.675714	0.199953	-3.379359	0.0027

R-squared	0.340905	Mean dependent var	-0.004542
Adjusted R-squared	0.340905	S.D. dependent var	0.132574
S.E. of regression	0.107630	Akaike info criterion	-1.577737
Sum squared resid	0.254851	Schwarz criterion	-1.528368
Log likelihood	19.14398	Hannan-Quinn criter.	-1.565321
Durbin-Watson stat	2.263339		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.307663	0.1711
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.009798	0.007493	-1.307663	0.2039

R-squared	-0.007618	Mean dependent var	-0.030389
Adjusted R-squared	-0.007618	S.D. dependent var	0.108054
S.E. of regression	0.108465	Akaike info criterion	-1.564002
Sum squared resid	0.270588	Schwarz criterion	-1.514917
Log likelihood	19.76803	Hannan-Quinn criter.	-1.550980
Durbin-Watson stat	1.416670		

النموذج – 5 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.596717	0.0141
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:29
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.740861	0.205983	-3.596717	0.0017
C	-0.027033	0.023119	-1.169315	0.2554

R-squared	0.381195	Mean dependent var	-0.004542
Adjusted R-squared	0.351728	S.D. dependent var	0.132574
S.E. of regression	0.106742	Akaike info criterion	-1.553858
Sum squared resid	0.239272	Schwarz criterion	-1.455120
Log likelihood	19.86937	Hannan-Quinn criter.	-1.529026
F-statistic	12.93638	Durbin-Watson stat	2.224586
Prob(F-statistic)	0.001697		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.363438	0.9768
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:24
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	0.019831	0.054566	0.363438	0.7197
C	-0.088416	0.161238	-0.548357	0.5890

R-squared	0.005968	Mean dependent var	-0.030389
Adjusted R-squared	-0.039215	S.D. dependent var	0.108054
S.E. of regression	0.110153	Akaike info criterion	-1.494244
Sum squared resid	0.266939	Schwarz criterion	-1.396073
Log likelihood	19.93093	Hannan-Quinn criter.	-1.468199
F-statistic	0.132087	Durbin-Watson stat	1.479818
Prob(F-statistic)	0.719747		

النموذج – 6 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.877024	0.0303
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:30
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.868383	0.223982	-3.877024	0.0009
C	0.032068	0.049974	0.641687	0.5284
@TREND("1990")	-0.004844	0.003649	-1.327641	0.1993

R-squared	0.431314	Mean dependent var	-0.004542
Adjusted R-squared	0.374446	S.D. dependent var	0.132574
S.E. of regression	0.104855	Akaike info criterion	-1.551364
Sum squared resid	0.219893	Schwarz criterion	-1.403256
Log likelihood	20.84069	Hannan-Quinn criter.	-1.514115
F-statistic	7.584401	Durbin-Watson stat	2.065165
Prob(F-statistic)	0.003538		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.217800	0.4593
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 22:27
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.168315	0.075893	-2.217800	0.0377
C	0.638470	0.269769	2.366729	0.0276
@TREND("1990")	-0.014109	0.004518	-3.122910	0.0051

R-squared	0.321206	Mean dependent var	-0.030389
Adjusted R-squared	0.256559	S.D. dependent var	0.108054
S.E. of regression	0.093168	Akaike info criterion	-1.792362
Sum squared resid	0.182285	Schwarz criterion	-1.645105
Log likelihood	24.50834	Hannan-Quinn criter.	-1.753295
F-statistic	4.968602	Durbin-Watson stat	1.798061
Prob(F-statistic)	0.017110		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (22): اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم معدل التضخم

(عند المستوى الأصلي و عند الفرق الأول)

النموذج – 4 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.386340	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.420498	0.192314	-7.386340	0.0000

R-squared	0.712566	Mean dependent var	-0.023981
Adjusted R-squared	0.712566	S.D. dependent var	1.569975
S.E. of regression	0.841709	Akaike info criterion	2.535739
Sum squared resid	15.58642	Schwarz criterion	2.585109
Log likelihood	-28.16100	Hannan-Quinn criter.	2.548155
Durbin-Watson stat	2.053354		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.461076	0.1312
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.125535	0.085919	-1.461076	0.1575

R-squared	0.078840	Mean dependent var	-0.072677
Adjusted R-squared	0.078840	S.D. dependent var	0.909880
S.E. of regression	0.873276	Akaike info criterion	2.607645
Sum squared resid	17.54007	Schwarz criterion	2.656730
Log likelihood	-30.29174	Hannan-Quinn criter.	2.620667
Durbin-Watson stat	2.720023		

النموذج – 5 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.334305	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.431213	0.195140	-7.334305	0.0000
C	-0.125644	0.178087	-0.705521	0.4882

R-squared	0.719221	Mean dependent var	-0.023981
Adjusted R-squared	0.705851	S.D. dependent var	1.569975
S.E. of regression	0.851484	Akaike info criterion	2.599269
Sum squared resid	15.22553	Schwarz criterion	2.698008
Log likelihood	-27.89160	Hannan-Quinn criter.	2.624102
F-statistic	53.79203	Durbin-Watson stat	2.081122
Prob(F-statistic)	0.000000		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.156736	0.2260
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.335322	0.155476	-2.156736	0.0422
C	0.515129	0.322567	1.596968	0.1245

R-squared	0.174531	Mean dependent var	-0.072677
Adjusted R-squared	0.137009	S.D. dependent var	0.909880
S.E. of regression	0.845254	Akaike info criterion	2.581296
Sum squared resid	15.71799	Schwarz criterion	2.679467
Log likelihood	-28.97555	Hannan-Quinn criter.	2.607341
F-statistic	4.651510	Durbin-Watson stat	2.426803
Prob(F-statistic)	0.042219		

النموذج – 6 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.218916	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:25
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.435464	0.198848	-7.218916	0.0000
C	-0.306658	0.398767	-0.769015	0.4509
@TREND("1990")	0.013901	0.027275	0.509663	0.6159

R-squared	0.722821	Mean dependent var	-0.023981
Adjusted R-squared	0.695104	S.D. dependent var	1.569975
S.E. of regression	0.866900	Akaike info criterion	2.673322
Sum squared resid	15.03032	Schwarz criterion	2.821430
Log likelihood	-27.74320	Hannan-Quinn criter.	2.710570
F-statistic	26.07782	Durbin-Watson stat	2.102005
Prob(F-statistic)	0.000003		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.465226	0.3404
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.451882	0.183302	-2.465226	0.0224
C	1.151116	0.628630	1.831150	0.0813
@TREND("1990")	-0.034533	0.029386	-1.175142	0.2531

R-squared	0.225464	Mean dependent var	-0.072677
Adjusted R-squared	0.151699	S.D. dependent var	0.909880
S.E. of regression	0.838029	Akaike info criterion	2.600941
Sum squared resid	14.74816	Schwarz criterion	2.748198
Log likelihood	-28.21130	Hannan-Quinn criter.	2.640009
F-statistic	3.056508	Durbin-Watson stat	2.271273
Prob(F-statistic)	0.068381		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (23): اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (عند المستوى الأصلي و عند الفرق الأول)

النموذج – 4–

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.677920	0.0098
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:08
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.289742	0.108197	-2.677920	0.0137

R-squared	0.228997	Mean dependent var	-0.015236
Adjusted R-squared	0.228997	S.D. dependent var	0.104264
S.E. of regression	0.091551	Akaike info criterion	-1.901346
Sum squared resid	0.184393	Schwarz criterion	-1.851977
Log likelihood	22.86548	Hannan-Quinn criter.	-1.888930
Durbin-Watson stat	1.880289		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.132059	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.016246	0.002649	6.132059	0.0000

R-squared	-0.237481	Mean dependent var	0.144278
Adjusted R-squared	-0.237481	S.D. dependent var	0.098023
S.E. of regression	0.109043	Akaike info criterion	-1.553379
Sum squared resid	0.273478	Schwarz criterion	-1.504293
Log likelihood	19.64054	Hannan-Quinn criter.	-1.540356
Durbin-Watson stat	0.919374		

النموذج – 5–

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.331093	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.724601	0.167302	-4.331093	0.0003
C	0.091714	0.029518	3.107061	0.0053

R-squared	0.471809	Mean dependent var	-0.015236
Adjusted R-squared	0.446657	S.D. dependent var	0.104264
S.E. of regression	0.077559	Akaike info criterion	-2.192625
Sum squared resid	0.126322	Schwarz criterion	-2.093886
Log likelihood	27.21519	Hannan-Quinn criter.	-2.167792
F-statistic	18.75836	Durbin-Watson stat	1.819718
Prob(F-statistic)	0.000294		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.721934	0.0104
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:02
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.061937	0.016641	-3.721934	0.0012
C	0.661192	0.139805	4.729391	0.0001

R-squared	0.386380	Mean dependent var	0.144278
Adjusted R-squared	0.358488	S.D. dependent var	0.098023
S.E. of regression	0.078511	Akaike info criterion	-2.171502
Sum squared resid	0.135607	Schwarz criterion	-2.073331
Log likelihood	28.05802	Hannan-Quinn criter.	-2.145457
F-statistic	13.85279	Durbin-Watson stat	1.633749
Prob(F-statistic)	0.001185		

النموذج – 6–

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.701078	0.0055
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.893331	0.190027	-4.701078	0.0001
C	0.176493	0.058326	3.025955	0.0067
@TREND("1990")	-0.004606	0.002769	-1.663213	0.1119

R-squared	0.535988	Mean dependent var	-0.015236
Adjusted R-squared	0.489587	S.D. dependent var	0.104264
S.E. of regression	0.074489	Akaike info criterion	-2.235217
Sum squared resid	0.110973	Schwarz criterion	-2.087109
Log likelihood	28.70499	Hannan-Quinn criter.	-2.197968
F-statistic	11.55119	Durbin-Watson stat	1.881983
Prob(F-statistic)	0.000463		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.389187	0.0765
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 12/07/16 Time: 00:03
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.318821	0.094070	-3.389187	0.0028
C	2.352903	0.624153	3.769755	0.0011
@TREND("1990")	0.036176	0.013087	2.764200	0.0116

R-squared	0.550081	Mean dependent var	0.144278
Adjusted R-squared	0.507232	S.D. dependent var	0.098023
S.E. of regression	0.068810	Akaike info criterion	-2.398478
Sum squared resid	0.099430	Schwarz criterion	-2.251222
Log likelihood	31.78174	Hannan-Quinn criter.	-2.359411
F-statistic	12.83756	Durbin-Watson stat	1.630743
Prob(F-statistic)	0.000228		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (24): اختبارات ديكي فولر المطور لسلسلة لوغاريتم النفقات العامة (عند المستوى الأصلي و عند الفرق الأول)

النموذج – 4 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.750798	0.0082
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:41
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.416013	0.151234	-2.750798	0.0117

R-squared	0.250457	Mean dependent var	-0.016149
Adjusted R-squared	0.250457	S.D. dependent var	0.192631
S.E. of regression	0.166773	Akaike info criterion	-0.701866
Sum squared resid	0.611889	Schwarz criterion	-0.652496
Log likelihood	9.071456	Hannan-Quinn criter.	-0.689450
Durbin-Watson stat	2.470920		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.299609	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:29
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.020549	0.004779	4.299609	0.0003

R-squared	-0.175521	Mean dependent var	0.163946
Adjusted R-squared	-0.175521	S.D. dependent var	0.158221
S.E. of regression	0.171545	Akaike info criterion	-0.647167
Sum squared resid	0.676838	Schwarz criterion	-0.598081
Log likelihood	8.765999	Hannan-Quinn criter.	-0.634144
Durbin-Watson stat	1.246460		

النموذج – 5 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.942303	0.0065
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.782924	0.198596	-3.942303	0.0007
C	0.115430	0.045665	2.527765	0.0196

R-squared	0.425315	Mean dependent var	-0.016149
Adjusted R-squared	0.397949	S.D. dependent var	0.192631
S.E. of regression	0.149466	Akaike info criterion	-0.880550
Sum squared resid	0.469144	Schwarz criterion	-0.781812
Log likelihood	12.12633	Hannan-Quinn criter.	-0.855718
F-statistic	15.54175	Durbin-Watson stat	2.085378
Prob(F-statistic)	0.000746		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.932005	0.0564
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.078549	0.026790	-2.932005	0.0077
C	0.733581	0.196289	3.737246	0.0011

R-squared	0.280967	Mean dependent var	0.163946
Adjusted R-squared	0.248284	S.D. dependent var	0.158221
S.E. of regression	0.137180	Akaike info criterion	-1.055393
Sum squared resid	0.414003	Schwarz criterion	-0.957222
Log likelihood	14.66471	Hannan-Quinn criter.	-1.029348
F-statistic	8.596651	Durbin-Watson stat	1.812489
Prob(F-statistic)	0.007716		

النموذج – 6 –

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.162351	0.0170
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.891494	0.214180	-4.162351	0.0005
C	0.216346	0.092173	2.347182	0.0293
@TREND("1990")	-0.006359	0.005067	-1.254986	0.2240

R-squared	0.467267	Mean dependent var	-0.016149
Adjusted R-squared	0.413994	S.D. dependent var	0.192631
S.E. of regression	0.147461	Akaike info criterion	-0.869396
Sum squared resid	0.434896	Schwarz criterion	-0.721288
Log likelihood	12.99805	Hannan-Quinn criter.	-0.832147
F-statistic	8.771141	Durbin-Watson stat	1.966711
Prob(F-statistic)	0.001841		

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.547947	0.0072
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 12/06/16 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.516613	0.113593	-4.547947	0.0002
C	3.069319	0.614650	4.993604	0.0001
@TREND("1990")	0.067287	0.017152	3.922974	0.0008

R-squared	0.585056	Mean dependent var	0.163946
Adjusted R-squared	0.545538	S.D. dependent var	0.158221
S.E. of regression	0.106663	Akaike info criterion	-1.521823
Sum squared resid	0.238915	Schwarz criterion	-1.374567
Log likelihood	21.26188	Hannan-Quinn criter.	-1.482756
F-statistic	14.80463	Durbin-Watson stat	2.132890
Prob(F-statistic)	0.000097		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (25): اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و النفقات العامة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/17 Time: 16:08
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEP does not Granger Cause DLTCH	22	3.35635	0.0477
DLTCH does not Granger Cause DLDEP		5.82053	0.0112

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (26): اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/18 Time: 16:27
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIB does not Granger Cause DLTCH	22	3.22868	0.0135
DLTCH does not Granger Cause DLPIB		0.32543	0.7264

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (27): اختبار السببية لغرنجر بين معدل البطالة و معدل التضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/18 Time: 16:31
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTINF does not Granger Cause DLTCH	22	2.23788	0.1355
DLTCH does not Granger Cause DLTINF		0.44428	0.6481

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (28): اختبار السببية لغرنجر بين الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/18 Time: 16:36
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIB does not Granger Cause DLDEP	22	2.09562	0.1520
DLDEP does not Granger Cause DLPIB		1.26444	0.3063

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (29): اختبار السببية لغرنجر بين معدل التضخم و النفقات العامة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/18 Time: 16:40
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTINF does not Granger Cause DLDEP	22	0.42999	0.6570
DLDEP does not Granger Cause DLTINF		2.21922	0.1376

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (30): اختبار السببية لغرنجر بين معدل التضخم و الناتج المحلي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/18 Time: 16:54
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTINF does not Granger Cause DLPIB	22	1.28306	0.2548
DLPIB does not Granger Cause DLTINF		0.29945	0.3014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (31): تقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/17/18 Time: 17:42
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LTCH(-1)	1.000000
LDEP(-1)	0.394919 (0.02573) [2.53595]
LPIB(-1)	0.275158 (0.17539) [1.56883]
LTINF(-1)	0.180644 (0.02267) [7.96902]
C	-8.495146

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملحق رقم (32): تقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ – تابع –

Error Correction:	D(LTCH)	D(LDEP)	D(LPIB)	D(LTINF)
CointEq1	-0.499375	-0.559465	-0.413450	0.658446
	(0.02844)	(0.12852)	(0.10371)	(1.74593)
	[-2.65011]	[-4.35324]	[-3.98662]	[0.37713]
D(LTCH(-1))	0.408894	0.425518	0.500074	-1.666896
	(0.04340)	(0.16601)	(0.13396)	(2.25524)
	[2.67989]	[2.56325]	[3.73293]	[-0.73912]
D(LTCH(-2))	-0.679147	-0.079226	0.111824	-3.045343
	(0.01778)	(0.17581)	(0.14188)	(2.38844)
	[2.63459]	[-0.45063]	[0.78818]	[-1.27504]
D(LDEP(-1))	-0.401463	-0.451807	-0.387326	3.237786
	(0.03135)	(0.15779)	(0.12733)	(2.14357)
	[-2.73529]	[-2.86340]	[-3.04192]	[1.51047]
D(LDEP(-2))	0.428425	-0.251139	-0.213022	2.401030
	(0.23948)	(0.16333)	(0.13180)	(2.21891)
	[-1.78895]	[-1.53759]	[-1.61619]	[1.08208]
D(LPIB(-1))	-0.116955	0.136579	0.430418	0.725334
	(0.01490)	(0.21477)	(0.17331)	(2.91770)
	[-2.37140]	[0.63593]	[2.48346]	[0.24860]
D(LPIB(-2))	0.195241	-0.237700	-0.366727	-3.267340
	(0.28774)	(0.19625)	(0.15837)	(2.66605)
	[0.67853]	[-1.21123]	[-2.31570]	[-1.22554]
D(LTINF(-1))	0.067511	0.086819	0.092964	-0.779399
	(0.04375)	(0.02984)	(0.02408)	(0.40532)
	[1.54326]	[2.90992]	[3.86120]	[-1.92291]
D(LTINF(-2))	0.029275	0.028612	0.060060	-0.380700
	(0.13446)	(0.02350)	(0.01896)	(0.31925)
	[0.84961]	[1.21751]	[3.16706]	[-1.19247]
C	0.125070	0.282851	0.255800	-0.868939

C	0.125070	0.282851	0.255800	-0.868939
	(0.08700)	(0.05933)	(0.04788)	(0.80606)
	[1.43764]	[4.76713]	[5.34247]	[-1.07801]
R-squared	0.637066	0.727555	0.737106	0.460186
Adj. R-squared	0.614866	0.523221	0.539935	0.055326
Sum sq. resids	0.117421	0.054619	0.035568	10.08033
S.E. equation	0.098920	0.067465	0.054443	0.916530
F-statistic	3.427571	3.560623	3.738412	1.136655
Log likelihood	26.34666	34.76594	39.48424	-22.63162
Akaike AIC	-1.486060	-2.251449	-2.680385	2.966511
Schwarz SC	-0.990132	-1.755521	-2.184457	3.462440
Mean dependent	-0.040191	0.127752	0.128556	-0.108510
S.D. dependent	0.107602	0.097706	0.080266	0.942987

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 8) .

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness and success of the expansionary budgetary policy adopted in Algeria as a new development methodology during the period 1999 to 2014, with a view to tackling unemployment and in accordance with the evaluation method of " **Goldstein Morris** " and " **Peter Montiel** " ; this requires the evaluation of the success of certain programs by comparing the situation of a country before and after the adoption of these programs .

This study is part of a comparison between the period (1990-1998), which included economic stabilization and structural adjustment programs, and the period (1999-2014) , which focused on economic stimulus programs .

To answer the essential problem of this study, the practical part includes a field analysis and an econometric study based on the Granger causality test in order to determine the relationship between the variables of the study and to adopt the oriented error correction model , in order to detect the effectiveness of the long-term economic recovery policy .

Thanks to the analytical field study , we have achieved the essential result that the unemployment problem is structural in Algeria, because the low unemployment rate during the period of application of these programs does not reflect the reality of success in dealing with the unemployment problem. Indeed most of the jobs provided are temporary and likely to disappear , and what is commonly called deferred unemployment will be created in the future. Fact that explains the increase in unemployment rate again in 2015 , when the rate of (11.2%) was reached , it is also rising among young graduates .

While the econometric study proved the ineffectiveness of this long-term expansionist policy , and one can consider that the intervention of the State by launching such development programs that depend on the expansion of public spending to reduce the phenomenon of unemployment is a temporary solution which quickly lose its effectiveness as soon as these temporary positions begin to disappear , that testifies the limited effectiveness of the economic policies adopted by the Algerian authorities to attenuate the crisis. To this end , the competent authorities are called upon to consider more effective solutions to this particularly serious social problem .

Keywords: economic recovery , development programs , public expenditures unemployment rate , questionnaire , Granger causality , vector error correction model , Algeria .